

مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي
محور "العرب والعالم"

القوى الخمس الكبرى والوطن العربي

دراسة مستقبلية

الدكتور ناصيف يوسف حتي

القوى الخمس الكبرى
والوطن العربي

GIFTS 2006
The Swedish Institute
Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي
محور "العرب والعالم"

القوى الخمس الكبرى والوطـن العـربي

دراسة مستقبلية

الدكتور ناصيف يوسف حتي

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى

بيروت: تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧

المحتويات

تقـديم

هـذا الكتاب عن **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية** للدكتـور ناصيف حتي، هو واحد من خمسة مجلدات حول العرب والعـالم؛ تصدر عن مركز دراسـات الوحدة العربية، ضمن مشروع «استشراف مستقبل الوطن العـربي». أما المجلدات الأربعة الأخرى فهي:

- العرب ومستقبل النظام العالمي، للدكتور عبد المنعم سعيد
- العرب ودول الجوار الجغرافي، للدكتور عبد المنعم سعيد
- مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي، للدكتور اسامة الغزالي حرب
- العرب والعالم، للدكتور علي الدين هلال وآخرين.

ولأن هـذه المجلدات الخمسة عن العـرب والعالم، هي جـزء من مشروع علمي أكـبر وأشمل، فلا بد من أن تقرأ في سياق هذا المشروع؛ ولا بد من كلمة موجزة حوله.

يمثّل مشروع **«استشراف مستقبل الوطن العربي»** أول جهد علمي جماعي كبير، تشارك فيه نخبة من العلماء والأساتذة والخبراء العرب في شتى مجالات المعرفة للتعرف عـلى إمكانـات الـوطن وقدرات الأمـة حاضـراً ومستقبلاً؛ في إطـار المتغيرات العـديدة التي تحكم النـظامـين الاقليمي والعـالمي. فرغم محـاولات سابقـة ومشكـورة لـزمـلاء ومؤسسـات أخـرى في هـذا الصدد؛ إلا أن ما يقدّمه مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، هو عمل غير مسبوق من حيث شمـوله ومـوسوعيتـه، ومن حيث أسـاليبـه ومنهجيتـه، ومن حيث عـدد من شـارك في دراساته من أبناء هذه الأمة من المحيط الى الخليج، ومن حيث المدة الزمنية التي استغرقهـا، ومن حيث عدد الهيئات والمؤسسات العربية التي اسهمت فيه وساندتـه. فالمشروع، من هـذه الناحية، هو عمل علمي عربي تضامني وحدوي بكل معنى الكلمة.

إن الاعتبارات النظرية والمنهجية التي حكمت العمل في هذا المشروع الكبير، قد تمّ تفصيلها في مجلد مستقل(*) سيصدر عن المركز قريباً. ويكفي هنا أن نقول كلمتين مختصرتين، إحداهما حول المحاور الرئيسية للمشروع عموماً؛ والثانية حول محور العرب والعالم تخصيصاً.

لقد انطوى مشروع الاستشراف على أربعة محاور مترابطة، المحور الأول، هو **العرب والعالم**؛ ويتناول واقع ومستقبل النظامين الاقليمي والدولي اللذين يعيش ويتحرك الوطن العربي في إطارهما ويتفاعل معهما، ويؤثّر ويتأثر بهما سلباً وإيجاباً. والمحور الثاني، هو **التنمية الاقتصادية العربية**، ويتناول واقع ومستقبل القاعدة المادية والبشرية للوطن العربي، وما شهدته من مظاهر النمو الاقتصادي في العقود الثلاثة الماضية، واحتمالات تطور هذا النمو في العقود الثلاثة التالية. والمحور الثالث، هو **المجتمع والدولة**، ويتناول العلاقة الجدلية المستمرة والمعقّدة بين تطور التكوينات والهياكل الاجتماعية العربية من ناحية، ونشأة ونمو الدولة القطرية العربية من ناحية أخرى. والمحور الرابع، هو **النموذج النسقي العام** لمجمل التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوطنية والقومية والاقليمية والدولية، في الماضي والحاضر، وأهمّ احتمالاتها المستقبلية. ويصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عدد من المجلدات حول دراسات كل من هذه المحاور الأربعة. والتفاعل الذي يجسّده النموذج النسقي ينطوي بدوره على عدة نميذجات فرعية، استخدم الباحثون فيها الأساليب الكمّية والكيفية.

لقد استغرق انجاز مشروع الاستشراف عدة سنوات. وكان هناك فريق مركزي(**) تولى التصميم والتخطيط والتنفيذ للمشروع ككل، من ألفه الى يائه. واستعان في أثناء ذلك بحكمة وآراء عشرات من المفكرين والخبراء العرب، الذين تداولوا وتفاعلوا مع أعضاء الفريق المركزي أنفسهم. وحدث التفاعل نفسه داخل كل محور بين الفرق الفرعية التي

(*) هذا المجلد هو: **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

(**) تكوّن أعضاء الفريقي المركزي من:

د. خير الدين حسيب	المشرف على الدراسة ورئيس والفريق
د. علي نصار	منسق لمحور «النمذجة»
د. ابراهيم سعد الدين	منسق لمحور «التنمية الاقتصادية العربية»
د. سعد الدين ابراهيم	منسق لمحور «المجتمع والدولة في الوطن العربي»
د. علي الدين هلال	منسق لمحور «العرب والعالم»
أ. أديب الجادر	المدير التنفيذي للمشروع (خلال عام ١٩٨٦ وأوائل عام ١٩٨٧)

تكوّنت لتتولى انجاز دراسات كل محور من المحاور الأربعة.

ففي محور العرب والعالم، والذي يمثّل هذا الكتاب احدى دراساته، تمّ اعداد مخطط المحور في إطار المشروع العام، وجرت مناقشته تفصيلاً بواسطة الفريق المركزي، ثم بواسطة آخرين من أصحاب المعرفة والخبرة. ثم تكوّن فريق فرعي للاضطلاع بدراسات محور العرب والعالم؛ وتداول أعضاء هذا الفريق الفرعي في ما بينهم، ثم مع الفريق المركزي للمشروع، تداولاً مكثفاً، قبل الشروع في دراساتهم، وفي أثنائها، وعند الانتهاء من كتابة مسوداتها.

وقد بلور العاملون في مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بما في ذلك أصحاب دراسات محور العرب والعالم، ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) رئيسية محتملة للمستقبل العربي. **المشهد الأول** هو امتداد للأوضاع القائمة دون تغيير كيفي يُذكر (مشهد استمرار واقع ومنطق التجزئة)؛ وهو يمثّل أسوأ الاحتمالات بالنسبة للوطن العربي عموماً، ولكل دولة على حدة (مهما كان حجمها أو درجة ثرائها)، ولبعض الدول الحدودية (على أطراف الوطن العربي) خصوصاً. أما **المشهد الثاني** فهو احتمال التعاون الاقليمي أو التنسيق العربي العام؛ وينطوي على وقف التدهور وتحسين الأداء العربي العام، سواء في داخل كل دولة أم في علاقات هذه الدول بالقوى الاقليمية والدولية المتربّصة بها. **والمشهد الثالث**، هو احتمال الوحدة العربية، سواء بين تجمعات اقليمية أم بين الدول القطرية في شكل وحدة اتحادية (فيدرالية). وهو أفضل احتمالات المستقبل على الاطلاق، ليس فقط من حيث أمن الوطن وعزة المواطن، ولكن أيضاً من حيث إمكانات التنمية الشاملة وسدّ الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني.

ويمثل هذا الكتاب، والكتب الأربعة الاخرى في إطار هذا المحور، محاولة رائدة وأمينة لفهم واقع ومستقبل النظامين الاقليمي والدولي اللذين يعيش ويتحرك العرب في اطارهما ويتفاعلون معهما.

مركز دراسات الوحدة العربية
تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧

الفصل الأوّل
المقدّمة

* نمشي الى الأمام وندير ظهورنا الى المستقبل.

بول فاليري

* نفكر أحياناً بالمستقبل ولكن نحلم به بدل ان نبنيه.

غاستون برجي

* تجمع المستقبلية الحديثة بين معرفة العالم وإرادة الطوباوي وخيال كاتب القصص العلمية الخرافية.

فيكتور فركيس

تمثّل دراسات الاستشراف إسهاماً علمياً وفكرياً في مجال الاحتمالات المستقبلية ـ البعيدة المدى ـ في شتّى حقول المعرفة. فهي بتوصيف البدائل الممكنة، من حيث بناها وانماطها وانعكاساتها، تخلق بناءات تحليلية (Analytical Construct) جديدة تغني الحقل المعني بالدراسة. وللدراسات الاستشرافية هدف قيمي يتمثل في محاولة الفهم الاستباقي لاحتمالات معينة، بغية التأثير فيها، أو التعاطي معها بشكل افضل في حال حصولها. ويكون ذلك بتقديم مشاهد (سيناريوهات) مختلفة ـ مجموعة فرضيات مترابطة ومركّبة ـ حول ما يمكن ان يكون عليه المستقبل.

وتساعد الدراسات الاستشرافية صنّاع القرار في نواح عديدة، فهي تقدم لهم صورة واضحة لسياسات معينة عبر تحديد مشاكلها المحتملة ومحاذيرها، وكذلك ايجابياتها. وهي ايضاً تزيد في عدد الخيارات المطروحة أمام صنّاع القرار، وتسمح لهم تالياً باجراء تقويم مقارن بين هذه الخيارات، الأمر الذي قد يدفعهم لإعادة النظر في سلوكيات معينة كاتخاذ اجراءات بعدم حدوث مشهد معين أو للتخفيف من انعكاساته. ومن جهة أخرى، تساهم

الدراسات الاستشرافية بتحسيس الرأي العام بايجابيات ومحاذير البدائل المحتملة، الأمر الذي يساعد الرأي العام على التأثير بدوره في صنّاع القرار، وتالياً في خياراتهم تجاه هذه البدائل التي تتعلق بمستقبله.

وفي هذا السياق، تبرز فوائد مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي في جوانبه كافة، وتتناول هذه الدراسة بالتحليل المستقبلي علاقات الوطن العربي مع «الأقطاب الخمسة» في النظام العالمي (من الأفضل توخياً للدقة استعمال هذا المفهوم كبديل عن النظام الدولي كون النظام يضم وحدات غير الدولة، ذات قدرات وفعالية تفوق حيناً امكانات بعض الدول في بعض القضايا، وأحياناً امكانات دول أخرى بشكل عام) وهي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والصين الشعبية واليابان والجماعة الأوروبية. وتأتي هذه الدراسة في اطار محور استشراف العرب والعالم، وتحديداً القوى المؤثّرة من دول وكتل.

وتنطلق الدراسة من اربعة مشاهد عربية محتملة هي:

١ ـ مشهد التواصل الذي يمثّل استمراراً للأوضاع القائمة، ومن أبرز ملامحه ازدياد التبعية العربية للخارج.

٢ ـ مشهد التجمعات الاقليمية التي تضم دولاً مجاورة ذات توجهات سياسية متشابهة.

٣ ـ مشهد التنسيق العربي العام الذي يمثّل زيادة في القدرات العربية في المجالات المختلفة، ويسمح تالياً ببلورة سياسات عربية أكثر تأثيراً في محيطها الدولي.

٤ ـ مشهد الفدرالية العربية أو «القطب» العربي القادر على التأثير في التوازنات الدولية، وذات سياسات تعبّر عن مصالح على المستوى الاستراتيجي الكوني.

وتلحظ الدراسة، من جهة أخرى، امكانية حصول تغيير في السلوكية الخارجية للقوى الخمس بشكل عام، وفي هذا الخصوص تجاه المنطقة العربية. وقد يشمل ذلك التغيير الاتجاه السياسي اساساً، أو ينحصر في الاسلوب الذي تتّسم به السلوكية الخارجية. ولئن كانت هناك ثوابت تحدّد السياسة الخارجية وتضمن نوعاً من الاستمرارية فيها، بخاصة عند القوى الكبرى، الا انه من غير المستبعد حصول تغيير ضمن هذه الثوابت، كما يمكن ان يحصل احياناً تحوّل فيها (الصين الشعبية مثلاً). وعليه،فمن الضروري إلقاء ضوء على احتمالات التغيير الممكنة ضمن السلوكية الخارجية لكل قطب. وقد يحدث تغيير عند البعض (الولايات المتحدة مثلاً) وتحوّل عند البعض الآخر (الجماعة الأوروبية على سبيل المثال). إذاً، سيزداد عدد التفاعلات العربية ـ الدولية المحتملة بازدياد عدد المشاهد عند القوى الكبرى، فلو افترضنا ان هناك ثلاثة مشاهد اوروبية، صار عندنا اثنا عشر تفاعلاً مختلفاً بين الوطن العربي والجماعة الأوروبية.

والجدير بالذكر انه في مشهد التواصل يكون الطرف الدولي مصدر مجمل التفاعلات. ويكون الطرف العربي متلقّياً لما يصدر عن الطرف الدولي، وتتّسم سلوكيته اما بالتكيّف أو

بالانكفاء. فيما يصدر عن الطرف الدولي يصبح، إذاً، بمثابة معطى للطرف العربي، اذا صحّ اعتبار وجود طرف عربي. فالافعال التي تصدر من النظام العربي يكون منطلقها وحدات في هذا النظام، وليس النظام كطرف. وفي حال حصلت تفاعلات مصدرها الطرف العربي، فتكون قليلة جداً أو ضعيفة ومحدودة، من حيث قدرتها على الاستمرار. فإذا استطاعت أن تستمر، واذا وجد تجميع امكانات على المستوى العربي، تكون التفاعلات قد بدأت تنتقل من مشهد التواصل الى مشهد التنسيق العربي العام. ويكون هذا المشهد الاخير مصدراً للتفاعلات في القضايا ـ المجالات التي يحصل فيها تنسيق عربي. أما في مشهد التجمعات الاقليمية، فتكون التفاعلات التي مصدرها الوطن العربي، عربية فرعية أو عربية فرعية منسّقة (هي نتيجة قيام تنسيق في مجال معين، ولفترة وجيزة، بين تجمّعين عربيين) في حالات قليلة، وتبقى بالنتيجة مجمل التفاعلات مع الوطن العربي ككل، مصدرها الطرف الدولي. ويحصل توازن في مصدر التفاعلات بين الطرف الدولي والطرف العربي، في مشهد الفدرالية العربية فقط.

ونستعرض فيما يلي أهمّ سمات النظام العالمي التي تؤثّر بشكل أو بآخر في التفاعلات العربية ـ الدولية المستقبلية، ولو أن تأثيرها يختلف من مشهد الى آخر.

يشبه النظام العالمي «المدينة الكونية» التي تزداد اكتظاظاً وحركة يوماً بعد يوم، نتيجة الثورة المستمرة في نسقي الاتصالات والمواصلات، والتي تؤدّي دائماً الى توسيع شبكة الاعتماد المتبادل[1] في النظام العالمي وتكثيفها. ولئن كان من الممكن احياناً رصد الاعتماد المتبادل وتحديد اثره ـ درجة التبعية مثلاً ـ في المجال الاقتصادي، بسبب امكانية قياسه، فانه ليس من السهل فعل الشيء ذاته، فيما يخصّ الاعتماد المتبادل في المجال السياسي ـ الامني احياناً، بسبب تعقيداته. وقد نتج هذا الوضع عن ازدياد قنوات التفاعل وتنوعها بين المجتمعات الوطنية، وأدّى الى ما يلي: أولاً، صعوبة التمييز في كثير من الحالات بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية. ثانياً، غياب اولويات ثابتة فيما يتعلق بأهداف الدولة، نتيجة عدم القدرة على إحداث تصنيف ثابت بين ما هو «سياسة عليا» وما هو «سياسة دنيا». وثالثاً، قيام وسائل تأثير كثيرة غير القوة المسلحة، ومحدودية دور هذه الأخيرة، في كثير من الحالات[2]. وانعكس ذلك كله، بالطبع، على السياسة الخارجية، بخاصة في مجالي صناعة القرار وادارة السلوكية الخارجية، كما كان نتيجة لازدياد اختراق المجتمع الوطني للدولة أيضاً. ويؤدّي اختلال التوازن في الاعتماد المتبادل بين طرفين، الى خلق علاقات تبعية بينهما. وفي هذا السياق، نشير الى النقاط التالية:

---

(١) R.G. Barry Jones and Peter Willets, eds., *Interdependence on Trial* (London: Frances Pinter Publishers, 1984).

(٢) Robert Keohane and Joseph Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston: Little, Brown, 1977), chap. 2.

ـ ان الدول أو المجموعات الدولية لم تعد قادرة على البقاء في عزلة كلية بحيث لا تتأثر بالاعتماد المتبادل المعقّد.

ـ ان الدول او المجموعات الدولية تستطيع ان تختار ـ بناء على عدد من الخيارات الداخلية والخارجية ـ الدول أو المجموعات الدولية التي تريد أن تقوّي معها علاقات الاعتماد المتبادل بشكل متوازٍ، ليحفظ لها استقلاليتها، أو بشكل غير متوازن ودون مقاومة ذلك، مما يجعلها تابعة للطرف الآخر.

ـ ليس من الضروري أن تكون علاقات التبعية السياسية ناتجة كلياً، وبحجمها القائم على علاقات تبعية اقتصادية. فقد يكون ذلك بمحض ارادة الطرف التابع، نتيجة لتوجهه الايديولوجي مثلاً، أو لإدراكه ان الضمانة الوحيدة لأمنه الوطني او الداخلي مصدرها هذا النوع من العلاقات. فالطرف التابع يضع، بشكل اختياري، قيوداً على سلوكيته الخارجية لتكييفها مع سلوكية الطرف التابع له. ويتصرّف الطرف التابع في صناعة القرار الخارجي، كما لو ان الطرف التابع له مشارك بثقل كبير في عملية صناعة القرار[٣].

ـ ليس من الضروري ان تكون علاقات التبعية ممأسسة، كالدخول في احلاف ثنائية او متعددة الأطراف، او عقد معاهدات أو اتفاقات. ويمكن ان تكون هذه العلاقات ذات طابع سلوكي لاعتبارات عدة متعلقة بالطرف التابع. ويمكن رصد علاقة التبعية، عبر دراسة السلوكية الخارجية للدولة التابعة، ومدى تكيّفها مثلاً، مع مواقف الطرف الآخر في نشاطاتها الفعلية، وليس مثلاً في دبلوماسيتها الرمزية (مواقف عامة، إعلانات مبادىء) التي لا تقدّم مؤشّراً صحيحاً في كثير من الحالات. واذا كان الاقتراع في الأمم المتحدة، أو المنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات الاقليمية، بمثابة مؤشّر على وجود أو عدم وجود علاقات تبعية ودرجة هذه التبعية فيما لو وجدت، إلاّ أن هذا المؤشّر غير كاف. فالاقتراع في هذه المنظمات قد لا يعكس توجّه الدولة أو موقفها الفعلي في مجالات مهمة، حيث قد تكون تابعة بالفعل لطرف آخر. فمن سمات عصرنا ازدياد الفجوة بين الدبلوماسية الرمزية من جهة، والمواقف السياسية الفعلية من جهة أخرى. ونشير، في هذا الصدد، الى مواقف عدد كبير من دول أعضاء في منظمة «حركة عدم الانحياز» في اطار هذه الحركة من جهة، ومواقف الدول ذاتها في السياسة العالمية، من حيث تبعيتها الكبيرة لبعض الأطراف. ومن المفارقات، أيضاً، ان تكون دول اعضاء في احلاف أو اتفاقات مع قوى كبرى، أكثر استقلالية في سياستها الخارجية، من دول أخرى غير اعضاء في أي حلف.

من السمات المهمة أيضاً ان الميزان النووي، الذي وفّر سلاماً سلبياً (غياب حرب مباشرة) بين القوتين العظميين، ومنع نشوب حرب نووية، قد لا يكون قادراً في المستقبل

---

(٣) Michael Handel, *Weak States in the International System* (London: Frank Cass, 1981), pp. 135-136.

على الاستمرار في وظيفته هذه، حسب مقولة ريمون آرون «حرب غير محتملة، سلام مستحيل»(٤) للاسباب التالية: أولاً، ان هذه المقولة تقوم على مسلّمة «توازن الرعب» أو قدرة التدمير المتبادل (M.A.D.). ولكن ماذ لو حصل اختلال كبير في الميزان النووي، كأن يحدث تقدم علمي مفاجىء في مجال الابحاث النووية، وعلى سبيل المثال في مجال ابحاث «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» الامريكية؟ ومن غير المستبعد حدوث ذلك، عند احدى القوتين العظميين، بسبب تركيزهما على الابحاث العسكرية النووية، وامتلاكهما حالياً لحوالى ٩٦ بالمائة من القوة النووية الاستراتيجية(٥). وقد يدفع ذلك، في حال حصوله، الى إحداث تحوّل نوعي في الميزان النووي المركزي الذي قد يشجّع على استعمال السلاح النووي من قبل الطرف صاحب الاكتشاف، أو قد يشجّع الطرف الآخر على القيام بضربة استباقية. فتاريخياً، سمح اكتشاف السلاح الناري للغرب بالسيطرة على العالم. كذلك ساهم اكتشاف القنبلة الذرية في إنهاء الحرب العالمية الثانية. ثانياً، قد تتحوّل إحدى القوتين العظميين الى اعتناق مبدأ «الحرب النووية المحدودة» كأحد البدائل المهمة للحروب التقليدية، مما يؤدّي في حال حصولها الى حرب نووية شاملة، بسبب صعوبة السيطرة عليها، وابقائها ضمن الحدود الجغرافية والسلاحية المقرّرة لها(٦). ثالثاً، قد يؤدّي الانتشار النووي، وانعدام الاستقرار أو وسائل السيطرة في الموازين النووية الاقليمية، الى تحوّل عدد من النزاعات الاقليمية الى مرحلة استعمال السلاح النووي، مع ما يحمله من مخاطر التصعيد ليشمل القوى النووية الكبرى. ستؤدي هذه العوامل، مجتمعة، الى تغيير قواعد اللعبة في النظام العالمي، بحيث تتحوّل القدرة النووية من دور الردع - عامل بسيكولوجي - الى دور الدفاع أو القتال - عامل عسكري - وفي حين يجتهد منظّرو الخيار النووي في التأكيد على إمكانية قيام حرب نووية محدودة، فإن ذلك قد يكون ممكناً في إطار نزاع اقليمي بين قوتين نوويتين، فيما لو أمكن حصر النزاع أساساً في إطاره الإقليمي. ولكن يكفي انجذاب القوتين العظميين، أو قوى نووية اخرى، الى النزاع، حتى يظهر ضعف المسلمات الأساسية للحرب النووية المحدودة التي تعتبر ان الدول ستبقى قادرة على التصرف «بعقلانية» في خياراتها، وعلى إبقاء الاتصالات بينها قائمة، ولو بواسطة الاشارات العسكرية أو السياسية، وفي قدرتها أيضاً على السيطرة كلياً على كل مرحلة من مراحل القتال. وهذا، بالطبع، لا يمكن التأكّد منه لغياب أي تجربة في هذا المجال تثبت صحّة هذه النظرية، ولكون هذه المسلّمات بمثابة تكهنات.

ويقود ذلك الى سمة أخرى تتعلّق بمستقبل العامل النووي في الصراع العربي

(٤) Raymond Aron, *Les Dernières années du siècle* (Paris: Julliard, 1984), p. 165.

(٥) Marek Thee, «Militarization in the United States and the Soviet Union: The Deepening Trends,» *Alternatives*, vol. 10, no. 1 (Summer 1984), pp. 93-113.

(٦) Desmond Ball, «Can Nuclear War Be Controlled?» *Adelphi Papers*, no. 169 (Autumn 1981), and McGeorge Bundy [et al.], «Nuclear Weapons and the Atlantic Alliance,» *Foreign Affairs*, vol. 60, no. 4 (Spring 1982), pp. 735-768.

الاسرائيلي، فقد تتحوّل اسرائيل التي تمتلك ترسانة نووية[٧] من الخيار التقليدي الى الخيار النووي، فيما لو وجدت ضمن مشهد حرب عربية ـ إسرائيلية ان احد اهدافها الحيوية معرض للخطر[٨]. والجدير بالذكر، ان البعض في اسرائيل اخذ يدعو الى اعتماد استراتيجية ردع نووي علني، والتخلّي عن استراتيجية الردع بالغموض[٩]. ومن الطبيعي ان يؤدّي ذلك الى اختلال في ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي، وتكون له انعكاسات خطيرة على علاقات القوتين العظميين مع طرفي النزاع، وعلى علاقتهما مع بعضهما البعض، فيما لو لجأت اسرائيل الى التهديد بالردع النووي، أو استعملت الخيار النووي.

ومن جهة أخرى يدلّ عدد من المؤشرات على ازدياد ضعف قواعد اللعبة الدولية التي تشكّل قيوداً وضوابط على سلوكية الدول للاسباب التالية:

ـ اتّسام النظام العالمي الحالي بتعدّد الثقافات، وبالتالي المفاهيم والقيم، بحيث صار من الصعب اعتبار القانون الدولي والأعراف الدولية التي نشأت وتطورت في اطار الحضارة الأوروبية الغربية، بمثابة اطار عام مقبول دائماً من مختلف الوحدات في النظام العالمي.

ـ هناك عدد من القضايا ـ المجالات التي نشأت بفضل معطيات جديدة، والتي لم ينظّمها أو يلحظها القانون الدولي، ولم يصبح التعاطي معها بمثابة أعراف نتيجة اختلاف النظرة اليها احياناً. وتلاقي محاولات الأمم المتحدة تقنينها صعوبات جمة، بسبب غياب اللغة المشتركة بين الدول، وكذلك النظرة التقويمية ذاتها.

ـ ان القوى الكبرى التي يفترض ان تحافظ على دور المنظمة الدولية، الأمم المتحدة، وعلى القانون الدولي والأعراف الدولية، تقوم في كثير من الأحيان بتحدي المنظمة الدولية، وبالتعدي على الأعراف الدولية، وهي بذلك تضعف ضوابط اللعبة الدولية. ونشير، في هذا السياق، الى تصاعد حملة الولايات المتحدة على الأمم المتحدة، ولا شيء يمنع ان تتفشّى هذه الظاهرة الأمريكية بين القوى الكبرى الأخرى، اذا وجدت هذه الأخيرة انه ما عاد من الممكن خدمة اهدافها من دون الاصطدام بما تمثّله المنظمة الدولية من وزن رمزي ومعنوي. ولا بد ان يؤدّي ذلك كله الى إضعاف الآليات الدولية لإدارة النزاع واحتوائه، ويساهم تالياً في انتشار بؤر التوتر، وازدياد الفوضى العالمية.

---

(٧) Roger F. Pajak, *Nuclear Proliferation in the Middle East* (Washington, D.C.: National Defense University Press, 1982), and *The Sunday Times* (London), (5 October 1986), pp. 1-3.

(٨) Hassan Bin Talal, «Le Danger nucléaire au moyen orient,» *Le Monde diplomatique* (novembre 1985), p. 32, and

ناصيف حتي، «اسرائيل والعامل النووي في الشرق الأوسط،» **شؤون عربية**، العدد ٨ (تشرين الأول/ اكتوبر) ١٩٨١، ص ٦٦ ـ ٧٧.

(٩) Shai Feldman, *Israeli Nuclear Deterrence: A Strategy for the Eighties* (New York: Columbia University Press), pp. 239-240.

ويمثّل ازدياد النزاعات سمة مستقبلية مهمة في العالم للأسباب التالية:

ـ تمخّضات اجتماعية ـ اقتصادية: تشير تقديرات «البنك الدولي» ان سكان العالم سيزدادون بنسبة ٣٠ بالمائة بين ١٩٨٠ و٢٠٠٠ وسيصل عددهم الى ستة مليارات منهم حوالى خمسة مليارات في الدول النامية، وسيؤدّي ذلك الى تمركز كبير في المدن[١٠] التي ستزداد كثافتها وتضخمها على حساب المناطق الأخرى في الدول النامية. وسيزيد ذلك من المشاكل الاقتصادية، وتالياً من انعكاساتها السياسية والاجتماعية[١١]. ومن الطبيعي ان يؤدّي ذلك في كثير من الحالات، الى تفجير نزاعات، أو الى انعدام الاستقرار في الدولة، ثم تصعيد النزاع بواسطة اجتذاب اطراف خارجية اليه.

ـ نزاعات اثنية ـ وطنية، بسبب فشل عدد كبير من الدول في بناء شرعية وطنية من جهة، وانتعاش الهويّات الأولية أو الاصولية، نتيجة عودة الفرد الى التمسك بنسق القيم المجتمعية التي تحدّد تلك الهويّات من جهة أخرى، ويؤدّي ذلك، بالطبع، الى قيام تيارات ما تحت الدولة، ذات الاتجاهات الانفصالية، أو تيارات «عبر الدولة»، أو تقوية هذه التيارات فيما لو وجدت، مما يولّد نزاعات داخلية قادرة على التحول بسهولة الى نزاعات اقليمية.

ـ خلافات بين دولتين لأسباب حدودية، أو تنافس على زيادة النفوذ تؤدّي الى قيام نزاع مسلح. والمعروف، مثلاً، أن كثيراً من حدود الدول في العالم النامي قد رسمها الاستعمار، ويمكن ان تشكّل تالياً قنابل موقوتة قابلة للانفجار في اي وقت. كذلك، فإنّ طبيعة ميزان القوى الاقليمي كحدوث اختلال في التوازن أو «فراغ قوة»، تشجّع احياناً بعض الاطراف على محاولة زيادة نفوذها، الأمر الذي قد يؤدّي الى قيام نزاعات[١٢].

الى جانب السمات العامة المذكورة، يمكن ادراج القواعد التالية التي تتعلق بتفاعلات كل من النظامين العالمي والعربي، كما يلي:

ـ تؤثّر بنية النظام العالمي في سلوكيّة الأقطاب الأساسيين في النظام، من حيث انها تفرض قيوداً على هذه السلوكية من جهة، وتعطيها فرصاً سانحة من جهة أخرى. وسيبقى النظام العالمي ثنائي القطبية، على المستوى الاستراتيجي ـ النووي، وخماسي القطبية أو

---

(١٠) R.V. Jones, *Future Conflict and New Technology* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1981), p. 13.

(١١) تقدم لجنة براندت مشهداً متشائماً في هذا الخصوص، انظر:

Brandt Commission, *North-South: A Program for Survival* (London: Pan Books, 1980).

(١٢) Neil MacFarlane, «Intervention and Regional Security,» *Adelphi Papers*, no. 196 (Spring 1985).

سداسي القطبية (مشهد الفدرالية العربية) على المستوى السياسي ـ الاقتصادي. ويتداخل هذان المستويان في ما بينهما في نظم فرعية تتّخذ أشكالاً مختلفة، كنظام ثلاثي الأقطاب ـ شرق آسيا وغرب الباسفيك ـ يتحول الى نظام رباعي مع اليابان[١٣]. وتنتج الفجوة، اساساً، بين المستويين عن العامل النووي، بسبب الامكانات العسكرية، وبخاصة القدرات النووية الهائلة، كمّاً ونوعاً، التي تملكها كلتا القوتين العظميين، مقارنة بالقوة الديمغرافية التي هي الصين الشعبية، والقوة الاقتصادية التي هي اليابان، والقوة السياسية ـ التنظيمية التي هي الجماعة الأوروبية. ويبقى انتقال احدى القوى الثلاث الأخيرة الى مصافّ القوتين العظميين، مرتبطاً بقدرتها على ردم الفجوة النوعية في الترسانة النووية، وهذا ايضاً مستبعد حدوثه خلال العقود الثلاثة المقبلة، اذا اخذنا بعين الاعتبار البنية التحتية النووية لكل من الأطراف المعنية، وبرامجها في هذا المجال. ويبقى الاحتمال شبه الوحيد لتحقيق ذلك، إحداث تقدم مفاجىء «ثوروي» في مجال الاكتشافات النووية عند احدى هذه القوى، يوازي في أهميته ما وصلت اليه القوتان العظميان من تقدم في المجال النووي.

ـ ويستتبع ذلك، أنه كلّما ازداد التوتر بين القوتين العظميين، كلّما ازدادت من جانبهما عملية الضغط على الحلفاء، بغية التقيد بسياسة القطب الرئيسي في الحلف، وازدادت تالياً محاولات تجاذب المجموعات او الدول المحايدة (بالمعنى السياسي). ويزيد ذلك في محاولات اختراق المناطق الحيوية جيوستراتيجيا، والسيطرة عليها. ومن أهمّ هذه المناطق بالطبع المنطقة العربية. ويساهم ذلك كله في زيادة انعدام الاستقرار، وفي تعقيد حلّ النزاعات، بخاصة اذا كان طرفا النزاع حليفين للقوتين العظميين. ومن جهة اخرى، كلّما حصل انفراج في العلاقات بين القوتين العظميين، كلّما سهّلت امكانية احتواء النزاعات الاقليمية، وادارتها بشكل ناجح.

ـ ويتأتّى عن ذلك، ارتفاع الثمن الذي على القوة الكبرى دفعه الى الدولة، أو المجموعة الحليفة، وبخاصة تلك غير المرتبطة بتحالف استراتيجي مع القوة الكبرى، وذات التبعية المحدودة لتلك القوة. فلهذه الدول والمجموعات خيارات اخرى ممكنة خارج الارتباط مع القوة الكبرى، وبذلك تستطيع، اذا ارادت، ان «تقايض» حول موقفها بشكل أفضل مع القوة الكبرى حليفتها، وينطبق ذلك بالطبع على التفاعلات العربية الدولية المحتملة.

ـ تشكّل خصوصيّات كل نظام اقليمي عاملاً اساسياً في اجتذاب القوى الكبرى حوله. وفي هذا السياق، يبرز الوطن العربي في طليعة النظم الاقليمية قابلية لاجتذاب التدخل الخارجي، بسبب موقعه الجيوستراتيجي واهميته الجيواقتصادية. فدول الخليج تملك

(١٣) Carsten Holbraad, *Superpowers and International Conflict* (London: Macmillan, 1979).

احتياطات هـائلة من النفط والغاز الـطبيعي لن تستنفد كلياً في أكثر هـذه الدول حتى العـام ٢٠٤٠(١٤). (انظر الجدول رقم (١ ـ ١)). ويرى البعض أن منطقة الخليج ستشكـل مصدراً للنزاع بين القوتين العـظميين، يسـاوي في اهميته مـا كانت عليـه أوروبا في الأربعينـات(١٥). ويساهم الصراع العربي ـ الاسرائيلي ايضاً، نتيجة لتعقيداته، في اجتذاب التدخل الخارجي. وتستفيد القوى الكبرى بشكل خاص في تصدير السلاح الى البلدان العربية(١٦) في بيئـة تتسم بنزاعات اقليمية، وخلافات عربية، واختراق دولي حـاد في مشهد التـواصل. ومن الـطبيعي ان تـزداد النزاعـات في مشهد التـواصل، نتيجـة ازدياد الاتجـاهات التقسيميـة، مما يـزعـزع الاستقرار الداخلي، ويجذب التـدخل الخـارجي، في حين تبقى الـدولة ضعيفـة (مقارنـة مع المشاهد الأخرى) في مقاومة التحديات الداخلية التي قد يكون مصدرها اجتماعيـاً ـ اقتصاديـاً أو إثنياً أو مذهبياً أو دينياً.

وبقدر ما تقوم علاقات نزاعية بين مجموعة من الدول من جهة، ودولة جوار من جهـة أخـرى، بقـدر مـا تـزداد احتـمالات الاخـتراق الـدولي لكـلا الـطرفـين. ونشـير، في هــذا الخصوص، الى العلاقات النزاعية التي تربط النظام الاقليمي العربي مـع اسرائيل، وكـذلك علاقات النزاع التي تربط حالياً النظام الاقليمي العربي مع ايران.

وأخيـراً بقدر مـا يقلّ عـدد الوحـدات في كـل نـظام اقليمي، بقـدر مـا تقـلّ مصـادر الخلافات الاقليمية، وتاليـاً مجالات الاخـتراق الدولي لـذلك النـظام. ونعطي مثـالاً حسابيـاً بسيطاً على ذلك. فمجموعة من ثلاث وحـدات يكون لهـا ثلاثـة تفاعـلات ثنائيـة (Dyadic Interactions) ومجموعة من اربع وحدات يكون لها ستة تفاعلات ثنائية، ومجموعة من خمس وحدات يكون لها عشرة تفاعلات ثنائية، وهكذا دواليك. ومن الطبيعـي ان يكون كل تفاعل بين وحدتين مصدراً محتملاً للتعاون، أو مصـدراً محتملاً للخـلاف، وتاليـاً للتأثّـر من المحيط الخارجي.

---

(١٤) U.S., Department of Energy, *The Petroleum Resources of the Middle East* (Washington, D.C.: [n. pb.], 1983), pp. xii-xiv and 117.

(١٥) Robert Tucker, quoted in: Fred Halliday, *Soviet Policy in the Arc of Crisis* (Washington, D.C.: Institute for Policy Studies, 1981), p. 9.

(١٦) سجل الشرق الأوسط أعلى نسبـة في نفقات التسلح بـين مناطق العـالم النامي فسبق افـريقيا، وشرق آسيـا وامريكا اللاتينية وذلك بين ١٩٧٣ و١٩٨٣، انظر:

World Military Expenditures and Arms Transfers, 1985 (Washington: USACDA, 1985), pp. 4 and 8.

وحسب الـوكالـة المذكـورة يضم الشرق الأوسط دول مجلس التعاون الخليجي، العـراق، ايران، اليمن العـربية، اليمن الديمقراطية، الأردن، مصر، سوريا، لبنان، اسرائيل وقبرص. وحلت السعودية في المرتبة الخامسة في نفقات التسلح في العالم عام ١٩٨٣ إذ بلغت هـذه ٢٧,٢ مليار دولار فيـما حل العـراق في المرتبـة التاسعـة وبلغت نفقات التسلح ١١,٩ مليار دولار.

جدول رقم (١ - ١)
انتاج النفط في منطقة الخليج

القطر / براميل النفط	الانتاج الحالي عام ١٩٨٠	المنخفض - المرتفع(أ) عام ١٩٨٥	الانتاج عام ١٩٩٠	الانتاج عام ٢٠٠٠	الانتاج عام ٢٠٢٠	الانتاج عام ٢٠٤٠
الامارات العربية المتحدة						
مليار/ سنوي	٠٫٦٢	٠٫٦٧ - ١٫٢٨	٠٫٦٧ - ١٫٢٨	٠٫٦٧ - ١٫٢٨	٠٫٦٧ - ٠٫٤٠	٠٫٤٢ - ٢٠٫٠٥
مليون/ يومي	(١٫٧)	(١٫٨ - ٣٫٥)	(١٫٨ - ٣٫٥)	(١٫٨ - ٣٫٥)	(١٫٨ - ١٫١)	١٫٢ - ٢٠٫١
نسبة الاستنفاد (نسبة مئوية)	١٢	١٨ - ٢١	٢٤ - ٣٢	٣٥ - ٥٤	٥٩ - ٨٨	٧٩ - ٩٥
ايران						
مليار/ سنوي	٠٫٦١	١٫١٠ - ١٫٤٦	١٫١٠ - ١٫٤٦	١٫١٠ - ١٫٤٦	١٫١٠ - ١٫٤٦	١٫١٠ - ٢١٫١٠
مليون/ يومي	(١٫٧)	(٣٫٠ - ٤٫٠)	(٣٫٠ - ٤٫٠)	(٣٫٠ - ٤٫٠)	(٣٫٠ - ٤٫٠)	(٣٫٠ - ٣٫٠٧)
نسبة الاستنفاد (نسبة مئوية)	٢٥	٢٩ - ٣٠	٢٤ - ٣٦	١٢ - ١٨	١٠ - ٧٣	٧٩ - ٩٦
البحرين						
مليار/ سنوي	٠٫٠٢	٠٫٠١ - ٠٫٠١	٠٫٠١ - ٠٫٠١	٠٫٠١ - ٠٫٠١		
مليون/ يومي	(٠٫٠٥)	(٠٫٠٣ - ٠٫٠٤)	(٠٫٠٣ - ٠٫٠٤)	(٠٫٠٣ - ٠٫٠٤)	استنفد	استنفد
نسبة الاستنفاد (نسبة مئوية)	٧٠	٧٧ - ٧٨	٨٢ - ٨٥	٩٢ - ٩٥		
السعودية						
مليار/ سنوي	٣٫٦	٣٫٢٨ - ٥٫٠٩	٣٫٢٨ - ٥٫٣٣	٣٫٢٨ - ٤٫٤٧	٣٫٠٥ - ٢٫٦١	١٫٥٥ - ١٫٣٩
مليون/ يومي	(٩٫٩)	(٩٫٣ - ١٤)	(٩٫٣ - ١٤٫٦)	(٩٫٣ - ١٢٫٢)	(٨٫٤ - ٧٫٢)	(٤٫٢ - ٣٫٨)
نسبة الاستنفاد (نسبة مئوية)	١٥	٢٢ - ٣٣	٢٨ - ٣٣	٤١ - ٥١	٦٥ - ٧١	٨٢ - ٩١
العراق						
مليار/ سنوي	٠٫٩٢	١٫١٦ - ١٫٤٦	١٫٣٩ - ١٫٤٦	١٫٧٩ - ١٫٤٦	١٫٧٧ - ١٫٤٦	٠٫٩٣ - ١٫٤٦
مليون/ يومي	(٢٫٥)	(٣٫٢ - ٤٫٠)	(٣٫٨ - ٤٫٠)	(٤٫٩ - ٤٫٠)	(٤٫٩ - ٤٫٠)	(٢٫٥ - ٤٫٠)
نسبة الاستنفاد (نسبة مئوية)	١٢	١٦ - ١٦	١١ - ٢٥	٢٤ - ٣٣	٧٥ - ٥٩	٨٤ - ٧٩
عمان						
مليار/ سنوي	٠٫١٠	٠٫١١ - ٠٫١٢	٠٫١١ - ٠٫١٢	٠٫١٠ - ٠٫١٢	٠٫٠٥ - ٠٫٠٨	٠٫٠٣ - ٢٠٫٠٣
مليون/ يومي	(٠٫٣)	(٠٫٣ - ٠٫٣)	(٠٫٣ - ٠٫٣)	(٠٫٣ - ٠٫٣)	(٠٫١ - ٠٫٢)	٠٫١ - ٢٠٫١
نسبة الاستنفاد (نسبة مئوية)	٢٣	٣١ - ٣٣	٢٩ - ٤١	٥٥ - ٦٠	٧٨ - ٩٦	٨٩ - ٩٩
قطر						
مليار/ سنوي	٠٫١٧	٠٫١٢ - ٠٫١٥	٠٫١ - ٠٫١٢			
مليون/ يومي	٠٫٤٧	٠٫٣ - ٠٫٤	(٠٫٣ - ٠٫٣)	استنفد	استنفد	استنفد
نسبة الاستنفاد (نسبة مئوية)	٩٤	٧٩ - ٨٠	٩٠ - ٩٤			
الكويت						
مليار/ سنوي	٠٫٦٠	٠٫٨٠ - ٢٫١٩	٠٫٨٠ - ٢٫١٩	٠٫٨٠ - ٢٫١٩	٠٫٨٠ - ١٫٤٠	(٠٫٨٠ - ٢٠)
مليون/ يومي	(١٫٦٦)	(٢٫٢ - ٦٫٠)	(٢٫٢ - ٦٫٠)	(٢٫٢ - ٦٫٠)	(٢٫٢ - ٣٫٨)	(٢٫٢ - ٢٠)
نسبة الاستنفاد (نسبة مئوية)	١٨	٢٠ - ٢٢	٢٤ - ٢٣	٣١ - ٥٢	٤٥ - ٨٩	٥٩ - ١٠٠
المجموع						
مليار/ سنوي	٦٫٦٥	٧٫٣٥ - ١١٫٧٦	٧٫٥٦ - ١١٫٩٧	٧٫٨٥ - ١٠٫٩٩	٧٫٤٤ - ٧٫٤١	٤٫٨٣ - ٤٫٠٣
مليون/ يومي	(١٨٫٢)	(٢٠٫١ - ٣٢٫٢)	(٢٠٫٧ - ٣٢٫٧)	(٢١٫٥ - ٣٠٫٠)	(٢٠٫١ - ٢٠٫٢)	(١٢٫٢ - ١١٫٠)

(أ) هذه التقديرات مأخوذة من تحليل لكل قطر. يرمز «المنخفض» الى برامج انتاج تعكس نسب استنفاد بطيئة للاحتياط، ويرمز «المرتفع» الى نسب استنفاد معجلة للاحتياط.

المصدر: U.S., Department of Energy, *The Petroleum Resources of the Middle East* (Washington, D.C.: [n. pb.], 1981), p. xiii.

الفصل الثاني

الولايات المتّحِدَة والوَطن العَرَبي

أولاً : الاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية

تختلف السلوكية الخارجية الأمريكية تجاه الأطراف الأخرى، أو تجاه القضايا الدولية، باختلاف الاتجاهات السياسية الفاعلة والمسيطرة على عملية صناعة القرار الخارجي في مرحلة معينة. ولئن بقيت الأهداف السياسية الأساسية ثابتة، لاعتبارات جيو استراتيجية، فإن كيفية خدمة هذه الأهداف تعتمد بشكل رئيسي على الادراك الحسي للاتجاه السائد. ويحدّد هذا الادراك الحسي نسق القيم والمفاهيم التي تشكل الاطار المفهومي لكل اتجاه.

هناك، مثلاً، نظرية «الدورية»[1] (Cyclical) لتفسير السياسة الخارجية الأمريكية، والتنبوء باتجاهاتها المستقبلية. تقول النظرية ان السياسة الأمريكية تراوح دائماً بين الانطواء (Introversion) التي ترتكز على الاهتمام بالشؤون الداخلية، مع الابقاء على علاقات خارجية طبيعية وعادية. ويمثل هذا الاتجاه نوعاً من الانكماش، بغية اعادة تقويم المواقف السابقة للانطلاق خارجياً مرّة اخرى. وتمتد الفترة الانطوائية الى حوالى احدى وعشرين سنة. ويتمثّل الاتجاه الثاني في الانبساط (Extroversion) أو الانفتاح. ويقوم على دور دولي تدخلي، واستعمال جميع الوسائل الممكنة لخدمة ذلك الدور، من ادوات عسكرية أو سياسية، أو غير ذلك. وقد يكون هذا الاتجاه تعاونياً او صدامياً، أو قد يحوي مزيجاً من الاثنين. وضمن كل اتجاه، يسود طبع ثقافي معيّن، وقد يكون هذا الطبع عقلانياً أو واقعياً (سياسة القوة) أو مثالياً (البحث عن العدالة والمثل الاخلاقية العليا). داخلياً ايضاً، هناك اتجاهان:

(١) Frank L. Klingberg, *Cyclical Trends in American Foreign Policy Moods* (New York: University Press of America, 1983), pp. 5, 8-19 and 171.

احدهما يركز على تأمين أكبر قدر ممكن من الحقوق للفرد وللجماعة، والآخر يهتمّ بتحقيق افضل شكل وحدوي ممكن. ويرى صاحب النظرية أن أهمّ العوامل التي تدفع للتحول من مرحلة الانبساط الى مرحلة الانطواء هي التالية:

- انخفاض التوتر الدولي او الشعور بالتهديد بعد فترة طويلة من التورط الدولي.
- عدم جدوى سياسة تقوم على الانبساط، بحيث وصلت الى أقصى مداها، أو عادت بنتائج سلبية على الولايات المتحدة.
- تسوية احدى المشاكل الرئيسية أو الاساسية التي كانت تشغل الولايات المتحدة.
- وجود جيل جديد في السلطة ذو رؤية مختلفة للأمور، وتجربة تاريخية لم تتأثر الا بالماضي القريب.
- تحوّل المشاكل الداخلية التي كانت ثانوية الى مشاكل مستعصية.
- الشعور بالحاجة لتثبيت المركز الدولي الجديد الذي تمّ التوصل اليه وتدعيمه.

من جهة أخرى، تسبّب العوامل التالية في التحوّل من مرحلة الانطواء الى مرحلة الانبساط:

- زيادة في التوتّر الدولي أو المخاطر التي قد تتضمّن تحدياً مباشراً للولايات المتحدة.
- الشعور بأنه لا يمكن ايجاد حل لإحدى المشاكل الرئيسية، الا بواسطة ممارسة ضغوطات عسكرية وسياسية على دول أخرى.
- الشعور بعدم قدرة سياسة الانطواء على التعاطي مع تحديات دولية جديدة تواجه الولايات المتحدة، أو تكون غير قادرة على تحقيق بعض الاهداف الرئيسية، بحيث صارت تشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة الامريكية.
- وجود جيل جديد في السلطة، يتأثر بمرحلة تاريخية اتّسمت بالانبساط.
- ظهور المشاكل الدولية، وكأنها صارت مستعصية، أو على درجة كبيرة من الأهمية.
- الشعور بأنّ أمن الولايات المتحدة وازدهارها واهدافها، ستتعرض للخطر، الا اذا قامت الدولة بالعمل على زيادة نفوذها الخارجي، وذلك بالتحرك سياسياً وعسكرياً للوقوف في وجه من تعتبره «معتدياً» على مصالحها.

ويخلص صاحب النظرية الى اعتبار ان مرحلة الانبساط قد تبدأ في فترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وتمتد الى حوالى ٢٠١٣ - ٢٠١٤. وتظهر في تصنيف آخر، ثلاثة اتجاهات عامة في السياسة الخارجية الأمريكية[٢] هي:

---

(٢) Ole R. Holot and James Rosenau, *American Leadership in World Affairs: Vietnam and the Breakdown of Consensus* (London: Allen and Unwin, 1984), pp. 108-139.

١ ـ اتجاه الحرب الباردة الدولية (Cold War Internationalism)

وهو الاتجاه المسيطر في ادارة ريغان[٣]. يملك صورة متشائمة للعالم الذي يعتبره محكوماً بالنزاعات، ويركّز هذا الاتجاه على المواجهة بين الشرق والغرب. ويرى أن هناك ترابطاً بين مختلف القضايا والنزاعات، وتداخلا بينها نتيجة الدور السوفياتي.

ويركّز هذا الاتجاه على زيادة الانفاق العسكري، والدخول في سباق تسلح، وعلى أهمية استعمال عنصر القوة المسلحة في الدبلوماسية الدولية. ويرفض سياسة الانفراج الدولي، ويعتبرها بمثابة سياسة تهدئة يستفيد منها الاتحاد السوفياتي، ويعتبرها رديفة لسياسة «الغرب» عام ١٩٣٨ وتحديداً فرنسا وبريطانيا اللتين حاولتا تهدئة المانيا النازية، بالتخلي عن تشيكوسلوفاكيا. ويعتبر هذا الاتجاه أن الاتحاد السوفياتي دولة عدوانية، توسّعية، ذات عقيدة نووية تقوم على مفهوم استعمال السلاح النووي وامكانية الانتصار بواسطته. وهو، أي الاتحاد السوفياتي، بسبب مشاكله الاقتصادية، قد يتّجه الى القيام بمغامرات سياسية خارجية بغية تحقيق بعض الانتصارات. وأهم ملامح هذا الاتجاه ما يلي: التركيز على احتواء «المدّ الشيوعي»، وتعريف هذا الأخير غامض وواسع، بحيث يشمل كل طرف تعاديه الولايات المتحدة؛ عدم التردد في اللجوء إلى المخابرات المركزية لشل استقرار الحكومات أو الأطراف المعادية وإضعافه وزعزعته؛ عدم الاكتفاء بمواجهة توسّع العدوّ، بل القيام بسياسة هجومية، أي ضرب المراكز الحسّاسة عند العدو، وإعطاء الأولوية للأهداف العسكرية على حساب الاعتبارات السياسية، عند تقرير اللجوء إلى استعمال القوة.

٢ ـ اتجاه ما بعد الحرب الباردة الدولية

يركّز هذا الاتجاه على محور شمال ـ جنوب. ويرى أن المخاطر الدولية متعدّدة المصادر، فالنزاعات المسلحة لا تنتج فقط عن اختلال الموازين العسكرية، بل قد تكون نتيجة مشاكل وطنية، اقتصادية واجتماعية. ويرى هذا الاتجاه أن الاتحاد السوفياتي مجرد قوة كبرى تقليدية وغير ثوروية، وهو تالياً ليس محكوماً بعقدة التوسع، وله اهتمامات امنية أسوة بغيره. كذلك، فإن الاتحاد السوفياتي مهتمّ بتحقيق اعتراف من قبل الولايات المتحدة بدوره الدولي، وموقفه كشريك متساوٍ معها. فالسوفيات إذاً لا يملكون مخططاً كبيراً للسيطرة على العالم، انما يتحركون مستفيدين من بعض النزاعات المحلية والاقليمية، وبأقل قدر من المخاطر. ويعتبر

---

(٣) حول نظرة الادارة الامريكية الى القضايا الدولية والمحلية. انظر لقاء الرئيس الأمريكي مع جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية في: *New York Times*, 10/4/1986, pp. A 14 and A 22.
وحول «مبدأ ريغان»، انظر: Robert W. Tucker, «The New Reagan Doctrine Rests on Misplaced Optimism,» *New York Times*, 9/4/1986.

هذا الاتجاه أن النظم «الراديكالية» في العالم النامي ليست بالضرورة نظماً شيوعية، بل هي تدفع أحياناً للتحالف مع الاتحاد السوفياتي نتيجة الموقف الامريكي. وأهم ملامح هذا الاتجاه: الاهتمام برفع مستوى المعيشة في الدول الأقل نمواً، ومحاربة المجاعة والحدّ من التسلح، تقوية الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، التركيز على التعاون الدولي، التعامل مع القوى الثورية في العالم النامي كقوى قومية عادة، وليس كقوى تسيطر عليها الصين الشعبية أو الاتحاد السوفياتي.

٣ ـ اتجاه شبه انعزالي

يعتبر هذا الاتجاه أن الولايات المتحدة غير قادرة على إقامة نظام دولي عادل ومستقرّ، ويتخوّف من جهة أخرى من الانجرار إلى صراعات ونزاعات دولية. ويهتمّ، أساساً، بالقضايا والمشاكل الداخلية. ويلتقي مع الاتجاه السابق في اعتبار أن الثنائية القطبية ما عادت تحكم السياسة الدولية كلياً. ويدعو هذا الاتجاه إلى تقليل التورط الأمريكي في العالم، ويعتبر أن نشر قوات امريكية في دول أخرى، يشجّع هذه الدول على توريط الولايات المتحدة في قتال بدلاً عنها. ويرى أيضاً أن برامج المساعدات العسكرية تجر الولايات المتحدة إلى حروب غير ضرورية، وأنه بالتالي يجب تلافي التدخل في النزاعات قدر الامكان، ويدعو هذا الاتجاه إلى الاهتمام بقضايا اخرى تشكّل مخاطر على المدى البعيد على الأمن الامريكي، وهي النقص في الطاقة ومشاكل البيئة مثلاً.

إن اعتماد مؤشّر السلوكية السياسية وأخذ التصنيفين السابقين بعين الاعتبار يؤديان إلى تحديد ثلاثة اتجاهات رئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية مستقبلاً، هي:

أ ـ الاتجاه المحافظ الجديد

الذي يضمّ من التصنيف الأول فئة الانبساط ذات الواقعية السياسية، ومن التصنيف الثاني أكثرية اتجاه الحرب الباردة الدولية. ويستقي هذا الاتجاه مواقفه من منطلقات استراتيجية عسكرية، تحدّد أهمية كل طرف في النظام العالمي من منظور القوة العسكرية كعامل أحادي في تقويم مجمل الموازين الاستراتيجية والسياسية. ويركّز هذا الاتجاه على الناحية الايديولوجية، فيظهر التشديد دائماً على «العالم الحر» و«التراث الحضاري الغربي» و«القيم الديمقراطية». ويذهب هذا الاتجاه في إعطاء تبريرات نظرية لسلوكيته السياسية، كأن يميّز مثلاً في تعاطيه مع «النظم المغلقة» بين تلك التي تقوم على فلسفة كلية، وتسيطر على مختلف جوانب حياة الانسان كما هي الماركسية اللينينية مثلاً، وبين تلك التي تسيطر على الجانب السياسي دون أن تتدخل في تنظيم الحياة اليومية، في مختلف مجالاتها. ويدافع هذا الاتجاه عن هذه النظم، معتبراً أنها أقلّ خطراً على القيم الغربية من الأولى التي تحاول

استبدال تلك القيم بأنساق قيمية أخرى. ويتّسم هذا الاتجاه بنظرة تبسيطية للأمور، تصل إلى درجة اعتناق مفاهيم تآمرية: فهناك قوى شر وقوى خير، ودول جيدة ودول سيئة، ويؤيد هذا الاتجاه التدخّل الدولي، وهو لا يحترم القواعد والأعراف الدولية. وهو تالياً ضد الوضع القائم Anti-Status quo أحياناً. فمفهوم الاستقرار يصبح انتقائياً، وليس هدفاً بحد ذاته. فأوروبا الشرقية مثلاً ترزح تحت الاحتلال، ولا يجوز قبول ذلك نهائياً، ولو لم يكن من الممكن تغييره حالياً. والحليف، في مفهوم هذا الاتجاه، هو الطرف الذي يستطيع القيام بدور الوكيل في منطقته، ويحافظ على استقرار معين أو يساهم في زعزعة استقرار آخر. وهو الذي يوظّف سياسته في اطار ردع الاتحاد السوفياتي أو حلفائه، حسب التعريف الأمريكي. فحسب هذا الاتجاه، تعتبر اسرائيل «المكسب الاستراتيجي» الوحيد في مواجهة السوفيات في الشرق الأوسط، وعليه فيفترض تقديم دعم مطلق لها، وتلافي الاختلاف معها، الأمر الذي قد يضعفها. فهي «محور» الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. ويطمح هذا الاتجاه إلى اعادة فرض هيمنة الولايات المتحدة عالمياً، كما كانت في العقد الأول بعد الحرب العالمية الثانية، وهو اتجاه متشدّد مع الحلفاء وصدامي مع الأعداء. ويمثّل الاتجاه المحافظ الجديد تحالفاً بين اليمين التقليدي الذي هو ضد الاتحاد السوفياتي وتالياً معادٍ لرمزها (الاتحاد السوفياتي)، لأسباب دينية ناتجة عن معتقدات محافظة كاثوليكية، وهو أيضاً مع اسرائيل كقوة ضد الشيوعية وضد «الإسلام المتطرف». ويضمّ هذا الاتجاه أيضاً اليمين الجديد، ومنهم ديمقراطيون سابقون وعدد كبير من اليهود المعادين للاتحاد السوفياتي، بسبب معاملته لليهود. وهم، في هذا الموقف، لأنه يؤمّن درجة كبيرة من الالتزام الأمريكي بأمن اسرائيل. ويضمّ أيضاً جماعة «الأكثرية الأخلاقية» والجماعات الدينية الجديدة التي تؤيد اسرائيل ولاسباب توراتية، وتشعر بنوع من الالتزام تجاهها، وهي في الوقت ذاته تعادي كل من يمكن أن يكون حليفاً للاتحاد السوفياتي، حسب نظرتهم التبسيطية، أو بعيداً عن التراث الحضاري اليهودي ـ المسيحي[٤]. ومن المحتمل أن يستمر هذا الاتجاه في التصاعد، طالما أنه لم يصب بنكسبة كبيرة، تكون ذات مردود سلبي داخلي على الولايات المتحدة.

ب ـ الاتجاه المحافظ التقليدي

ويضمّ بعض فئة الانبساط ذات الميل العقلاني وبعض فئة شبه الانعزال، وأحياناً بعض فئة الحرب الباردة الدولية. ولئن كان هذا الاتجاه بغير أهمية لعامل القوة العسكرية، إلّا أنه بعكس الاتجاه الأول يعطي الأهمية ذاتها للقوة السياسية التي هي محصّلة الثقل السياسي للدولة، وموقعها في النظام الاقليمي، والقوة الاقتصادية الناتجة عن امكاناتها وقدراتها الاقتصادية. ويملك هذا الاتجاه رؤية تجريبية حيث انه أكثر حنكة في استعمال مختلف

(٤) James Reichley, «The Reagan Coalition,» *Brookings Review* (Winter 1982), pp. 6-9.

الوسائل الدبلوماسية في خدمة أهدافه، وهو بذلك أكثر مرونة من الاتجاه الأول، ويتعامل مع الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى لها مصالحها وليس كخطر ايديولوجي قائم. ويرى تالياً أن هناك مجالات للتعاون مع الاتحاد السوفياتي، وذلك باتّباع سياسة ترغيب كربط الاتحاد السوفياتي بشبكة من المصالح مع «الغرب» في قطاعات اقتصادية حيوية بالنسبة للأخير، مما يدفعه إلى تكييف سياسته مع المصالح الغربية، بشكل أفضل، كدفعه إلى «الاعتدال». ويهتمّ هذا الاتجاه بترتيب البيت الاقتصادي في «الحلف الغربي»، وإحداث بعض الاصلاحات في النظام الاقتصادي العالمي، دون أن يعني ذلك الاهتمام بإصلاح الخلل البنيوي في ذلك النظام. وخير من يعبّر عنه في هذا المجال اللجنة الثلاثية (Trilateral Commission). ويثمّن هذا الاتجاه الاستقرار، وهو مع الوضع القائم دولياً كأنْ يعتبر أوروبا الشرقية مثلاً منطقة مقفلة للسوفيات، وهو يحترم قواعد اللعبة التي ساهم في إنشائها. ويعتبر أقلّ تشدّداً، وأكثر تفهماً لمواقف الحلفاء من الاتجاه الأول، وهو أكثر مناورة وأقل صدامية مع الأعداء. ويضمّ هذا الاتجاه المؤسسة التقليدية المالية الاقتصادية في الحزب الجمهوري وبعض الديمقراطيين الجنوبيين. وفي حين يرى هذا الاتجاه أن اسرائيل حليف استراتيجي مهم، إلاّ أنه يولي بعض الأهمية للأطراف الصديقة الأخرى في المنطقة، ولو أدّى ذلك إلى اختلافه بعض الشيء مع اسرائيل.

ج ـ الاتجاه الليبرالي

الذي يضمّ بعض فئة الانبساط المثالية والعقلانية، وفئة ما بعد الحرب الباردة، وكذلك البعض من الاتجاه شبه الانعزالي.

ينطلق هذا الاتجاه من ضرورة اصلاح النظام العالمي في جميع الميادين، ولو اختلفت درجة التغيير حسب الطرف المعني. ويركّز هذا الاتجاه على مفاهيم حقوق الانسان، والتنمية، وضرورة وضع العلاقات مع العالم النامي على أسس جديدة، واحترام خصوصياته وتعدديته. ويولي هذا الاتجاه أهمية خاصة للمصادر المحلية والاقليمية للنزاعات، ويبدي تفهماً كبيراً لقضايا التحرر الوطني. وهو بذلك يولي وزناً مهماً للعوامل المحلية والاقليمية في نظرته إلى كثير من القضايا السياسية على حساب المنظور الكوني. ومن المفارقات الكبرى أن ليبرالية هذا الاتجاه تتوقّف عند حدود النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بحيث ان المعايير التي يستعملها هذا الاتجاه في تحديد مواقفه من عدد من الحالات المشابهة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، يسقطها حيناً في هذا المجال، ويناقضها أحياناً، حتى يمكن وصف هذا الاتجاه بالليبرالية الانتقائية. ومن المفارقات، أيضاً، أنه يلتقي مع الاتجاه المحافظ الجديد في حدة تأييده لاسرائيل. ويرى في هذه الأخيرة نموذجاً للقيم والمثل التي يدعو لها. ويساعد في هذا الموقف، التعاطف التاريخي مع اليهود وموقعهم السياسي في الولايات المتحدة، حيث كانوا في

طليعة قوى التغيير السياسي. والجدير بالذكر أنه بدأ يظهر في الولايات المتحدة اتجاه ليبرالي فرعي، ما زال دون الوزن السياسي للاتجاه العام، يميل نحو المواقف العربية في النزاع العربي الاسرائيلي.

ثانياً: السياسة الأمريكية والنظام الاقليمي العربي

دخلت الولايات المتحدة المنطقة العربية غداة الحرب العالمية الثانية على محورين اثنين: المحيط الخارجي الشمالي للمنطقة، وذلك في ضوء التطورات التي حصلت في دول هذا المحيط. وقد اعتبر البعض أن المواجهة بالواسطة التي دارت بين القوتين العظميين في كل من ايران وتركيا واليونان، كانت سبباً رئيسياً في نشوب الحرب الباردة بينهما(٥).

ويأتي الدخول الأمريكي إلى هذه الدول كمحصّلة للعوامل التالية:

- انحسار قوة بريطانيا وفرنسا وامكاناتها، وبالتالي تراجع دورهما على المستوى الدولي بشكل كبير.
- بروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كقوتين عظميين، وبداية التسابق بينهما لكسب مناطق نفوذ في العالم.
- نشوء فراغ قوة، حسب مفاهيم الحرب الباردة، في مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية نتيجة ما ذكر سابقاً، وانتقال «تركة» الدولتين العضوين في الحلف الغربي إلى الولايات المتحدة زعيمة الحلف.

وشكّلت قضية فلسطين، وتالياً الصراع العربي ـ الاسرائيلي، المحور الثاني الذي دخلت بواسطته الولايات المتحدة إلى المنطقة العربية، نتيجة الدور الكبير الذي لعبته في إقامة دولة اسرائيل وبسبب العلاقات المميزة التي نشأت بعد ذلك بين الدولتين. وقد بدأت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٠ بواسطة الإعلان الثلاثي، الضغط على النظام العربي لقبول اسرائيل في المنطقة وأعادت الكرّة عام ١٩٥١ بالتعاون أيضاً مع فرنسا وبريطانيا، وذلك بالدعوة إلى انشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (MEDO) التي يفترض أن تضمّ إسرائيل وبلداناً عربية، بغية مواجهة الاتحاد السوفياتي.

واتّسمت السياسة الأمريكية، في النظام الاقليمي العربي، بالعوامل التالية: أولاً، تغليب المنظور الاستراتيجي الكوني بشكل عام في التعامل مع السياسات العربية، الأمر الذي يغيّب الخصوصيات الاقليمية والمحلية المحدّدة لتلك السياسات ويعطيها وزناً ثانوياً،

---

(٥) Bruce Robellet Kuniholm, *The Origins of the Cold War in the Near East: Great Power Conflict and Diplomacy in Iran, Turkey, and Greece* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1980).

لمصلحة نظرة تبسيطية ترى في كل نشاط سياسي، تعاوني، أو تنازعي، إطار مواجهة مع الاتحاد السوفياتي. ثانياً، التركيز على مفهوم «المسرح العربي» الاستراتيجي، ترتّب عليه تهميش مصالح أطراف هذا «المسرح» وأهدافها وتطلعاتها، إلاّ عندما تصبّ هذه المصالح مع المصالح الأمريكية الاستراتيجية. ثالثاً، إتّباع سياسة هجومية تجاه الاتحاد السوفياتي لاحتوائه وإخراجه من المنطقة، وعدم القبول بدور شرعي له إلاّ في حالات استثنائية (بعض فترات الانفراج الدولي). رابعاً، اتّباع سياسة صدامية تجاه الأطراف العربية التي تعتبرها الولايات المتحدة معادية لمصالحها، بغية إضعافها وضربها. خامساً، التركيز على العلاقات المميّزة مع إسرائيل، والالتزام بإبقاء الأخيرة متفوقة عسكرياً على العرب لسحب الخيار العسكري من الطرف العربي. وأخيراً، الوقوف ضد عقيدة النظام ومشروعياته، سواء أكانت الوحدة العربية أيّاً كان شكلها، أم القضية الفلسطينية.

إن أصدق مؤشّر على الأهمية الحيوية «للمسرح العربي» بالنسبة للولايات المتحدة، هو أن مجمل المبادىء (Doctrines) الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، قامت على المنطقة العربية وجوارها كمبدأ ترومان عام ١٩٤٧، أو الاحتواء الأول، ومبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧، أو الاحتواء الثاني، ومبدأ نيسكون عام ١٩٦٩، ومبدأ كارتر عام ١٩٨٠.

وتنبع أهمية «المسرح العربي» من العوامل التالية:

ـ كونه نقطة التقاء القارات الثلاث، أوروبا وافريقيا وآسيا، والممر البحري والجوي والبري بين أوروبا الغربية والدول الصديقة للحلف الأطلسي في آسيا.

ـ كونه محاذياً للجناح الجنوبي للحلف الأطلسي من جهة، و«للمعدة اللينة» للاتحاد السوفياتي (تركيا ـ ايران) من جهة اخرى.

ـ كون دوله المطلّة على المحيط الهندي ذات موقع مهم في «قوس الأزمات» الذي اكتسب بدوره أهمية خاصة مع توجّه الولايات المتحدة نحو تكثيف وجودها في المحيط الهندي، ضمن سياسة إحتواء الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي يتطلّب إيجاد تسهيلات وقواعد عسكرية في نقاط مختلفة من القوس، بغية حماية الخطوط البحرية التي يمرّ عبرها النفط إلى حلفاء الولايات المتحدة، والمعني تحديداً حماية مضيق هرمز والبحر الأحمر، والخطوط البحرية إلى اليابان.

ـ كونه يضّم منطقة الخليج التي تحوي أكثر من ٥٥ بالمائة من الاحتياط العالمي للنفط، وبسبب الانكشاف الاستراتيجي للغرب فيما يتعلق بنفط الخليج. وتشير الولايات المتحدة دائماً إلى أثر الحظر النفطي عام ١٩٧٣ على تماسك الحلف الغربي، للدلالة على الأهمية الحيوية للخليج بالنسبة لها. وتعتبر الولايات المتحدة أن وصول السوفيات إلى الخليج، يؤدّي حتماً إلى تحييد أوروبا الغربية واليابان وتالياً احتوائها. وفي هذا الصدد، ورد في تقرير سرّي لوزارة

الدفاع الامريكية صدر عام ١٩٨٢ ما يلي: «إن أهدافنا الأساسية تأمين الوصول دائماً إلى النفط في الخليج الفارسي، ومنع السوفيات من الحصول على سيطرة سياسة عسكرية على النفط مباشرة أو بالواسطة»(٦).

- كونه متداخلاً مع «مسرح» البحر الأبيض المتوسط، وتعتبر الولايات المتحدة أن المنطقة التي تشمل كلاً من سوريا ولبنان واسرائيل بخلاف دول المشرق العربي، تقع ضمن مسؤولية قيادة القوات الأمريكية في أوروبا، بحيث ان هناك تصوراً عسكرياً متكاملاً لدول المتوسط في الاستراتيجية الأمريكية.

أهم الأهداف الأمريكية في المتوسط هي:

- دعم الحزام الشمالي - اليونان وتركيا - في وجه الاتحاد السوفياتي. وقد ازدادت أهمية ذلك، بعد «خسارة» ايران التي كانت توفّر نقاطاً للمراقبة والتنصّت على الاتحاد السوفياتي.

- حماية الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي من خطر هجوم محتمل من قبل حلف وارسو، يمكن أن يتم عن طريق بلغاريا، ويضمّ إلى جانب قواتها قوات رومانية ومجرية وسوفياتية.

- حماية الخطوط البحرية للنفط الآتي من الخليج.

- إبقاء خط اتصال - نقاط ارتكاز (Points D'appui) من قواعد وتسهيلات بين القوات الأطلسية في أوروبا الغربية والوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهندي لدعم هذا الوجود، خاصة في منطقة «قوس الأزمات» الممتد من باكستان حتى سواحل شرقي افريقيا.

- إبقاء خط اتصال مع اسرائيل، كحليف أساسي على الضفة الشرقية للمتوسط.

- يشكّل المتوسط مسرح عمليات قريب من الاتحاد السوفياتي، إذ يمكن للولايات المتحدة من خلاله وضمن مختلف مشاهد الحرب النووية تهديد الأراضي السوفياتية عن قرب.

- توفير الدعم العسكري الوقائي والردعي والقتالي أحياناً، وكذلك الدعم السياسي إلى دول صديقة. ويحصل ذلك عبر إرسال إشارات إلى الدول الأخرى، أو إلى الاتحاد السوفياتي، كالزيارات إلى الموانىء أو إجراء مناورات عسكرية مشتركة.

وتساهم العوامل التالية في دعم الاستراتيجية الامريكية في المتوسط:

- سيطرة دول صديقة للولايات المتحدة على جميع مداخل (مضائق) المتوسط كقناة السويس وجبل طارق والبوسفور والدردنيل.

- وجود عدد كبير من الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة في المتوسط.

---

(٦) Quoted in: Richard Holloran, «Poised for the Persian Gulf,» *New York Times* (1 April 1984), p. 39.

ـ يستتبع ذلك توفير تسهيلات بحرية، وقواعد عدة للأسطول الأمريكي في مسرح المتوسط.

ثالثاً: مشهد التواصل

أمام تبعثر القوة واندثارها في النظام الاقليمي العربي، وفي اطار الأهمية الحيوية للمنطقة، لا بد أن تتّسم السياسة الأمريكية مستقبلاً بما يلي:

١ ـ رفض التعامل مع البلدان العربية كمجموعة

ستتعامل الولايات المتحدة مع فكرة العروبة كصفة جغرافية تربط بين دول مجاورة، وليس كجامع سوسيولوجي له قوته السياسية كمحرّك لهذه الدول حيناً مهما ضعف، أو كإطار عام يفرض ضوابطه على سلوكياتها أحياناً. فالمشهد الحالي يمثّل وضعاً نموذجياً للولايات المتحدة لتحدّي هذه الروابط وإثبات عدم جدواها، حتى لا تبقى قوة محتملة يمكن أن يلجأ إليها طرف عربي لقيادة النظام، أو تلجأ إليها عدة أطراف لإقامة تحالف يستطيع أن يقاوم المطالب الأمريكية في المنطقة. وما قد يساعد في نجاح المحاولة الأمريكية، اتساع الهوّة يوماً بعد يوم بين المواقف العربية الجماعية التي يعبّر عنها بدبلوماسية لفظية لا تعكس وضعاً جماعياً فعلياً كما تدّعي، من جهة، وبين المواقف الحقيقية لهذه الدول المشتركة في الموقف الجماعي من جهة أخرى، ويساهم في ذلك أيضاً غياب زعامة عربية. وكبديل عن النظام العربي، ستبقى الولايات المتحدة تحاول إقامة نظام أمني ـ استراتيجي يضمّ بلداناً عربية وغير عربية ذات موقع مهم في الاستراتيجية الأمريكية، على أن يتمحور هذا التعاون حول الولايات المتحدة، أو حول أحد الأطراف الوكيلة. وقد يقوم ذلك النظام على تحالف سلوكي، أي تشابه الأولويات بين أطرافه دون أن يكون هناك اتصال مباشر بينها لاعتبارات معينة (بلدان عربية واسرائيل)، أو لعدم استعداد بعض الدول للتورّط بشكل ظاهر في تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، لما قد يكون لذلك من انعكاسات على الصعيد الداخلي. وتزداد احتمالات اقامة هذا النظام الأمني ـ الاستراتيجي مع الاتجاه المحافظ الجديد، ويكون بالطبع أقلّ بكثير مع الاتجاه الليبرالي. وستتبع الولايات المتحدة سياسة تقوم على محاولة فكّ الربط (Delinkage) بين مختلف القضايا ـ المجالات ذات الاهتمام العربي العام تقليدياً. فالاتجاه المحافظ الجديد بشكل خاص، والولايات المتحدة بشكل عام، ترفض مثلاً اعتبار وجود علاقات تأثر بين النزاع العربي ـ الاسرائيلي والأمن في الخليج، باعتبار أن الأول يؤثّر في الثاني. ولكن من جهتها، ستبقى تربط فعلياً بين المجالين، كأن تحجم عن تقديم مساعدات عسكرية إلى بعض أقطار الخليج لحماية أمنها، بحجة أن هذه سلوكية لا تلتقي مع المصلحة

الأمريكية في إطار النزاع العربي - الاسرائيلي. فالولايات المتحدة ستبقى تفضّل التعامل مع مختلف الأطراف على قاعدة ثنائية، أو أن تتعامل مع النزاعات في بيئتها المباشرة.

ومن جهة أخرى، قد تحاول الولايات المتحدة إغراق النظام العربي في نظام أوسع يملك شرعية مقبولة قادرة أن تكون قوة جذب في المنطقة العربية، بحيث يسهل باسم هذا النظام مجابهة النظام العربي، دون أن يعني ذلك تهديداً لمصالح الولايات المتحدة أو استراتيجيتها. وقد يتحالف ذلك النظام الجديد فعلياً مع الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفياتي، ولو بقي رمزياً في شعاراته ومصادر شرعيته ودبلوماسيته الرمزية، متميّزاً حيناً ومختلفاً أحياناً مع الولايات المتحدة. ويمكن أن يضمّ هذا النظام مثلاً بلداناً عربية ودولاً إسلامية تحاول الولايات المتحدة تشجيعها لطمس، أو إضعاف، قضايا قد تشكل مجال صدام محتمل بين الولايات المتحدة والأطراف العربية، وذلك عبر اعتبار هذه القضايا بعضاً من قضايا اشمل أو أكثر عدداً، والتركيز بشكل خاصّ على تلك التي تجمع في الموقف مع الولايات المتحدة.

٢ ـ التركيز على القوى الاقليمية العربية

ستتّسم السياسة الأمريكية تجاه القوى الاقليمية العربية الصديقة بالعوامل التالية:

ـ عدم الاكتفاء بكون هذه القوى معادية للاتحاد السوفياتي، وتالياً محاولة جذبها بجميع الوسائل للدخول في استراتيجية مواجهة «النفوذ السوفياتي»، حسب المنظور الأمريكي في المنطقة. فبقدر ما يجري تحوّل في الولايات المتحدة من بديل إلى آخر ـ من شبه انعزالي إلى محافظ جديد ـ بقدر ما تكثر المطالب، وتالياً الضغوط على القوة الاقليمية الصديقة، بغية التقيّد بالاستراتيجية الأمريكية، والانضباط وراء الحلف الكبير، ومعاقبة تلك القوة الاقليمية في حال حاولت التميّز عن الموقف الأمريكي في سياستها، مهما كانت القضية المعنية ثانوية.

ـ في اطار «مبدأ نيكسون» قد يطلب من القوة الإقليمية القيام بدور مساعد أو بديل للولايات المتحدة في المنطقة العربية، كأن تقوم بتقديم دعم لدولة صديقة للولايات المتحدة، أو بإعطاء ضمانات أمنية لدولة أخرى، في حالات لا تستطيع الولايات المتحدة ذاتها القيام بذلك لخصوصيات الوضع العربي والمحلّي، حيث ان المساعدة الأمريكية العلنية لحكومة معينة قد تؤذي هذه الحكومة داخلياً، نظراً للصورة السلبية للسياسة الأمريكية في المنطقة في ذهن المواطن العربي، والناتجة عن موقفها المعادي دائماً للمشروعات العربية. وقد تقوم القوة الإقليمية بالدور المطلوب، نظراً لتبعيتها الاقتصادية أو الأمنية للولايات المتحدة، وحاجتها إلى إبراز المنفعية التي تجنيها الولايات المتحدة من دعمها لهذه القوة.

ـ وفي السياق ذاته، قد تطلب الولايات المتحدة من القوة الاقليمية العربية مساعدتها

في احتواء طرف عربي على علاقة نزاعية مع الولايات المتحدة، أو العمل على زعزعة استقرار دولة أو طرف عربي معين، تعتبره الولايات المتحدة معادياً لمصالحها.

وقد تطلب الولايات المتحدة من القوة الاقليمية أيضاً معاونتها في تقديم مساعدات عسكرية او اقتصادية أو أمنية، أو القيام بدور الوسيط في نقل هذه المساعدات إلى دول تقع خارج النظام الاقليمي العربي، في افريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية. وقد يحصل ذلك، عندما ترى الولايات المتحدة، مراعاة لحساسيات معينة، عدم جدوى الظهور العلني في تأييد طرف معين، والطلب ـ تالياً ـ من القوة العربية القيام بذلك بحيث تصبح هذه الأخيرة إحدى ادوات الاستراتيجية الامريكية.

ـ الاستمرار في سياسة المساعدات الاقتصادية للقوى التي هي بحاجة لمساعدات، على أن تبقى هذه المساعدات المباشرة وغير المباشرة (بواسطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) مشروطة بانتهاج هذه القوى لسلوكيات سياسية واقتصادية تخدم المصالح الأمريكية.

ـ الاستمرار في تقديم المساعدات العسكرية النوعية التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الداخلي للقوى الحليفة، بغية مقاومة حصول أيّ تهديد لحكومات هذه القوى قد يعرّض المصالح الامريكية للخطر، ومن جهة أخرى يبقى العامل الإسرائيلي أحد المحدّدات الأساسية لحجم التسليح الأمريكي العام لهذه القوى ونوعيته.

وبالطبع، من غير المنتظر أن يحصل تجاوب دائم من قبل القوة الاقليمية الصديقة مع مطالب الولايات المتحدة، بخاصة إذا وجدت النخبة العربية الحاكمة أن مخاطر ذلك الدور وتكلفته داخلياً قد تفوق منافع القيام به ومردوداته.

ماذا لو حصل تنافس بين قوتين عربيتين صديقتين للولايات المتحدة: هل ستضطر الأخيرة إلى تفضيل إحداهما على الأخرى؟ من المستبعد حصول وضع من هذا النوع لسببين اثنين: أولهما، أن الولايات المتحدة تبقى قادرة على تقديم المساعدات للطرفين، دون أن يؤدّي ذلك إلى تضارب في المصالح. وثانيهما، ان كلّاً منهما قد يكون مخترقاً من قبل الولايات المتحدة إلى درجة كبيرة، بحيث يفقد مصداقية التهديد بلعب «الورقة السوفياتية». فليس هناك أي مجال للمقارنة بين كسب الورقة السوفياتية، وتالياً منافسة القوة الأخرى التي ستبقى تدعمها الولايات المتحدة من جهة، وبين الابقاء على العلاقات المميّزة مع الولايات المتحدة، ولو أدّى ذلك إلى تنافس في بناء النفوذ على المستوى الاقليمي مع قوة اخرى، ومن الطبيعي أن يبقى الخيار الثاني مربحاً أكثر من الأول.

ولكن ماذا لو كانت القوة الاقليمية العربية غير منحازة، أو كانت حليفاً للاتحاد السوفياتي في المنظور الأمريكي، فكيف يكون سلوك الولايات المتحدة تجاهها؟

في كلتا الحالتين، يكون الاتجاه المحافظ الجديد متشدّداً تجاهها، إذ لا يميّز هـذا الاتجاه في درجات العلاقة بين الاتحاد السوفياتي ودولة نامية، حيث يرى العلاقـات من منظور (لعبـة جـامع صفـر) (Zero-Sum Game). فهي تبقى دولة معـاديـة، وتـاليـاً يحـاول هـذا الاتجـاه احتواءها بواسطة تثمين علاقاته مع دول الجوار، وقد يحاول زعزعتها من الداخل، إذا وجـد انها قادرة أن تهدّد مصالحه في المنـطقة. أمـا الاتجاه المحـافظ التقليدي، أو الاتجـاه الليبرالي، فتميّز نظرتهما بين الحالتين، كأن تحاول مثلاً أن تجذب بالوسائل الدبلوماسية والاقتصادية القوة الاقليمية غير المنحازة إلى جانبها، أو تحاول احتواء محاولات القوة الصديقة للاتحاد السوفيـاتي التأثير في محيطها المباشر. وقد يرضى هذان الاتجاهان ضمن قواعد اللعبـة الدوليـة في منطقـة «تنافس النفوذ»، بشرعية النفوذ السوفياتي في تلك الدولة، ويتعاملان معها على هذا الأساس في فترات الوفاق الدولي.

وحـول خصوصيـات العلاقـات الامريكيـة مع هـذه القوى، يمكن ادراج المـلاحظات التالية:

أ ـ العلاقات الأمريكية ـ السعودية

سيبقى الحفـاظ على أمن السعـودية من الأولـويات الحيـوية في السيـاسة الامـريكيـة، ويستتبع ذلك بالطبع تقديم جميع أنواع الـدعم الأمني والعسكري والـدبلوماسي لهـا. مقابـل ذلـك، من الطبيعي أن يـزداد التعاون بينهـا على المستـوى الدولي، سـواء في إطار القضـايـا السيـاسية المهمـة أم في اطار النـظام الاقتصـادي الـدولي. ويعكس ذلـك اهتـمام السيـاسـة السعودية بالمساعدة على احتواء النفوذ السوفياتي أو نفوذ حلفائـه أو أصدقـائه، ومقـاومة نفـوذ القوى الراديكالية في العالم، وكذلك تلافي حصول أزمات اقتصادية قد يكون لهـا انعكاسـات سياسية سلبية على الاستقرار الدولي. ولن يمنع هذا التعـاون من حدوث تـوتّر في العـلاقات بينهما، نتيجة السياسة الأمريكية في اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولو أن الطرفين يبقيـان قادرين، بسبب حجم المصالح المشتركة بينهما، على احتواء التوتر ومنعه من التحول إلى أزمـة مفتوحة بينهما.

ب ـ العلاقات الأمريكية ـ المصرية

ستبقى المساعدات الاقتصـادية ورقـة الضغط الأساسيـة في يد الـولايات المتحـدة تجاه مصر، تحاول من خلالها تقييد السياسة المصرية، بخاصة على المستـوى العربي؛ فـإبقاء مصر خارج محيطها العربي سياسياً يشكل عنصراً مهماً في الاستراتيجية الأمريكية: فأي مشهد لعودة مصر السياسية والدبلوماسية إلى النظام العربي يقوّي مصر، ويزيد في إمكانات ذاك النـظام، ويعرقل استراتيجية الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية، وتساهم انمـاط السياسـة العربيـة في مشهد التواصل في نجاح الاستراتيجية الأمريكية لغياب القدرة عنـد بعض الأطراف العـربية

والإرادة عند البعض الآخر في بلورة موقف الحدّ الأدنى باتجاه التطبيع الكامل للعلاقات العربية المصرية، الأمر الذي يبقي إمكانات مصر ضعيفة وخياراتها محدودة، فيما لو أرادت مقاومة الضغوط الأمريكية في هذا الاتجاه.

ج ـ العلاقات الأمريكية ـ العراقية

في حال استمرار النزاع العراقي ـ الايراني، يبقى التأييد الامريكي للعراق في حدود منع هزيمة الأخير، بشكل يؤدّي إلى قلب موازين القوى كلياً في المنطقة العربية، وبالطبع يبقى الموقف الأمريكي مؤيداً للقرارات الدولية الداعية لوقف النزاع، دون أن يصل إلى حد الانجرار عملياً إلى جانب العراق، عبر ممارسة الضغوط المباشرة وبواسطة الحلفاء والأصدقاء على ايران، فيما لو استمرت في تعنّتها ورفضها ايقاف القتال. وفي حال انتهاء النزاع، يبقى العراق الطرف الثالث من حيث الأهمية، وتالياً الاهتمام، من قبل الولايات المتحدة في نظام مثلّث القوى في الخليج، بعد ايران ومجلس التعاون الخليجي (تحديداً السعودية) دون أن يعني ذلك إهمال العراق، ولكن دون أن يكون في الوقت ذاته على حساب إحداث تقارب ممكن مع ايران.

د ـ العلاقات الأمريكية ـ السورية

ستحكم دينامية الصراع العربي ـ الاسرائيلي دائماً العلاقات بين الطرفين، بسبب موقع سوريا الجيو سياسي من جهة، وموقف الولايات المتحدة من جهة أخرى في الصراع. فبقدر ما تنشط الأخيرة في مبادرات دبلوماسية لإيجاد حلّ للصراع، بقدر ما تصطدم مع سوريا بسبب النتائج المنتظرة للتوجّه الامريكي التي تعني عملياً عزل سوريا وإضعاف موقعها في دبلوماسية الصراع، الأمر الذي يشكل خطراً أساسياً على أهدافها الحيوية المباشرة. إلّا أن الاختلاف الاستراتيجي حول حلّ الصراع الذي يعكس اختلافاً في تصور طبيعة الصراع وميكانيزم الحلّ، لا يمنع من حصول تعاون، أحياناً، بين الطرفين حول إدارة الصراع بشكل ما أو إدارة احد جوانبه بشكل خاص. فالتقاء الطرفين في الحفاظ على وضع قائم، أو احتواء توتّر في فترة معيّنة، قد يعكس تكاملاً في المصالح بينهما، دون أن يعني وجود تطابق بين مصالحهما. وقد يحصل ذلك في المرحلة الأولى (جسّ النبض) لإطلاق المبادرة الأمريكية وفي المرحلة الأخيرة بعد توقّف مبادرة إيجاد الحلّ، نتيجة اصطدامها بالثوابت الفلسطينية في الصراع. وسيبقى لبنان المسرح الأساسي للمواجهة المباشرة، أو للمواجهة بالواسطة، بين الطرفين من جهة، وللتعاون بينهما من جهة أخرى.

هـ ـ العلاقات الامريكية ـ الجزائرية

طالما استمر ملف الصحراء الغربية مفتوحاً، طالما بقي تقارب الولايات المتحدة مع

الجزائر محكوماً بحرصها على عدم إثارة المغرب الذي يبقى حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة، في كلا النظامين العربي والأفريقي. وتعتبر الولايات المتحدة من جهة أخرى، أن للجزائر دوراً مهماً في استقرار منطقة المغرب العربي. وسيبقى مدخل العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والجزائر عنصراً أساسياً في تطوير التعاون بين الطرفين، وتزداد اهمية هذا العنصر، كلّما اتجهت الجزائر إلى انتهاج سياسة انفتاح اقتصادي في الداخل، وسياسة خارجية توفيقية على المستويين العربي والدولي، كبديل عن سياسة العالمثالثية، الأمر الذي يزيد في مجالات التعاون السياسي بين الدولتين.

٣ ـ العلاقات مع الأطراف العربية الأخرى

مع استمرار التدهور في الأوضاع العربية، سيضطر كل طرف إلى مواجهة قضايا أمنه الخارجي والداخلي بشكل منفرد. وتزداد هذه المشاكل نتيجة التوتّر المستمر في المنطقة، والاختراق الحاد لها من قبل القوى الكبرى وبعض دول الجوار، وتفجّر ولاءات ما تحت الدولة وتزايد المشاكل الاقتصادية، بحيث صار من الصعب احتواء هذه القضايا في بعض الدول، أو حلّها في دول اخرى. ويؤدّي هذا كله إلى البحث عن المساعدة خارجياً، وازدياد التبعية مع المساعدات المتنوعة التي يحصل عليها كل طرف للحفاظ على استقراره الداخلي. ويشكّل هذا وضعاً مثالياً للولايات المتحدة تستطيع من خلاله، بشكل مباشر أو بواسطة حلفائها، استغلال صعوبات تلك الدول ومخاوفها، وكذلك المخاطر التي تواجه النخب الحاكمة بغية الحصول على مكاسب سياسية عند هذه الأطراف، كامتناع هذه الأخيرة عن انتهاج سياسات عربية أو اقليمية تتعارض مع المصالح الأمريكية، وتالياً فك ارتباطها عملياً بالقضايا ذات الاهتمام العربي العام، نتيجة انشغالها بأوضاعها الذاتية، أو تأييد سياسات أمريكية معيّنة. وقد تحصل الولايات المتحدة أيضاً على مكاسب استراتيجية (تسهيلات في مرافىء أو مطارات أو مستودعات للتخزين) أو اقتصادية (ربط اقتصاد الدولة كلياً بالاقتصاد الأمريكي).

ويكون الربط مباشراً وقوياً بين المساعدات إلى هذه الدول من جهة، وبين سلوكيتها الخارجية من جهة أخرى، مع الاتجاه المحافظ الجديد، وتزداد مرونة الربط، كالسماح بتميّز المواقف في قضايا ثانوية خدمة لمصالح الدولة داخلياً أو اقليمياً، مع الاتجاهات الأخرى.

٤ ـ السلوكية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفياتي في المنطقة

لا بد أن يأخذ تعامل الاتجاه المحافظ الجديد مع الاتحاد السوفياتي في «المسرح الاقليمي العربي» الملامح التالية:

ـ رفض اشراك الاتحاد السوفياتي، بشكل أو بآخر، في أيّ قضية عربية، وتالياً عدم اعطاء أيّ شرعية لمصالح السوفيات في المنطقة، وبالتالي لوجودهم.
ـ العمل بالوسائل كافة لإخراجه من المنطقة العربية وحتى من أطرافها.
ـ رؤية الاتحاد السوفياتي وراء كل نزاع أو توتّر في المنطقة يحرج المصالح الأمريكية.
ـ اعتبار أن مواجهة «الخطر السوفياتي» يجب أن تبقى في طليعة اولويات الحلفاء في المنطقة.
ـ العمل على فرض هيمنة امريكية كلّية في المنطقة، وتحويلها إلى منطقة «نفوذ مطلق».

ومن جهة أخرى تعتبر الاتجاهات المحافظة التقليدية والليبرالية وشبه الانعزالية، ولو بدرجات متفاوتة، أن للاتحاد السوفياتي كقوة عظمى الحق الشرعي في الحضور في المنطقة، وفي محاولة بناء نفوذ له، ولو أنها تحاول احتواء هذا النفوذ. ويعتبر اشراك الاتحاد السوفياتي أحياناً مع الولايات المتحدة في احتواء نزاعات، أو ايجاد تسوية لنزاعات أخرى، عملاً مقبولاً وجزءاً أساسياً من لعبة القوة بين القوتين العظمين. وتتفهّم هذه الاتجاهات وجود اولويات أخرى عند الأقطار العربية، ولو اختلفت النظرة بين الولايات المتحدة وهذه الدول حول كيفية التعاطي مع هذه الأولويات. وتعتبر هذه الاتجاهات ان الاتحاد السوفياتي قد يحاول الاستفادة من نزاع معين لبناء نفوذ له، ولكن ليس هو الذي «يخلق» النزاع. وفي حين تهتمّ هذه الاتجاهات بالطبع بإقامة هيمنة أمريكية في المنطقة، إلّا أن ذلك الهدف لن يدفعها كما هو حال الاتجاه الأول، إلى الدخول في صدامات مفتوحة مع أي طرف قد يبدي مقاومة لذلك.

٥ ـ النزاعات في المنطقة العربية أو مع دول الجوار

أ ـ ماذا لو حصل نزاع بين طرفين عربيين، سببه مثلاً خلاف حدودي قد يؤدّي إلى توتر كبير أو اشتباكات محدودة، والطرفان يعتبران صديقين للولايات المتحدة؟ وقد تشجع هذه الأخيرة احدى القوى الاقليمية العربية، أو بعض الأطراف العربية الصديقة أيضاً، للقيام بتحرّك مشترك للتوسط، وتسوية النزاع بالوسائل السياسية، طالما انه لا يهدّد المصالح الأمريكية. فالنزاع، مثلاً، لم يصل إلى مرحلة تهديد استقرار إحدى الدولتين، أو التوسع ليشمل دولاً أخرى، أو لا توجد امكانية توجّه أحدهما نحو الاتحاد السوفياتي. وقد تحاول الولايات المتحدة أيضاً تشجيع الطرفين الصديقين على حلّ النزاع بالوسائل القانونية (لجنة تحكيم، محكمة عمل دولية). ولكن ماذا لو اتخذ أحد طرفي النزاع موقفاً متصلباً، بشكل لا بد أن ينعكس على وضع الدول الأخرى، وقد يزعزع استقرارها، مما قد تعتبره الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها؟ في الحالة هذه، لا بد أن تنشط هذه الأخيرة للضغط على الطرف المتصلب مباشرة، وتشجيع الأطراف الأخرى على الضغط عليه، بغية إحداث تراجع في موقفه.

ب ـ ماذا لو حصل نزاع بين طرفين عربيين، أحدهما صديق للولايات المتحدة (أ) والثاني معاد لها (ب)؟ قد يتراوح الموقف الأمريكي بين بديلين اثنين:

(١) ادارة أمريكية من غير الاتجاه المحافظ الجديد: تعمل هذه على دفع الأطراف العربية الصديقة، وتحديداً القوى الاقليمية إلى إعلان موقف تأييد ودعم للطرف العربي (أ) وتقديم الضمانات له التي تكون بمثابة رسالة إلى الطرف (ب) من نوع أن الاعتداء على (أ) يعتبر اعتداء علينا، ونتعامل معه على هذا الأساس. أيضاً قد تدفع الولايات المتحدة اصدقاءها الأوروبيين إلى اتخاذ موقف من هذا النوع. ويمكن أن تقوم بزيادة مساعداتها المختلفة إلى الطرف (أ) كرسالة أخرى عن التزامها بأمن تلك الدولة. وتقوم أيضاً بإرسال عدّة اشارات دبلوماسية إلى الطرف (أ) كالزيارات أو الإشادة به بغية ردع الطرف (ب). ومن جهة أخرى، قد تقوم الولايات المتحدة بإفهام الطّرف (ب) أنّ ما تريده فقط هو الحفاظ على الوضع الذي كان قائماً قبل النزاع، وليس فرض شروط على الطرف (ب) أو تهديده، وذلك بغية عدم دفعه إلى التقارب مع الاتحاد السوفياتي، إذا شعر بمحاولات الاحتواء وإفساح المجال أمامه للقبول بتسوية. ويمكن أن تقوم الولايات المتحدة بتوجيه الرسالة ذاتها إلى الاتحاد السوفياتي، لطمأنته إلى أنها لا تهدف إلى اضعاف حليفه أو صديقه أو ضربه، وتالياً فالمطلوب ضبط الطرف (ب) إذا أمكن، وتشجيعه على الاعتدال.

أما إذا كان الطرف (أ) هو المتشنّج تجاه الطرف (ب) وهو الذي يحاول تغيير الوضع القائم، مما أدى إلى افتعال ذلك النزاع، فلا بد أن تحاول الولايات المتحدة ضبطه، خوفاً من استعداء أطراف عربية عليه، بسبب موقفه، وخوفاً من دفع الطرف (ب) إلى الارتماء في أحضان الاتحاد السوفياتي، وتالياً تقوية الحضور السوفياتي في المنطقة. وقد تقوم بذلك أيضاً، خوفاً من التورط في أزمة مع الاتحاد السوفياتي تكون كلفتها أكبر بكثير من مكاسب تأييد الطرف (أ) المعتدي في أهدافه المحلية أو الإقليمية. ويحصل ذلك بخاصة إذا كانت الولايات المتحدة مهتمّة بإقامة سياسة انفراج مع الاتحاد السوفياتي.

(٢) ادارة امريكية من الاتجاه المحافظ الجديد: ستجد الولايات المتحدة الفرص السانحة لمحاولة ضرب الطرف (ب) وقد يسهل ذلك، فيما لو كان هذا الأخير هو الطرف المعتدي، مما قد يساهم في عملية عزله عربياً وتحديداً في محيطه المباشر، وبأيّ حال، لا بد أن يقسّم الموقف الأمريكي بشقين أساسيين، أولهما: عدم الاكتراث لما قد يقوم به الاتحاد السوفياتي، باعتبار أن المنطقة العربية يجب أن تكون مقفلة للولايات المتحدة، وبالتالي تشجيع الطرف (أ) على محاولة اشغال الطرف (ب) وإرباكه، وتقديم جميع المساعدات للقيام بذلك، ولو لم يكن بشكل ظاهر، وذلك بهدف إحداث تغيير في الطرف (ب) وإخراج الاتحاد السوفياتي من أحد «مواقعه» ولو كان ذلك سيؤدي الى أزمة مباشرة مع الاتحاد السوفياتي. وثانيهما: عدم الاكتراث في حال كان الطرف

(أ) هو المعتدي، ودعمه بغضّ النظر عما قد تقوم به بعض الأطراف العربية من مناشدة الولايات المتحدة لوقف الطرف (أ) بخاصة وإن هذه المواقف العربية لن تترجم فعلياً في دعم الطرف (ب)، وفيما لو كان الطرف (ب) يعاني من مشاكل داخلية (معارضة سياسية قوية، ولاءات ما تحت الدولة) فقد يسمح ذلك للولايات المتحدة بتشجيع هذه الأطراف، وتقديم المساعدات المباشرة أو غير المباشرة لها بواسطة الطرف (أ) أو بواسطة غيره، بهدف إحداث تغيير في تلك الدولة، الأمر الذي تعتبره الولايات المتحدة كسباً لها وخسارة للاتحاد السوفياتي. وفي كلتا الحالتين لا بد أن تؤدّي المساعدات الأمريكية للطرف (أ) إلى زيادة تبعيته للولايات المتحدة، خاصة إذا كان هو الطرف الأضعف بحيث يصبح أمنه الخارجي والداخلي مرتهناً كلياً للولايات المتحدة.

ج ـ **نزاع بين دولة عربية ودولة جوار** [٧] ويتفرع عن ذلك عدة نماذج للنزاعات، كل منها له سلوكية أمريكية مختلفة وهي:

(١) نزاع بين دولة عربية صديقة، ودولة جوار حليف استراتيجي للولايات المتحدة (تركيا، اسبانيا، ايطاليا، مثلاً).

(٢) نزاع بين دولة عربية صديقة، ودولة جوار حليف محتمل أو حليف سياسي للولايات المتحدة (كينيا، تشاد، قبرص، ايران).

(٣) نزاع بين دولة عربية عدوة، أو غير صديقة، ودولة حليف استراتيجي.

(٤) نزاع بين دولة عربية عدوة، أو غير صديقة، ودولة جوار حليف سياسي أو حليف محتمل.

النموذج (١): طالما أن النزاع يبقى في حدود المستوى المقبول (توتّر سياسي مع إبقاء الباب مفتوحاً للاتصالات بين الطرفين، مناوشات عسكرية محدودة، غياب مخاطر التصعيد السياسي أو العسكري) لا بدّ أن تتجه الولايات المتحدة نحو التوسّط بين الطرفين. ومن العوامل التي تدفع الولايات المتحدة إلى التحرك بسرعة لاحتواء النزاع، إمكانية بروز بعض المواقف العربية التي قد تذهب لأسباب خاصة ـ وليس بالضرورة من منطلق عربي، كوجود قضية مشابهة لموضوع النزاع مع دولة جوار ـ لتأييد الطرف العربي. فتحاول الولايات المتحدة بذلك حصر النزاع ولو أنها ـ بخاصة مع الاتجاه المحافظ الجديد ـ تميل بالطبع إلى موقف الحليف الاستراتيجي. فالموقف من الحليف الاستراتيجي، له أهميته التي تتخطى النزاع القائم، من حيث انه يفترض أن يشكّل نموذجاً إلى الحلفاء عن سلوكية الولايات المتحدة تجاههم إبّان وجود أزمة أو نزاع. وفي حال تصعيد النزاع سياسياً أو عسكرياً، فمن الطبيعي أن تقف الولايات المتحدة مع الحليف الاستراتيجي. فمكاسب هذا الموقف تفوق بدرجات

---

(٧) نستثني اسرائيل دائماً من هذه النزاعات لأنها تعالج في اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي بسبب الخصوصيات البنيوية لذلك النزاع وأيضاً في هذه الحالة بسبب خصوصية العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية.

الخسارة التي تنتج عن توتير العلاقات مع الطرف العربي الصديق. فهذا يمكن تطويقه بزيادة المساعدات لاحقاً بعد احتواء النزاع، ويسهل ذلك بالطبع فقدان خيار آخر غير الخيار الأمريكي أمام الطرف العربي، إذا كان مرتبطاً بعلاقة تبعية كبيرة مع الولايات المتحدة. وفي هذا النموذج أيضاً، يمكن أن تلجأ الولايات المتحدة إلى دولة غربية صديقة لإبقاء قنوات الاتصال قائمة مع الطرف العربي، فغياب خيارات أخرى أمام الطرف العربي لخدمة أهدافه الأمنية والاقتصادية، يشجّع الولايات المتحدة على عدم مراعاة مطالبه.

النموذج (٢): يحدّد الوزن السياسي لكل طرف، وموقعه المحتمل في الاستراتيجية الأمريكية، سلوكية الولايات المتحدة تجاهه في النزاع، في حال بلغ هذا الأخير درجة صار لزاماً فيها على الولايات المتحدة اتخاذ موقف مباشر لاحتوائه، ومنعه من التصعيد افقياً، بحيث قد يطال استقرار دول صديقة للولايات المتحدة. وإذا كان لأحد طرفي النزاع خيارات أخرى خارج العلاقات مع الولايات المتحدة، فقد تضطر أن تراعي هذه الخيارات أكثر من الطرف الثاني. وفي محاولة لمنع الاتحاد السوفياتي من الاستفادة من النزاع، ستنشط الدبلوماسية الأمريكية لاحتوائه وابقائه مثلاً خارج الأمم المتحدة (مجلس الأمن) حيث قد يتمكّن الاتحاد السوفياتي من استعمال ذلك لبناء نفوذ عند أحد الطرفين. وحتى يبقى للولايات المتحدة مجمل أوراق التأثير عند الطرفين، فلا بد من أن تشجع حلفاءها الغربيين على توزيع الأدوار بين طرفي النزاع، وتنظر بارتياح إلى وجود علاقات جيدة بين كلّ من طرفي النزاع وبعض الدول الأوروبية الغربية أو اليابان، إذ تكون هذه العلاقات بمثابة قناة اتصال، أو قناة نفوذ أخرى للولايات المتحدة، عند كل طرف.

اما إذا كانت دولة الجوار غير صديقة للولايات المتحدة، فقد يشجّع ذلك الأخيرة على الرمي بثقلها مع الدولة العربية بغية إيقاف النزاع، أو محاولة الإفادة من هذه الفرصة لمساعدة أطراف مناهضة للحكم في دولة الجوار، وذلك بواسطة الطرف العربي، بغية إحداث تغيير سياسي (الخيار المرجح مع الاتجاه المحافظ الجديد) بحيث تقدّم الولايات المتحدة الدعم السياسي والتسليحي، وتقدّم الدولة العربية الدعم العسكري والمكاني (قاعدة الانطلاق).

النموذج (٣): تعمل الولايات المتحدة على محاولة عزل الدولة العربية في محيطها العربي، وقد يساعدها في ذلك لو كانت الدولة على علاقات سيئة مع الأطراف العربية الأخرى، أمّا إذا كانت على علاقات جيدة أو عادية مع هذه الأطراف، فتضطر الولايات المتحدة أن تضغط بشكل ثنائي على كل طرف عربي صديق، لمنعه من تقديم أي دعم فعلي للطرف العربي الذي تجري محاولة عزله.

ماذا لو أعلن الاتحاد السوفياتي عن دعمه للدولة العربية؟ يكون رد الاتجاه المحافظ الجديد تصعيد النزاع، ومحاولة إشراك البلدان العربية الأخرى في احتواء «حليف» الاتحاد

السوفياتي، وإن اختلفت وسائل الاحتواء، كعدم تقديم المساعدات أو عدم الدعم حتى على المستوى الدبلوماسي، أو تشجيع وتمويل أطراف داخلية تحاول تغيير الحكم. وقد تفضل الولايات المتحدة العمل على الخط الداخلي، بغية اشغال الدولة وارباكها، ممّا يرفع من تكلفة تحالفها مع الاتحاد السوفياتي بالنسبة للأخير، وإبقاء التوتّر قائماً على حدودها بغية انهاكها. فالحفاظ على حالة توتر مستمرة تبقى أقلّ تكلفة من القبول باشتراك الاتحاد السوفياتي في ادارة النزاع. أما إذا كان احد الاتجاهات الأخرى في الحكم، فقد يرضى بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي لاحتواء النزاع، ولو أن ذلك لا يعني أن يرضى بالنفوذ السوفياتي على المدى البعيد، بل قد يحاول تطويقه لاحقاً، ولكنه يؤثر المرونة على المواجهة في إطار النزاع، دون أن يعني ذلك الطلب من الدولة الحليفة تقديم تنازلات، إنما قد تقبل الولايات المتحدة بتجميد النزاع، فيما تبقي على دعمها للحليف.

النموذج (٤): تحاول الولايات المتحدة في الحالة هذه، الاستفادة من النزاع لزيادة نفوذها في كلا الطرفين، عبر تقديم المساعدات لها، اما مباشرة أو بواسطة حلفائها، طالما بقي النزاع محصوراً. إما في حال تطور النزاع، فقد تشجّع أطرافاً صديقة أو منظمات إقليمية تضم كلا الطرفين، كمنظمة المؤتمر الاسلامي أو منظمة الوحدة الافريقية، لإدارة النزاع لأن ذلك يبقى أفضل من تدخّل الاتحاد السوفياتي مباشرة، أو بواسطة الأمم المتحدة.

وكما هي الحال في النموذج (ب) فإنّ الثقل السياسي، وأهمية كل طرف، تحدّدان في النهاية سلوكية الولايات المتحدة تجاهها، فيما لو اضطرت إلى اتخاذ موقف. ويساعد الولايات المتحدة، في الحال هذه، أن القوة العظمى الأخرى ستكون مرتبكة أيضاً في اختيار التحالف مع أحد الطرفين. ويبقى الوضع المثالي ذلك الذي لا يفرض على الولايات المتحدة اتخاذ موقف مع أحدهما ضد الآخر، بل قد تحاول بواسطة مساعداتها أن تظهر منفعيتها لكل طرف، وحاجته إليها، وقدرتها على ضبط الطرف الآخر.

٦ ـ نزاع أمريكي مع دولة عربية

وفي اطار هذا المشهد يسهل «استفراد» الدولة العربية وضربها عسكرياً، حيث تكون الولايات المتحدة مطمئنة إلى نوع ردود الفعل العربية الممكنة التي لن تتخطى التضامن الدبلوماسي الرمزي، ولن تكون لها انعكاسات سياسية فعلية. ففي غياب الحد الأدنى من مفهوم الأمن القومي، يتقلّص مفهوم الأمن الوطني إلى حدود الدولة عملياً، مما يعني عدم استعدادها، أو عدم قدرتها أحياناً ـ لغياب اطار تنسيق عربي ـ على الوقوف في وجه الولايات المتحدة، حين تقوم باعتداء على طرف عربي، طالما أن هذا الاعتداء لا يطالها مباشرة عبر التعريف القائم للأمن الوطني. ولو وجد في الحكم الاتجاه المحافظ الجديد، لاستسهل القيام بعملية عسكرية ضد الدول المتنازع معها، بخاصة إذا ما توافرت الشروط التالية:

ـ إن الدولة ليست من القوة بحيث تستطيع إنزال خسائر غير مقبولة بالولايات المتحـدة في حال قامت هذه الأخيرة بعمل عسكري.

ـ إن الدولة ذات موقع استراتيجي مهم ووزن مهم أيضاً في سياسة المنطقة، بحيث ان ضربة عسكرية قد تساعد في إحداث تغيير داخلي، أو قد تفرض على الحكم التكيّف مع الموقف الأمريكي.

ـ من العوامل المساعدة أيضاً قيام الدولة بنشاط سياسي أو عسكري غير مقبول دولياً، أو في محيطها، مما يسمح بتصويرها كدولة منبوذة، وتالياً يسهل القيام بعملية عسكرية ضدها.

ـ عدم ارتباط الدولة بعلاقة استراتيجية خاصة مع الاتحاد السوفياتي، كأن تكون الضمانة السوفياتية لأمنها الوطني واضحة وصريحة وذات مصداقية، نتيجة أهمية تلك الدولة وحيويتها بالنسبة للاستراتيجية السوفياتية، الأمر الذي قد يعرّض الولايات المتحدة إلى خطر المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، وتأزيم العلاقات بينهما فيما لو قامت بضربة عسكرية.

والعامل الأخير أساسي عند الاتجاهات الأخرى في الولايات المتحدة، إذ قد يشجّعها على اتباع سياسة ضبط النفس، واللجوء إلى استعمال أساليب بديلة عن الخيار العسكري المباشر. فقد تقوم الولايات المتحدة، مثلاً، بتشجيع الأطراف الداخلية المعارضة، ودعمها لزعزعة الاستقرار الداخلي، أو تشجيع الدول الصديقة العربية وغير العربية المحيطة بتلك الدولة، لافتعال أزمة أو توتّر معها بغية إنهاكها.

٧ ـ نزاع داخلي في دولة عربية

ماذا لو حصلت تمخضات اجتماعية او اقتصادية أو اثنية أو مذهبية، وأدّت إلى أزمة سياسية كبيرة، أو نزاع مسلح، داخل إحدى الدول أخذ يهدّد استقرار السلطة وينذر بإمكانية حصول تغيير فيها؟ تواجه الولايات المتحدة ثلاث حالات مختلفة هي: دولة صديقة مهمة جداً، دولة صديقة هامشية، ودولة غير صديقة. ولنفترض أن الولايات المتحدة يحكمها الاتجاه المحافظ الجديد، فقد يتخذ الردّ الأمريكي الشكل التالي:

بالنسبة للحالة الأولى: تقوم الولايات المتحدة بمحاولة دفع قوى عربية صديقة للتدخل لحماية النظام القائم، وبحجة وجود أطراف أجنبية تحاول تهديد الأمن الوطني وتقدم الولايات المتحدة جميع المساعدات الضرورية لقوات التدخل، وفي حال لم تستطع القوى العربية فعل شيء، أو رفضت التدخل لاعتبارات ذاتية تتعلق بأمنها مثلاً، عندئذ قد تتدخل الولايات المتحدة مباشرة، بحجة وجود خطر سوفياتي وبسبب استدعائها من قبل الحكومة الشرعية. وقد تحاول «تجميل» تدخّلها بإشراك بعض حلفائها الغربيين أو من الدول النامية، وقد تزيد الولايات المتحدة في تورطها وتوريط حلفائها لمنع حدوث تغيير، وإعادة فرض

الاستقرار. أما في الحالة الثانية، فمن المحتمل أن يكون التدخل أقلّ حجماً ونوعاً، ولو أنه بالطبع يهدف إلى الشيء ذاته. وفيما لو تردّدت الحكومة المعنية، أو تأخرت، في طلب التدخل الأمريكي، وبخاصة في الحالة الأولى، فقد تقوم به الولايات المتحدة بأيّ حال، تحت شعار الحفاظ على أمنها الاستراتيجي، إذا وجدت أن التغيير صار وشيكاً، وأنّ الاتجاه الجديد قد يعرّض مصالحها للخطر. أمّا في الحالة الثالثة، فتحاول الولايات المتحدة توثيق علاقتها مع بعض الأطراف القوية التي يمكن أن تكون حليفاً محتملاً لها، وتقدّم المساعدات لهذه الأطراف، وتحاول في الوقت ذاته مثلاً التشهير بالحكم القائم، بحجة أنّ ما يجري هو اعتداء على المثل والقيم الإنسانية ـ المقصود القيم الغربية ـ ويهدف ذلك بالطبع إلى زيادة الضغوطات على الحكومة.

ماذا لو كانت الولايات المتحدة تحكمها الاتجاهات الأخرى؟ في الحالة الأولى، تشجّع الولايات المتحدة أطرافاً عربية صديقة، وتدفعها للتدخل، وتقدّم لها المساعدات اللوجستية والتسليحية، أو قد تقوم بإرسال بعض الخبراء، ولكن بشكل محدود، ودون إظهار ذلك، في حين أنها قد تحاول الضغط على السلطة، بغية إحداث تغييرات أو اصلاحات تكون بمثابة تنازلات لتسوية الوضع الداخلي (الاتجاه الليبرالي يركّز على ذلك بشكل خاص)، وقد تحاول الولايات المتحدة دفع اصدقائها الأوروبيين في مرحلة ثانية للتدّخل، وقد تشترك معهم بذلك. وفي مرحلة لاحقة، قد تدفع الحكومة المعنية إلى طلب مساعدة الأمم المتحدة وإرسال قوات حفظ سلام[8] بحجة وجود تدخّل خارجي. وفي الحالة الثانية يكون الدور الأمريكي أقل حماسة واندفاعاً بالطبع. أما في الحالة الثالثة، فتعمل الولايات المتحدة على إقامة قنوات اتصال مع أكثر من طرف، بغية التأثير في مجرى الأحداث ومحاولة بناء تحالفات مع القيادة الجديدة المحتملة.

وأحياناً لن تجد الولايات المتحدة ضيراً من قيام محاولات لزعزعة الاستقرار الداخلي في دول صديقة، إذ قد يدفع ذلك بتلك الدول إلى زيادة تبعيتها للولايات المتحدة نتيجة المخاطر الداخلية التي تهدد السلطة.

٨ ـ الحرب العراقية ـ الايرانية

ماذا لو استمرت الحرب على الرغم من امكانية حدوث تغيير في ايران ـ بعد الخميني ـ في القيادة، ولكن مع بقاء الاتجاه ذاته، أي تصدير الثورة بشكل يهدّد أمن العراق، ويطرح احتمال هزيمة عراقية، وقيام نظام على نمط النموذج الايراني؟

---

(٨) لا يوجد تخوف من مشاركة الاتحاد السوفياتي أو إحدى الدول الصديقة طالما ان الدول المشتركة يفترض أن تحظى بموافقة الدولة المضيفة ومن الطبيعي ان تضع الحكومة المعنية بإيحاء من الولايات المتحدة الأمريكية فيتو على إشراك السوفيات أو أي طرف صديق لهم.

إن الولايات المتحدة تتخوّف من قيام أنظمة اسلامية أصولية في منطقة جدّ حيوية بالنسبة لها[٩]. وتخاف تالياً من تطبيق نظرية «الدومينو» في الخليج، كأن تسقط حكومة عربية تلو الأخرى، في حال حدث تغيير في العراق يشجع الحركات الأصولية في هذه الدول، في وقت تتعرض فيه لتهديدات من الدول المجاورة ذات الحكومات الاسلامية الأصولية. في هذه الحالة، لا بد أن تتّسم السياسة الأمريكية بما يلي:

ـ الاستمرار في محاولات مدّ جسور مع الحكم في ايران، بغية احتواء محاولات تصدير الثورة، وإقامة بعض النفوذ. وتكون محاولات تفهّم الموقف الايراني، وتالياً اتباع سياسة اكثر مرونة معه، أكبر من طرف الاتجاه الليبرالي والاتجاه المحافظ التقليدي منه من قبل الاتجاه المحافظ الجديد.

ـ تشجيع الحلفاء الغربيين على إبقاء علاقات مع الطرفين في شكل بيع سلاح وتبادل تجاري، ولو أن بيع السلاح لإيران سيبقى أقل كمية ونوعية وأكثر سرية، بسبب الاعتبارات الدولية لكونها الطرف الذي يرفض إيقاف الحرب، وخوفاً من إحداث توازن عسكري في السلاح بين الطرفين، الأمر الذي يؤدّي إلى انتصار ايران في الحرب، بسبب تفوقها في عاملي الديمغرافيا والتعبئة. فطالما أن النزاع محصور افقياً، فلن تشعر الولايات المتحدة بضرورة القيام بنشاط خاص للضغط بغية ايقافه. فاستمرار الحرب على هذا الشكل، يقدّم وضعاً نموذجياً للولايات المتحدة، من حيث زيادة اعتماد دول الخليج على المظلة الأمنية الأمريكية، والمكاسب الكبيرة التي تجنيها الولايات المتحدة من ذلك.

ـ العمل على الحفاظ على معادلة عسكرية تقوم على منع انتصار ايران، ومنع انهزام العراق. ولكن ماذا إذا وصل إلى الحكم بعد الخميني، اتجاه ديني ولكنه أكثر تجريبية، يولي اهتمامه للبناء الداخلي على حساب تصدير الثورة؟ إن ذلك سيشجّع الولايات المتحدة على الانحياز نحو ايران. فطالما تستطيع الولايات المتحدة أن تحصل على ضمانات حينئذ لسلامة دول مجلس التعاون الخليجي من قِبَل إيران، فستبدأ بالتحوّل لتطوير علاقاتها ولو ببطء، وبشكل غير ظاهر، لاعتبارات داخلية بالنسبة لإيران، ولو أدّى ذلك إلى توتّر العلاقات الأمريكية ـ العراقية، وازدياد قلق دول مجلس التعاون الخليجي حيال الموقف الأمريكي. فإيران تبقى ذات أهمية خاصة، كقوة مجاورة للاتحاد السوفياتي، ومنطقة عازلة بينه وبين الخليج، وتحديداً المياه الدافئة. وهي قد تكون مفيدة كنموذج لاجتذاب المسلمين السوفيات وتالياً خلق متاعب داخلية للاتحاد السوفياتي.

---

(٩) حول أهمية الخليج بالنسبة إلى الولايات المتحدة واهتمامها بالتالي بشؤون الاستقرار هناك، انظر:
Anthony Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984).

٩ ـ النزاع العربي ـ الاسرائيلي

هنـاك موقفـان يحظيـان بالاجمـاع بين مختلف الاتجـاهات التي ذكـرناهـا، أولهما: إبقاء إسرائيل متفوقة على أي احتمال تجميع قوى عربية، وثانيهما: ردع البلدان العربية عن اللجوء إلى الخيار العسكري لإحقاق تغيير في ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي. ويشجّـع على نجـاح تلك السيـاسة واستمـراريتها، بعض سمـات المشهد الحـالي، وهي: غيـاب الحـدّ الأدنى من التنسيق العربي، والحذر وعلاقات التوتر التي تربـط بين الأطـراف العربيـة؛ نجاح الـولايات المتحدة في إبقاء مصر خارج النظام المؤسسي العـربي، وغياب وضـع عربي يشجّـع مصر على العودة إلى المجموعة العربية، ترسخ قناعة عربية وانتشارها تقوم عـلى «أن السوفيات قادرون عـلى اعـطاء السلاح، ولكن الـولايات المتحـدة قـادرة عـلى خدمـة أهدافهم السيـاسية ـ الانسحاب الاسرائيـلي من الأراضي العربية المحتلة ـ» وتالياً الاعتماد على الولايات المتحدة «بحيث صار عندهم ثقة زائـدة في قدرة الولايات المتحدة على الحصول على نتائج و«تسليم» اسرائيل»(١٠).

وستبقى المطالب العربية ـ مشاريع سلام، ميكانيزم تسويات مختلفة ـ بإيجاد حل للنزاع يـرضي الحد الأدنى من الأهـداف الفلسطينيـة، مجرد تمنيـات مـوجّهـة لـلإدارات الأمـريكيـة المتعاقبة، وغير قادرة على انتزاع تجاوب أمريكي بسبب الـطلاق الحاصـل في هذا المجـال بين النشاط الدبلوماسي ـ السياسي العربي من جهة، والقوة أو توظيف مختلف الامكانات العـربية لتحقيق بعض هذه المطالب، من جهة أخرى.

كيف تكون السياسـة الأمريكية تجاه ذلك كله؟

الاتجـاه المحافظ الجـديد: تحكمـه قناعـة تقـديم دعم مـطلق للحليف الاسـتراتيجي ـ الشريـك في مبادرة الـدفاع الاسـتراتيجي مثلاً ـ ويسهـل ذلك وجـود نظرة تعتـبر أن النـزاع العـربي ـ الاسرائيلي ليس لـه أيّ انعكاسـات على المـنطقة العـربية التي تبقى أسـاساً «مسرح مواجهة» مع الاتحاد السوفياتي. ويستتبع ذلك أن أكثر ما يقـال في هذا المجـال غير صحيـح، كاعتبار أن إيجاد حل للنزاع يساهم في إحداث تقارب بين البلدان العربية الأخرى والولايات المتحدة، أو أن غياب الحـل يساعـد في زعزعـة استقرار البلدان العربية الصديقة للولايات المتحدة وإحراجها. وهذا الاحراج ـ فيما لو حصل ـ لا تكترث له الإدارة الأمـريكية. سيبقى هذا الاتجاه يفضل التعامل على أساس حلّ ثنائي بين دول، وبالتالي يبقي التعاطي مع النزاع وكأنه من النـوع التقليدي الحـدودي، وليس نزاعـاً بنيويـاً حول حق شعب معـين في التعبير السياسي عن ذاته.

---

(١٠) إن الوصف لتلك القناعة العربية مأخوذ من تقرير امريكي مقدم إلى مجلس النواب. انظر:

The Unfinished Business of the Peace Process in the Middle East, Report of a Study to: Israel, Egypt Jordan, Saudi Arabia, Lebanon, Syria, France and England, 6-20 November, 1982. Under the auspices of Sub-Committee on Europe and Middle East Committee on Foreign Affairs. House of Representatives (Washington, D.C.: United States Government, 1983).

وستبقى النظرة الأمريكية متطابقة إلى درجة كبيرة في ميكانيزم الحل مع النظرة الاسرائيلية، من حيث رفضها لفكرة المؤتمر الدولي الذي يعني الاعتراف بشرعية الدور السوفياتي.ورفضها، أيضاً، مبدأ ضرورة الربط في المفاوضات بين البلدان العربية. فكل وفد يفاوض على حدة، ودون أن يأخذ في عين الاعتبار رأي الطرف الآخر. وينطلق هذا الموقف الأمريكي من مسلّمة أساسية، وهي عدم السماح ببناء موقف عربي موحد. وفي حال أدّى غياب الحل إلى زعزعة الاستقرار في احد البلدان العربية المواجهة لإسرائيل، فتتعامل الولايات المتحدة مع ذلك مباشرة، كأن تزيد من دعمها لذلك الطرف لاحتواء الوضع الذي يهدّده، أو تشجيع أطراف عربية على القيام بذلك. ومن الطبيعي أن يفضّل الحل الثاني الذي لا يشكّل إحراجاً للحكم في الدولة المعنية. ومن جهة أخرى، تحاول اسرائيل، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، ردع كل طرف عربي قد يريد التدخل لدعم الأطراف المعارضة في الدول المعنية.

إذن ستبقى سياسة الادارة الامريكية قائمة على تفكيك الحل، الأمر الذي يعكس فهماً معيناً للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، كمجموعة من النزاعات الحدودية التقليدية.

أما الاتجاهات الأمريكية الأخرى، فقد تعترف بوجود تأثيرات سلبية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي على البلدان العربية الأخرى، خارج المنطقة المباشرة للنزاع، وتفهم استحالة فك الربط بين مختلف هذه المجالات بشكل ناجح[11]. وتتفهّم أيضاً ضرورة عدم إحراج أقطار عربية صديقة في حالات معينة. وهي، بذلك، أكثر حساسية تجاه تلك الدول من الاتجاه الأول. وقد تحاول أحياناً التأثير في السلوكية الاسرائيلية لضبطها من الذهاب بعيداً، لكونها تدرك أيضاً أنه لا يمكن وضع النزاع كلياً، وتالياً التعاطي معه، ضمن المنظور الكوني، كما يفعل الاتجاه الأول. وهي بذلك تثمّن بعض الشيءالعوامل الاقليمية والمحلية في النزاع، الأمر الذي يفرض بعض التجاوب، ولو الشكلي، مع المطالب العربية، وعدم اتّباع سياسة مواجهة دائماً مع الأطراف العربية الصديقة في اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي.إذاً، تهتم هذه الاتجاهات بادارة النزاع لمنع إفادة الاتحاد السوفياتي منه. وفي السياق ذاته، قد تؤيد هذه الاتجاهات الربط في ميكانيزم المفاوضات أو تشجيع عدة خيارات/ ميكانيزم تأخذ في عين الاعتبار إبقاء نوع من الربط في المفاوضات بين الأطراف العربية، خلافاً لمبدأ التفكيك الذي يدعمه الاتجاه المحافظ الجديد. ولكن ذلك لا يعني، بأيّ حال، بأن الربط سيكون حسب المطالب العربية، كإيجاد حل شامل مثلاً في إطار الأمم المتحدة، أو مفاوضات تشترك فيها كل الأطراف العربية المعنية. وهي، بأي حال، تتفق مع الاتجاه الأول بعدم جواز اشتراك منظمة التحرير كطرف في أي ميكانيزم للمفاوضات، إلاّ ضمن صيغ تطمس هويّتها. وقد

(11) Harold Saunders, *U.S. Policy for the Middle East in the 1980's* (Washington, D. C.: AEI, 1982), p. 12.

يكون الربط مثلاً من نوع قيام مفاوضات اسرائيلية مع كل من سوريا ولبنان، وفي الوقت ذاته قيام مفاوضات موازية بين اسرائيل والأردن، حيث قد يضمّ الوفد الأردني فلسطينيين من الأراضي العربية المحتلة، يحظون بتأييد منظمة التحرير الفلسطينية.

رابعاً: مشهد التنسيق العربي العام

ستكون للبلدان العربية القدرة على احداث ربط بين مواقف الولايات المتحدة تجاه القضايا التي يتمحور حولها التنسيق من جهة، وعلاقات هذه البلدان مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. أو يكون الربط بين سلوكية الولايات المتحدة تجاه قضية ـ مجال تهمّ المجموعة العربية، وبين سلوكية الاقطار العربية تجاه قضية ـ مجال تهم الولايات المتحدة الامريكية. وتتحدّد نتيجة الربط ـ مدى نجاحه أو مدى فشله ـ بأهمية كل قضية ـ مجال للطرف المعني. فهل هو حسّاس أم منكشف في تلك القضية ـ المجال من قبل الطرف الأخر؟ وتالياً، ما هي قدرته على استيعاب النتائج السلبية التي قد تترتّب عليه، في حال لم يتجاوب مع مطلب الطرف الآخر؟ ويتعلق نجاح الربط أيضاً بقدرة الطرف العربي على البقاء متماسكاً أطول فترة زمنية ممكنة، وموظفاً الامكانات نفسها، وعلى عدم تعرّضه لاختراق من قبل الطرف الأمريكي. فالطرف العربي أساساً مكوّن من عدة أطراف/ دول ذات سيادة، ولها اولوياتها، ولكنها متفقة على حد معين من التنسيق، وقد يتغيّر موقفها من ذلك بوجود معطيات جديدة.

إلى جانب الإمكانات، يفترض وجود النية لإحداث الربط وترجمة الإمكانات المحتملة إلى امكانات فاعلة ومؤثرة، إذ يتطلب هذا أيضاً ارادة اتخاذ موقف مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة، وليس اتّباع سياسة التكيّف أو الانتظار والتمني. ويعتمد ذلك بالطبع على قيادة أو «قلب» التنسيق العربي العام. فاتجاه «الواقعية المفرطة» مثلاً يعتنق قيمة سياسية أساسية، مفادها أن كل أوراق اللعبة أو مجملها هي في يد الولايات المتحدة، وتالياً فالمطلوب مداراة الأخيرة واقناعها. والمفارقة المهمة هي أن هذا الاتجاه يتّسم بأعلى درجات المثالية، إذ يسقط ورقة الضغط كوسيلة دبلوماسية، ويراهن فقط على دبلوماسية المناشدة، وهو بتخليه المسبق عن الخيارات الأخرى الممكنة يضع نفسه في موقف انكشاف كلّي للولايات المتحدة. وفي حال وجد اتجاه عربي يملك قدرة الربط، ولكن لا يستعملها، لن تكون السياسة الأمريكية تجاه مطالبه أفضل حالاً في مضمونها مما هي عليه في المشهد الأول، ولو أنها في الحالة هذه، قد تحاول أن تظهر بشكل أكثر ايجابية وأكثر اهتماماً بالمطالب العربية، ولو لم يترجم ذلك إلى تجاوب عملي سياسي.

أما إذا كانت القيادة العربية من النوع الذي يملك نية المواجهة، واستعمال الربط في العمل السياسي تجاه الولايات المتحدة، وإبقاء خيارات أخرى أمامها للحفاظ على

مصداقيتها، كالقيام بخطوات ايجابية تجاه الاتحاد السوفياتي، أو اتباع سياسة ترغيب مع دول أخرى في الحلف الغربي في حال تجاوبت مع مطالبها، فلا بدّ أن يزيد ذلك في مصداقيتها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ويجعلها تالياً تدرك أن «التنسيق العربي العام» سيلجأ إلى الربط في علاقاته مع الولايات المتحدة.

ولنأخذ بعض الأمثلة على ذلك:

تقوم اسرائيل بهجوم على احد البلدان العربية، وباحتلال أراضٍ جديدة. تقف الولايات المتحدة موقف المتفرج، ولو أنها قد تشجب العدوان الاسرائيلي دون أن يذهب ذلك أبعد من الموقف اللفظي، ومن ثم تتعامل مع الاحتلال كواقع جديد، وتبقي على مساعداتها ودعمها لإسرائيل، وهو مؤشر على عدم انزعاج الولايات المتحدة من العملية الاسرائيلية. وقد تهدّد الولايات المتحدة باستعمال حق النقض في مجلس الأمن، فيما لو قدمت المجموعة العربية مشروع قرار يتضمّن بنوداً عملية لحمل اسرائيل على الانسحاب، كالدعوة إلى تشكيل قوات تحت مظلة الأمم المتحدة، وارسالها إلى المنطقة (تحريك مبدأ الأمن الجماعي) فكيف يكون الرد العربي؟ ستجرى محاولات للضغط على الولايات المتحدة في قضية ـ مجال آخر كالنفط مثلاً ويكون ذلك بالعودة إلى سياسة الحظر. ولكن لنجاح تلك السياسة يفترض أن يكون سوق النفط سوق بائعين، ويفترض أن تكون الولايات المتحدة منكشفة في هذا المجال، أو أن تُعزَل بين حلفائها الغربيين، بحيث يحاولون الضغط عليها للتجاوب مع المطلب العربي.

كيف سيكون الرد الأمريكي؟ هل تتراجع الولايات المتحدة عن موقف يشكّل أساساً تحدياً للأمم المتحدة وللشرعية الدولية ويصعب بالتالي الدفاع عنه، أم تخسر النفط العربي؟ الجدير بالذكر أن حسابات الربح والخسارة تدخل فيها اعتبارات معنوية ومبدئية، أكثر منها اعتبارات كميّة. فالاتجاه المحافظ الجديد، مثلاً، الذي يثمّن بشكل كبير العلاقات مع اسرائيل، والذي هو صدامي في طبيعته، لن يرضى بأن يقدم تنازلات في شكل تراجع عن موقف معينّ بحيث يظهر حسب منظوره، وكأنه نتيجة ضعف أمريكي، وتالياً قدرة اطراف اقليمية على ردع الولايات المتحدة. وهو، لذلك، لن يتجاوب مع الموقف العربي، وسيصطدم به. وتعود «الكُرة» تالياً إلى الملعب العربي، فيما إذا قرّر تصعيد الموقف، أو لم يستطع القيام بذلك (محدوديات مشهد التنسيق) والبقاء في حالة أزموية مع الولايات المتحدة يتراجع بعدها الموقف العربي. أمّا الاتجاهات الأخرى في الولايات المتحدة، فهي وإن كانت قد لا تتراجع، لكنها قد تحاول المساهمة في إيجاد مخرج دبلوماسي من المأزق.

ماذا لو قررت المجموعة العربية تصعيد الموقف، كأن تلجأ إلى استعمال أوراق أخرى اقتصادية (ايقاف المشاريع الأمريكية)، أو استراتيجية (ايقاف العمل بالتسهيلات العسكرية المعطاة للولايات المتحدة)؛ وفي اطار التنسيق، تقوم الأطراف العربية القادرة بالتعويض عن

الخسائر الاقتصادية التي قد تلحق بالأطراف التي تتلقى مساعدات أمريكية. في المشهد القائم هنا، تزداد قدرات الضغط العربية، وقد تلجأ الولايات المتحدة (الاتجاه المحافظ الجديد) إلى استعمال الضغط المباشر على بعض الأطراف العربية الأساسية اما لوزنها كقوة اقليمية قيادية في التنسيق، أو لعلاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة بغية التراجع واسقاط مفعول الربط. وقد يتراوح الضغط المباشر بين التهديد بدعم قوى معارضة، أو التهديد بواسطة احدى دول الجوار، أو العمل على إثارة بعض الخلافات العربية، بحيث ان تنسيق الحد الأدنى غير قادر في أكثر الأحيان على الصمود في وجه هذا النوع من الضغوطات. وقد تحاول الولايات المتحدة القيام بتراجع محدود كأن تحاول التأثير في الموقف الاسرائيلي، فيما لو بقي الموقف العربي متماسكاً، وستضطر الولايات المتحدة أن تكون مواقفها أكثر توازناً ـ لمصلحة الطرف العربي ـ منها في المشهد السابق، في كل نزاع بين طرف عربي ودولة جوار.

ولكن لو حدث توتر عربي ـ اسرائيلي ينذر بالتحول إلى حرب عربية ـ اسرائيلية، فإن الاتجاه المحافظ الجديد يزيد مساعداته لإسرائيل غير عابىء بإمكانية حصول مواجهة عربية ـ اسرائيلية قد يرى فيها وسيلة لإضعاف الاتحاد السوفياتي بواسطة هزيمة «حلفائه» وفرض هيمنة امريكية ـ اسرائيلية على المنطقة. ويتّسم تحركه، في مرحلة الأزمة، بتوجيه انذارات وتهديدات إلى الأطراف العربية، أكثر من محاولة احتواء الأزمة أو التوسط بين الجانبين. أما الاتجاهات الأخرى فقد تحاول استباق تطور الأزمة، بغية منع الطرف العربي من التقارب مع الاتحاد السوفياتي، وتالياً إعادة السوفيات إلى المنطقة، ومحاولة تنفيس الأزمة عبر ضغوطات غير متوازنة، بالطبع على الطرفين، وهو يفضّل بأي حال تلافي المواجهة التي قد تؤدي الى توتر مع الاتحاد السوفياتي ومع «التنسيق العربي العام»، وفي حال انفجرت الأزمة في حرب بين الطرفين، فقد تحاول الولايات المتحدة حصر النزاع مع الأطراف العربية المعنية مباشرة (مشهد التجمعات الاقليمية) ومنع انجرار أطراف أخرى إليه. وأيّا كانت نتائج النزاع، فإن الاتجاه المحافظ الجديد لن يقبل بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي في ادارة النزاع، معتبراً أن المنطقة يجب أن تبقى مقفلة له، وبالتالي لن يضغط على اسرائيل مثلًا للتوقف عن الأعمال العسكرية، في حال وجدت أنها تستطيع تحقيق مكاسب أخرى. أما الاتجاه المحافظ فيحاول ضبط لا ايقاف الأعمال العسكرية، بخاصة إذا كانت في وضع منتصر.

ولكن ماذا لو استطاع العرب تحقيق مكاسب على الأرض، ولم تستطع اسرائيل تغيير الوضع الجديد عسكرياً؟ وقد تهدد اسرائيل، فيما لو استعاد الطرف العربي مناطق تعتبرها اسرائيل حيوية وأساسية بالنسبة لها (القدس) أو حدث اختراق في مناطق استراتيجية ـ باستعمال السلاح النووي، بخاصة إذا كان الطرف العربي لا يملك أيّ قدرات نووية أو كان يمتلك قدرات ضعيفة، قدرة الضربة الأولى فقط.

تشجّع الولايات المتحدة اسرائيل على القيام بعملية عسكرية ضد البنية النووية العربية

غير الرادعة، لغياب قدرة الضربة الثانية. ثم إن البلدان العربية قد تنسحب أمام التهديد النووي، وتالياً ينجح الردع النووي الاسرائيلي. وقد تزيد الولايات المتحدة من الدعم العسكري لاسرائيل لاستعمال الردع التقليدي - أو العمل العسكري - بدلاً من الخيار النووي. وبأي حال، فإنّ نزاعاً مسلحاً لا تخرج منه اسرائيل منتصرة يفرض على الولايات المتحدة - مجمل الاتجاهات ما عدا الاتجاه المحافظ الجديد - الاهتمام من جديد بايجاد تسوية سياسية للنزاع العربي - الاسرائيلي، ولو اشترك فيها الاتحاد السوفياتي، في اطار مجلس الأمن. فالولايات المتحدة تعتبر أنها تبقى قادرة، لاحقاً، على الاستفادة من التناقضات المحتملة في «التنسيق العربي العام»، والمراهنة على عامل الوقت بغية القيام بتحرك دبلوماسي منفرد، لا بد أن يؤدي إلى إحداث انشقاق في الصف العربي.

ومن جهة أخرى، يساعد مشهد التنسيق في التخفيف من حدة الاعتماد الأمني والاقتصادي الكبير لبعض الأطراف العربية على الولايات المتحدة. ويوفّر التنسيق اطاراً عربياً لحلّ الخلافات والتوسط لتسوية نزاعات قد تنشب بين البلدان العربية، فلا تبقى الدولة الضعيفة مستفردة، ومضطّرة للجوء إلى خارج النظام العربي للحصول على ضمانات لأمنها الخارجي. والشيء نفسه يمكن أيضاً أن يحصل داخلياً، إذ إن تعرّض أحد البلدان العربية لمخاطر زعزعة الاستقرار الداخلي من قبل قوى معارضة، يسمح لها بالحصول على دعم عربي للحفاظ على أمنها الداخلي. ففي الحالة هذه، يعمل مفهوم الأمن القومي بحدّه الأدنى، بحيث لا تضطر كل دولة إلى تعريف أمنها الوطني وحيدة، وخارج بيئتها العربية. كذلك الأمر في المجال الاقتصادي، فنجاح بعض خطوات التنسيق في المجال التكاملي، يساعد الدول الضعيفة اقتصادياً على مقاومة التبعية، بدرجات متفاوتة، للولايات المتحدة مثلاً أو لإحدى المؤسسات المالية الغربية العامة وتالياً للولايات المتحدة أيضاً بشكل غير مباشر.

خامساً: مشهد التجمعات الاقليمية

سيكون أمام الولايات المتحدة أربعة اطراف/قوى رئيسية على الأقل في النظام العربي. وسيحدد عاملان أساسيان سياستها تجاه كل من هذه الأقطاب - التجمعات هما الاتجاه السياسي العام للقطب، وأهمية القطب بالنسبة للولايات المتحدة. ويمكن أن نميّز دائماً بين ثلاثة اتجاهات خارجية هي:

١ - اتجاه غربي متجاوب كلياً مع مطالب الولايات المتحدة، ويتلافى الاختلاف معها بأي حال من الأحوال.

٢ - اتجاه تجريبي يبقي أمامه خيارات كبيرة، فهو قد يكون قريباً من الولايات المتحدة ولكن ليس مرتبطاً بعلاقات غير مشروطة معها، إذ تكون له سياسة تجاهها قد تؤدي إلى تعاون أو إلى توتر.

٣ ـ اتجاه شرقي أو حليف للاتحاد السوفياتي، يتأثر ويتجاوب مع المطالب السوفياتية، دون أن يعني ذلك وجود روابط استراتيجية بينهما. وقد يكون ذلك بسبب اتخاذ الولايات المتحدة دائماً لمواقف ضده يدفعه إلى محاولة إحداث توازن في علاقاته النزاعية معها. وتركّز الولايات المتحدة إهتمامها، بشكل أساسي، على دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب انكشافه الخارجي والداخلي أكثر من غيره، وهي الناتجة عن عدّة عوامل ضعف في بنيته. فهو مثلاً، أقلّ قدرة من التجمعات الأخرى على تحمّل إهتزازات داخلية أو عدوان خارجي من جهة، وهو من جهة أخرى أغنى تجمّع نتيجة المواقع التي يملكها، وبفعل الموقع الجيوستراتيجي والجيو اقتصادي المهم الذي يتمتع به. ونتيجة لهذه العوامل، فهو الأكثر قابلية لاجتذاب التدخل المباشر، أو غير المباشر، وتالياً إمكانية حدوث تغييرات ضد مصلحة الولايات المتحدة. وقد أنشأت الولايات المتحدة مثلاً قيادة مركزية أمريكية خاصة لأمن الخليج في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٣ وحاولت أكثر من مرّة توسيع رقعة نشاط منظمة الحلف الأطلسي لتغطّي الخليج، ولم تنجح في ذلك بسبب رفض الأطراف الأوروبية التورط هناك. وتتخوّف الولايات المتحدة ليس من تمركز انتاج النفط في منطقة واحدة، ولكن من موقع الانتاج النفطي في منطقة غير مستقرّة.

وستكون امكانية استعمال سياسة الربط جدّ ضعيفة في هذا المشهد، نتيجة غياب تنسيق عام بين التجمعات الاقليمية المختلفة. ولكن سيكون التنسيق الداخلي ضمن كل تجمع قوياً، مقارنة مع التنسيق في المشهد السابق. وسيكون كل تجمع منشغلاً في قضاياه العربية الفرعية التي تشكّل دائرة اهتماماته الأولى، والأكثر أهمية. ومن الطبيعي أن تحاول الولايات المتحدة الاستفادة من هذا الوضع (غياب القدرة أو النيّة على التنسيق والتنافس بين التجمعات) لتقوية موقعها مع كل منها. ومجالات ذلك واسعة، إذ تستطيع الولايات المتحدة أن تلعب على التناقضات أو الخلافات أو التنافس الذي يقوم بين هذه التجمعات، ضمن أي تركيبة قوى في النظام العربي، لزيادة اعتماد كل تجمّع صديق عليها، ولعزل أو إضعاف التجمّع غير الصديق.

وتهتم الولايات المتحدة بإقامة علاقات خاصة ومميّزة مع دولة القيادة في كل تجمّع، باعتبارها نقطة ارتكاز في علاقاتها مع التجمع ككل. وقد تحاول احتواء التجمّع غير الصديق، بواسطة التجمّعات والدول الحليفة لها، وتحاول افتعال نزاعات له (التجمّع المشرقي مع اسرائيل) وقد تحاول اختراقه وتفتيته من الداخل، كأن تقدّم مكاسب لأحد أطرافه، بغية الخروج من التجمّع، أو إشعال نزاعات داخلية ورعايتها.

١ ـ العلاقات الأمريكية مع مجلس التعاون الخليجي

إلى جانب أهميته النفطية لحلفاء الولايات المتحدة، والاستراتيجية بالنسبة لها، يحتل

الخليج مركزاً مهماً بالنسبة للصادرات الأمريكية من سلع وخدمات. فكل مليار دولار من الصادرات الأمريكية إلى الخليج يخلق ٤٠ ألف وظيفة في الولايات المتحدة. وهناك أيضاً الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة، وأرباح شركات النفط، والأمريكيون العاملون في الخليج، بحيث ان الولايات المتحدة مثلاً قد جنت حوالى ٧٥ مليار دولار من صادراتها إلى الخليج - سلعاً وخاصة خدمات - عام ١٩٨٣، الأمر الذي خلق ٣ ملايين وظيفة(١٢). وتظهر المملكة العربية السعودية في طليعة الدول المستوردة من الولايات المتحدة، بحيث إنها تسبق بأشواط جدّ كبيرة الدول الأخرى في الخليج، وذلك على الرغم من انخفاض الصادرات الأمريكية الى السعودية منذ عام ١٩٨٢(١٣) طالما بقيت الحرب العراقية - الايرانية مستمرة، ولو على مستوى استنزاف منخفض، وطالما بقيت تهدّد باحتمال التوسع الأفقي لتطال بعض دول مجلس التعاون الخليجي مباشرة، أو بواسطة أعمال داخلية قد تقوم بها بعض الجماعات الاسلامية الأصولية بتشجيع مباشر من إيران، أو نتيجة محاولة التشبّه مع الثورة الايرانية، فستكون هناك أعلى درجات المخاطر الخارجية التي ستتعرّض لها دول المجلس خارجياً وداخلياً، الأمر الذي سيدفعها بالطبع - في غياب إطار عربي أوسع للأمن القومي، وعدم قدرة هذه الدول على الدفاع عن أمنها في إطار مجلس التعاون - إلى التوجّه أكثر فأكثر نحو الولايات المتحدة للحصول على الضمانات الأمنية، مع ما يستتبع ذلك من اختراق أمريكي للتجمّع، وتحقيق استفادة سياسية واقتصادية واستراتيجية كبيرة، ومنها مثلاً النجاح في منع مجلس التعاون من توظيف ورقته الاقتصادية المهمة، لو اراد، في دعم احد التجمّعات الاقليمية الأخرى تجاه الولايات المتحدة. وفيما لو حصل تهديد للتجمّع من قبل ايران، فستشجع الولايات المتحدة مثلاً تجمّع وادي النيل الذي يملك قوة عسكرية كبرى، أو تجمّع المغرب العربي، لإرسال مساعدات عسكرية إلى مجلس التعاون الخليجي، في الوقت الذي تزيد فيه من مساعداتها لدول المجلس. ويدخل هذا الأخير ضمن خطوط حمر أمريكية لا تسمح الولايات المتحدة بتجاوزها، من قبل أيّ قوة دولية أو اقليمية، ولو أدى ذلك إلى التدخل مباشرة، على الرغم من تعقيدات الدفاع عن المجلس، نتيجة وجود ضوابط على الدور الأمريكي هناك(١٤).

وتنظر الولايات المتحدة إلى دور المجلس بارتياح، في محاولة حلّ خلافات قد تنشب بين دول أعضاء فيه، مما يسمح للولايات المتحدة بتلافي التدخلّ والإحراج معها. وتشجّع

---

(١٢) John Anthony Duke, «A Darkling Plain: U.S. Views of Gulf Security,» in:B.R. Pridham, ed., *The Arab Gulf and the West* (London: Croom Helm, 1985), pp. 125-161 and mainly pp. 131-132.

(١٣) International Monetary Fund [IMF], *Direction of Trade Statistics Yearbook* (Washington, D.C.: IMF, 1985), p. 400.

(١٤) Thomas L. McNaugher, «Arms and Allies on the Arabian Peninsula,» *Orbis*, vol. 28, no. 3 (Fall 1984), pp. 489-526.

الولايات المتحدة مجلس التعاون الخليجي، لما يملكه من امكانات، على محاولة التأثير في تجمّع عربي آخر باستعمال ورقة المساعدات، مثلاً، فيما لو حصل اختلاف بين الولايات المتحدة وذلك التجمع، أو فيما لو اتّجه هذا الأخير في منحى يعرّض مصالح الولايات المتحدة للخطر. ومن الطبيعي أن تهتم الولايات المتحدة بإبقاء نوع من الانسجام بين الأطراف المتعلقة في المجلس، وهي بالطبع لن تنظر بعين الرضى فيما لو حدث تقارب بين المجلس والاتحاد السوفياتي، وقد ترسل الولايات المتحدة ـ بخاصة الاتجاه المحافظ الجديد ـ اشارات إلى الحكومات المعنية عن انزعاجها من ذلك التطور، وذلك مثلاً باظهار اهتمام خاص ببعض أعضاء النخبة الحاكمة الذين يعارضون التقارب مع الاتحاد السوفياتي، والتخويف بامكانية حدوث تغيير في الداخل وبقاء الولايات المتحدة على الحياد، فيما لو حصل ذلك.

وفي حال انتهت الحرب، يخفّ التوتر في منطقة الخليج، ويؤدي ذلك بالطبع إلى تخفيض مستوى الخطر الذي يتهدد دول الخليج، وتالياً يقلّل من الحاجة القصوى للضمانة الأمنية الأمريكية، وبأيّ حال لا يمكن أن يؤدّي إنهاء الحرب إلى إنهاء العلاقة المميزة، طالما أن مجلس التعاون يبقى الطرف الأضعف والأكثر انكشافاً داخلياً وخارجياً وبنيوياً في الخليج، ويبقى تالياً في حاجة إلى إبقاء العلاقات المميزة مع الولايات المتحدة، في غياب إطار أمني عربي.

٢ ـ العلاقات الأمريكية مع تجمّع وادي النيل

ستحاول الولايات المتحدة احتواء هذا التجمّع، على المستوى العربي، خوفاً من تقارب مع احد التجمّعات العربية الأخرى، وتوثيق العلاقات معها، بحيث قد يستطيع أن يقيم زعامة اقليمية على المستوى العربي، نظراً للوزن الجغرافي والديمغرافي والعسكري والسياسي لمصر. وفيما لو اتجه هذا التجمّع لاقامة تحالفات عربية قوية، تحاول الولايات المتحدة احتواءه، بواسطة اشغاله داخلياً في قضايا اقتصادية أو إثنية أو طائفية، أو محاولات إحياء خلافات بينه وبين احد الأطراف العربية الصديقة، لزرع بذور الشك والحذر، ومنع حدوث تقارب بينهما، إذ قد يؤدّي ذلك إلى تقوية الطرفين في مقاومة المطالب الأمريكية، وتحقيق توازن افضل في العلاقات معها. فتحالفه مع المشرق العربي يسمح، مثلاً، بقيام حرب عربية مع اسرائيل، وبالتصدي لمشاريع التسوية السياسية الأمريكية، في حين أن تحالفاً بين وادي النيل ومجلس التعاون الخليجي يسمح للأول بتخفيف تبعيته الاقتصادية مثلاً، وللثاني بتخفيف تبعيته الأمنية، في حين أن الولايات المتحدة قد تشجّع تجمّع وادي النيل، فيما لو كان ذا اتجاه صديق لها، على لعب دور سياسي في أفريقيا في إطار الاستراتيجية الأمريكية، كتقديم مساعدات عسكرية وأمنية إلى بعض الأطراف، والاستفادة من وزن مصر في خدمة الأهداف السياسية والدبلوماسية الأمريكية في النظام الأفريقي. وستتخوّف

الولايات المتحدة دائماً من دور تجمّع وادي النيل عربياً. فحتى لو تدخل مثلاً لدعم تجمّع صديق للولايات المتحدة، فستنظر دائماً إلى ذلك بحذر، خوفاً من تطور هذا الدور باتجاه اقامة تحالف قويّ بين تجمّعين اقليميين عربيين.

أما إذا كان هذا التجمّع ذا اتجاه مختلف مع الولايات المتحدة، ويحاول مثلاً اجتذاب أطراف أخرى عربية إلى جانبه، أو تحييد بعض الأطراف الصديقة للولايات المتحدة واحتواءها، فقد تتّخذ السياسة الأمريكية تجاهه الملامح التالية:

- العمل على احتواء التجمّع بواسطة اتعابه من قبل دول الجوار (اسرائيل وكينيا مثلاً)
- تشجيع النزعات الانفصالية في الداخل، والخلافات الطائفية في كل من دولتي التجمّع، بغية إرباكها داخلياً.
- دفع الدول أو التجمعات العربية الصديقة، إلى اتخاذ موقف سلبي منه، وممارسة الضغوط (الاقتصادية مثلاً) عليه بغية عزله في محيطه العربي.

٣ ـ العلاقات الأمريكية مع تجمّع المشرق العربي

لهذا التجمّع أهمية خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، بسبب موقعه في نسق النزاع العربي ـ الاسرائيلي، حيث انه قادر على الاخلال بالاستقرار الاقليمي، وبالتالي إعادة خلط التحالفات في المنطقة وإرباك الولايات المتحدة. وتدرك هذه الأخيرة أن أفضل حالة يستطيع أن يصل إليها هذا التجمّع في علاقاته النزاعية مع اسرائيل، هي وضع توازن دفاعي، وأنه حتى يستطيع أن يخلق توازناً رادعاً أو قادراً على استعمال الخيار العسكري لتسوية النزاع، فهو بحاجة إما إلى التحالف مع تجمّع وادي النيل أو مع العراق ـ الجبهة الشرقية ـ لذلك لا بد أن تتجه السياسة الأمريكية، بشكل أساسي، نحو منع قيام هذين التقاربين القادرين أن يغيّرا المعادلة القائمة في ميزان القوى مع اسرائيل.

ويؤدّي النجاح في تلك السياسة إلى عزل تجمّع المشرق العربي، وابقائه في وضع ضعيف وغير قادر على فرض تسوية تتجاوب مع الحد الأدنى من مطالبه، إذ لن تقوم اسرائيل بتقديم تنازلات إلى طرف، أقصى ما يمكن أن يصل إليه هو توازن دفاعي معها، أي منعها من الاعتداء عليه.

ومن الطبيعي أن تتسم علاقات هذا التجمّع مع الولايات المتحدة بتوتّر في مجمل الأحيان، نتيجة موقف أمريكا الثابت في خطوطه العريضة من النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وبالتالي مساهمتها عبر دعم اسرائيل بإبقاء الوضع القائم على حاله؛ أي احتلال اراضي دول هذا التجمع وعدم التجاوب مع مطالب منظمة التحرير الفلسطينية. وتبقى الولايات المتحدة

قادرة على احتواء التوتر في علاقاتها مع هذا التجمّع، طالما بقي دون تحالفات قوية في محيطه العربي. ولو اختار هذا التجمّع التحالف مع الاتحاد السوفياتي، فأقصى ما يمكن أن يعطيه هذا الأخير، هو تقوية وضع التجمّع في التوازن الدفاعي، وليس تغيير المعادلة القائمة بشكل أساسي. فهو لن يستطيع إذاً شن حرب، ولا يمكن أن يشجّعه السوفيات في ذلك الاتجاه، خوفاً من النتائج المحتملة التي لن تكون لمصلحته. ويبقى خيار هذا التجمّع مد الجسور مع العراق، أو مع تجمّع وادي النيل لإعادة الاعتبار إلى الخيار العسكري. وتبقى الولايات المتحدة قادرة على اختراق بعض أطرافه، بواسطة التهديد بالعامل الاسرائيلي، وتقديم ذاتها كضامن لتلك الأطراف لمنع حصول عدوان اسرائيلي ضدّها. أما إذا استطاع هذا التجمّع التحالف مع العراق، أو مع تجمّع وادي النيل، وتوظيف ذلك في اطار ميزان القوى في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، فلا بد أن يؤدي الوضع التحالفي الجديد إلى إحداث توازن أفضل مع اسرائيل، ويسمح للتحالف العربي بإعادة التلويح بالخيار العسكري، ويصبح المشهد القائم شبيهاً إلى حد ما بمشهد التنسيق العربي العام، ولو أن القدرات العربية تبقى أقلّ في المشهد الحالي.

٤ ـ العلاقات الامريكية مع المغرب العربي

يتميّز المغرب العربي عن التجمّعات العربية الأخرى بما يلي: أولاً، إنه لا يعاني بسبب موقعه وبنيته المجتمعية (شرعية الدولة) من التهديدات او المخاطر الخارجية أو الداخلية، التي يعاني منها مثلاً مجلس التعاون الخليجي أو تجمّع المشرق العربي؛ ثانياً، إن بنيته المجتمعية أكثر انسجاماً من البنية المجتمعية لكل من وادي النيل أو المشرق العربي؛ وثالثاً، انه غير متورط في نزاع حاد ومستمر مع دولة جوار، تشكّل تهديداً دائماً ومباشراً عليه، كما هي حال المشرق العربي.

تساعد هذه العوامل مجتمعة، المغرب العربي في تحسين شروط علاقاته مع الولايات المتحدة، إذ لا يعيش هاجساً أمنياً في بيئته المباشرة، وتالياً لن تستطيع الولايات المتحدة الاستفادة من تلك العوامل بغية التأثير في سياسة المغرب أو بناء نفوذ بواسطتها. وستهتمّ الولايات المتحدة بمنافسة الجماعة الأوروبية، سياسياً واقتصادياً، في منطقة كانت تعتبر تاريخياً صديقة لأوروبا الغربية، بخاصة إذا كان المغرب العربي ذا اتجاه غربي، أو غير متحالف مع الاتحاد السوفياتي. وتبقى للمغرب العربي اهمية خاصة عند الولايات المتحدة، نظراً لموقعه في جنوبي المتوسط، وحاجة الولايات المتحدة إلى التسهيلات العسكرية في مرافئه، ونظراً أيضاً لقربه من بعض دول الحلف الأطلسي، وبخاصة لوزنه في أفريقيا بسبب العلاقات المهمة لكل من الجزائر والمغرب هناك. ونظراً لبعده الجغرافي نسبياً، ولظروف تطوره التاريخي، يبقى التجمّع الأسهل في منعه من التأثّر بالتطورات في المشرق العربي، وتالياً الانجذاب في

تحالفات مع احد التجمعات العربية. وهو إذا كان ذا اتجاه غربي فقد يحاول توثيق علاقات التعاون مع مجلس التعاون الخليجي وقد ينجذب إلى دعم تجمّع المشرق العربي، إذا كان ذا اتجاه عربي ـ اسلامي وكان تجمّع المشرق العربي في حالة نزاع مفتوح مع اسرائيل.

أما إذا كان المغرب ذا اتجاه غربي، فسيزداد اعتماده على الولايات المتحدة اقتصادياً، بعد توسيع الجماعة الأوروبية، وخسارته تالياً لبعض أسواقها بالنسبة لمنتجات مهمة عنده. ولكن، ماذا لو اتجه المغرب العربي نحو التحالف مع وادي النيل، وكان الاثنان ذَوَي اتجاه يتعارض مع السياسة الأمريكية، وقد يحاول الاثنان مثلاً مواجهة الولايات المتحدة في افريقيا، كالدعوة إلى اتخاذ مواقف اكثر تشدداً في موضوع جنوب افريقيا؟ قد يدفع ذلك الولايات المتحدة إلى محاولة اختراقه، عبر تشجيع خلافات داخلية، أو تشجيع محاولات احتواء اوروبية غربية له، ترافقها ضغوطات اقتصادية بغية التأثير في مواقفه.

سادساً: مشهد الفدرالية العربية

يؤثّر قيام القطب العربي على الاستراتيجية الأمريكية، بحيث يفرض عليها إجراء تحول في سلوكيتها تجاه المنطقة العربية، إذ تتحوّل هذه الأخيرة من منطقة نفوذ مشترك، أو منطقة نفوذ مطلق، إلى طرف دولي مهم. ويسيطر القطب العربي على نقاط ومفاصل استراتيجية مهمة. فهو يشكّل منطقة عازلة بين «المسرح الأوروبي» ومسرح المحيط الهندي، ويسيطر على الطريق الأقصر بينهما. وهو، كنقطة التقاء بين القارات الثلاث، يسيطر أيضاً على الشواطىء الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط. فلو كان هناك توتر او عداء امريكي ـ عربي، يصبح على الولايات المتحدة أن تفتش عن مشاهد أخرى للمواجهة مع السوفيات في المحيط الهندي، نتيجة عدم قدرتها على ايصال الدعم بشكل سريع من مواقعها في المتوسط أو اوروبا الغربية، مما يحدث تغييراً أيضاً في المشاهد الأمريكية في بعض «المسارح» الاقليمية. ويكون للقطب العربي وزن هامّ في النظام الاقليمي العربي، نظراً لخصوصيات العلاقات العربية الافريقية. وهو تالياً قادر على أن يخفف مثلاً من انكشاف افريقيا الاقتصادي والعسكري للقوى الكبرى، وبخاصة حيال الولايات المتحدة. وكقطب دولي سادس غير مرتبط استراتيجياً بإحدى القوتين العظميين، يستطيع أن يزيد من خيارات تحالفات لا بد أن تؤثر في التوازنات الدولية، نتيجة موقعه الاستراتيجي. وسيشكّل القطب العربي قوة اقتصادية، نتيجة امتلاكه لمجمل عناصر الانتاج، ونظراً لوجود تكامل اقتصادي بين أطرافه، مما يسمح له بزيادة قدراته الاقتصادية، وتوظيفها دولياً في بناء نفوذ سياسي، وفي التأثير في سلوكية القوى الكبرى والأطراف الأخرى تجاهه.

وستفقد الولايات المتحدة عدداً من أوراق التأثير في علاقاتها مع القطب العربي، مقارنة مع المشاهد السابقة، منها مثلاً ورقة المساعدات الاقتصادية، أو الضمانة الأمنية أو

الاستفادة من الخلافات العربية. فالقطب العربي ستكون له استقلالية قراره، وقد يرتبط بالطبع بعلاقات اعتماد متوازن في محصّلتها، مع بعض القوى الكبرى، وليس علاقات تبعيّة بأي حال.

وسيكون موقع القطب العربي قيادياً في العالم النامي، وسيكون تالياً بمثابة قوة دفع بين هذه الدول، من أجل اقامة نظام عالمي جديد. وستحدّد سياسته تجاه كل طرف دولي، مواقف هذا الأخير من قضاياه. وقد يستفيد في علاقاته مع «الغرب» من التناقضات المصلحية الاقتصادية بين كل من الولايات المتحدة الامريكية والجماعة الأوروبية واليابان. وقد تحاول الولايات المتحدة اقامة علاقات تعاون مع القطب العربي، كأن تتجه إلى اتباع سياسة انفراج دولي تتضمّن اقامة علاقات تشاور بين مختلف الأقطاب الدوليين. وقد يرى الاتجاه الليبرالي أهمية الانفتاح على القطب العربي، نظراً لوزنه في العالم النامي. وتالياً إقامة حوار معه من أجل اصلاح النظام العالمي، ولو أن هذا الاتجاه قد يصطدم في محاولته التقارب مع القطب العربي بموقفه من النزاع العربي ـ الاسرائيلي. ويتجه التيار المحافظ الجديد، منذ البداية، لمحاولة احتواء القطب العربي، باعتبار أن توجهات هذا الأخير ـ استقلالية رفضه الارتباط بإحدى القوتين العظميين، وتعاطفه مع قضايا الدول النامية ـ تعني في النظرة الكونية التبسيطية عند الاتجاه المحافظ الجديد، إن طرفاً غير صديق يفترض احتواؤه ومنعه من التأثير في محيطه المباشر، بشكل يضرّ بمصالح الولايات المتحدة. والجدير بالذكر أن الاتجاهين الأولين قد يلجآن الى سياسة الاحتواء، كأحد الخيارات القائمة وليس كخيار وحيد.

ومن الناحية العربية، تحدد العلاقات مع الولايات المتحدة ـ تعاون، تنافر، أم توتر ـ بموقف هذه الأخيرة من قضايا القطب العربي ومصالحه وبخاصة النزاع العربي ـ الاسرائيلي. ويستطيع القطب العربي ان يربط بفعالية كبرى بين مصالح الأطراف في المجالات التي للطرف العربي فيها قوة كبيرة، وبين مواقف هذه الأطراف في المجالات التي يهتم القطب العربي بتحقيق بعض مطالبه فيها. ومن جهة أخرى، مهما تطور التعاون بين القطب العربي والولايات المتحدة (الاتجاه الليبرالي مثلاً) في العمل على تخفيض الوجود المسلّح في المتوسط على سبيل المثال، أو إعادة احياء حوار شمال ـ جنوب، حيث يستطيع القطب العربي أن يبرز في قيادة «الجنوب» لما يملك من أوراق ضغط بغية انتزاع مكاسب من الدول المتقدمة، إلاّ أن موقف الاتجاه الليبرالي في موضوع النزاع العربي ـ الاسرائيلي، قد يعطّل ذلك التعاون، ويحوّله إلى علاقات توتر. كذلك الأمر بالنسبة إلى الاتجاه المحافظ التقليدي.

ماذا لو حصلت حرب عربية ـ اسرائيلية، قد يكون سببها أن القطب العربي وجد ابواب الحل السياسي مغلقة، وتحوّل إلى استعمال الخيار العسكري مثلاً، أو أن اسرائيل قررت القيام بضربة استباقية لمنع حصول تحوّل في ميزان القوى العسكري لمصلحة العرب،

أو القيام بالهجوم على «بنية نووية» عربية لمنع العرب من تطوير قدرات نووية تستطيع أن تحيّد الرادع النووي الاسرائيلي؟ لا بد أن تؤدي هذه الحرب إلى أزمة دولية كبيرة، تفرض تدخّل القوتين العظميين والقوى الكبرى الأخرى، لاحتوائها وتدفع الولايات المتحدة إلى عدة احتمالات أو بدائل:

ـ الضغط على اسرائيل للقبول بالمطالب العربية. ويساعد على ذلك، بالطبع، وجود توازن استراتيجي عربي ـ اسرائيلي، ومحاولة تلافي حصول أزمة أمريكية ـ عربية وكذلك محاولة منع القطب العربي من التقارب مع الاتحاد السوفياتي، مع ما لذلك من انعكاسات سلبية على المصالح الأمريكية. وقد تفعل الولايات المتحدة ذلك أيضاً، تخوفاً من قيام أزمة بينها وبين حلفائها الغربيين، بسبب اهتمامهم بالنفط والأسواق العربية. فالبديل عن الضغط على اسرائيل، يكون توتير العلاقات مع القطب العربي وتالياً الإخلال بالتوازنات الدولية ضد المصلحة الأمريكية، والانعزال في الموقف السياسي. وقد يعتمد الاتجاه المحافظ التقليدي هذا البديل، ويحاول لعب دور الوسيط، تجاوباً أيضاً مع قيام لوبي امريكي واسع له مصالح مع العرب، يضغط باتجاه ذلك الدور، وفي محاولة لتسوية النزاع وتلافياً لتصعيده. وقد يحاول الاتجاه الأخير استباق الأمور والضغط على اسرائيل في مرحلة الأزمة التي تسبق النزاع المسلح، بغية تلافي احتمال اشراك الاتحاد السوفياتي في ادارة النزاع في اطار الأمم المتحدة، وللاستفادة من هذا الدور في توثيق العلاقات مع القطب العربي. فوجود قوة عربية رادعة تفرض على ذلك الاتجاه التجاوب مع المطالب العربية، خوفاً من أن يزداد النزاع تعقّداً، الأمر الذي قد يؤدي إلى رفع الثمن الذي يصبح على الولايات المتحدة تحمّله لإيجاد حلّ.

ـ عدم الضغط على اسرائيل، وتقديم جميع أنواع الدعم لها في نزاع مفتوح مع القطب العربي، قد تضطر فيه اسرائيل إلى محاولة الحسم بسرعة، بسبب عاملي الديمغرافيا والاقتصاد اللذين لا يسمحان لها بحرب استنزاف طويلة. وقد تتشجّع اسرائيل على استعمال الخيار النووي في استراتيجية «ضد القوة» (Counter-Force) التي تقوم على ضرب أهداف عسكرية أو صناعية عربية، بغية ردع القطب العربي ودفعه إلى التراجع او ايقاف الحرب. وينتج عن ذلك بديلان:

ـ احتكار اسرائيل للسلاح النووي أو وجود قدرة نووية عربية محدودة (غياب قدرة الضربة الثانية) ويعني ذلك وجود ميزان نووي غير مستقرّ، الأمر الذي يشجع اسرائيل على محاولة تدمير تلك القدرة النووية العربية، تؤيدها في ذلك الولايات المتحدة. إن ذلك يدفع بالقطب العربي، بعد تلقّيه لضربة نووية، إلى الالتجاء إلى الاتحاد السوفياتي، مثلاً، للحصول على مظلة نووية سوفياتية، مهما كان الثمن السياسي الذي عليه أن يدفعه، كأن يتّبع النموذج الهندي في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. ويتحوّل النزاع إلى مخاطر تفجّر حرب نووية بين القوتين العظميين، إذا هدّد الاتحاد السوفياتي بإعطاء القطب العربي بعض

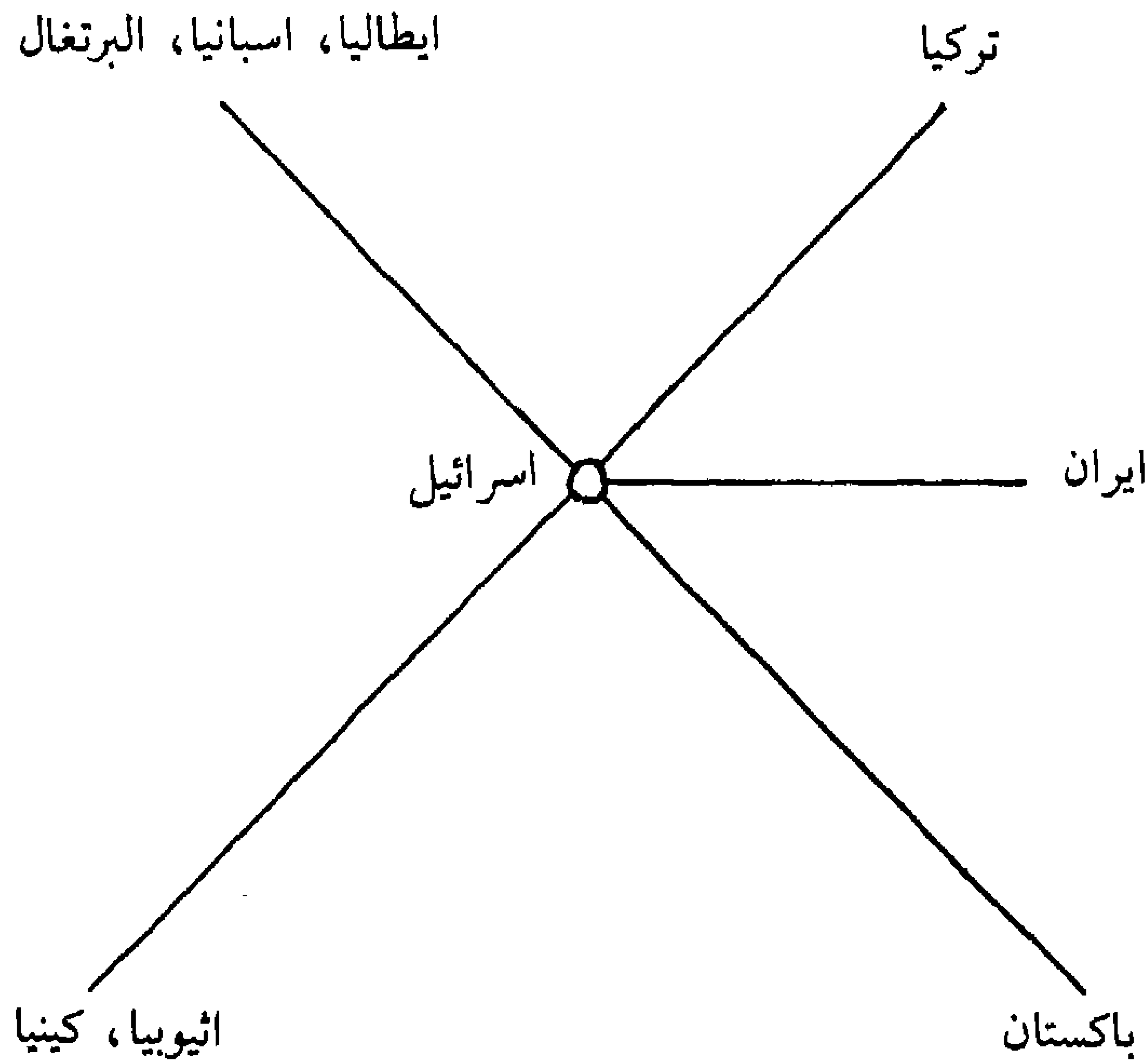
القدرات النووية لردع القوة النووية الاسرائيلية. وتعود الكُرة تالياً إلى الملعب الأمريكي - الاسرائيلي، وتصبح مشابهة لما يعرف في نظرية المفاوضات بلعبة الدجاجة (Chiken game) التي تفترض انطلاق سيارتين بسرعة قصوى، كلٌّ باتجاه الأخرى، ويكون الخيار أمام كل سائق، اما تغيير خط سيره (أي التراجع) أو احتمال الاصطدام بالطرف الآخر، أو المراهنة على انسحاب الطرف الآخر. فهل تضغط الولايات المتحدة على اسرائيل، عند هذا الحد، لإيقافها حتى تقبل بالأمر الواقع - «سلام حار»- الذي يعني ايقاف القتال، أو اللجوء إلى الدبلوماسية الأحادية، بغية عدم اشراك الاتحاد السوفياتي في ادارة النزاع، على امل تحسين وضع اسرائيل في الميزان العسكري التقليدي وإعادة تفجير النزاع في مرحلة لاحقة، أو اللجوء إلى افتعال نزاعات بين بعض دول الجوار الصديقة للولايات المتحدة والقطب العربي؟

- وجود توازن نووي حيث يملك العرب قدرة الضربة الثانية التي تردع اسرائيل من استعمال السلاح النووي، بسبب امكانية الرد العربي، وتضطر الولايات المتحدة الى اعتماد سياسة ضبط النفس والليونة، تخوّفا من النتائج المحتملة على «المكسب الاستراتيجي» الوحيد في المنطقة. وقد يحصل تبادل ضربات نووية محدودة، تتدخّل على أثرها القوتان العظميان والقوى الكبرى الأخرى، لإيقاف النزاع واحتوائه، ونقله مرة أخرى إلى الاطار التقليدي. ويعني ذلك، عملياً، أن الولايات المتحدة ستضطر إلى القبول بالدور السوفياتي، وانها ستضطر للضغط على اسرائيل للتجاوب مع المطالب العربية، خوفاً من الاستمرار في تورطها، أو زيادة هذا التورط، فيما لو بقيت حالة التوتر قائمة في المنطقة، في وقت قد تضطر فيه الولايات المتحدة إلى توجيه اهتماماتها نحو استراتيجية أساسية بالنسبة لها كـ «مسرح الهادىء» أو «المسرح الأوروبي».

وفي أي حال، ستبقى الولايات المتحدة - مع اختلاف التركيز بين الاتجاهات الأمريكية - تحاول اقامة سلسلة من الأحلاف المتعددة الأطراف، والتي تربط بين قوى اقليمية أو دولية عبر المحيطات[١٥] (Oceans Alliance) لها مصالح سياسية واقتصادية وامنية مشتركة مع الولايات المتحدة. وتكون إحدى الوظائف الرئيسية لهذا الحلف الكبير، أو سلسلة الأحلاف التي قد تكون مؤسسية أو سلوكية، احتواء القطب العربي ومنعه من مدّ نفوذه إلى افريقيا وآسيا، وكذلك منعه من التأثير في أوروبا الغربية. وستكون سياسة الأحلاف ذات ثقل كبير بالنسبة إلى الاتجاه المحافظ الجديد الذي سيثمّن بشكل خاص علاقاته مع دول الجوار العربي، ويحاول دعمها بشتى الوسائل الاقتصادية والعسكرية والسياسية لاحتواء القطب العربي، وافتعال نزاعات معه، بغية إضعافه وإشغاله. وتكون اسرائيل مركز الثقل أو «قلب» استراتيجية الاحتواء هذه، بسبب خصوصية علاقاتها مع الولايات المتحدة، وبسبب موقعها

(١٥) Ray Cline, *World Power Assessment 1977: A Calculus of Strategic Drift* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1977), pp. 30-32 and 179-181.

الجيو ستراتيجي في وسط القطب العربي. وتـزداد أهمية ايـران، كمنطقـة عازلـة بين الاتحـاد السوفياتي، تؤمن وجوداً أمريكياً في الخليج، إلى جـانب كل من تـركيا الأطلسيـة والباكستـان ذات الموقع المميـز في الاستراتيجيـة الأمريكيـة في القارة الهنـدية، وفي «قوس الأزمات». ومن جهة الجزء الأفريقي من القطب العربي، تبقى اسرائيل أيضـاً «قلب» الاحتواء، مـع التركيـز على الجنوب الاوروبي، أي ايطاليا واسبانيا والبرتغال وفي افريقيا وكينيـا واثيوبيـا. وقد يـأخذ الاحتواء الامريكي شكـل مثلثين يلتقيـان في رأس واحد هـو اسرائيل، كما يظهـر في الرسم التالي:



الفصل الثالث

الإتحاد السوفياتي والوطن العربي

أولاً: الاتحاد السوفياتي: ملامح مستقبلية

يواجه الاتحاد السوفياتي، مستقبلاً، ثلاثة تحديات رئيسية لا بد أن يكون لها انعكاسات كبيرة على سياسته الداخلية وعلاقاته الخارجية، وقد تدفعه الى اختيار واحدة من سلوكيتين تجاه المحيط الدولي. وتندرج هذه التحديات تحت عناوين الايديولوجيا التي فقدت بريقها، والاقتصاد والديمغرافيا. فالماركسية اللينينية ما عادت تشكّل عامل جذب في الدول النامية، وتحديداً من قبل النخبة المثقفة، كمدرسة فلسفية تغييرية، وبخاصة كنموذج اقتصادي، وذلك لأسباب عدة. وقد أدّى ذلك الى فقدان الاتحاد السوفياتي لعامل تأثير أساسي في بناء نفوذه الدولي. وخير ما يدلّ على هذا أن العديد من الدول النامية التي قامت حركات التغيير فيها باسم الماركسية اللينينية اما أنها ابتعدت عن تلك العقيدة بعد وصولها الى السلطة بفترة، أو اعطتها تفسيرات جدّ تجريبية. وابتعدت تالياً عن الاتحاد السوفياتي، واتجهت نحو الولايات المتحدة، بحثاً عن المساعدات الاقتصادية. واحياناً، كانت الماركسية اللينينية مجرد شعارات «براقة» لاتجاهات لها خصوصياتها المحلية والاقليمية، ما لبثت ان تخلّت عن تلك الشعارات، حين وصلت الى السلطة. وفي الدول الأوروبية الشرقية، بدأت تتكاثر محاولات التراجع عن النموذج الاقتصادي الماركسي في مجالات عدة، باتجاه تحرير بعض قطاعات الاقتصاد، ولو بشكل محدود، واعادة حوافز الربح وتشجيع الملكية الخاصة. وحول عدم استطاعة الايديولوجية الماركسية اللينينية على «الصمود» والبقاء يقول ريجيس دوبريه «إن العقيدة ليس لها الوزن الحقيقي لعقلية، لثقافة، أو لدين، فهذه ليست وسيلة تفكير ولكن هي طريقة وإطار حياة طبيعي واجتماعي»[1].

(١) Régis Debray, *Les Empires contre l'Europe* (Paris: Gallimard, 1985), p. 297.

ومن جهة أخرى، يعاني الاتحاد السوفياتي من مشاكل اقتصادية عدة ناتجة عن الاختلال في التوازن البنيوي للاقتصاد السوفياتي[2] وتالياً من الصعب احداث اصلاح اقتصادي اساسي، دون المساس بالنظام الاقتصادي، وببعض المسلّمات والمفاهيم الأساسية التي تحكم العملية الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي. لقد صار من الممكن الحديث عن اقتصادين سوفياتيين، احدهما اقتصاد عسكري متقدم ومنتج ونشيط، والآخر اقتصاد مدني يعاني من الركود والهبوط في نسبة النّمو وتراجع في التطور الاقتصادي، مقارنة مع الدول المتقدمة، وعجز في الميزان التجاري الخارجي، الى جانب وجود ديون كبيرة من العملة الصعبة. وتتأثّر علاقات الاتحاد السوفياتي الخارجية بالوضع الاقتصادي السيىء كما يلي: ازدياد انكشافه الاقتصادي في بعض السلع والمواد المهمة واضطراره الى استيرادها (القمح مثلاً) مما يؤثّر في سلوكيته تجاه الأطراف التي تملك السلعة المستوردة، ومجمل هذه الأطراف مثلاً غربية كالولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا والأرجنتين. ويترك ذلك «سمعة» سيئة للاتحاد السوفياتي. لن يستطيع الاتحاد السوفياتي الحصول على العملة الصعبة من صادراته، من اجل تمويل شراء ما يحتاجه لتحديث اقتصاده من السوق الدولية، وستتأثر المساعدات الاقتصادية السوفياتية بذلك. وتظهر أهمية هذه المساعدات، بالنسبة لبعض الدول، اذ ان ٩٠ بالمائة من هذه المساعدات تذهب الى أربع دول هي كوبا، وفيتنام، ومنغوليا وافغانستان[3]، وستترك سياسة تخفيض المساعدات السوفياتية آثاراً سلبية أيضاً على علاقات الاتحاد السوفياتي بعدد من الدول النامية الصديقة، وليس فقط الحليفة له. ومن جهة أخرى، وبسبب تناقص الاحتياط النفطي السوفياتي، فقد بدأ الاتحاد السوفياتي يطلب من حلفائه في أوروبا الشرقية محاولة الحصول على جزء كبير من نفطهم بوسائلهم الخاصة، كأن يحاولوا الحصول عليه مباشرة من الخليج[4]. وأخيراً نتيجة لهذا الوضع الاقتصادي، ستزداد صورة الاتحاد السوفياتي، كنموذج يقتدى به، سلبية وهشاشة. وتفقد أكثر وأكثر بريقها في الدول النامية. ومن جهة أخرى، يساهم دخول الاتحاد السوفياتي في سباق تسلح مع الولايات المتحدة الامريكية، في تحويل كثير من طاقاته الانتاجية وخيراته الغنية من الاقتصاد المدني الى الاقتصاد العسكري، مما يخفّض من إنتاجية الأول.

ويتمثّل التحدي الثالث في الوضع الديمغرافي السوفياتي الذي يشهد تحوّلاً مهماً. فقد بلغ معدل النسبة المئوية لزيادة السكان عند الشعوب السلافية (روسيا، بيلاروسيا وأوكرانيا) بين ١,٦ و٦,٧ بالمائة بين ١٩٧٠ و١٩٧٩، راوح هذا المعدل عند الشعوب الأخرى بين

---

(٢) انظر مثلا: Boris Rumer, «Structural Imbalance in the Soviet Economy,» *Problems of Communism,* vol. 33 (July-August 1984), pp. 24-32.

(٣) Richard Starr, *USSR Foreign Policies after Détente* (Stanford, Calif.: Hoover Institute Press, 1985), pp. 142-144.

(٤) Aryeh Y. Yodfat, *The Soviet Union and the Arabian Peninsula* (London: Croom Helm, 1983), p. 151.

١٨,٤ و٣٠,٥ بالمائة. وعلى الرغم من ان الجنسيات الثلاث الأولى تشكل حوالى ٧٣ بالمائة من السكان، إلّا أنّ الفرق الشاسع في نسبة الزيادة السنوية المستمرة لا بد أو يخلق تغييراً ديمغرافياً مهما مستقبلاً[٥] ويفرض ذلك كله اعادة تنظيم البنية السياسية الداخلية، بخاصة مع الصحوة الاسلامية التي تظهر آثارها في الاتحاد السوفياتي، وكذلك استمرار الوعي القومي الذي لم تستطع الماركسية اللينينية صهره في الدولة السوفياتية، ومع تنامي الأزمة الاقتصادية، سيزداد هذان الاتجاهان قوة. ولئن كان الوضع لن يصل الى مرحلة دق ناقوس الخطر، الا أنه يشكل قضية خطيرة على القيادة السوفياتية التعاطي معها. والجدير بالذكر ان الاتحاد السوفياتي يضمّ خامس كتلة اسلامية من حيث العدد في العالم.

وسيعاني الاتحاد السوفياتي من مشكلة «التفاوت في المركز»، كقوة عظمى تملك قدرات عسكرية تجعلها في مصافّ الولايات المتحدة من جهة، في حين أن قدراتها الاقتصادية على الرغم من حجم الاقتصاد السوفياتي، لا تستطيع ان تؤمّن لها المكانة ذاتها في العلاقات الاقتصادية الدولية التي يفترض ان توازي مكانتها العسكرية. كذلك هناك ظاهرة أخرى تبدو وكأنها نمط يطبع السياسة السوفياتية. فعلى الرغم من تزايد قوة الاتحاد السوفياتي عسكرياً، فإن نفوذه السياسي على المستوى العالمي في تراجع.

أمام هذه التحديات، سيكون امام السياسة الخارجية السوفياتية خياران أساسيان:

١ ـ اتجاه تجريبي، منفتح

وهو اتجاه يهتم باجراء اصلاح داخلي وانفراج خارجي. يحاول معالجة المشاكل الداخلية والعمل على توظيف علاقاته الخارجية أو توجيهها، بغية الاستفادة في معالجة القضايا الداخلية. وهو أيضاً اتجاه معتدل ومحافظ، يؤمن بضرورة احترام قواعد اللعبة الدولية، واستقرار العلاقات الدولية. كذلك فهو اتجاه حذر ايضاً، غير مغامر، يتبع سياسة ضبط النفس في الأزمات التي يحاول بالطبع الاستفادة منها لتقوية نفوذه أو للحصول على نفوذ جديد، وهو دائماً متخوّف من الانجرار الى نزاعات مفتوحة أو مواجهة مع الولايات المتحدة، تكون في كلتا الحالتين مكلفة ولا يمكن السيطرة عليها والتّحكم بمسارها. ويرى هذا الاتجاه بأن نظام الثنائية القطبية تحكمه لعبة الدوافع المختلطة (Mixed motives) بحيث يكون هناك مجالات للتعاون مع الولايات المتحدة في النظم الإقليمية الهامشية، بغية ادارة بعض النزاعات أو احتوائها، وكذلك في الميزان المركزي، بغية الحدّ من التسلح.

فالايديولوجيا عند هذا الاتجاه، هي مصدر شرعية للنظام يستفاد منها في تقديم تبرير

(٥) Irène Commeau-Rufin, «Les Singularités de la démographie soviétique,» *Politique étrangère*, no. 3 (automne 1985), pp. 719-727, surtout p. 726.

نـظري لأيّ خطوة يتخـذها النـظام في أي مجال، وهي تـالياً لا تشكـل قيوداً محكمـة لتوجيـه سلوكية النظام في منحى معين، أو لمنعه من انتهاج سلوكية اخرى. ولو دخل هذا الاتجـاه في سياق تسلّح مع الولايات المتحدة، فلا يكون ذلك من أجل تنفيذ «مخطط عامّ» لتغيير العالم، وإنما للدفاع عن ذاتـه، ولحمايـة مركـزه وسمعته، والحفـاظ على الاعـتراف به كقـوة عظمى. فالاتحاد السوفياتي الذي يملك اطول حدود برية للدفاع عنها، ذو حساسيـة مفرطـة فيما يتعلق بقضايا الدفاع. ويعـود ذلك الى المـوقع الجغـرافي لروسيـا القيصرية التي كـانت عبر التـاريخ منكشفة ومعرّضة للغزوات العسكرية الآتية من الشرق (آسيا) ومن الغرب (أوروبا). ويزيد في عقلية «الحصن الروسي» ان لـلاتحاد السـوفياتي حـدوداً مع اثنتي عشرة دولـة، مقارنـة مع الولايات المتحدة التي لها جارتان فقط.

٢ ـ اتجاه دوغماتي، متشدد داخلياً وخارجياً

تحكم الايديولوجيا بدرجة أساسية رؤيته للعالم الخـارجي، وتكون بمثـابة أداة أسـاسية لتحليل العلاقات الخارجية وتصنيف الأطراف الدوليين. ويكون هذا الاتجاه توسّعياً ذا مخطط عام لتصدير نموذجه الى العالم. وهو تالياً صدامي، لا يؤمن بإمكانية التعايش مع نظام غـربي مختلف. ويعتبر أن القوة العسكرية تبقى العامل الأساسي في تحديد الموازين الدولية. وتـالياً، يحاول استغلال أيّ نزاع في العالم، وبخاصة في العالم النامي، ودعم حركات ثورية لزعزعـة الاستقرار في دول صديقة للغرب. ويهتمّ بالنظم الاقليمية الهامشية التي تبقي المجال الرئيسي لمواجهة الولايات المتحـدة بالـواسطة، بغيـة احتوائهـا. ولا يحترم هـذا الاتجاه قـواعد اللعبـة الدولية، وهو عادة ضد الوضع القائم. ويعتبر ان تحقيق انتصارات أو انجـازات خارجيـة، يساعد في السيطرة على المشـاكل الـداخلية. وهـو بأيّ حـال يعارض تنـويع الاتصـالات مع «الغرب»، خوفاً من انتقال عدوى القيم الغربيـة «الاستهلاكيـة». وقد يعمـل هذا الاتجـاه، مثلاً، على تطوير مبدأ بريجنيف ليغطّي دولاً صديقة في العالم النامي[٦]، ممّا يـزيد من امكـانية الصدام مع الولايات المتحدة في مناطق النفوذ المشترك[٧].

---

(٦) اعتبر البعض ان التدخل في افغانستان كان بمثابة تطوير لمبدأ بريجنيف وتوسيعه. انظر:

Mark Allen Heller, «The Soviet Invasion of Afghanistan,» in: Nimrod Novik, ed., *Challanges in the Middle East: Regional Dynamics and Western Security* (New York: Praeger, 1981), p. 25.

(٧) حول تصنيف الاتجاهات السوفياتية، انظر:

Dimitri Simes, «The Soviet Strategy in the 1980's,» in: Kenneth Meyers, ed., *NATO: The Next Thirty Years* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1980), pp. 41-61, and Dina Rome Spechler, «Soviet Policy in the Middle East: The Crucial Change,» in: Paul Marantz and Blema S. Steinberg, eds., *Superpowers Involvement in the Middle East: Dynamics of Foreign Policy* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985), pp. 133-171, particularly pp. 144-148.

ثانياً: السياسة السوفياتية والنظام الاقليمي العربي

يطمح الاتحاد السوفياتي، منذ زمن روسيا القيصرية، للوصول الى المياه الدافئة. وقد أفشل الانكليز روسيا في القرن التاسع عشر في محاولتها لذلك، وعادوا بالتعاون مع فرنسا وتركيا ليضعوا العراقيل مرّة أخرى عام ١٩٣٦ في وجه الاتحاد السوفياتي. وقد علق جورج بوي في هذا الصدد قائلاً «ان هذه الاستراتيجية المثوية والحاذقة والثابتة، والتي توقفت للمرّة الأولى في أواسط القرن الماضي في منطقة القرم، وللمرّة الثانية بعد الحرب العالمية الأولى بموجب اتفاقيات مونترو التي نصّت على قواعد تنظيمية قاسية للمرور البحري في البوسفور ومضائق الدردنيل، انتظرت بروز ظروف اقليمية ودولية معيّنة بعد الحرب العالمية الثانية، لتعاود محاولاتها وتنجح، ولكن بعد فترة ليست بالقصيرة»(٨).
وقد شكّل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ العنصر الرئيسي في دخول الاتحاد السوفياتي الى المنطقة العربية. وقد بلغ النفوذ السوفياتي في المنطقة اشدّه في الستينات، عندما استطاع السوفيات توثيق علاقاتهم مع القوى العربية الرئيسية، كمصر وسوريا والعراق والجزائر. وعاد ذلك النفوذ ليشهد تقهقراً في السبعينات، نتج بشكل أساسي عن التطورات التي حصلت في المنطقة العربية (الثورة النفطية، وما أفرزته من تغيرات في الاتجاهات السياسية العربية، وفي نسق القيم السياسية) واتّسمت الفترة الأولى في الثمانينات بتحقيق السوفيات بعض التقدم مقارنة مع العقد السابق، ولو أنّ نفوذهم بقي محدوداً من حيث حجمه، ومحصوراً من حيث عدد الأطراف الصديقة، ومتقلباً من حيث عدم قدرة السوفيات على التأثير بشكل مستمر في مواقف اصدقائهم، إذ إنّ تأثيرهم يعتمد على القضية المعنية، والخيارات الموجودة أمام الطرف العربي.

وقد اتّسمت السياسة السوفياتية في المنطقة العربية بما يلي:

- تعكس استراتيجية دفاعية تهدف الى مقاومة محاولات الولايات المتحدة اخراج السوفيات من المنطقة من جهة، ومواجهة التمدّد الامريكي من جهة أخرى.
- الوقوف مع عقيدة النظام العربي ـ القضية الفلسطينية مثلاً ـ وقد تمثّل ذلك في تقديم جميع اشكال الدعم العسكري والدبلوماسي والاقتصادي للأطراف العربية المعنية، ولو ان نتيجة ذلك الدعم لم تكن ذات مردود كبير مواز للدعم ذاته، من حيث زيادة النفوذ السوفياتي عند تلك الأطراف. والجدير بالذكر أن المساعدات العسكرية شكّلت إحدى أهمّ وسائل بناء النفوذ السوفياتي.

- محاولة الاستفادة دائماً من الصدام بين الاتجاهات القومية والوطنية التحررية من جهة وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي اتخذت دائماً موقفاً معادياً لهذه الاتجاهات وللتطلعات التي تعبر عنها، من جهة أخرى.

(٨) Georges Buis, «Méditerranée: Un lac de paix!» *Le Monde diplomatique* (mars 1973), p. 6.

ـ محاولة الاستفادة دائماً من توتّر العلاقات الامريكية ـ العربية في مجال الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لتحقيق بعض المكاسب على الصعيد العربي، فحدوث توتّر امريكي ـ عربي يقدّم فرصة سانحة للسوفيات لمحاولة احراج الولايات المتحدة وارباكها.

ـ عدم ثبات التحالفات، بخاصة مع القوى الاقليمية العربية، إذ بقيت هذه التحالفات هشّة ومعرّضة للإنهاء كلياً وبشكل مفاجىء من قبل الطرف العربي، أو لعدم العمل بها في حالات كثيرة. ويدلّ ذلك على محدودية النفوذ السوفياتي عند الأطراف العربية، واضطرار السوفيات الى تقبّل خروج هذه الأطراف عن السلوكية المنتظرة من قبل الحليف. وعدم الرد بشكل سلبي، يعرّض التحالف للخطر، نظراً لحاجة السوفيات الى ارضاء هذه الأطراف وعدم خسارتها. فالتحالف إذاً بين القوى العظمى والقوى العربية، لا يعني بالضرورة ان هناك اختلالاً في علاقات الاعتماد المتبادل بينها، لمصلحة القوى العظمى.

ـ العمل دائماً على حثّ الأطراف العربية الحليفة على اتّباع سياسة ضبط النفس، بخاصة في مجال الصراع العربي ـ الاسرائيلي، خوفاً من توريط الاتحاد السوفياتي في نزاعات اقليمية أو عربية، قد تؤدّي الى انعكاسات سلبية على هيبته أو مصداقيته في المنطقة.

وتكتسب المنطقة العربية، نظراً لمحاذاتها «للحزام الجنوبي» للاتحاد السوفياتي أو «معدته اللينة»، أهمية خاصة في استراتيجية الدفاع السوفياتي، ضمن أي مشهد مواجهة بين القوتين العظميين.

ويولي الاتحاد السوفياتي أهمية خاصة للقسم الشمالي الغربي من المحيط الهندي، وتحديداً المنطقة الممتدة من خليج عدن الى سري لانكا، اذ تضم هذه المنطقة المياه الدافئة. ويشكل بحر عُمان ومضيق هرمز الباب إلى «مسرح الخليج» الذي له أهمية حيوية ايضاً. ويعزّز الوجود السوفياتي في تلك المنطقة استراتيجية الحرمان (Denial) التي تقوم على تهديد إمدادات النفط الى الولايات المتحدة، وبخاصة الى حلفائها الأوروبيين واليابان. فالسوفيات يستطيعون قطع تلك الامدادات، عبر السيطرة على الخطوط التي يمرّ فيها النفط في مشهد مواجهة بينهم وبين الولايات المتحدة الامريكية. ولتلك الاستراتيجية شقّ دفاعي يتمثّل في القدرة على موازنة الوجود العسكري الأمريكي القويّ الذي يمكّن الولايات المتحدة من تهديد الاتحاد السوفياتي، بواسطة الصواريخ العابرة للقارات ذات الرؤوس النووية والمحمولة في الغواصات.

وتكتسب السيطرة على باب المندب الذي يصل المتوسط بالمحيط الهندي، أهمية خاصة بالنسبة للاتحاد السوفياتي، وتعني السيطرة عليه السيطرة على الممر المائي بين المنطقتين، أو السيطرة على الطريق المفتوح طوال السنة بين الموانىء السوفياتية الأوروبية والموانىء السوفياتية في الشرق الأقصى، وهو كذلك أقصر بحوالى ٧٠ بالمائة من الطريق الذي

يمرّ حول رأس الرجاء الصالح. والجدير بالذكر أن إيصال الأسلحة الى فيتنام الشمالية، كان يمرّ عبر قناة السويس[٩]. وتؤدّي السيطرة على ذلك الممرّ الى اقامة حاجز بين الصين الشعبية وأوروبا الغربية.

ويزيد في أهمية المنطقة العربية، بالنسبة للاتحاد السوفياتي، محاذاتها الجغرافية لأفريقيا، وتداخلها السياسي والاستراتيجي مع هذه الأخيرة التي لها أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة، لاحتوائها على البلاتينيوم واليورانيوم والذهب والمنغانيز والكروم والاسبستوس[١٠]. ويزداد التنافس على بناء نفوذ في افريقيا، بازدياد حرب الموارد بين القوتين العظميين، والقوى الكبرى الأخرى.

- ومن جهة أخرى يمثّل البحر الأبيض المتوسط، وتحديداً الجزءان الشرقي والجنوبي منه، أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة للاتحاد السوفياتي، وبخاصة منذ دخول الاسكادرا السوفياتية اليه عام ١٩٦٥. وفي ما يلي ابرز الأهداف السوفياتية في «مسرح المتوسط»:

أ - الوصول الى البحار الدافئة: البحر الأحمر، بحر العرب، الخليج، كذلك الى المحيط الهندي، حتى لا يبقى الأخير وقفاً على الأمريكيين والصينيين والفرنسيين، وكذلك العبور الى الأطلسي. فغياب الاتحاد السوفياتي عن «مسرح المتوسط»، يعني عملياً عزله عن مسارح استراتيجية مهمة.

ب - الإبقاء على قوات بحرية، لتهديد خطوط الملاحة لدول الحلف الغربي.

ج - إحداث توازن عسكري وردعي مع الوجود الأمريكي، لا بد أن ينعكس على المستوى العربي في تقديم الدعم لدول صديقة أو دول تقف ضد الولايات المتحدة، وعلى المستوى الدولي يساهم الوجود السوفياتي بإحداث توازن استراتيجي بين القوتين العظميين.

د - حماية الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو في مشهد هجوم من جهة الجنوب، وكذلك تهديد الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي.

هـ - نقطة ارتكاز لنقل إمدادات حيوية - قوات ومعدّات - وقد حصل ذلك بالفعل مع انغولا عام ١٩٧٥، ومع اثيوبيا عام ١٩٧٧.

يتّسم الوجود السوفياتي، مقارنة مع الوجود الأمريكي، بضعفه، وذلك لافتقاره الى القواعد الثابتة والتسهيلات العديدة، ولغياب الدول الحليفة القوية، مقارنة مع وضعية الولايات المتحدة في المتوسط.

---

(٩) G. Jukes, «The Indian Ocean in Soviet Naval Policy,» *Adelphi Papers,* no. 87 (May 1972), pp. 2-7.

(١٠) Guy F. Erb, «L'Afrique et l'économie internationale: Les Grandes lignes d'une politique américaine,» dans: Jennifer Seymour Whitaker, ed., *Les Etats Unis et l'Afrique: Les Intérêts en jeu* (Paris: Karthala, 1978), pp. 56-57.

ثالثاً: مشهد التواصل

يواجه الاتحاد السوفياتي، مستقبلاً في المنطقة العربية، عدة عوامل سلبية تساهم في منعه من اقامة نفوذ له وهي:

ـ قوة الولايات المتحدة ومكانتها في المنطقة، نتيجة لاختراقها الأمني والسياسي والاقتصادي لعدد كبير من دول المنطقة، الأمر الذي يؤثّر بدرجة كبيرة في سلوكية هذه الدول الخارجية ـ ويحدّ من هامش المناورة، عندها، فيما لو أرادت ذلك.

ـ الاتجاهات العامة للنخب الحاكمة المعادية للاتحاد السوفياتي، والقريبة من الولايات المتحدة سياسياً وقيمياً (مفاهيم استهلاكية). فهناك انجذاب عند هذه النخب وانبهار بالغرب.

ـ معاداة كل من الإسلام المحافظ والاسلام الأصولي للاتحاد السوفياتي، كدولة وكنموذج. وقد بدأ السوفيات بعد غزو أفغانستان، والثورة في إيران، يولون أهمية لعامل الاسلام في سياستهم الخارجية والداخلية، لما له من انعكاسات سلبية عليهم.

ـ الاحراجات التي تنتج عن مطالب متناقضة من اطراف صديقة في المنطقة.

ـ من السمات الرئيسية أيضاً لعلاقات الاتحاد السوفياتي بالدول النامية، عدم استمرارية نفوذه هناك، اذا استثنينا منغوليا وكوبا. وفي هذا السياق ايضاً، تبدو البيئة العربية «غير مضيافة»، ايديولوجيا، للاتحاد السوفياتي، ويدلّ على ذلك هامشية الأحزاب الشيوعية العربية.

وستتسم السياسة السوفياتية بالوقوف دائماً إلى جانب «عقيدة» النظام العربي، أو شرعياته العامة، على الرغم من ضعفها أو انحسار بعضها، وتأييد مواقف «أخلاقية» لا يمكن أن يقف أحد ضدها علناً، لما تمثله من قيم دولية، كالدعوة الى نزع السلاح النووي من المحيط الهندي، أو الدعوة مثلاً الى سحب الأسطول البحري لكل من القوتين العظميين من البحر الأبيض المتوسط[11]. ويحاول السوفيات، مثلاً، تفسير أيّ موقف لهم في إطار دعمه لإحدى الشرعيات العربية، دون أن يعني ذلك الاضطرار الى بلورة ذلك الموقف بشكل عملي وفعّال، مما لا يعرّض السياسة السوفياتية لأي مخاطر أو محاذير نتيجة ذلك الموقف. فسيبقى الاتحاد السوفياتي مثلاً مع الموقف العربي العام «المعلن» من تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، ومع إيجاد حلّ في اطار الأمم المتحدة، ومع «الجنوب» النامي ضد «الشمال» الصناعي المستغِل. ولئن كانت هذه الشرعيات لا تدخل بالضرورة ضمن أولويات الأطراف العربية فعلياً، إلا أن الموقف المؤيد لها يسمح للاتحاد السوفياتي بزيادة امكانية مدّ جسور مع

---

(١١) *Globe and Mail* (Canada), 27/3/1986, p. 1.

مختلف الأطراف العربية. ونظراً لأن الولايات المتحدة تبقى دائماً ضـد عقيدة النـظام العربي، فسيحاول الاتحاد السوفياتي، بواسطة بعض الأطراف العربية الصديقـة، تشجيع التشـدد فيما يخصّ هذه الشرعيات، حتى تصبـح بمثابـة قيود عـلى الأطراف العـربية الأخـرى، تمنعها من التقارب مع الولايات المتحدة، أو على الأقل تضع ضوابطها على هذا التقارب.

وفي حـال كان الاتجـاه التجريبي في السلطة، فسيحـاول اظهار أعـلى قدر من المـرونـة السياسية، وذلك بعدم التركيز عـلى الخطاب السيـاسي السوفيـاتي التقليدي في محـاولته إقـامة علاقات جيدة مع أكثر دول المنطقة، عبر استكشـاف مجالات تعـاون مشتركـة، وإيلاء أهميـة لمـطالبها الخـاصة، أكـثر من التركيـز فقط على شرعيـات النظام العـربي في التخاطب معهـا. ويهدف الاتحاد السوفياتي، بذلك، الى تأكيد حضور له في المنطقة، كقـوة كبرى بغضّ النـظر عن الاتجاه الايديولوجي للنظام وسياسته الخارجية، وبخاصة اذا استطاع الاستفادة اقتصادياً من ذلـك. فايـران، مثلاً، في زمن الشـاه كانت اكـبر شريك تجـاري للاتحـاد السـوفيـاتي في «الشرق الأوسط». أما بالنسبة للاتجاه المتّشـدد، فتكون مسـألة تـطوير العلاقات مع البلدان العربية ثانوية عنده، بالقياس لامكانية دعم بعض الأطراف الداخلية والخارجية القادرة عـلى ممارسة ضغط عـلى الدولـة المعنية، وتهـديدهـا خدمـة لمصالـح الاتحاد السـوفياتي في مـواجهة الاستراتيجية الامريكية في المنطقة.

وقد تهتم بعض البلدان العربية المحافظة، فيما لو شعرت ان أمنها مهدد، أو أن هنـاك مخاطر تحيط بها، بالحصول على مزيد من الضمانات الدولية، وضمن ذلك التوّجـه نحو إقـامة علاقات جيدة مع الاتحاد السوفياتي، تعود بالمنفعة الاقتصادية على هذا الأخير (بيع نفط مثـلاً بشروط تفضيلية أو بالمقايضة) ويقابل ذلـك ايجاد نـوع من المصلحة القـائمة عنـد السوفيـات للحفاظ على استقرار تلك الدولة ودعمه.

وتمثّل المساعدات الاقتصادية إحدى وسائل بناء نفوذ سوفياتي في بعض البلدان العربية، ولو أن هذه المساعدات ستكون محدودة، نتيجة الوضع الاقتصادي السـوفياتي، ونتيجـة لعدم قدرة الاتحاد السوفياتي على منافسة الولايات المتحدة والـدول الغربيـة، سواء من حيث حجم المساعدات أم نوعها أم طبيعتها. ولكنها ستكون مفيدة في وقت قد يكون الـطرف المتلقي لها في علاقات توتّر مع «الغرب»، ونتيجة اختياراته السياسيـة التي تمنع من إمكـانية تعـاونه مـع الدول الغربية. ومن المحتمل أن تحافظ المساعدات السوفياتية على السمات التالية:

- قروض، وهي شكل رئيسي في المساعدات السوفياتية، ستمنح دائماً بشروط صعبة.

- ارتباط المساعدات دائماً بتنفيذ مشاريع معينة. فمن المستبعـد مثلاً أن يـرسل الاتحـاد السوفياتي مساعدات غذائية أو زراعية.

- نظراً لطبيعة الاقتصاد المخطط والموجّه، فلن تعطى تسهيلات مثلاً لصـادرات الدول

النامية الى أسواق دول الكتلة الاشتراكية.

ـ لا يمكن مقارنة جودة المساعدات العينية التي قد تعطى، مع المساعدات الغربية، وتالياً لن تستطيع الدولة التي تتلقى هذه المساعدات الاستفادة عبر اعادة تصديرها، في حين أن الاتحاد السوفياتي قد يستطيع أن يعيد تصدير ما يحصل عليه بالمقايضة من الدول النامية في الأسواق الدولية، للحصول على عملة صعبة.

ويبقى اعتماد الاتحاد السوفياتي، بشكل أساسي في بناء نفوذه، على عملية بيع السلاح، ويسّهل ذلك وجود نزاعات مستمرة. وربما تساعد في زيادة النفوذ السوفياتي المرتبط ببيع السلاح الى بعض الأطراف العربية، العوامل التالية: ان بعض هذه الدول قد لا يكون لها مصدر آخر للتسّلح، بخاصة اذا كانت ذات اتجاه ايديولوجي أو شرعية ايديولوجية متشدّدة، لا تسمح لها بالتحوّل الى مصادر غربية للتسلح؛ كذلك قد لا تستطيع هذه الدول ان تدفع بالعملة الصعبة ثمن السلاح الذي تحصل عليه، في وقت تواجه مخاطر حقيقية تهدّدها، وهي بحاجة الى أسلحة معينة، وإلى خبراء ومدرِّبين مع كل الأسلحة[١٢]. أو قد ترفض الدول الغربية احياناً مدّها بالسلاح، بسبب الاختلاف في الموقف السياسي في المجال الذي قد يريد ذلك الطرف استعمال السلاح فيه للردع أو للدفاع.

وأمام تزايد القيود الامريكية على بيع السلاح الى الاقطار العربية، وحتى الصديقة منها للولايات المتحدة، بسبب امكانية استعمال بعض هذه الأسلحة في اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وأمام تزايد المخاطر من قبل اسرائيل، وكذلك تفجّر عدد من النزاعات في المنطقة، فلا بد أن يؤدي هذا الى ازدياد عدد البلدان العربية التي قد تحاول الحصول على السلاح السوفياتي. وسيستفيد السوفيات أيضاً من ذلك اقتصادياً بواسطة مقايضة السلاح بالنفط مثلاً، أو الغاز الطبيعي أو احد المصادر الطبيعية الأخرى، أو الانتاج الزراعي. ويستفيد الاتحاد السوفياتي أيضاً في المجال السياسي، عبر قدرته على التأثير، ولو بشكل محدود أحياناً، في سلوكية الطرف المتلقّي للسلاح، ويستفيد استراتيجياً إذ قد يحصل مقابل السلاح أحياناً على تسهيلات عسكرية، وبخاصة في منطقتي المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط. ولتقوية نفوذه على المستويين العربي والإقليمي، قد يدفع الاتحاد السوفياتي بالأطراف الحليفة له الى تنسيق سياستها بحيث يكون لها، وتالياً للاتحاد السوفياتي، فعالية أكبر على هذين المستويين[١٣]، وبحيث لا يضطر الى التورط أحياناً بشكل علني ومباشر في سياسة المنطقة في

---

(١٢) Anne Hessing Cahn, «United States Arms to the Middle East, 1967-1976: A Critical Examination,» in: Milton Leitenberg and Gabriel Sheffer, eds., *Great Power Intervention in the Middle East* (New York: Pergamon Press, 1979), p. 111.

(١٣) حاول الاتحاد السوفياتي وفشل عام ١٩٧٧ باقامة فدرالية بين اثيوبيا، الصومال، جيبوتي، واليمن الديمقراطية. كذلك شجع الاتحاد السوفياتي على اقامة اتفاقية تعاون ثلاثي عام ١٩٨١ بين اثيوبيا، والجماهيرية العربية الليبية واليمن الديمقراطية.

بعض المجالات، بل يمكن أن يحافظ على الحياد الشكلي ومحاولة خدمة مصالحه بواسطة التحالف القائم. ويعطيه ذلك بالطبع مرونة أكبر في سياسته العربية والإقليمية، ويؤمّن له حضوراً افضل في سياسات المنطقة.

وفي حين قد يدفع الاتجاه التجريبي حلفاءه الى التعاون في ما بينهم، تحت شعار الدفاع عن شرعيات النظام العربي، فإن الاتجاه المتّشدد قد يدفع حلفاءه الى رفع شعارات لها أبعاد دولية واستراتيجية تتخطى المنطقة العربية. ولا بد أن يكون الاتجاه الأخير اكثر تشدداً في علاقاته مع حلفائه، من حيث ربط مساعداته لهؤلاء بسلوكيتهم تجاه مطالبه. ولا يعني هذا الاتجاه أن يؤدي سلوكه هذا الى تخويف الأطراف العربية الأخرى من الاتحاد السوفياتي، طالما انه يعتبرها بأيّ حال «موالية» للغرب. وقد يذهب الى حد تشجيع حلفائه على التدخل في تلك الدول، ودعم الأطراف المعادية للنخبة الحاكمة، بغية زعزعة استقرارها، ومحاولة «حرمان» الولايات المتحدة من احد مواقعها.

وعلى عكس ذلك، يحاول الاتجاه التجريبي دائماً ضبط حلفائه، وتحديد القريبين منه جداً، ومنعهم من محاولة تهديد أطراف أخرى، حتى لا تدفع هذه الى التقارب أكثر مع الولايات المتحدة، وحتى يقيم نوعاً من المصداقية لأهمية التعاون ولحسن نواياه كدولة كبرى، لا تأخذ بعامل الخلافات العقائدية كأساس في تحديد علاقاتها مع تلك الدول. ويّهتم الاتجاه التجريبي باعطاء صورة اتحاد سوفياتي منفتح ومتعاون ومرن في علاقاته.

وستبقى العلاقات السوفياتية مع الأطراف العربية الصديقة تتّسم بمحدودية التأثير، بخاصة إذا كانت تلك الأطراف أساسية في المنطقة العربية، وذات وزن هام ناتج عن موقعها الاستراتيجي أو السياسي في النظام العربي، ومعرّضة بالتالي للتجاذب من قبل كل الأطراف الدولية. وقد تزداد محدودية التأثير السوفياتي، بسبب ضعف اختراقه الاقتصادي أو السياسي للأطراف العربية الحليفة وقدرة تلك الأطراف، وبخاصة تلك التي تتمتع بالسمات السابقة، على الحفاظ على درجة كبيرة من هامش المناورة في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، إذ يدرك الأخير أنّ خياراته قليلة (عدد الأصدقاء المحتملين) مما يدفعه الى تثمين ذلك التحالف، وعدم المخاطرة بتوتير العلاقات عبر ممارسة ضغوط معيّنة قد تكلّفه التحالف ذاته. وسيبقى الاتحاد السوفياتي يدرك أن الطرف العربي الحليف، يحتاج الى الدعم السوفياتي لمواجهة الاحتواء العربي أو مخاطر اسرائيل، أو التهديدات الأمريكية، وإن ذلك التحالف ليس ناتجاً عن قناعة استراتيجية، بل عن اعتبارات أمنية في مجمل الأحيان، أو بسبب غياب أيّ خيار آخر. ويكفي أن تلوح في الأفق إمكانية بروز خيار آخر جدي، حتى يفكّ الطرف العربي تحالفه مع الاتحاد السوفياتي[١٤]. كذلك فإنّ الخلافات بين أصدقاء الاتحاد السوفياتي الناتجة

---

(١٤) حول محدودية تأثير القوة العظمى، انظر:

Marina Ottaway, *Soviet and American Influence in the Horn of Africa* (New York: Praeger, 1982), pp. 155-174.

عن اعتبارات محلية أو إقليمية، كما هي الحال بين حلفاء الولايات المتحدة، ستبقى أقوى فعالية من تحالف كل من هؤلاء مع الاتحاد السوفياتي، وتالياً ستكون قادرة على مقاومة الضغوطات السوفياتية بغية إحداث تقارب بينها، أو أنّ التقارب اذا حصل، سيبقى مرهوناً بعامل العلاقات الاقليمية القادر أن يعطّله في أيّ وقت.

وستبقى اذاً أهم سمات السياسة السوفياتية في المنطقة هي صعوبة ايجاد حلفاء ثابتين.

١ ـ القوى الإقليمية

نظراً لأنّ البيئة العربية تعتبر غير صديقة للاتحاد السوفياتي، فسيبقى اهتمام هذا الأخير مركّزاً بشكل أساسي على القوى العربية الاقليمية، لما يتطلبه بناء نفوذ مباشر، وعلى أساس العلاقات الثنائية مع دول المنطقة، من طاقات وامكانات لا يملكها الاتحاد السوفياتي. فالنجاح في إقامة علاقات متينة مع بعض هذه القوى، أو علاقات جيدة مع أكثرها، يسمح للاتحاد السوفياتي بفرض وجوده كطرف دولي أساسي بعد الولايات المتحدة في سياسة المنطقة، والتأثير تالياً في الأحداث هناك، في حين أنّ وقوف هذه القوى ضده، يعرّض دوره ومصالحه للخطر في المنطقة، ويساهم في عزل حلفائه واحتوائهم. ولا يكفي بناء نفوذ سوفياتي في أطراف هامشية سياسياً أو جغرافياً في النظام العربي، لأن ذلك لا يمكن أن يساعد السوفيات في مدّ نفوذهم في المنطقة ككلّ، وأكثر ما يمكن أن يعطيهم هو الحصول على مكاسب عند ذلك الطرف. وقد يؤدّي ذلك إلى توتير علاقاتهم مع الأطراف العربية الأخرى المجاورة لذلك الطرف، في حال حاول هذا الأخير الافادة من تحالفه مع الاتحاد السوفياتي بغية مدّ نفوذه في بيئته المباشرة، ممّا يجعل السوفيات في وضع حرج بين تأييد الحليف أو محاولة ضبطه.

فما هي اذاً احتمالات تطوّر العلاقات السوفياتية مع بعض القوى الاقليمية الرئيسية، كمصر وسوريا والعراق والجزائر والسعودية؟

أ ـ العلاقات السوفياتية ـ المصرية

بقدر ما تحاول مصر الخروج من دائرة العزلة العربية التي دفعتها اليها الولايات المتحدة، وبقدر ما تحاول استعادة دورها ـ ولو بشكل محدود ـ في النظام العربي في وجه ضغوطات داخلية وامريكية واسرائيلية، بقدر ما تضطر أن تصطدم بالاستراتيجية الأمريكية، وبقدر ما ستكون متجاوبة مع محاولات الاتحاد السوفياتي مدّ جسور معها، وترميم العلاقات السوفياتية ـ المصرية. فعودة مصر البطيئة الى موقعها الطبيعي في النظام العربي، تساوي عودة مصر غير المنحازة والتي ستحاول بالطبع إحداث بعض التوازن في علاقاتها مع القوتين العظميين، بخاصة وأن هناك نقاط التقاء عديدة بين مصر والاتحاد السوفياتي في سياسة

الأولى في المحيط العربي. وسيجد الاتحاد السوفياتي فرصته الكبيرة في الاستفادة من الخلافات الأمريكية ـ المصرية، سواء في الاطار العربي أم الاطار الافريقي، بغية نزع العامل المصري من الاستراتيجية الامريكية في افريقيا وفي المنطقة العربية، وبخاصة فيما لو حققت مصر بعض النجاح الملحوظ في التخلّص التدريجي من التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة. فازدياد البرودة في العلاقات الأمريكية ـ المصرية، تبعاً لازدياد الانخراط المصري في السياسة العربية، لا بد وأن ينعكس سلباً على التعاون الاستراتيجي الأمريكي ـ المصري الذي يعني عملياً كسباً للاتحاد السوفياتي، في حين أن نجاح تيّار عزل مصر عن اطارها العربي، وتالياً ابقاء تبعيتها الاقتصادية للولايات المتحدة يعيد توتير العلاقات السوفياتية المصرية.

ب ـ العلاقات السوفياتية ـ السورية

ستبقى هذه العلاقات تخضع بشكل أساسي للتطورات في اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي. فطالما هناك غياب لحلّ يستجيب للحد الأدنى من المطالب السورية، نتيجة تعنّت اسرائيل وعدم رغبتها في تقديم تنازلات أمام ميزان قوى يميل لمصلحتها، وكلّما ازدادت التهديدات الاسرائيلية لسوريا مباشرة أو عبر «المسرح اللبناني»، وهي التي صارت جزءاً من سياسة الهيمنة الاسرائيلية، وكلّما وقفت الولايات المتحدة كلياً مع اسرائيل، كلّما اضطرت سوريا الى التقارب مع الاتحاد السوفياتي، بخاصة للحصول على الدعم العسكري والسياسي، وعلى الضمانات لامنها الوطني مباشرة. هذه العوامل، مجتمعة، تقدّم الظروف الموضوعية للاتحاد السوفياتي لتمتين علاقاته مع سوريا، أيّاً كانت قيادتها السياسية، وحتى تكون هذه الأخيرة مركز الثقل الرئيسي في سياسته العربية. ولا يعني ذلك، بأيّ حال، حصول تطابق كلي في السلوكية السياسية لكلا الطرفين، فستبقى هناك مجالات قد يختلفان فيها في السياسة العربية. فسوريا مثلاً قد تكون مرنة في قضايا معينة أو مراحل معينة، إذا وجدت نقاط تقاطع في المصالح مع الولايات المتحدة، مما لا يرضي الاتحاد السوفياتي بالطبع. كذلك قد يكون للاتحاد السوفياتي، وخاصة الاتجاه التجريبي، مصلحة في الحفاظ على علاقات جيدة مع اطراف عربية مختلفة مع سوريا، الأمر الذي قد لا يرضي سوريا بالطبع. ولكن يبقى الطرفان قادرين على إدارة أيّ توتّر في العلاقات بينهما واستيعابه، طالما ان كل طرف يحفظ للآخر مصالحه الأساسية. فالبحث عن الأمن في بيئة مليئة بالتهديدات المباشرة لسوريا من جهة، والحاجة الى حليف ذي موقع استراتيجي وسياسي مهم في المنطقة العربية من جهة أخرى بالنسبة للاتحاد السوفياتي، كفيلان بالحفاظ على علاقات ثنائية تعاونية بين الطرفين.

ج ـ العلاقات السوفياتية ـ العراقية

يعتبر السوفيات ان العراق كان المدخل الأساسي لهم الى منطقة الخليج. وتخضع العلاقات السوفياتية ـ العراقية مستقبلاً لمشهدين محتملين:

ـ مشهد استمرار النزاع العراقي ـ الايراني. ويساعد ذلك الولايات المتحدة في الحفاظ على علاقات مميّزة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ويحمل ذلك مخاطر هزيمة العراق، مع ما يعنيه هذا من انتصار لتيار الاسلام الأصولي وانعكاساته المحتملة عربياً على الصعيدين السياسي والايديولوجي ضد الاتحاد السوفياتي، وتخوّف السوفيات من ذلك على الرغم من نظرتهم «المتفائلة» الى الثورة الايرانية في بدايتها[١٥]. ويتخوّف الاتحاد السوفياتي، بشكل خاص، من أثر ذلك على الصحوة الاسلامية في الجمهوريات السوفياتية الإسلامية. ولئن اهتم الاتحاد السوفياتي بإيران، لما تمثّله من ثقل ديمغرافي وجيوستراتيجي، ولما يمثّله النظام الجديد من إضعاف للولايات المتحدة بعد أن كانت ايران ركناً أساسياً في الاستراتيجية الأمريكية، إلا ان السوفيات لا يواجهون مشكلة احتواء تصدير الثورة الاسلامية، دون أن يدفعوا بإيران الى التقارب مع الولايات المتحدة من جهة، وهم يحاولون منع هزيمة العراق من جهة ثانية. ويدرك الاتحاد السوفياتي ان الولايات المتحدة تراهن بالنتيجة على ايران، وتشجّع اسرائيل في هذا الاتجاه ايضاً. فايران بالنسبة الى الولايات المتحدة، تبقى منطقة عازلة بين الاتحاد السوفياتي والخليج، وبين افغانستان والخليج، ومركز تنصّت امريكي على الاتحاد السوفياتي. ويرتاح الاتحاد السوفياتي لوجود ايران ضعيفة، ولكنه يخاف من ايران غير مستقرّة تجذب التدخل الخارجي الى حدوده.

في إطار هذا المشهد، سيبقى الاتحاد السوفياتي يراهن على زيادة نفوذه في العراق، بسبب احتياج هذا الأخير الى السلاح السوفياتي والى الدعم الدولي السوفياتي. ويستطيع الاتحاد السوفياتي، بواسطة هذا الموقف، ان يلتقي مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تقف معه في الهدف نفسه، وهو منع حدوث هزيمة للعراق تغيّر التوازنات في المنطقة. وسيحاول الاتحاد السوفياتي، في الوقت ذاته، اتّباع سياسة حذرة مع ايران، وذلك عبر إرسال اشارات سياسية عديدة إليها، كأن يبقي الدعم المقدّم للعراق ضمن حدود معينة، وكأن يحاول الحفاظ على علاقاته الاقتصادية مع ايران، ويعمل على تطويرها وتسهيل مرور التجارة الايرانية عبر أراضيه.

وسيحدّ من النفوذ السوفياتي الذي سيحاول ان يحصل عليه هذا الأخير في العراق، عاملان اساسيان، أولهما: ان العراق لن يعتمد كلياً، ولو أنه قد يعتمد أساسياً، على السلاح السوفياتي. وقد يبقى يحاول الحصول على سلاح من بعض الدول الغربية. وثانيهما: ان الاتحاد السوفياتي مضطرّ الى مساعدة العراق لأسباب ذاتية أيضاً، فهو الطرف الأكثر تهيّؤاً في

---

(١٥) حول الموقف السوفياتي من الاسلام الاصولي، انظر:

Carol R. Saivetz, «Soviet Perspectives on Islam as a Third World Political Force,» in: Ibid., pp. 31-49.

وحول الموقف السوفياتي في بداية الثورة، انظر:

Herbert Sawyer, *Soviet Perceptions of the Oil Factor in U.S. Foreign Policy: The Middle East-Gulf Region* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983), p. 13.

الخليج لتقبّل التعاون مع الاتحاد السوفياتي، وهو في الوقت ذاته له موقع استراتيجي مهم يجذب السوفيات اليه. هذه العوامل تخلق نوعاً من التوازن في العلاقات السوفياتية ـ العراقية، من حيث انها قد تحدّ من قدرة السوفيات على ممارسة تأثيرهم على العراق بواسطة العامل التسليحي.

ـ مشهد ما بعد الحرب. قد يستطيع السوفيات في هذا المشهد اعادة طرح مشروع بريجنيف الذي صدر عام ١٩٨٠ لاقامة منطقة سلام في الخليج، وتكون احتمالات تقبّل ذلك من جانب دول مجلس التعاون أكثر واقعية منها عندما طرح المشروع في ظلّ النزاع. وستعتمد العلاقات السوفياتية مع العراق، في نظام ثلاثي الأقطاب في الخليج، على أمور عدة منها مثلاً: العلاقات السوفياتية مع القطبين الآخرين، وكذلك الاتجاه السائد في الاتحاد السوفياتي: فإذا كان في الحكم اتجاه متشدد، فلا بد أن يركّز على التعاون مع العراق بشكل أساسي، وفي حال لقي تجاوباً من هذا الأخير، باعتبار ان مجلس التعاون طرف «حليف» للولايات المتحدة ومن الضروري تالياً احتواؤه بواسطة طرف اقليمي عربي آخر. أما الاتجاه التجريبي، فقد يوثّق علاقاته مع العراق، مع محاولة إبقاء خطوط مفتوحة مع دول مجلس التعاون الخليجي وحتى لا تكون العلاقات السوفياتية ـ العراقية دافعاً للمجلس الى التقارب أكثر مع الولايات المتحدة. فتأييد العراق لن يكون على حساب اقامة علاقات متوتّرة مع تلك الدول، وكذلك الأمر بالنسبة الى ايران.

د ـ العلاقات السوفياتية ـ السعودية

ستشكّل السياسة السعودية على المستويين العربي والاقليمي، والتي تعمل على احتواء الاتحاد السوفياتي واصدقائه بواسطة سياسة المساعدات الاقتصادية، مصدر ازعاج لهذا الأخير الذي سيتّبع معها احدى سلوكيتين تعكس كل منهما أحد الاتجاهين في الاتحاد السوفياتي. سيحاول الاتجاه التجريبي تلافي الصدام مع السعودية قدر الإمكان، واعتماد سياسة مرنة تجاهها، والاستمرار في محاولات اعادة العلاقات الدبلوماسية معها، عبر إرسال إشارات ايجابية عدة[16] كدفع الدول الصديقة الى اتباع سياسة معتدلة تجاه السعودية، والتعاون معها في المنظمات الدولية، ومحاولة اقامة علاقات اقتصادية معها ايضاً، والعمل على اعطائها تطمينات عن الأهداف السوفياتية في بحر العرب، بخاصة وان قضية افغانستان تبقى عاملاً أساسياً في التوتّر السوفياتي ـ السعودي، ومنع إحداث تقارب بينهما. وقد تحاول السعودية من جهة أخرى، وفي اطار اعادة توجيه سياستها الخارجية بشكل أكثر توازناً دولياً بسبب الأخطار

(١٦) حول الاشارات المتبادلة بين السوفيات وبين السعودية وبعض دول الخليج، انظر:
Oliver de Lage, «L'URSS amorce une percée diplomatique dans le Golfe,» *Le Monde diplomatique* (novembre 1985), p. 6.

التي تهدّدها، الى الانفتاح على الاتحاد السوفياتي عبر تطوير العلاقات الاقتصادية معه[17] بغية زيادة الضمانات لأمنها الخارجي. وقد ينجح السوفيات بذلك في تطبيع العلاقات السوفياتية - السعودية، بحيث قد يستطيعون أحياناً التأثير في السياسة السعودية تجاههم، أو تجاه مصالحهم في النظم الأقليمية في العالم النامي للحدّ من نتائج تلك السياسة على مصالح الاتحاد السوفياتي.

أمّا الاتّجاه المتشدد، فستبقى نظرته إلى السعودية كقوة رئيسية معادية للاتحاد السوفياتي في تركيبتها السياسية وفي سياستها الخارجية، وتالياً فلا جدوى من محاولة إقامة علاقات معها. ويتّجه السوفيات نحو محاولة احتواء السياسة السعودية ومساعدة الأطراف التي قد تحاول خلق متاعب لها داخلياً، أو في بيئتها المباشرة.

هـ - العلاقات السوفياتية - الجزائرية

وتخضع هذه أساساً لتوجهات الجزائر المستقبلية. فهل ستكون عالمثالثية، أم ميّالة الى التعاون مع «الغرب»؟ ففي الحالة الثانية، لن تكون العلاقات السوفياتية - الجزائرية أكثر من عادية، وقد يتخّللها توتّر أحياناً. فالجزائر ستكون مهتّمة مثلاً بالحصول على مساعدات اقتصادية وتنموية من الدول الغربية، ومهّتمة بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع هذه الدول، ويستتبع ذلك علاقاتها السياسية. وستكون سياستها الخارجية توفيقية في الاطار العربي، أو الاطار الافريقي، ولن تحوز بطبيعة الحال على حماس الاتحاد السوفياتي، وبخاصة الاتجاه المتشدد الذي سيعتبر انها تصطدم باصدقائه في المنطقة. أما إذا اتجهت الجزائر مثلاً نحو قيادة تيار العالمثالثية في المنطقتين العربية والافريقية، وعلى مستوى العالم النامي، ومحاولة بناء تحالفات في هذا الاطار في المنطقتين المذكورتين، فلا بدّ أن يوفر ذلك مجال لقاءات وتعاون مع الاتحاد السوفياتي، نتيجة مجالات الصدامات المحتملة التي ستبرز في العلاقات الجزائرية - الأمريكية، أو بين الجزائر والدول الحليفة للولايات المتحدة بخاصة في المنطقتين العربية والافريقية.

٢ - السياسة السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية

نظراً لموقع المنطقة العربية الجيوستراتيجي بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، وبسبب الوجود الامريكي القوي والمتزايد، سيبقى الاتحاد السوفياتي يحاول، كونه الطرف الأضعف، الحصول على اعتراف امريكي بشرعية مصالحه، وتالياً دوره في المنطقة. ويدرك السوفيات أن انتزاع القبول الأمريكي بذلك، يتطّلب تحقيق بعض الشروط الدولية والاقليمية وهي:

---

(١٧) من المفيد الاشارة الى ان التجارة بين الاتحاد السوفياتي والسعودية بدأت عام ١٩٢٧ عندما زار وفدان تجاريان سوفياتيان السعودية وكان الاتحاد السوفياتي أول دولة اجنبية تعترف بالحكم السعودي، انظر:

Hashim S. Behbehanie, *China's Foreign Policy in the Arab World, 1955-1975: Three Cases Studies* (London: Kegan Paul International, 1981), p. 2.

- وجود انفراج دولي، وتالياً استعداد الولايات المتحدة للتعاون مع الاتحاد السوفياتي في النظم الاقليمية الهامشية.

- ادراك الولايات المتحدة لضرورة التعاون مع السوفيات، واشراكهم في حلّ نزاع آخر في المنطقة العربية، أو نزاع بين دولة عربية ودولة جوار، ويتطلب ذلك بدوره رؤية الولايات المتحدة لقدرة الاتحاد السوفياتي على عرقلة تسوية النزاع وابقائه مفتوحاً، بشكل يعرّض المصالح الأمريكية للخطر، نتيجة امتلاك السوفيات لتأثير كبير على أحد أطراف النزاع الرئيسية القادر بدوره على مقاومة الضغوطات الأمريكية في النزاع.

- ادراك الولايات المتحدة أن القضية التي قد تحاول الاستفراد بحلّها حيوية بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، الى جانب حضوره فيها بواسطة أحد أطراف النزاع، مما يعطي مصداقية لأيّ تهديد من قبل السوفيات، فيما لو حاولت الولايات المتحدة ابقاءه خارج اطار الحلّ، الأمر الذي قد يدفع الولايات المتحدة الى استعمال سياسة ضبط النفس، أو ضبط الحليف، ومنعه من الاعتداء على حليف الاتحاد السوفياتي أو تهديده.

وسيبقى الاتحاد السوفياتي يتلافى الصدام مباشرة مع الولايات المتحدة في المنطقة، نتيجة موازين القوى فيها، والاتجاهات العامة السائدة غربياً، والتي لا تعمل لمصلحته. ويراهن السوفيات على المواجهة بالواسطة، ولكن مع اتّباع سياسة حذرة حتى لا يتورّط مباشرة، بخاصة عندما تكون للولايات المتحدة مصلحة حيوية للدفاع عنها.

وعلى سبيل المثال، كان الاتحاد السوفياتي يهدد دائماً بالتدخل العسكري في آخر مرحلة من كل نزاع، حين تكون للولايات المتحدة مصالح حيوية، بحيث تكون مخاطر تنفيذ التهديد ضعيفة، وباب المفاوضات السياسية قد فتح، وحين يكون النزاع قد بدأ بالتحوّل الى أزمة سياسية مرّة أخرى، كما حصل في حرب ١٩٥٦، وحرب ١٩٦٧، وحرب ١٩٧٣، وفي العدوان الامريكي على ليبيا عام ١٩٨٦.

وتزداد احتمالات الصدام السوفياتي مع الولايات المتحدة في بيئة غير صديقة، مع وجود الاتجاه المتّشدد في السلطة. وتزداد تالياً احتمالات المواجهة بين القوتين العظميين، في حال كان الاتجاه المحافظ الجديد في القيادة في الولايات المتحدة. فهذا الأخير يتعامل مع المنطقة العربية من منظور تحويلها الى منطقة «نفوذ مطلق»، ويرفض تالياً التعاون مع الاتحاد السوفياتي.

وستبقى السياسة السوفياتية تتّسم بطابعين مختلفين، أولهما: اقتناص اخطاء الولايات المتحدة التي تقدّم فرصاً سانحة للاتحاد السوفياتي لإقامة نفوذ في بعض الأطراف العربية، بخاصة عندما يدرك السوفيات أن الولايات المتحدة لن تحرّك ساكناً إما لعدم حيوية النقطة الساخنة بالنسبة إليها أو لاعتبارات داخلية (اتجاه امريكي شبه انعزالي، أو وجود معارضة

شـديدة للتـدخل) أو لانشغـال الولايـات المتحدة في أمـاكن أخرى في العـالم. وثـاني هـذين الطابعين: الحذر عندما يحسب الاتحاد السوفياتي أن الولايات المتحـدة قد تقـدم على رد فعـل قويّ، بحيث ان تكاليف المخاطرة تبقى أكبر من النتائج الإيجابية المحتملة للاتحاد السوفياتي، بخاصة عندما تكون أرضية المواجهة غير صلبة بالنسبة للاتحاد السوفياتي.

ماذا لو قرر الاتحاد السوفياتي ـ نتيجة ازدياد الصعـوبات الاقتصـادية الـداخلية بشكـل خطير، ونجاح سياسة الاحتواء الامريكية في منطقة الهـادىء وآسيا بـواسطة اليـابان والصـين الشعبية، وازدياد حاجته الى النفط لـه ولحلفائـه[18] ووجود قيـادة متشدّدة في السلطة تـرى في المنطقة العربية عدداً من الأزمات التي يمكن الاستفـادة منها ـ القيـام بخطوات «هجـومية» في المنـطقة، لكسر سيـاسة الاحتـواء الامريكي، والعمـل عـلى إخـراج الـولايـات المتحـدة من المنطقة، بغية السيطرة على منابع النفط ومحاولة إضعاف وإرباك الحلف الغربي؟

إن السيطرة على الخليج بشكل مبـاشر أو غير مبـاشر، بواسـطة تشجيع ودعم أطـراف محلية أو اقليمية معادية للولايات المتحدة للوصول الى السلطة في إحدى دول الخليـج، يؤدّي الى حـرمان دول الحلف الغـربي من النفط. ويصبح الاتحـاد السوفيـاتي، فيها لـو نجـح هـذا المشهد ذا قدرة كبيرة على التأثير في سياسات أوروبـا الغربيـة واليابـان. ويستطيـع أن يحدث شرخاً كبيراً في اطار الحلف الغربي يؤدّي الى اضعاف الولايات المتحدة، واحتـمال عزلهـا عن حلفـائهـا وتكييف سيـاسـة اليـابـان واوروبـا الغـربيـة ـ البعض قـد يسميهـا فَنْلنـدة (Finlandization) ـ مع المصالح السوفياتية، مما يترك آثاراً ايجابية على ميزان القوى المـركزي لمصلحة الاتحاد السوفياتي[19]. فـلا بد أن يؤدّي ذلـك الى مواجهـة بين القـوتين العـظميين في الخليج، تهدد بالتحول الى مواجهة شاملة بينهما. فالحرب العالمية الثـالثة قـد تبدأ ضمن هـذاً المشهد من الخليج.

ماذا، أيضاً، لو حاول الاتحاد السوفيـاتي إحداث تغيـير آخر أسـاسي في ميزان القـوى المركزي، عبر الوصول الى البحر الأبيض المتوسط، بواسطة خط نفوذ مستقيم ـ خط أزمـات حالياً ـ تكـوّن من ايران، والعـراق، وسوريـا ولبنان، وذلـك عبر مـدّ نفوذه في هـذه الدول للوصـول الى المتوسط، دون الاضـطرار دائماً الى المـرور عبر المضـائق التركيـة، والبقـاء دائـماً

---

(١٨) على الرغم من ان تقرير المخابرات المركزية الامريكية الذي كان قد تنبأ بأن الاتحـاد السوفيـاتي ودول أوروبا الشرقية ستبدأ باستيراد النفط منذ عام ١٩٨٥. وعلى الرغم من عدم صحة التـوقع من حيث التـوقيت، إلاّ أن مؤشرات عديدة تدل على أن السوفيات سيحتاجون الى النفط بشكل كبير قريباً لحلفائهم أولاً ثم لهم. انظر:

Thame Gustafson, «Energy and the Soviet Bloc,» *International Security,* vol. 6 (Winter 1981-1982), pp. 65-89.

(١٩) حذّر احد منظري الاتجاه المحافظ الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية من امكانية حدوث هذا السيناريو. انـظر: Robert Tucker, *The Purpose of American Power: An Essay on National Security* (New York: Praeger, 1981), p. 65.

منكشفاً لدولة عضو في الحلف الأطلسي؟ تعتبر تركيا حاجزاً قاسياً في وجه السوفيات، مقارنة مع الدول المذكورة سابقاً التي تعتبر حواجز «ليّنة» نظراً لأوضاعها، ونظراً لعدم ارتباط إحداها بتحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة. ويكون ذلك الخط بمثابة حائط برلين جديد بين «الشرق» و «الغرب»، وهو أيضاً منطقة فصل بين الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي وجزء أساسي من المنطقة العربية. ويساهم ذلك الخط في عملية احتواء اوروبا الغربية، وفي تقوية الوجود السوفياتي في المتوسط، بغية تهديد خطوط الملاحة الغربية بين أوروبا والمحيط الهندي.

٣ ـ النزاعات في المنطقة

ونستعرض الاحتمالات التالية:

أ ـ نزاع بين دولتين صديقتين للاتحاد السوفياتي

وتتحدّد سلوكية الاتحاد السوفياتي، بناء على العوامل التالية للأهمية الحيوية لكلّ من الطرفين بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي ومدى النفوذ السوفياتي أو استثماره السياسي والاقتصادي والأمني في كل منهما، وأخيراً الخيارات المطروحة أمام كل من الطرفين بالنسبة إلى علاقاته مع الاتحاد السوفياتي، أو مدى قدرة كل منهما على الضغط على الاتحاد السوفياتي بغية جذبه الى جانبه، وذلك بالتهديد مثلاً باستبدال الخيار السوفياتي الامريكي. فلنفترض أنّ الطرف (أ) أكثر حيوية بالنسبة للاتحاد السوفياتي الذي له أيضاً استثمار سياسي كبير في ذلك الطرف. كذلك فإنّ النزاع بين الطرفين من النوع المباشر، وليس بمثابة تنافس بينهما على نفوذ اقليمي مما يعني أن الموقف السوفياتي المؤيد لاحدهما ستكون له انعكاسات مباشرة سلبية على الثاني، فالاختيار في هذه الحالة سهل ولمصلحة الطرف (أ)، خاصة إذا فشل التوسط (نموذج النزاع الاثيوبي ـ الصومالي). ويكون الاتحاد السوفياتي أكثر حذراً، ويحاول تلافي اتخاذ موقف أو تأجيل ذلك قدر الامكان، فيما لو كان الطرف (ب) قادراً على التحول الى الولايات المتحدة. أما إذا لم يكن النزاع مباشراً، بل سببه اختلاف حول النفوذ السياسي في المنطقة بشكل عام، فيمكن للاتحاد السوفياتي أن يذهب في تأييد كل طرف في القضايا الحيوية التي تهمّه، ويحاول تالياً فكّ الربط أو منع قيام ربط قد يحاول كل من الطرفين استحداثه بين أهدافه الأولية وأهداف الطرف الآخر الأولية، حتى لا يضطر الاتحاد السوفياتي إلى الوصول إلى مأزق في اختيار أحد موقفين متناقضين في قضية معينة. وقد يساعد الاتحاد السوفياتي على النجاح في هذه السياسة، اضطرار الطرفين إلى أن يكونا مرنين مع الاتحاد السوفياتي نظراً لأهمية التحالف معه، أو لاعتماد كل منهما عليه في مجال حيوي بالنسبة لهما، ولعدم قدرتهما على اسقاط العلاقات الخاصة مع الاتحاد السوفياتي لحساب التوجّه نحو الولايات المتحدة مثلاً (نموذج النزاع السوري ـ العراقي حالياً).

وفي حال كان النزاع مباشراً أحياناً، قد يحاول الاتحاد السوفياتي التوسّط عبر محاولة التأثير في سلوكية كل من الطرفين، لعدم الذهاب بعيداً ضد الطرف الآخر. ولكن، في النتيجة، قد يأخذ بالطبع، فيما لو اضطر الى ذلك، جانب الطرف الأكثر أهمية بالنسبة إليه، وحيث له استثمار سياسي كبير، ودون أن يعني ذلك الصدام مع الطرف الآخر، كأن يتلافى انتقاد هذا الطرف، أو يحاول الابقاء على علاقات جيدة معه، عبر تقديم الدعم والتأييد له في مجالات أخرى، بحيث تبقى هناك مصلحة للطرف الآخر في الحفاظ على علاقات جيدة مع السوفيات، ولو أنهم يقفون مع الطرف الآخر (نموذج النزاع بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية).

ب ـ نزاع بين طرفين غير صديقين[٢٠]

من الطبيعي أن يتبع الاتحاد السوفياتي في الحالة هذه سياسة الترقّب والانتظار والاستفادة من النزاع كمحاولة تقديم مساعدات أو دعم سياسي أو اقتصادي أو عسكري للطرف الذي قد يشعر أنّه مهدد، وأن الولايات المتحدة تؤيد خصمه. ويتشجّع الاتحاد السوفياتي في ذلك الاتجاه، إذا كان الطرف المعني قادراً، لاعتبارات سياسية، على اسقاط الخيار الامريكي فيما لو كان قائماً، والتوجّه نحو الاتحاد السوفياتي فيما لو لم يكن هناك نفوذ امريكي كبير قادر أن يمنع ذلك التحوّل. وفي حال كان الطرفان المتنازعان في دائرة التحالف مع الولايات المتحدة، وبالتالي غير راغبين أو غير قادرين بسبب مخاطر ذلك على الانفتاح على الاتحاد السوفياتي، فيبقى الموقف غير قادر على الاستفادة من ذلك النزاع، ودون أي تأثير فيه (مثلاً اختلاف بين دولتين عضوين في مجلس التعاون الخليجي).

ج ـ نزاع بين طرفين احدهما صديق للاتحاد السوفياتي، والآخر صديق للولايات المتحدة

يعتمد الموقف السوفياتي في هذا المجال على عاملين أساسيين:

- حجم التهديد الموجّه ضد الطرف الصديق، ومدى قدرته على الصمود بوجه ذلك.
- أهمية الطرف الصديق بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي.

ويحدّد العامل الأول طبيعة ردّ الفعل السوفياتية. فلنفترض ان الطرف (أ) صديق الاتحاد السوفياتي، مهدّد بشكل كبير من قبل الطرف (ب): تخوّف من زعزعة استقراره الداخلي أو اجتياح أراضيه، وأنه غير قادر على مقاومة ذلك التهديد. في هذه الحال، قد يتحرك الاتحاد السوفياتي بشكل سريع، عبر إرسال عدة اشارات الى الطرف (ب) تؤكد التزامه بأمن الطرف (أ). وتكون الاشارات من نوع الزيارات المتبادلة، تصريحات،

---

(٢٠) المقصود طرف لا يتمتع بعلاقات خاصة أو مميزة.

مساعدات اقتصادية أو عسكرية. أما إذا كان الطرف (أ) قادراً على الصمود بوجه الطرف (ب) فقد يبقى الدعم السوفياتي قليلاً وتدريجيّاً. وتحدّد أهمية الطرف (أ) بالنسبة للاتحاد السوفياتي مصداقية هذا الأخير في دعمه له. فلو افترضنا أن الطرف (أ) ذو موقع ثانوي في السياسة السوفياتية في المنطقة، نتيجة موقعه الجغرافي أو السياسي الهامشي، وأنّ حمايته تتطلّب تورطاً سوفياتياً كبيراً ذا مخاطر تفوق منفعية الطرف (أ) في حال حافظ عليه الاتحاد السوفياتي، أو أن الطرف (أ) ضعيف لدرجة أن الاتحاد السوفياتي قد يتورط في الدفاع عنه مباشرة. فمن الطبيعي أن تكون الإشارات التي قد يرسلها الاتحاد السوفياتي، وبخاصة من قبل الاتجاه التجريبي، دون قوة ردعية بالنسبة للطرف (ب) كما لو كانت آتية من الاتجاه المتشدّد الصدامي، أو بخاصة إذا كان الطرف (أ) ذا أهمية حيوية للاتحاد السوفياتي تساوي (دائماً من منظور حسابات الطرف (ب) والولايات المتحدة) تورطاً محدوداً لحمايته من قبل الاتحاد السوفياتي.

وتتخذ السياسة السوفياتية، تجاه هذا النموذج من النزاعات، السمات التالية:

ـ حماية الأمن الوطني للطرف (أ) بعدم السماح بالتدخّل في الشؤون الداخلية، ومحاولة احتواء كل اتجاه من هذا النوع لقمع محاولات «التخريب» الداخلية التي تدعمها دولة الجوار (ب)، في الوقت ذاته بضبط الاتحاد السوفياتي الطرف (أ) والحيلولة دون تدخله في شؤون الطرف (ب) إذا كان قادراً على ذلك، خوفاً من دفع تلك الدولة الى الارتماء أكثر في أحضان الولايات المتحدة. ويكون ذلك في صلب سياسة الاتجاه التجريبي بعدم السماح بالتورّط في نزاعات يحددها حلفاؤهم، وقد تترتّب عليها نتائج خطيرة على مصالحهم، منها مثلاً: «صورة» اتحاد سوفياتي «متهوِّر» وغير مسؤول، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على علاقاته بالدول غير الصديقة وغير المعادية، في الوقت ذاته، للاتحاد السوفياتي. ويعتبر ذلك سمة أساسية في سياسة الاتجاه التجريبي القائمة إذاً على تقديم الدعم المحدود للردع وليس للهجوم. أما الاتجاه السوفياتي المتشدّد، فقد يجد الفرصة السانحة لتشجيع الطرف (أ) إذا كان ميزان القوى يميل لمصلحته في النزاع مع الطرف (ب) لمحاولة الضغط بجميع الوسائل على الطرف الأخير لإضعافه أو إحداث تغيير داخلي فيه، باعتبار أن ذلك يعني «خسارة» الولايات المتحدة لموقع في المنطقة، ولو أدّى هذا الى تصعيد النزاع، الأمر الذي قد يفرض على الولايات المتحدة التعاون مع الاتحاد السوفياتي في ادارة الأزمة، مما يشكّل انتزاع اعتراف امريكي بموقع السوفيات في المنطقة، وبقدرتهم على ادارة أزمة أو ابقائها متفجرة.

ـ الحذر من عدم الانجرار في نزاع قد يكون مهما بالنسبة الى الطرف (أ) لاعتبارات خاصة به ولكنّه قد يكون ثانوياً بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، ودون مردود أساسي في حماية الأمن الوطني للطرف (أ). فالسوفيات (وخاصة الاتجاه التجريبي) قد يرسلون في الحالة هذه إشارات الى كل من الطرفين المتنازعين، تهدف الى تحديد الخط الفاصل بين مجال المصالح

السوفياتية وتالياً التدخل السوفياتي، والمجال الذي يعتبر السوفيات انهم غير معنيين به، ويكون ذلك مثلاً بالاعلان بوضوح عن الفصل بين مجالين جغرافيين أو موضوعين وتكون الاشارات لإفهام الطرف (أ) بحدود الدعم والتأييد، ولإفهام الطرف (ب) بنيّة السوفيات وطمأنته الى موقفهم لابقاء مجال التسوية مفتوحاً. والجدير بالذكر ان مجال الدعم الجغرافي أو الموضوعي عند الاتجاه السوفياتي المتشدّد، سيكون اوسع منه عند الاتجاه التجريبي، بخاصة اذا كان ميزان القوى بين المتنازعين يميل لمصلحة الطرف (أ).

- عدم الظهور بمظهر الداعم للطرف (أ) اذا كان معتدياً أو «منبوذاً» أو ضد التيار العربي العام في نزاعه مع الطرف (ب) بحيث قد يظهر الاتحاد السوفياتي وكأنه في مواجهة الاتجاه العربي العام، مما يفقده بعض نفوذه القائم.

د ـ نزاع بين طرف صديق للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية

قد يحاول الاتحاد السوفياتي الضغط على الطرف الصديق، بغية تلافي النزاع فيما لو توافرت العوامل التالية:

- سياسة انفراج بين القوتين العظميين ووجود تعاون بينهما في ادارة بعض الأزمات، أو في مفاوضات نزع السلاح والحدّ من التسلح، بحيث ان الاتحاد السوفياتي قد لا يريد حدوث أي تطور من شأنه الإضرار بالانفراج، أو بالتعاون الحاصل بينهما. فلو حدث النزاع، يكون الاتحاد السوفياتي مخيّراً بين سلوكيتين، كلتاهما سلبية بالنسبة اليه. الامتناع عن دعم الصديق، وتالياً فقدانه لمصداقيته في حماية اصدقائه وفقدانه مصداقية التحالف معه، مع ما قد يحمل ذلك من اتهامات وصور سلبية حول اتحاد سوفياتي متواطىء مع الولايات المتحدة، أو خائف أو غير قادر على التصدي لها؛ أو دعم الدولة الصديقة وتعريض مكاسب الانفراج للخطر، بسبب سياسة معينة من قبل حليف اقليمي ليس حتى حليفاً استراتيجياً.

- وضع منكشف وضعيف داخلياً للطرف الصديق ووجود قوى معارضة منظمة وضد السوفيات، بحيث ان اي ضربة توجه اليه، قد تسقط النظام الصديق وتؤدّي الى قيام نظام غير صديق.

- وجود نيّة أمريكية بتلافي النزاع المباشر وايجاد تسوية، وليس بالطبع الذهاب وراء دبلوماسية «عرض العضلات» وافتعال نزاع بأي ثمن.

وقد يحصل النزاع لغياب العوامل المذكورة آنفاً، ولأن الاتحاد السوفياتي قد يريد أن يورّط الولايات المتحدة في خلافات مع أطراف عربية أخرى، وهو يدرك عدم وجود خطر على الحكومة الصديقة، وقد تتّسم السلوكية السوفياتية بما يلي:

- تلافي الصدام المباشر مع الولايات المتحدة، بغية تفادي اكلاف غير مستعدّ لتحمّلها، وهي غير ضرورية بأيّ حال. فالإبقاء على نزاع أمريكي ـ عربي له مكاسب أكبر

من تحويل النزاع الى امريكي ـ سوفياتي. ويعمل الاتحاد السوفياتي على منع حدوث احتكاك عسكري مباشر بين الطرفين، بحيث لا يكون هناك وجود عسكري سوفياتي في أماكن تهاجمها الولايات المتحدة، وحتى لو حصل ذلك، فلا يعلن الاتحاد السوفياتي عنه حتى لا يصبح أسير ردة الفعل.

ـ تقديم الدعم للدولة الصديقة بغية تمكينها من الصمود، وزيادة توريط الولايات المتحدة في النزاع. فبقدر ما يطول هذا الأخير، بقدر ما يشكّل ذلك احراجاً للأطراف العربية الصديقة للولايات المتحدة، ويزيد من احتمالات توتير علاقاتها مع هذه الأخيرة. ويساهم في خلق وضع معاد للولايات المتحدة في المنطقة بحيث تزداد مخاطر تحالف الأطراف العربية معها.

ـ إظهار الموقف السوفياتي كمتمسك بالشرعية الدولية والقانون الدولي لبلورة صورة اتحاد سوفياتي مسؤول، ويمكن الاعتماد عليه، وتالياً الانفتاح عليه في المنطقة، فهو يدعم الحليف او الصديق في الوقت الذي يحاول فيه حلّ النزاع بالوسائل الدبلوماسية، مقابل دولة عظمى تلجأ الى استعمال القوة لفرض سياستها. وتبقى ايجابية هذا الموقف (دعم مع مرونة) أكثر كسباً للسوفيات من موقف تصعيد النزاع، عبر التورط مع الطرف الحليف، وتعريض أمن المنطقة كله لخطر المواجهة مع الولايات المتحدة.

ـ طالما ان الاتحاد السوفياتي متأكد من أن الطرف العربي قادر على امتصاص ضربة أمريكية، فيمكنه ان ينتظر حصول ذلك والتأكّد من أن الطرف العربي سيزداد اعتماداً على الاتحاد السوفياتي للحفاظ على أمنه، بخاصة في بيئة عربية غير متضامنة. حتى ولو أدّت الضربة الأمريكية الى إضعاف الحكم، فسيبقى الموقف المعادي للولايات المتحدة ـ في غياب قوة ذات وزن قادرة أن تصل الى الحكم ـ مصدر شرعية لأهل السلطة.

هـ ـ النزاع العراقي ـ الايراني

سيشعر السوفيات بقلق من استمرار النزاع، كما ذكرنا سابقاً[٢١] وبخاصة لعدم قدرتهم على التأثير في مساره ونتائجه بشكل أساسي. ويعرف السوفيات انه، بغضّ النظر عن الخطاب السياسي للنخبة الحاكمة في ايران، فهي قد تتحوّل يوماً من مرحلة الغليان الثوروي الى حالة الهدوء، كما حصل مع مجمل الثورات، وقد تتّجه الى الولايات المتحدة لاحداث توازن مع الجار السوفياتي الذي تشترك معه في حدود طولها ١٢٥٠ ميلاً. وتالياً قد تدخل في شكل تدريجي في استراتيجية الاحتواء الأمريكي[٢٢]. ويدرك الاتحاد السوفياتي ان

(٢١) انظر العلاقات السوفياتية ـ العراقية.

(٢٢) حول ضرورة مراهنة الولايات المتحدة الامريكية على ايران، انظر:
Alvin Z. Rubinstein, «Perspectives on the Iran-Iraq War,» *Orbis*, vol. 29, no. 3 (Fall 1985), pp. 597-608.

النجاح في تصدير النموذج الايراني الى العراق، قد يؤدّي الى تقسيم هذا الأخير، وان التقسيم قد لا يتوقف عند حدود العراق، بل يطال دولاً عربية اخرى منها سوريا ولبنان مثلاً، ويساهم في ايجاد بيئة سهلة للاختراق من قبل الولايات المتحدة واسرائيل، وله انعكاسات سلبية على الاتحاد السوفياتي داخلياً. ويتخوّف الاتحاد السوفياتي ايضاً من ان تلعب ايران «ورقة» الثوار في افغانستان، الأمر الذي يقلق القيادة السوفياتية التي قد تحاول دائماً الابقاء على علاقات سياسية أو اقتصادية، أو الاثنين معاً مع ايران.

ولكن، ماذا لو تعرضت ايران لزعزعة استقرارها من الداخل، وانفجرت فيها نزاعات مسلحة هدّدت بتقسيم ايران، وتدخّل الولايات المتحدة؟ سيجد الاتحاد السوفياتي الفرصة سانحة للتدخل من جهة، بغض النظر عن الاحراج الذي قد يأخذه ذلك التدخل. فالاتحاد السوفياتي لا يمكن ان يقبل بعودة الولايات المتحدة الى ايران، وبناء النفوذ الذي كان لها في السابق. فمن غير المستبعد، في الحالة هذه، أن يتمّ حصول اتفاق امريكي ـ سوفياتي على تقاسم ايران مناطق نفوذ بينهما، بحيث يكون السوفيات في المناطق المحاذية لهم، وتكون الولايات المتحدة في مناطق النفط، وعلى الخليج قد تبقى منطقة في الوسط تحت سيطرة حكومة ايرانية تشكّل منطقة عازلة بين القوتين العظميين. وقد يتحرك الاتحاد السوفياتي لمنع هزيمة ايران، فيما لو كانت ستتعرض لذلك على يد العراق، خوفاً من أن تميل كلياً الى الولايات المتحدة. ويستطيع السوفيات ان يقوموا بذلك بتخفيض دعمهم العسكري للعراق، مقابل اعادة تسليح ايران بشكل محدود ودفاعي، خوفاً من أن تتحوّل تدريجياً الى الولايات المتحدة.

و ـ النزاع العربي ـ الاسرائيلي

يدرك الاتحاد السوفياتي أنه، في اطار المشهد الحالي، يبقى الحل الشامل والنهائي للنزاع العربي الاسرائيلي غير ممكن، اذ سيبقى ميزان القوى العربي الاسرائيلي يميل لمصلحة الطرف الأخير، بحيث يجعله رافضاً التجاوب مع المطالب العربية، لغياب قوة رادعة عربية ذات مصداقية. سيبقى النزاع اذاً محكوماً بعلاقات اللاحرب واللاسلم، مع امكانية حدوث تفجرات يمكن احتواؤها، وقد يحاول الاتحاد السوفياتي تحسين حضوره في اطار دبلوماسية النزاع بواسطة هذه التفجرات.

ويدرك الاتحاد السوفياتي أن أي محاولة لايجاد تسوية في الميزان الراهن، ستقوم على إبعاده واعتماد المفاوضات الثنائية، ويسهل ذلك بالطبع غياب الحد الأدنى من التنسيق العربي العام. وفي ظل الميزان القائم، لا يمكن حدوث نزاع لا تستطيع الولايات المتحدة ادارته وحدها، نتيجة بلوغه مستوى معيّناً من التعقيدات السياسية أو العسكرية، بحيث قد تضطر الى القبول بالدور السوفياتي كشريك في التسوية. فهذه الحالة مستبعدة. فماذا لو قامت

اسرائيل بتوجيه ضربة الى الاردن أو اجتياحه، أو اعادت اجتياح لبنان؟ فاختلال التوازن العسكري لمصلحتها، يجعلها قادرة على الإمساك بزمام المبادرة العسكرية والدبلوماسية، بحيث تستطيع الولايات المتحدة التدخل لاحتواء النزاع، طالما ان الطرفين يتأثران بها، وبخاصة الطرف العربي الذي يكون غير قادر على فرض شروط تسوية النزاع، حسب تصوره، أو امتلاك خيار ابقائه مشتعلاً، فيما لو لم تكن النتيجة كما يريد. وفي كلتا الحالتين، يبقى الاتحاد السوفياتي في موقع المتفرج، نتيجة فقدانه لاي نفوذ مهم عند اي من الطرفين العربيين. فكلاهما لن يكون محسوباً عليه، حتى يضطر مثلاً الى التورط في الدفاع عنه، أو تحمّل الاساءة الى سمعته، فيما لو فعل ذلك.

فلن يستطيع الاتحاد السوفياتي الامساك بالمبادرة الدبلوماسية لغياب الطرف العربي الحليف القادر، إما بواسطة الحرب أو بالتهديد، على تحريك الحلّ السياسي. وكل ما سيستطيعه الاتحاد السوفياتي هو عرقلة فرض تسوية امريكية - اسرائيلية يبقى هو خارجها، وذلك بواسطة تقديم الدعم الى سوريا كطرف رئيسي في النزاع. فطالما ان مطالب الحد الأدنى السورية لا يمكن تحقيقها، فستبقى هي في الموقف المتشدّد والقادر على فرض حق النقض في دبلوماسية النزاع. وتالياً سيبقى الاتحاد السوفياتي يراهن على سوريا. وبالطبع، لن تستطيع هذه ان تدخل الاتحاد السوفياتي كشريك للولايات المتحدة في دبلوماسية النزاع، ولكنها قادرة ان تمنع الأخيرة من الاستفراد بتسوية شاملة يبقى السوفيات خارجها.

وسيبقى الرهان السوفياتي على سوريا كمدخل أساسي وثابت له في النزاع، كون العوامل العربية والاقليمية والأمريكية ستبقي سوريا في موقف المتشدد. وسيبقى الاتحاد السوفياتي متجهاً الى تقديم الدعم الى سوريا، حتى تبني قدرات ردعية دفاعية تمنع اسرائيل من إضعاف موقعها في النزاع، دون اعطائها دعماً غير محدود، تخوّفاً من تشجيع سوريا على محاولة اعتماد الخيار العسكري الذي قد يورّط الاتحاد السوفياتي في مواجهة مع الولايات المتحدة، فيما لو حصلت حرب سورية - اسرائيلية تهدّد الأمن الوطني والأمن الداخلي لسوريا. وسيكون ذلك بمثابة «المشهد الأسوأ» الذي يمكن ان يواجه السوفيات، مشهد يضعهم امام واحد من خيارين: إما التورط المباشر مع ما يحمل ذلك من مخاطر، أو القبول بهزيمة سوريا التي تؤدّي ايضاً الى تشويه سمعة السوفيات، ومصداقية التحالف معهم، أو اضعاف سوريا الى درجة يفقد معها الاتحاد السوفياتي نفوذه في دبلوماسية النزاع العربي - الاسرائيلي. لذلك ستبقى الضمانة السوفياتية لسوريا واضحة من حيث المجالات التي تغطيها - جغرافياً وموضوعياً - حتى لا يكون هناك غموض يؤدّي الى سوء فهم سوريا واعدائها أي ومتى يتدخل الاتحاد السوفياتي. فالرادع السوفياتي يقوم على الوضوح في هذا المجال، تحسّباً من الانجرار الى «المشهد الأسوأ»، فتسليح سوريا سيبقى محكوماً باعطائها اقصى قدرة ردعية (قدرة انزال خسائر كبيرة في حال اعتدي عليها) حتى تستطيع دائماً ان

تقاوم اي ضغوط سياسية أو عسكرية للتخلي عن مطالبها في النزاع.

ولن يستطيع السوفيات بالطبع جذب الأطراف العربية مباشرة التي قد تحاول اللجوء الى الحلول الجزئية ومنعها من ذلك. ولكن سينتظر السوفيات كعادتهم فشل هذه المحاولات، كون الحدّ الأدنى الذي يحاول هؤلاء الحصول عليه لن يلتقي مع الحدّ الأقصى الذي قد تقبل اسرائيل باعطائه. فالعودة الى حالة اللاحرب واللاسلم، في ظلّ التهديد الاسرائيلي، قد تقرّب هذه الأطراف العربية من الاتحاد السوفياتي مما يعطيه مجالاً لبناء نفوذه معها.

اذاً ستبقى سوريا الركن الاساسي في الاهتمام السوفياتي. وسيبقى الاتحاد السوفياتي يعمل على «ربط» النزاع العربي ـ الاسرائيلي بسياسات المنطقة وقضاياها المختلفة، بغية ايجاد تناقضات امريكية ـ عربية، والاستفادة منها في التقرّب من الأطراف العربية.

ز ـ نزاع عربي داخلي

ماذا لو قامت تمخضات اجتماعية ـ اقتصادية أو نزاعات سياسية زعزعت استقرار بعض البلدان العربية، أو أدّت في حالات معينة الى تغيير النخبة الحاكمة؟ فالاتحاد السوفياتي له تحليله الماركسي ـ اللينيني لاحتمالات حدوث هذه التمخضات (الشروط المتوجب توافرها والنتائج الممكنة) فكيف سيتحرك الاتحاد السوفياتي في حال حصل ذلك؟ سينظر السوفيات بايجابية الى أي محاولات للتغيير في الدول الحليفة للولايات المتحدة، وبخاصة قد يقومون بتشجيعها لو بدأت (الاتجاه المتشدد) اذ يعتبرون ان القوى الجديدة أيّاً كانت، لا يمكن إلا أنّ تحدث بعض التغيير في سياستها الخارجية، كونها تعتبر ذاتها مختلفة ومتميزة عن النظام القديم، ولا بد أن يقود ذلك عملياً الى الابتعاد بعض الشيء عن الولايات المتحدة، والانفتاح على الاتحاد السوفياتي مثلاً. فالتغيير اذاً في دول صديقة للولايات المتحدة، لا بد ان يستفيد منه السوفيات بشكل عام. وقد يحاول السوفيات تقديم مساعدات مباشرة أو غير مباشرة الى القوى المعارضة، في حال حدوث نزاع في دولة صديقة للولايات المتحدة ومعادية للاتحاد السوفياتي. وقد يحاول الاتحاد السوفياتي التدخل ايضاً، بواسطة بعض اصدقائه الاقليميين او العرب، بغية توريط الولايات المتحدة للتدخّل بشكل مكشوف لحماية النخبة الحاكمة الأمر الذي قد يشكّل إحراجاً لهذه الأخيرة، وتوريطاً للولايات المتحدة في نزاع داخلي له تكلفته بالنسبة اليها. وفي حال نجح التغيير، يكون ذلك الطريق الاقصر والاقل تكلفة بالنسبة الى السوفيات للحصول على صديق جديد أو «لإفقاد» الولايات المتحدة حليفاً في منطقة مهمة.

ولنفترض حصول تمخّضات في الأوضاع الداخلية تهدّد الحكم القائم في دول عربية غير معادية للاتحاد السوفياتي، ولكنها لا تندرج في خانة اصدقائه، حيث تقيم علاقات طبيعية

معه. كيف سيكون موقف هذا الأخير؟ اذا افترضنا ان القوى التي تهدّد الحكم ذات اتجاهات اسلامية اصولية، فقد يساعد الاتحاد السوفياتي الحكومة القائمة، خوفاً من وصول الاتجاه الاسلامي الأصولي الى السلطة. ولئن أخذ هذا الأخير موقفاً معادياً من الولايات المتحدة، فقد يتخذ موقفاً بالدرجة ذاتها من العداء من الاتحاد السوفياتي، وهو تالياً أكثر خطراً على مصالح الأخير من الحكومة السابقة التي يمكن دائماً استغلال مجالات معينة لاقامة تعاون معها. اما اذا كانت القوى البديلة ذات اتجاهات غير معادية للاتحاد السوفياتي مبدئياً، فقد يحاول هؤلاء، بسبب عدم مقدرتهم على التأثير في الأحداث بأي حال، الوقوف على الحياد وانتظار النتائج التي يفضي اليها النزاع.

من جهة أخرى، لنفترض حدوث محاولات لزعزعة استقرار دولة صديقة وحيوية بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، ولاقت هذه المحاولات دعماً خارجياً من اطراف عربية ومن الولايات المتحدة، الأمر الذي صار يهدد مصير الحكومة الصديقة، وتالياً خسارة الاتحاد السوفياتي لحليف مهم ينعكس على وضعه سلبياً في المنطقة.

- ومن المحتمل ان يقوم الاتحاد السوفياتي والدول الأوروبية الشرقية، وكذلك بعض حلفاء السوفيات إذا وجدوا في المنطقة العربية أو في افريقيا، بتقديم المساعدات الأمنية والتسليحية وحتى القتالية (خبراء مثلاً) لقمع التمرد، مع محاولة عدم الظهور كطرف مباشر في النزاع الداخلي.

قد يرسل الاتحاد السوفياتي إشارات الى الأطراف الدولية والعربية المعادية لإفهامها بالأهمية الحيوية التي يعلّقها على حماية الحكومة الصديقة، وتالياً بعدم سماحه بالمساس باستقرارها. ولزيادة مصداقية ردعه، قد يعلن الاتحاد السوفياتي ان «القوى الاشتراكية الدولية» مثلاً ستمنح ذاتها حقّ التدخل لحماية النظام الصديق، ومنع ضرب «المكتسبات» التي حققها. ويكون ذلك بمثابة استعمال مبدأ بريجنيف مرّة أخرى بعد افغانستان، خارج أوروبا الشرقية.

رابعاً: مشهد التنسيق العربي العام

سيستطيع الطرف العربي، نتيجة القدرات الموظّفة في سياسة التنسيق، تحقيق وضع أفضل في ميزان القوى العربي الاسرائيلي، بحيث تزداد قدرته الردعية أمام اسرائيل وتزداد مصداقية لجوئه الى الخيار العسكري لإيجاد تسوية للنزاع العربي - الاسرائيلي. ولا بد أن يدرك الطرف العربي انه لتحقيق ذلك، يتعين عليه اقامة علاقات جيدة مع الاتحاد السوفياتي، للحصول على الدعم العسكري والدعم السياسي المطلوب، الأمر الذي سيفتح باب التقارب السوفياتي - العربي.

ويدرك السوفيات انه في هذا المشهد تزداد احتمالات اشراكهم في ادارة النزاع، وقبول الولايات المتحدة تالياً بذلك، فيما لو اضطرت الى ايجاد تسوية يرضى عنها الطرف العربي لإقفال ملف النزاع، في وقت قد تكون منشغلة بأماكن أخرى في العالم، أو قد تتخوّف من احتمال بدء الطرف العربي بتهديد مصالحها فعلياً، وهي مضطرة تالياً للجوء الى الاتحاد السوفياتي لاحتواء النزاع، فيما لو تفجّر عسكريا في ظل توازن عسكري عربي ـ اسرائيليّ.

ولنفترض أن اسرائيل قامت بتوجيه ضربة استباقية الى احد البلدان العربية، بغية منعه من استكمال بناء قوته، الأمر الذي قد يؤدي الى حرب عربية ـ اسرائيلية، عندها سيكون الاتحاد السوفياتي مهتماً ـ بشكل رئيسي ـ بعدم انهزام الطرف العربي، حتى لا تصاب سمعته بالتشويه، كأن يقال ان السلاح السوفياتي انهزم امام السلاح الغربي، أو أن السوفيات غير قادرين على دعم الطرف العربي بشكل فعّال. لذلك سيتجه الاتحاد السوفياتي لتقديم السلاح الى الاطراف العربية الصديقة بغية منع هزيمتها، ممّا يزيد في نفوذه لدى هذه الأطراف بحيث لن تستطيع الولايات المتحدة، في حال لم تستطع اسرائيل حسم الحرب لمصلحتها، ان ترفض التعاون مع الاتحاد السوفياتي لاحتواء النزاع، والاعتراف تالياً بمكانته وشرعية دوره في المنطقة. ولكن ماذا لو هددت اسرائيل ـ في حال حدوث اختراق عسكري عربي لمجالات «حيوية» عندها ـ باستعمال السلاح النووي لفرض انسحاب عربي من الاراضي التي حرّرت، في وقت لا يملك فيه الطرف العربي «قدرة الضربة الثانية» النووية؟ اذ ذاك سيلتفت الطرف العربي الى الاتحاد السوفياتي الذي يكون أمام احتمالين: الضغط على العرب للانسحاب، وتعريض علاقاته معهم تالياً لانتكاسة كبيرة، أو الحصول على ضمانة نووية بعدم السماح لاسرائيل بالقيام بضربتها، تحت طائلة إعطاء العرب قدرات نووية، الأمر الذي قد يضع الاتحاد السوفياتي ايضاً في حالة مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة. وقد يقوم الاتجاه التجريبي، تلافياً للمواجهة مع الولايات المتحدة ونتيجة ادراكه لثقلها في المنطقة، بعدم التجاوب مع المطلب العربي أو الطلب الى الولايات المتحدة الضغط على اسرائيل لايقاف تهديداتها، ولو أن المرجّح في هذه الحالة ان الادارة الامريكية لن تتجاوب مع الاتحاد السوفياتي. ومحاولة لاحتواء التوتر السوفياتي ـ العربي، سيعمل على تزويد الطرف العربي بالأسلحة التقليدية. أما الاتجاه المتشدّد، فقد يدفع باتجاه التصعيد مع الولايات المتحدة، بهدف توتير علاقاتها مع البلدان العربية، متحمّلاً مخاطر هذا التوجّه الذي قد يؤدي الى توتّر بين القوتين العظميين.

ولن يشجّع الاتحاد السوفياتي الطرف العربي على اللجوء الى الخيار العسكري، فيما لو لم يكن هناك تكافؤ في الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي، خوفاً من التورط، وانسجاماً مع سياسة الحذر التي يتبعها السوفيات. اما اذا وجد تكافؤ، فسيرى السوفيات بذلك الفرصة المتاحة للتدخل سوية مع الولايات المتحدة، بغية إدارة النزاع، فيما لو انفجرت حرب عربية ـ اسرائيلية.

وفي كل الأحوال، سيشجع الاتحاد السوفياتي الطرف العربي على الربط بين الموقف الامريكي من النزاع العربي ـ الاسرائيلي من جهة، والعلاقات العربية ـ الامريكية من جهة أخرى. ولا بد أن يحاول السوفيات، في هذا السياق، تحقيق بعض المكاسب في منطقة الخليج، كحثّ الاقطار العربية الصديقة أساساً للولايات المتحدة على سحب التسهيلات المعطاة للأخيرة والخليج وبحر العرب.

وستبقى العلاقات السوفياتية ـ العربية محكومة بعاملين اساسيين: أولهما، الاتجاه العام للطرف العربي، وتحديداً لدول القيادة فيه. وثانيهما، مدى استعداد الولايات المتحدة للانفتاح على المطالب العربية والتجاوب معها، بغية احتواء الدور السوفياتي.

فلو اتّجه الطرف العربي، بعد ان حسّن موقعه في ميزان القوى، الى التقارب مع الولايات المتحدة على حساب إبعاد السوفيات عن دبلوماسية النزاع، قد يحاول هؤلاء اختراق التنسيق بواسطة تشجيع المعارضة لهذا التوجه، والتي قد تقوم ضمن الصف العربي. ويكون ذلك بزيادة الامكانات العسكرية للقوى الرئيسية في تلك المعارضة للبروز، كقوة قادرة على زيادة المطالب المتداولة في الاشارات المتبادلة أو المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والطرف العربي. وسيبقى الاتحاد السوفياتي معارضاً للترتيبات الأحادية، ومؤيداً للحلول الشاملة، لأنها الوحيدة التي تؤمّن له دوراً في النزاع، وتالياً نفوذاً في المنطقة العربية، في حين ستبقى الولايات المتحدة تفضّل الترتيبات الأحادية لإبقاء الاتحاد السوفياتي خارج المنطقة.

وسيجد السوفيات مجالات أخرى محتملة للخلافات العربية ـ الأمريكية يحاولون الاستفادة منها. فالتنسيق العربي، مثلاً، قد يشمل المجال الاقتصادي الذي يضعهم في مواجهة «الغرب» بشكل عام، في اطار ما يعرف «بالشمال» و«الجنوب»، حيث يعتبر السوفيات انهم خارج ذلك التصنيف، وانهم متعاطفون مع «الجنوب» وضد «الشمال» المستقل. ولئن كان الاتحاد السوفياتي غير قادر على التأثير مباشرة في هذا المجال، إلا أنه سيبقى يراقب عن كثب تطوراته للافادة من التناقضات المحتملة. وفي هذا السياق، سيبقى السوفيات ينظرون بحذر الى الحوار العربي ـ الاوروبي؛ فهم من جهة لا يؤيدونه، ولو أنهم لا يعلنون عن ذلك، باعتبار ان الجماعة الأوروبية بالنتيجة جزء من الحلف الغربي، وتالياً تقوم احياناً بدور قناة اتصال لاحتواء ازمة او توتّر في العلاقات بين الولايات المتحدة والعرب. ولكن، من جهة أخرى، يبقى للحوار أهمية بالنسبة للسوفيات، من حيث انه قد يشكّل نقاط اختلاف أحياناً بين الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية، فيما لو عرف الطرف العربي أن يلعب اوراقه السياسية والاقتصادية بشكل جيد. وفي هذا الاطار، يصبح الحوار مفيداً للاتحاد السوفياتي، وقد يشجّعه هذا الأخير بواسطة بعض الأطراف العربية الصديقة، وبغية جذب الجماعة الى مواقف متمايزة أو متناقضة مع الولايات المتحدة الامريكية.

خامساً: مشهد التجمعات الاقليمية

يدرك الاتحاد السوفياتي صعوبة الربط بين النزاع العربي - الاسرائيلي كقضية - مجال تخصّ بشكل أساسي تجمّع المشرق العربي من جهة، وسلوكية التجمعات الاقليمية من جهة أخرى. وعليه، فلن يستطيع السوفيات الاستفادة من موقفهم في ذلك النزاع لخدمة اهدافهم عند التجمعات الأخرى، نتيجة اهتمام كل منها بأولوياته التي لن تكون بالضرورة متشابهة من حيث الأهداف.

ومن الطبيعي ان يكون **تجمّع المشرق العربي** الأكثر تهيئة للتعاون مع الاتحاد السوفياتي للعوامل التالية:

- الخطر الاسرائيلي الذي يهدده، وتالياً حاجته الى التسليح والدعم الدبلوماسي الدولي للتصدي لذلك التهديد.

- الموقف الامريكي لن يكون متجاوباً مع مطالب الحدّ الأدنى لهذا التجمّع، لا بل قد يحاول محاصرته ومقاومة أيّ محاولات قد تقوم بها التجمّعات الاخرى لدعمه، الأمر الذي يزيد في حاجة تجمّع المشرق العربي الى الاتحاد السوفياتي، لإحداث توازن سياسي مع الولايات المتحدة.

- غياب الاعتبارات المبدئية التي قد تمنع تقارباً معيناً مع الاتحاد السوفياتي، كما هي الحال مثلاً مع مجلس التعاون الخليجي، ولو ان تلك الاعتبارات عند الطرف الأخير بدأت بالانحسار.

وسيكون الاتحاد السوفياتي اكثر حذراً في هذا المشهد منه في المشهد السابق في ضبط تجمّع المشرق العربي لمنعه من الانجرار الى نزاع عسكري مع اسرائيل، تخوّفاً من تورّط السوفيات في نزاع غير مضمون النتائج، بخاصة اذا كان تجمّع وادي النيل على اختلاف مع تجمّع المشرق العربي، وتتسم علاقاتهما بغياب التنسيق، فستكون النتيجة استفراد الطرف العربي الصديق للاتحاد السوفياتي، وضربه من قبل اسرائيل، بتشجيع من الولايات المتحدة التي قد تجد الفرصة سانحة لمحاصرة تجمّع المشرق العربي وإضعافه، وتالياً إضعاف الوجود السوفياتي في المنطقة. ويكون الموقف السوفياتي أكثر ثقة في قدرة تجمّع المشرق العربي على مواجهة إسرائيل، فيما لو كان العراق أيضاً عضواً في ذلك التجمّع، أو متحالفاً معه، كأن يدعم العراق التجمّع في نزاعه مع اسرائيل، في حين يقوم التجمّع بدعم العراق في منطقة الخليج، ويشكل ذلك وضعاً جيداً للسوفيات، من حيث قدرتهم على التواجد في منطقة حساسة تمتدّ من الخليج الى المتوسط. وستكون السلوكية السوفياتية تجاه **مجلس التعاون الخليجي**، مزيجاً من المرونة والتشدّد، حسب الاتجاه الحاكم في الاتحاد السوفياتي وحسب الاتجاه الخارجي لمجلس التعاون. فلو كان لهذا الأخير موقف معاد للاتحاد السوفياتي،

فسيحاول ان يضعف نفوذه في التجمّع الصديق له، بواسطة سياسة المساعدات الاقتصادية للتأثير في ذلك التجمّع باتجاه إبعاده عن الاتحاد السوفياتي، ومحاولة لعب دور الوسيط بينه وبين الولايات المتحدة. ويستطيع مجلس التعاون الخليجي، ايضاً، بسبب امكاناته المادية الكبيرة، استثمار هذه الامكانات في بناء نفوذ في تجمّع وادي النيل وتجمّع المغرب العربي، بغية دفعهما في اتجاهات قد تكون ايضاً متصادمة مع الاتحاد السوفياتي. امام هذا الوضع، قد يحاول السوفيات بناء علاقات وثيقة مع بعض اطراف المجلس، بغية الاستفادة من الخلافات الداخلية التي قد تنشأ بينهم، وتشجيعها ايضاً، لإضعافه وإشغاله داخلياً. وقد يذهب الاتحاد السوفياتي، وبخاصة الاتجاه المتشدد، الى تشجيع الأطراف الداخلية المعارضة، أو الأطراف المحيطة بالمجلس، لافتعال مشاكل وصدامات مع دوله، بغية إرباكه ايضاً. اما اذا كان المجلس ذا اتجاه غير منحاز، فسيحاول الاتحاد السوفياتي مدّ جسور معه، وابراز منافع العلاقات بينهما من النواحي الأمنية والاقتصادية.

ويمثل تجمّع وادي النيل مركز الاهتمام الرئيسي بالنسبة للاتحاد السوفياتي، لكونه جسراً يربط بين افريقيا والمنطقة العربية، ولوزنه الكبير في السياسة العربية وفي السياسة الافريقية. فاذا اتجه هذا التجمّع نحو التحالف مع الولايات المتحدة، أدّى ذلك الى ضربة كبيرة للنفوذ السوفياتي في كلتا المنطقتين. ويضطر الاتحاد السوفياتي، في هذه الحالة، الى ترقّب حدوث أي توتر في العلاقات بين هذا التجمّع والولايات المتحدة للإفادة منه. وتتراوح مجالات التوتر الممكنة بين محاولة الولايات المتحدة احتواء التجمّع ومنعه من القيام بدور نشيط في المنطقة العربية، وتحديداً في اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي، الى جانب الأوضاع الداخلية في دولتي التجمّع اللتين لا تشجعان على تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة نظراً لموقف هذه الأخيرة من عدة قضايا تهمّ الرأي العام في دولتي وادي النيل. وقد يتجه الاتحاد السوفياتي، في محاولته لتقوية علاقاته مع تجمّع وادي النيل، الى ايجاد ارضية مشتركة للتعاون المحتمل، ومحاولة بلورتها في توجه دبلوماسي سوفياتي نحو التجمّع. والمجالان الاساسيان للتعاون يتمثلان في تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وفي الموقف من سياسة التمييز العنصري في جنوب افريقيا. فأي تحوّل نحو موقف عدم الانحياز من قبل تجمّع وادي النيل، يكون بمثابة مكسب للاتحاد السوفياتي، اذ يعتبر بمثابة خسارة تدريجية للنفوذ الأمريكي في التجمّع.

ولا بد ان يشجّع الاتحاد السوفياتي التقارب والتنسيق بين تجمّع المشرق العربي وتجمّع وادي النيل، بغية زيادة احتمالات بناء نفوذه في النزاع العربي ـ الاسرائيلي. فنجاح هذا التقارب او التنسيق، سيؤدي حتماً الى تغيّر في ميزان القوى يحسّن وضع الطرف العربي في خياراته الدبلوماسية أو الردعية أو الدفاعية.

لنفترض ان تجمّع وادي النيل قد اتجه في سياسة معادية للاتحاد السوفياتي وتأخذ شكلاً

هجومياً، كأن يحاول تطويق حلفاء الاتحاد السوفياتي أو أصدقائه في المنطقتين العربية والافريقية، ويزيد من مستوى التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، ويحاول التحالف مع مجلس التعاون الخليجي بغية محاصرة تجمّع المشرق العربي أو العراق، فيما لو كان هذان الأخيران صديقين للاتحاد السوفياتي. اذ ذاك، سيردّ الأخير بمحاولة تشجيع المشاكل الداخلية مثلاً في السودان بواسطة اثيوبيا، وقد يحاول العمل على محاصرته عربياً، بواسطة تجمّع المشرق العربي، وإحراجه فيما لو كانت علاقات تجمّع وادي النيل قائمة بشكل طبيعي مع اسرائيل. واقصى درجات النفوذ التي يمكن ان يحصل عليها الاتحاد السوفياتي في المنطقة العربية تتأثر بقيام تعاون وثيق بينه وبين تجمع وادي النيل، حيث قد تشكل سياسة مساعدات التنمية مدخلاً جيداً، ولو محدوداً، في ايجاد تعاون سوفياتي مع وادي النيل.

أما في المغرب العربي، فان سيطرة اتجاه عالمثالثي هناك يفتح مجالات التعاون مع الاتحاد السوفياتي، بخاصة في افريقيا. ولكن اذا اتجه المغرب العربي نحو «الغرب» بغية تطوير علاقاته الاقتصادية مع الدول الصناعية الكبرى، فذلك يفرض عدم الصدام مع الولايات المتحدة، مثلاً في افريقيا أو في المنطقة العربية، لوقوفها ضد «عقيدة» كل من النظامين العربي والافريقي: فلسطين، والتمييز العنصري، على الرغم من ان المغرب العربي قد يلتقي مع الاتحاد السوفياتي في الاطر الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مواجهة ذلك الموقف الامريكي، إلا ان هذه السياسة لن يكون لها أيّ مضمون عملي، وستبقى على المستوى الرمزي مما لن يحدث تقارباً مع الاتحاد السوفياتي من جهة، ولا تباعداً مع الولايات المتحدة من جهة أخرى. وكلّما اتجه تجمّع المغرب العربي نحو التعاون مع الولايات المتحدة، كلّما ثمّن الاتحاد السوفياتي ـ بخاصة الاتجاه المتشدد ـ أهمية توثيق العلاقات مع ليبيا، كونها تشكل «منطقة عازلة» بين وادي النيل والمغرب العربي اللذين يمكن ان يشكل تحالفهما تغييراً كبيراً في موازين القوى ضد الاتحاد السوفياتي في افريقيا، وفي جنوب البحر الابيض المتوسط.

سادساً: مشهد الفدرالية العربية

يحتلّ القطب العربي موقعاً استراتيجياً مهماً بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، لتحكّمه بالممرّ من البحر المتوسط الى المحيط الهندي، ولموقعه الجغرافي بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، الى جانب سيطرته على الجزءين الشرقي والجنوبي من المتوسط، مع ما يمثّل ذلك من أهمية بالنسبة الى الاستراتيجية السوفياتية في «مسرح المتوسط». ويمثّل القطب العربي قوة سياسية رئيسية في العالم النامي، وتحديداً في افريقيا، وفي اطار منظمة المؤتمر الاسلامي، وحركة عدم الانحياز، حيث هو مهيّأ للعب دور قيادي، نظراً لامكاناته.

ففي اطار نظام عالمي سداسيّ الأقطاب، حيث هناك قطبان اساسيان متحالفان

استراتيجياً مع الولايات المتحدة ـ اليابان والجماعة الأوروبية ـ وحيث ان الصين الشعبية قد تختار واحداً من عدة اتجاهات، اكثرها غير صديق للاتحاد السوفياتي [٢٣]، تبرز المصلحة الكبيرة لهذا الأخير في محاولة اقامة علاقات وثيقة مع القطب السادس (الدولة الفدرالية) بهدف مقاومة انجذابها (من المنظور السوفياتي) الى الولايات المتحدة، الأمر الذي قد يساهم في احتواء الاتحاد السوفياتي، وتغيير موازين القوى ضدّه في «مسارح» مهمة استراتيجياً. ويهتم الاتحاد السوفياتي، ايضاً، بمنع انجذاب الدولة العربية الى تحالف مع الصين الشعبية، فيما لو كانت الأخيرة في اتجاه مضاد للاتحاد السوفياتي، بحيث يستطيع الطرف العربي الاسهام بشكل كبير في عزل السوفيات.

ومن الطبيعي ان لا يدخل القطب العربي في أي تحالف استراتيجي مع احدى القوتين العظميين، بل سيقيم تحالفاته في كل قضية ـ مجال حسب ما تمليه مصالحه. فاذا ما احتاج الى دعم الاتحاد السوفياتي في احدى القضايا، فلن يؤدي ذلك الدعم الى خلق علاقات تبعية، طالما ان السوفيات قد يكونون محتاجين للتحالف معه في قضايا اخرى. وسيجد الاتحاد السوفياتي، من منظور الثنائية القطبية، ان بقاء الطرف العربي خارج دائرة الاستقطاب الدولي، سيكون ذا انعكاسات استراتيجية ايجابية عليه، مقارنة مع وضع المنطقة العربية في المشاهد الاخرى، حيث هناك وجود قويّ، ولو بدرجات مختلفة، للولايات المتحدة في المنطقة العربية. فالاتجاه التجريبي في الاتحاد السوفياتي، سيجد في ذلك وضعاً مثالياً في إخراج الولايات المتحدة من المنطقة العربية. وفي منطقة الخليج، قد يلتقي الاتحاد السوفياتي مع القطب العربي ـ بخاصة اذا كانت ايران حليفة للولايات المتحدة، وللاخيرة قواعد في ايران ـ في الدعوة الى تحييد منطقة الخليج واخراج الوجود العسكري للقوتين العظميين منها، وهو هدف يؤيده الطرف العربي لإبعاد محاولات الاستقطاب من منطقة الجوار، ويريده الاتحاد السوفياتي لإبعاد الولايات المتحدةِ من منطقة محاذية وحيوية بالنسبة له. وقد يلتقي القطب العربي مع الاتحاد السوفياتي بالدعوة الى اقامة نظام أمن جماعي في آسيا، شبيه بمشروع بريجنيف الذي قدم عام ١٩٦٩. وقد توافق الصين الشعبية على هذا لوجود القطب العربي الى جانب الهند، الأمر الذي يُحدث توازناً، أو لن تعود ترى فيه تنسيقاً سوفياتياً ـ هندياً لإخراج الولايات المتحدة من المنطقة، والاخلال بالتوازن الاستراتيجي هناك. ولئن كان الاتحاد السوفياتي غير قادر على اجتذاب القطب العربي للتعاون معه بواسطة العامل الاقتصادي ـ التجاري والتنموي ـ فهو لا بدّ سيركز اهتمامه على مجالات الصدام المحتملة بين القطب العربي والولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة تقديم الدعم التسليحي والدبلوماسية للقطب العربي، لإحداث تقارب معه مبنيّ على مصلحة متبادلة. ويبقى النزاع العربي ـ الاسرائيلي المجال الرئيسي المفتوح أمام الاتحاد السوفياتي لإحداث تقارب وثيق مع الدولة العربية،

(٢٣) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب، «خيارات الصين الشعبية الخارجية».

بخاصة إذا تحول النزاع الى حرب، وبقيت الولايات المتحدة في موقف المؤيد كلياً لإسرائيل، ولم تحاول القيام بدور الوسيط.

ولنفترض في هذا السياق ان اسرائيل هدّدت باستعمال السلاح النووي ضد القطب العربي، في حال لم يكن هذا الأخير يملك «قدرة الضربة الثانية»، عندها سيكون عليه إما التراجع أو الحصول على تلك القدرة من الاتحاد السوفياتي أو من الصين الشعبية. فما هي الاحتمالات الممكنة؟

ـ في حال تراجع القطب العربي، سينظر السوفيات الى ذلك بارتياح، بخاصة الاتجاه التجريبي، وذلك لسببين رئيسيين، أولهما: ان تراجع القطب العربي سيجعله في علاقات أزموية مع الولايات المتحدة، وسيدفعه تالياً الى التقارب مع الاتحاد السوفياتي لإحداث توازن مع الموقف الأمريكي. وثانيهما: ان ذلك سيسمح للاتحاد السوفياتي بتلافي الإحراج في اتخاذ موقف صعب، كإعطاء الدولة العربية اسلحة نووية، أو الإعلان عن اقامة مظلّة نووية سوفياتية فوق المنطقة العربية، الأمر الذي قد يؤدي الى تورّط الاتحاد السوفياتي، وتصعيد النزاع، وحصول مواجهة محتملة بينه وبين الولايات المتحدة في منطقة محاذية للاتحاد السوفياتي، أو عدم مساعدة العرب ودفعهم للتوجه الى الصين الشعبية، مما يخسر الاتحاد السوفياتي معه علاقاته العربية.

ـ سيجد الاتجاه السوفياتي المتشدّد الفرصة السانحة لدفع القطب العربي الى عدم التراجع، عبر اعطائه مظلة نووية مثلاً، الأمر الذي سيؤدي الى أزمة خطيرة بين القوتين العظميين تكون مفيدة للاتحاد السوفياتي عربياً ودولياً، بسبب الموقف الدولي الذي سيكون متعاطفاً مع المطالب العربية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

ـ ولكن ماذا لو قامت الولايات المتحدة بخطوة استباقية، كأن تضغط على اسرائيل لتقديم تنازلات وتلافي النزاع المسلح أو تلافي تصعيده، وعملت بذلك كوسيط بغية ايجاد تسوية سياسية، مخافة من تعاظم قوة الطرف العربي، وقدرته على إنهاك اسرائيل في حرب استنزاف، فيما لو بقيت متصلبة. الأمر الذي يورّط الولايات المتحدة في نزاع ليس من مصلحتها مع القطب العربي؟ فكيف يكون الموقف السوفياتي امام التقارب الأمريكي ـ العربي الذي تهدف الولايات المتحدة من خلاله الى ابقاء السوفيات خارج دبلوماسية النزاع؟ لن يستطيع الاتحاد السوفياتي عرقلة ذلك التقارب أو ايقافه، وقد يتجه نحو محاولة تطويق القطب العربي بواسطة التقارب بشكل خاص مع ايران، حيث سيحصل تجاذب بين القوتين العظميين حول هذه الأخيرة، نظراً لموقعها كمنطقة عازلة بين الاتحاد السوفياتي والقطب العربي. وبالنسبة للسوفيات، ستسمح لهم ايران، التي لن تنظر بارتياح الى التقارب الامريكي ـ العربي، بالوجود في الخليج، وتالياً تعطيهم القدرة على التأثير على القطب العربي

من خلال دولة الجوار. كذلك ستزداد أهمية اثيوبيا في الاستراتيجية السوفياتية، إذ ستكون إحدى ركائز الاحتواء السوفياتي للقطب العربي. وقد يشجّع الاتحاد السوفياتي الهند على محاولة احتواء القطب العربي، ومواجهته في اطار حركة عدم الانحياز، ولو ان ذلك لا يعني بالضرورة نجاح السوفيات. وتبقى الهند، بسبب شرعيتها التاريخية ووزنها الدولي، القوة الوحيدة القادرة على منافسة القطب العربي في العالم النامي.

الفصل الرّابع
الصّين الشعبيّة والوطن العربي

أولاً: الاتجاهات المستقبلية

تنفرد الصين الشعبية، مقارنة مع القوى الكبرى الأخرى، في أنها أحدثت عدة تحولات أساسية في سياستها الخارجية، حمل كل منها رؤيا معينة للعلاقات الدولية، وتصوراً مختلفاً للتعاطي مع القضايا العالمية. وظهر ذلك في انتهاج سلوكيات مختلفة حسب كل اتجاه مرّت به الصين الشعبية في مراحل تحولها.

ويمكن أن نشير الى أربعة احتمالات مستقبلية ممكنة، لكل احتمال شبيهه في احدى مراحل تطور السياسة الخارجية للصين، ولو أن ذلك لا يعني بالضرورة أن يكون الاتجاه المستقبلي متطابقاً كلياً مع النموذج الماضي، نتيجة وجود معطيات جديدة ومختلفة. وهذه الاتجاهات هي:

١ ـ الاتجاه المتشدد أو المنغلق

سيتّسم هذا الاتجاه بتقليص علاقاته الدبلوماسية الدولية، لرفضه لقواعد اللعبة الدولية، والتركيز على التعامل مع الحركات والأحزاب «الثورية» واعتماد مفهوم الاكتفاء الذاتي في المجال الاقتصادي. وهو سيقف ضد كلتا القوتين العظميين من منطلقات عقائدية. وتّمثل مرحلة الستينات، أو تحديداً منذ «الطلاق» مع الاتحاد السوفياتي وحتى بداية الانفتاح على الولايات المتحدة (دبلوماسية كرة الطاولة) النموذج الأقرب لهذا الاتجاه المحتمل. وفي منظور الاتجاه الأخير، تبدو المنطقة العربية كجزء استراتيجي مهم في العالم النامي كونها أرضاً خصبة للتمخّضات الاجتماعية ـ الاقتصادية. وتكون الصين راغبة في التحالف مع كل القوى الثوروية التي تجمع التيارات التغييرية كافة من قومية وإسلامية أصولية وماركسية لينينية، بشرط

ان لا تكون صديقة للاتحاد السوفياتي . وستؤيد الصين استعمال الوسائل الثورية للوصول الى السلطة. اذاً، تمثل المنطقة العربية مسرح مواجهة حيث يبرز عدد من الفرص السانحة لمحاربة «الامبريالية الأمريكية» و«التحريفية السوفياتية» بالواسطة، عبر دعم الأطراف التي تواجه حلفاء هاتين القوتين. وقد تقيم الصين الشعبية علاقات مع الحكومات التي تعتبر انها تنتهج سياسة غير مرتهنة لإحدى القوتين العظميين، ولا تكفي بالطبع عضوية حركة عدم الانحياز لدخول هذا التصنيف. وقد يعود هذا الاتجاه الى البروز، في حال فشلت محاولات التحديث الاقتصادي، أو وصل الى الحكم تيار متشدد عقائدياً، أو برز لديها شعور بأنها احدى أوراق المواجهة السوفياتية ـ الأمريكية حيث ان الأولى تحاول احتواءها فيما الثانية قد تحالف اعداءها (تايوان، هونغ كونغ اذا تراجعت بريطانيا عن التخلي عنها عام ١٩٩٧) أو قد تشعر الصين بأنها غير قادرة على منافسة القوتين العظميين، بواسطة الوسائل التقليدية في بناء النفوذ، كالتسليح أو المساعدات الاقتصادية، فتتحول الى اسلوب ثالث مختلف كلياً.

٢ ـ اتجاه حليف للاتحاد السوفياتي

من الممكن أن تعود الصين الشعبية، وهي في رحلة البحث عن نموذج داخلي، الى تبنّي النموذج السوفياتي. في مرحلة ما بعد الماوية، من غير المستبعد أن تعود الصين الشعبية الى اعتناق ما رفضه ماوتسي تونغ. ماذا لو تم حل المشاكل الحدودية بين الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، وشعرت الأخيرة بتعاظم قوة اليابان، وتعاون هذه الأخيرة مع الولايات المتحدة وقوى اقليمية أخرى لاحتوائها، في حين أن الاتحاد السوفياتي قد يزوّدها بالمساعدات التي تحتاجها، وفي وقت تكون الولايات المتحدة قد وصلت الى طريق اللاعودة في معاداة الصين؟

قد تدفع هذه العوامل مجتمعة بالصين الشعبية الى الانخراط مجدداً في الاستراتيجية السوفياتية[١] وقد يبقى للصين وضعها المميز ضمن «الحلف الشرقي»، نتيجة للثقل الديمغرافي والسياسي الذي تملكه. ويشابه هذا النموذج الوضع الذي كان قائماً في الخمسينات، قبل الخلاف الصيني ـ السوفياتي. وقد تعود الصين الى اعتناق نظرية العوالم الأربعة التي تصنف العالم كما يلي: الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية في اوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية وبالطبع معها الصين؛ العالم النامي ويضم المنطقة العربية؛ الدول الغربية التي تبقى متحالفة مع الولايات المتحدة استراتيجياً ولو اختلفت معها سياسياً وهي معادية لمصالح العالم النامي، وأخيراً الولايات المتحدة كقوة عظمى امبريالية. ويكون التعامل مع الوطن العربي في حدود الاستراتيجية السوفياتية.

(١) Nakajima Minco, «China May Return to the Soviet Bloc,» *Japan Quarterly*, vol. 30, no. 2 (April-June 1983), pp. 181-187.

٣ ـ اتجاه منحاز للولايات المتحدة الأمريكية

قد تتجمع عدة عوامل تدفع الصين بهذا الاتجاه الذي يشابه وضع الصين في أواخر السبعينات. من هذه العوامل مثلاً: تكريس سياسة الباب المفتوح[٢] التي بدأت عام ١٩٧٨ بغية أن تصير الصين تدريجياً أكثر اندماجاً بالاقتصاد الغربي، واعتناق مفاهيم الاعتماد المتبادل كبديل عن الاكتفاء الذاتي، والذي في ظلّ وجود اتجاه سياسي «منبهر» بالغرب قد يؤدي الى زيادة تبعية الصين للمؤسسات المالية والاقتصادية الغربية الخاصة والمتعددة الأطراف. وقد يؤدي تفاقم الخلاف مع الاتحاد السوفياتي وفيتنام، ومحاولة الحصول على استثمارات من الخارج، ووجود نخبة في الحكم لها مصالح تقوية التعاون مع «الغرب»، الى دفع الصين للانحياز كلياً للولايات المتحدة الأمريكية، وتبنّي نظرية العوالم الثلاثة مرّة أخرى مع التركيز بالطبع، على أن الخطر الحقيقي مصدره «الإمبريالية الاجتماعية»، التي هي الاتحاد السوفياتي، ولو أنّ الولايات المتحدة توجد في خانة الاتحاد السوفياتي نفسه على المستوى النظري. ويكون دور العالم الثاني الذي يضمّ الدول الأوروبية واليابان مواجهة هيمنة القوتين العظميين، مع التركيز دائماً على الاتحاد السوفياتي من الناحية العملية. ويكون العالم الثالث الذي يضم الدول النامية مسرح الصراع بين القوتين العظميين، وتكون السياسة الصينية محكومة بعقدة مقاومة النفوذ السوفياتي، وتالياً دعم كل الأطراف التي قد يكون لها دور في محاصرة نفوذه. ويعني ذلك التقارب مع الحكومات المحافظة، والابتعاد عن حركات التحرير. وفي المنطقة العربية، تتجه الصين الى الوقوف مع الولايات المتحدة، وتالياً مع الطرف الذي تؤيده هذه الأخيرة، بغضّ النظر عن القضية القائمة، طالما يعني ذلك مواجهة السوفيات. وقد يخلق ذلك مواقف متناقضة أحياناً بخاصة في مجال النزاع العربي ـ الاسرائيلي حيث سيأتي الموقف الصيني مؤيداً للولايات المتحدة، من منطلق استراتيجي، ومتناقضاً مع الموقف الصيني المؤيد للعرب.

٤ ـ اتجاه تجريبي

تأتي هذه السياسة نتيجة إسقاط عدة عوامل كانت تحكم الاتجاهات الخارجية الصينية، ومنها حتمية الحرب، «العوالم الثلاثة»، عقدة رد الفعل ضد الاتحاد السوفياتي، والتشدد المبدئي في معاداة الولايات المتحدة. وصارت الصين تتقبّل مثلاً احتمال قيام علاقات نزاعية مع الدول الاشتراكية الأخرى، دون أن يعني ذلك الوصول الى القطيعة[٣]. وحتى

---

(٢) حول امثلة عن هذه السياسة، انظر:

Guocang Huan, «China's Open Door Policy, 1978-1984,» *Journal of International Affairs,* vol. 39, no. 2 (Winter 1986), pp. 1-18.

وعلى سبيل المثال، ارتفعت التجارة الخارجية الصينية من ٢١,١١ مليار دولار عام ١٩٧٨ الى ٥١,٧٨ مليار دولار عام ١٩٨٤.

(٣) James C. Husiung, «Challenges of China's Independent Foreign Policy,» in: James Husiung, =

تتحقق هذه السياسة لا بد من توافر الشروط التالية: بداية تقارب مع الاتحاد السوفياتي دون أن يعني ذلك انتهاء الخلافات بينهما، بل القدرة على احتوائها حتى لا تنعكس على توتير العلاقات كلياً بين الطرفين، رفض التحوّل الى ورقة ضغط في يد الولايات المتحدة تساوم بها الاتحاد السوفياتي بشكل يؤذي صورة الصين في العالم النامي، وتالياً قبول وجود مجالات تعاون، وكذلك مجالات اختلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما لو عادت هذه الى سياسة الصينَيْن (Two-chinas) واخيراً اتّسام القيادة بنظرة واقعية الى العلاقات الدولية، وقبول الصين لقواعد اللعبة الدولية وانخراطها نهائياً فيها[٤].

وستنحو تلك السياسة نحو بناء نفوذ في العالم النامي، بواسطة دعم مطالب هذه الدول، وايجاد مجالات تعاون معها، من منطلق المصالح المشتركة. وسيتّسم هذا الاتجاه بدعم دور المنظمات الدولية، والتركيز على العلاقات الدبلوماسية، بينما يخف التأييد كلياً للحركات الثوروية أو يتلاشى، إلا في الحالات التي تحظى فيها هذه الحركات بتأييد كبير من محيطها الاقليمي، الأمر الذي يضفي عليها شرعية دولية. وفي المجال الاقتصادي، سيقف هذا الاتجاه بين سياسة الائتلاف وسياسة الانفتاح غير المشروط الذي يؤدي الى التبعية الاقتصادية، بحيث يكون أكثر انتقائية في إطار استراتيجية داخلية تهدف الى اجراء تغييرات أساسية في الاقتصاد الصيني، بتحويله بواسطة خطوات تدريجية الى اقتصاد مشترك، وإحداث إصلاحات في الهياكل القائمة كزيادة اللامركزية الاقتصادية، والتحّول من الصناعات الثقيلة الى الصناعات الخفيفة، والاهتمام برفع مستوى استيراد المواد الاستهلاكية بغية رفع مستوى المعيشة[٥]. وتستطيع الصين، بذلك، أن تبلور سياسة خارجية تقوم على الاستقلالية الاستراتيجية التي تعني عدم الارتباط الاستراتيجي مع قوة عظمى[٦]. وفي اطار هذه السياسة، تظهر المنطقة العربية ككتلة دولية مهمة، بسبب تعرّضها للتجاذب من قبل القوتين العظميين. وتجد الصين انه يمكنها أن تساهم في محاولة ابقاء المنطقة العربية خارج اطار الاستقطاب الثنائي. وهي معنية، بالطبع، بأن لا تسيطر احدى القوتين العظميين على المنطقة العربية، إذ يؤدي ذلك الى إحداث تغيير أساسي في ميزان القوى بينهما، تكون له انعكاسات سلبية دولياً في أماكن أخرى، وتحديداً على مصالح الصين الشعبية. فالسوفيات، مثلاً، قد يحاولون بواسطة المنطقة العربية احتواء اوروبا الغربية، وخنقها اقتصادياً (النفط)،

---

ed., *Beyond China's Independent Foreign Policy: Challenges for the U.S. and its Asian Allies* (New = York: Praeger, 1985), p. 170 ff.

(٤) A. Doak Bannet, «China's International Posture: Sings of Change,» in: Suzan Shirk, ed., *The Challenge of China and Japan: Politics and Development in East Asia* (New York: Praeger, 1985), pp. 443-455.

(٥) Donald S. Zagaria, «China's Quiet Revolution,» *Foreign Affairs*, vol. 62, no. 4 (Spring 1984), pp. 879-904.

(٦) Harry Harding, «Change and Continuity in Chinese Foreign Policy,» *Problems of Communism*, vol. 32 (March-April 1983), pp. 1-19.

والولايات المتحدة قد تستطيع بواسطة ذلك تقوية نفوذها في العالم النامي وزيادة تبعيته لها ومحاصرة الاتحاد السوفياتي.

ثانياً: الصين الشعبية والمنطقة العربية

هناك عدد من العوامل تشكل ضوابط على قيام دور صيني مؤثر في المنطقة العربية، بصرف النظر عن الاتجاه السياسي الحاكم في الصين. ويمكن ادراج هذه العوامل كما يلي:

ـ مسافة جغرافية شاسعة بين الصين الشعبية والمنطقة العربية، ادّت تاريخياً الى غياب الاتصال الثنائي والتفاعل بين الطرفين، مما أفقدها خبرة ومعرفة بشؤون المنطقة، بالمقارنة مع غيرها.

ـ نظم قيم مختلفة انعكست في مفاهيم ومعتقدات مجتمعية مختلفة صعّب الاتصال بين الطرفين، وقد ساهم في ذلك أيضاً انغلاق المجتمع الصيني لأسباب سياسية عقائدية.

ـ قدرات محدودة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، مقارنة مع قدرات القوتين العظميين والجماعة الأوروبية واليابان، بحيث أن كلاًّ من هذه القوى الأخيرة تتفوق على الصين، إن لم يكن في المجالات المذكورة كافة ففي اثنتين منها.

ـ وجود القوتين العظميين أساساً في المنطقة العربية، وبشكل خاص الولايات المتحدة. ويرى الصينيون أن المنطقة العربية، أو «الشرق الأوسط» بشكل عام، ذات أهمية استراتيجية واقتصادية عند كلتا القوتين العظميين. والسيطرة عليه، بالنسبة لأي منهما، تعتبر بمثابة السيطرة على المنطقة المتوسطة بين العالمين الثاني والثالث. وتؤثر التطورات التي تحدث في المنطقة العربية، نتيجة موقعها كنقطة التقاء بين القارات الثلاث، في المناطق المحيطة بها. وقد اعتبر الصينيون أحياناً أن نتائج المواجهة بين القوتين العظميين تتحدد بمن يسيطر على «الشرق الأوسط»(٧). وكانت الصين دائماً ضد سيطرة قوة خارجية على المنطقة. وحتى قبل قيام الحكم الشيوعي، وقفت الصين إبّان الحرب العالمية الثانية ضد الالمان، ثم وقفت ضد الولايات المتحدة، وبعد ذلك ضد الاتحاد السوفياتي، على الرغم من أنها اتخذت موقفاً متفهماً أو متسامحاً مع الولايات المتحدة في أواخر السبعينات، بغية احتواء الاتحاد السوفياتي وإخراجه من المنطقة. إذاً، فالمنطقة العربية بالمنظور الصيني أساسية، وسياستها الدولية تنعكس على مصالح الصين الشعبية، ولكن دون أن يكون لهذه الأخيرة القدرة على التأثير في مجريات الأحداث، بالدرجة الضرورية للتحكم بانعكاساتها.

---

(٧) Yitzhak Schichor, *The Middle East in China's Foreign Policy, 1949-1977* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1979), p. 20 ff.

ثالثاً: مشهد التواصل

كيف ترى الصين الشعبيةالوطن العربي في هذا المشهد؟سيزداد الاختراق الدولي للمنطقة، وبخاصة من قبل القوى الكبرى، ويقوم بين القوتين العظميين تنافس حاد لجذب الأطراف العربية كل الى جانبه، وقد يأخذ هذا التنافس شكل المواجهة بالواسطة. وما قد يزيد في هذا الاختراق، وجود بيئة تتّسم بعدد كبير من النزاعات. كذلك ستؤدي الأوضاع الاقتصادية المتردّية والاتجاهات الأصولية الاسلامية والراديكالية الأخرى، الى تهديد أمن الدولة من الداخل، وزعزعة استقرارها، ممّا يؤدي أيضاً الى مزيد من الاختراق الدولي.

وستبقى الصين الشعبية تعلن عن وقوفها مع شرعيات النظام العربي، ولو أن تعريف كل شرعية والموقف الفعلي منها، يعتمدان على الاتجاه السائد في الصين. وستبقى هذه الأخيرة، مثلاً، مع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ومنها حقه في إقامة دولته، وهو حقّ يعني مع اتجاه المتشدد، مطالب الحد الأقصى «كنزع الصهيونية» وإقامة «دولة ديمقراطية على كامل التراب» أو اعتماد حرب التحرير الشعبية لتلك الغاية. وقد تعني هذه الحقوق مع الاتجاه الأمريكي، أن الحلّ يمر عبر التوافق مع الولايات المتحدة، وبالوسائل الدبلوماسية والسياسية، كما قد تراها هذه الأخيرة. وتعني مع الاتجاه السوفياتي الاصرار على المفاوضات الشاملة، بغية إشراك الاتحاد السوفياتي، في إطار الأمم المتحدة، لاستعادة الأراضي العربية المحتلة، وخوفاً من استفراد امريكي ـ اسرائيلي بالطرف العربي، فيما لو قامت مفاوضات مباشرة. وأخيراً، قد يرى الاتجاه التجريبي ان المطلوب مزيج من المرونة (الموقف السياسي العربي) والإصرار (توحيد الموقف العربي بغية القدرة على ممارسة الضغوط اللازمة) لجلب اسرائيل الى المفاوضات. ولنأخذ مثالاً آخر على اختلاف التفسيرات وتناقضها، حسب الاتجاه الصيني السائد: فشرعية التضامن العربي تعني تضامن الحركات الثورية ضد الأنظمة الحاكمة عند الاتجاه المتشدد، وستعني تضامناً موجهاً ضد الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة تحت شعار إخراج القوى الكبرى من المنطقة، والتركيز بالطبع على القوة المعادية. أو قد يتضمن التضامن، بالنسبة للاتجاه التجريبي، إبعاد المنطقة عن محاولات الاستقطاب الدولي. ولن تكون للصين الشعبية، كقوة كبرى، مصداقية على المستوى العربي ككل، مع الاتجاهين السوفياتي والأمريكي اللذين يحاول كل منهما لعب ورقة احدى القوتين العظميين، في حين أن الاتجاه الأول ـ المتشدّد ـ وإن كان منسجماً مع نفسه نظرياً وعملياً، فلن يكون ذا تأثير، بل سيكون معادىً من قبل الأطراف العربية، وسيكون الاتجاه الرابع هو الأكثر قدرة على جذب البلدان العربية التي قد تحاول الابتعاد عن التجاذب الدولي من قبل القوتين العظميين.

١ ـ الاتجاه المتشدد

سيركز هذا الاتجاه على دعم الأطراف غير الدولة (Non State Actors) التي تعمل على تغيير الوضع القائم، وستشجع الصين هذه الحركات وتقدّم لها الدعم، دون التورط معها مباشرة. وتتراوح هذه الاتجاهات مستقبلاً بين الاسلاميين الأصوليين، وبعض الفئات الماركسية اللينينية، وبعض الاتجاهات القومية. وقد تكون هذه الاتجاهات موجودة في البلدان العربية، أو عند بعض الفصائل داخل منظمة التحرير الفلسطينية أو خارجها، وإن كانت الصين تختلف مع أكثر هذه الحركات من حيث القناعات العقائدية، الا أن هذه الأخيرة تصّب في خدمة أهداف الصين «كثورة» و«كدولة»، من المنظور الطيني. فهي تحاول القيام بثورات وهو ما يفرض تحولاً شاملاً وليس تنفيذ انقلاب، دون أي خلفية عقائدية (مثلاً). وهي تهدف الى تقديم نموذج متكامل للحكم يكون بديلاً عن كل من النموذجين الغربي والسوفياتي اللذين تقف الصين ضدهما، وهي بذلك تشابه الصين الى حد كبير، حيث ان الأخيرة، مثلاً طبعت نموذجها الماركسي اللينيني بالخصائص المجتمعية الصينية. ومن جهة أخرى، ترفض هذه الحركات (بخاصة الاسلامية الأصولية) الارتباط مع أي من القوتين العظميين، وهي تأخذ موقفاً معادياً لها على أساس سياسي أيضاً، كقوتين تحاولان فرض هيمنتهما على العالم، الأمر الذي يفتح الباب أمام التعاون مع الصين الشعبية. وهناك سبب آخر مهم لتشجيع الاتجاه الاسلامي الأصولي، وهو أنه في حال انتصار هذا الاتجاه، ستنتقل عدواه الى داخل الاتحاد السوفياتي، مما يساهم في إتعاب هذا الأخير، ويخدم تالياً مصلحة الصين الشعبية.

وترى الصين أنّ تفاقم الأوضاع الاقتصادية والأزمات السياسية، سيزيد من قوة الحركات الراديكالية ومن إمكانية انتصارها. مقابل هذا التقارب مع الحركات الثوروية، لا بد أن تتقلّص العلاقات الدبلوماسية مع الأطراف العربية الى الحد الأدنى، نتيجة التوتّرات التي ستصيبها، كلّما ثبت أن الصين تساعد احدى هذه الحركات، وتحرّض عملياً على زعزعة استقرار البلدان العربية. وقد تهتّم الصين بالحفاظ على مستوى منخفض من التمثيل الدبلوماسي، لتأمين حضور ظاهر لها في دولة معينة، ولكن لن يكون ذلك على حساب تأييدها لقوى التغيير. وستحاول الصين بالطبع تفسير مواقفها في إطار دعم الشرعيات العربية، بغية إحراج الحكومات العربية داخلياً.

اذاً، بقدر ما تقوى هذه الحركات المتعاونة مع الصين، بقدر ما يزداد نفوذ هذه الأخيرة، لكونها الطرف الرئيسي في مدّها بالمساعدات المختلفة، في وقت قد تكون فيه بأشد الحاجة الى تلك المساعدات، كأن تكون الدولة التي تواجهها تحصل على مساعدات كبيرة من احدى الدول الكبرى، في وقت تكون الأطراف العربية الأخرى معادية لتلك الحركات،

بحيث لن يكون لها الا الصين كمصدر للمساعدات.

ستبقى قدرة الصين الشعبية على التأثير في السياسة العربية محدودة جداً، طالما أنها لم تستطع أن تلقى قبولاً من أحد الأطراف العربية الدولية، ولكنها في الوقت ذاته ستكون قادرة على زعزعة الاستقرار في دولة معينة، أو على مستوى المنطقة أحياناً، بتشجيع بعض الأطراف الثورية على التحرك. ولكن ماذا قد يصير اليه الوضع، فيما لو قامت حكومة حليفة للصين في أحد الأقطار العربية، وصارت هذه الدولة بمثابة قاعدة أو مركز دعم عربي لهذه الحركات، الأمر الذي يعطي الصين قدرة اكبر على التحرك بواسطة الدولة العربية، وتالياً تقديم المساعدات لهذه الحركات بشكل اسهل؟ في هذه الحالة، ستبقى قدرة الصين على التأثير في السياسة العربية مرتبطة بعدة عوامل منها موقع الدولة الصديقة، (هل هي في، قلب النظام العربي أم على هامشه مثلاً) وقدراتها (هل هي قوة اقليمية أم دولة عادية). وكيفية تعامل بقية الأطراف العربية معها، حيث ستكون ذات علاقات نزاعية بالبلدان العربية الأخرى.

وسيكون للصين اهتمام خاص بالحركات التغييرية في القوى الاقليمية العربية، نظراً للدور الذي تستطيع هذه الحركات أن تقوم به في السياسة العربية، وفي العلاقات العربية الدولية. فهذه القوى، مثلاً، تستطيع أن تمدّ يد المساعدة الى أي طرف عربيّ قد يواجه إحدى الحركات التغييرية. فالمساعدات التي ترد لهذا الطرف من القوة الاقليمية العربية، أكانت مساعدات عسكرية أم مالية أم تسليحية، قادرة أن تغيّر في ميزان القوى، لمصلحة ذلك الطرف، باتجاه احتواء الحركة المسلّحة وإضعافها. كذلك، فإن القوى الاقليمية، حسب المنظور الصيني، قادرة ايضاً على القيام بدور سياسي في اطار استراتيجية احدى القوتين العظميين، بغية احتواء الحركات الثورية. وعليه، فقد تعمل الصين على تقديم اقصى درجات المساعدة الى هذه الحركات، اذا وجدت في احدى القوى الاقليمية. فاحداث تغيير مثلاً في دول، كمصر أو سوريا أو العراق أو الجزائر، بواسطة حركة حليفة للصين أو متعاونة معها، سيكون من شأنه وضع الصين على الخارطة السياسية في المنطقة، وتغيير الموازين القائمة أيضاً على المستويين الدولي والعربي. إن مشهداً من هذا النوع، جذاب بشكل كبير للصين الشعبية.

ولكن ماذا لو وصل الاتجاه الاسلامي الأصولي الى الحكم في مصر، وهو سيكون بالطبع معادياً لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وقد يجد نفسه أيضاً ـ إما نتيجة لتعاون مسبق أو نتيجة لعوامل اقليمية أو دولية ـ مضطراً الى التعاون مع احدى القوى الكبرى؟ إذ ذاك تبقى الصين هي المهيَّأة لذلك، باعتبار ان اليابان والجماعة الأوروبية قد تكونان «محسوبتين» على الولايات المتحدة. فكيف ستكون العلاقات بين الصين وقوة اقليمية عربية حليفة لها أو متعاونة معها؟

ـ سيقوم الطرف العربي بتقديم المساعدات والدعم الى الحركات التغييرية في البلدان العربية الأخرى، وستأخذ هذه الحركات زخماً قوياً من الانتصار الذي تحقق. ستضطر الحكومات العربية، في مواجهة هذه التيارات، الى التقليل من مظاهر علاقاتها مع الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي. وقد تضطر ـ فيما لو تزايدت قوة هذه التيارات ـ الى وضع قيود على تلك العلاقات، وبخاصة الولايات المتحدة، أو الاندفاع في مزيد من الاعتماد على احدى القوتين العظميين، مما قد يؤدي الى مزيد من التوتر الداخلي، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك الى اضعاف نفوذ القوتين العظميين في بعض البلدان العربية أو توريطها بشكل أكبر في الدفاع عن حليف أو صديق، وذلك كله سيكون بمثابة مكسب للصين على المستوى الاستراتيجي والايديولوجي، بخاصة إذا أدّى إلى احداث تغيير أيضاً في احد هذه البلدان. ويمكن أن يحصل مشهد مشابه، على المستوى الافريقي، حيث قد تصبح مصر أو الجزائر، في حال كان الاتجاه السائد في الحكم راديكالياً، «قلعة ثورية» لمساندة حركات التحرير والتغيير في افريقيا، حيث ان هشاشة السلطة والبيئة المجتمعية قد تسهّل إمكانية زعزعة الاستقرار، وإحداث تغيير لمصلحة قوى قد تكون ضد احدى القوتين العظميين أو ضد كلتيهما. وسيكون الباب مفتوحاً أمام الصين لإقامة علاقات مع الحكومة الجديدة، أو للاستفادة من العلاقات التي ستتوثق بين تلك الحكومة والقوة الاقليمية العربية، صديقة الصين الشعبية. وستشمل الوسائل المتبعة في خدمة هذه العلاقات الدعم الاقتصادي الصيني، كتنفيذ مشاريع في الدول الصديقة أو التدريب العسكري والفني لتخصص الكادرات من الحركات المعارضة في مختلف الميادين، والتسليح.

وستبقى الصين الشعبية غير معنيّة بلعبة التحالفات العربية بشكل أساسي، إذ تعتبر أن هذه تقوم على أساس «مصلحي» غير «مبدئي»، نتيجة بنية السلطة السياسية وتالياً، فإن فك معاداة احدى الدول للاتحاد السوفياتي أو للولايات المتحدة، ليس بالمؤشر الكافي لمراهنة الصين عليه، بخاصة إذا لم تثبت قيادة تلك الدولة إنها تحاول بالفعل انتهاج سياسة غير منحازة وبعيدة عن القوتين العظميين.

وبقدر ما يحصل توتّر دولي، وينعكس على سياسة المنطقة بواسطة الاستقطاب حيث قد يؤدي الى قيام محاور عربية، بقدر ما تولي الصين اهتمامها للمنطقة، بغية مقاومة محاولات الاختراق التي تجري ومنع حصولها، اذا أمكن، عبر حثّ الأطراف العربية على احتواء التناقضات الثانوية (خلافاتها) في وجه التناقض الرئيسي مع القوتين العظميين، ولو أن ذلك قد لا يؤدي الى أيّ نتيجة، نظراً لانعدام نفوذ الصين عند هذه الأطراف، ولاختلاف الأولويات في ما بينها. فالصين، مثلاً، سترى الخطر في وجود القوتين العظميين، وتمركزهما في المنطقة بغية السيطرة واقتسام مناطق النفوذ، في حين قد يرى كل محور عربي أن الخطر مصدره المحور الآخر، والقوة العظمى التي تدعمه، وتالياً فإن أمنه يصبح مرهوناً بتوثيق

التحالف مع القوة العظمى الأخرى.

ما هي ملامح سلوكية الصين أمام نزاعات في المنطقة العربية؟

- **نزاع بين دولة صديقة أو حليفة ودولة معادية**: من المنتظر أن تكون الدولة الحليفة معزولة سياسياً في النظام العربي، نتيجة اتجاهها السياسي العام المتناقض مع الاتجاهات السائدة في المنطقة. لذلك، قد يسهل تطويقها بواسطة حلف من الدول المحيطة بها، والمدعومة بالطبع من قوى اقليمية عربية، بغية منع تلك الدولة من مد نفوذها في بيئتها المجاورة، بواسطة دعم حركات تغييرية موجودة. وستجد الصين ذاتها وحيدة في دعم تلك الدولة المحاصرة، وغير قادرة فعلاً على ردع اعدائها من محاولة التدخل في شؤونها الداخلية، بغية تشجيع العناصر والقوى المعارضة على اسقاط الحكم، وقد تدخل الدول المجاورة في صدامات محدودة معها، بغية إتعابها وإضعاف نفوذها. وقد يسهل نجاح ذلك، إذا كانت الدولة ضعيفة أساساً، أو متوسطة القوة، وذات موقع هامشي في النظام العربي. فالصين، بأيّ حال، لن تستطيع فعل شيء أكثر من تقديم المساعدات، وهي غير قادرة على التورط مباشرة في النزاع، وغير راغبة بذلك، بسبب بعدها الجغرافي والتخوف من تدخل احدى القوتين العظميين، وإنزال هزيمة فيها. ولن يستطيع الطرف المدعوم من الصين، في هذه الحالة، الصمود لفترة طويلة، نتيجة عدم تمكّنه من الحصول على دعم عسكري ودبلوماسي وتسليحي مثلاً مقارنة بالدعم الذي يحصل عليه الطرف الآخر وهو ما يسمح له بتحويل النزاع الى مستوى يهدّد الاستقرار الاقليمي ويخلق أزمة دولية، بحيث قد تضطر الأطراف الأخرى المعادية له للقبول بتسوية ما، بغية احتواء النزاع.

- **نزاع بين قوة اقليمية حليفة ودولة معادية**: في الحالة هذه، سيكون من الصعب، مقارنة بالمشهد السابق، أن تنجح الدولة المعادية أو الحلف المعادي في احتواء القوة الاقليمية، أو إحداث تغيير داخلي فيها، بواسطة نزاع مسلح معها، أو بواسطة دعم اطراف داخلية. فحجم الدولة وقدراتها وامكاناتها على استيعاب جميع أنواع الدعم الصيني عناصر قد تساعدها على الصمود، وفي أسوأ الأحوال قد تقوم بانكفاء، وتقبل بعدم التدخل بشؤون الغير، الأمر الذي قد يجمّد النزاع لفترة، ويحدّ بالتالي من قدرة الصين على التأثير في المنطقة، بواسطة حليفها.

- **نزاع داخلي يؤدي إلى حالة عدم استقرار في الدولة**: ويوجد مناخاً مهيّأً لاستقطاب التدخل الخارجي العربي والدولي. في الحالة هذه، ستجد الصين الفرصة سانحة لإقامة تحالف مع القوى أو الأطراف التي تعتبرها راديكالية، محاولة دعمها في لعبة الصراع الدائرة بغية الاستيلاء على السلطة، أو الحفاظ على موقعها كطرف رئيسي في النزاع القائم، بحيث تضطر الفئات التي تريد ادارة النزاع بغية احتوائه التعامل مع الطرف حليف الصين، وأخذ

مطالبه بعين الاعتبار، كإشراكه مثلاً في الائتلاف الحاكم الذي يكـون قد تمّ تشكيله، بحيث تستفيد الصين بشكل غير مباشر في بناء نفوذ لها، وتأمين حضور سياسي لها في ذلك النـزاع، تحاول من خلاله التأثـير على الأطـراف الأخرى. وبقـدر ما يحـاول الطرف الصـديق للصين (وقد يكون ذلك بناء على نصيحة هـذه الأخيرة) الـدخول في تحـالفات مـع أطراف اخـرى، بقدر ما يصعب استفراده وضربه، وبقدر ما تزداد قدرته على البقاء، وتاليـاً قدرة الصـين على مدّ نفوذها. أمّا في حال استطاعت الحكـومة القـائمة اجتـذاب الأطراف الأخـرى، ومحاصرة الطرف الراديكالي اذ ذاك يمكن استفراده واحتواء تأثيره.

ـ **النزاع العربي ـ الاسرائيلي**: سيكون الموقف الصيني رافضاً للحلول السياسية التي قد تتقدم بها احدى القوتين العظميين، أو الأمم المتحدة، باعتبار أن هذه الأخيرة قد تحاول تمرير حلول تلك القوتين بصيغ مختلفة. وتعتبر الصين اسرائيل بمثابة ركن أساسي في الاسـتراتيجية الأمريكية، لذلك سيكون موقفها متشدداً تجاه إسرائيل. وستـدعم الصين الأطـراف العربيـة (الحركات) التي تدعو الى «حرب تحرير شعبية» ضد اسرائيل كوسيلة وحيدة (حسب الصين) لتحقيق المـطالب العربيـة، وستشجع الصـين هـذه الأطـراف عـلى كسر الجمـود في النـزاع، بواسطة القيام بأعمال عسكرية، بغية تغيير معادلـة اللاحـرب واللاسلم. وتهـدف الصين من ذلك الى خلق وضع ثوروي في المنطقة، أو على حدود اسرائيل، بغية توريط البلدان العربية في النزاع أو إحراجهـا، وتاليـاً تصعيد المعـارضة ضـدها داخليـاً. وستجد الصـين في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، المجال الرئيسي الـذي يمكنها، في اطـاره، وبواسـطة حلفائهـا، أن تؤثر عـلى الأطراف العـربية، وتغـيّر بالتـالي في سلوكيتها تجـاه القوتـين العظميـين، أو تسـاهم في إحداث تغيير داخلي ضمن أحد هذه الأطراف. من جهة أخرى، سيكون هناك تـوافق عربي لعزل الحركات التي تحاول توريط أحدها أو كلها في نزاع مسلح مع اسرائيل، أو تحاول مثـلاً معارضة حل سياسي للنزاع، وقد تحاول هذه الدول احيانـاً، عند حـدوث اختلافـات بينها، تشجيع بعض الأطراف الراديكالية للتحرك في الدول الأخرى بغية زعزعة استقرارهـا، الأمر الـذي قد تـراه الصين بـارتياح، عـلى الرغم من حقيقـة دوافعـه. ولكن هـذا التشجيـع لن يتخطى الاطار المعقول، حيث يمكن دائماً السيطرة عليه أو إيقـافه. وسيبقى إذاً تـأثير الصـين ونفوذها ضعيفاً في دبلوماسية النزاع، طالما أنه يمّر عبر هذه الحركات.

٢ ـ الاتجاه الصديق للولايات المتحدة

ستكون في طليعة اهتمامات هذا الاتجاه احتواء الاتحاد السـوفياتي في المنطقة العـربية. وبما أنه غير قادر على القيام بذلك مباشرة، فسيلجأ الى دعم الولايات المتحـدة والتنسيق معها في هذا المجال. وسيزداد اهتمام الصـين الشعبية في المنـطقة، كلّما رأت أن الاتحـاد السوفيـاتي عـلى أهبة تحقيق مكسب جـديد، بـواسطة تحسّن عـلاقـاته مـع احـد الأطـراف المهمـة، أو

الاستفادة من احد النزاعات لتوسيع رقعة وجوده وزيادة نفوذه، أو عندما تكون الولايات المتحدة في علاقات أزموية مع بعض دول المنطقة.

وكلّما كان الاتحاد السوفياتي بعيداً عن المنطقة، أو أخرج منها، فسيّقل اهتمام الصين بها. وفي حين يعتبر الصينيون أن خط الاحتواء الأول الذي يحاول السوفيات بناءه حولهم، يمتد من فييتنام الى دول شرق آسيا، فإن خط الاحتواء الثاني يمتد من المنطقة العربية الى افريقيا. ولهذا ستتسم علاقات الصين الشعبية مع الوطن العربي بطابعين أساسيين: أولهما، التركيز على القيام بدبلوماسية نشيطة بغية توثيق علاقاتها مع الدول صديقة الولايات المتحدة التي ستكون مهيّأة بالطبع للتعاون مع الصين الشعبية. وثانيهما، ستعمل الصين على محاولة ضبط الاتجاهات الراديكالية التي لديها نفوذ وسطها، بغية عدم إثارة مشاكل للاطراف المحافظة التي تعتبر الصين أن استقرارها أساسي في مواجهة الاستراتيجية السوفياتية. وعلى عكس ذلك، ستشجع الصين وتدعم الأطراف المناهضة لحكومات صديقة للاتحاد السوفياتي، للتحرك ضد هذه الحكومات. وستعمل الصين الشعبية على التركيز على أهمية التضامن، وعدم تفجير نزاعات في الدول الصديقة للولايات المتحدة. إذاً ستكون لغتها وفاقية وتوفيقية مع الحركات الصديقة في الدول ذات الاتجاه الغربي، وستكون لغتها ثورية مع الحركات القائمة في الدول غير الصديقة «للغرب». وقد تلوّح الصين للحركات الصديقة بمخاطر قد لا تكون موجودة، بغية منعها من القيام بنشاطات معادية ضد حكومات صديقة. وقد تذهب الصين الى حدّ وقف الدعم عن هذه الحركات، إذا لم تتجاوب معها. وكلّما اتّجهت هذه الحركات الى التعاون مع الاتحاد السوفياتي، كلّما توتّرت علاقات الصين معها.

ولكن ماذا لو كانت هناك أطراف لها علاقات جيدة مع الصين الشعبية، ولكنها في الوقت ذاته على خلافات حادة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ممّا قد يدفعها الى التقارب مع الاتحاد السوفياتي؟ ففي الحالة هذه، لن تستطيع الصين القيام بعمل فعّال لمنع حصول هذا التحول لسببين أساسيين: أولاً، ان الصين غير قادرة على منافسة الاتحاد السوفياتي في تقديم شتّى أنواع الدعم لهذه الأطراف. وثانياً، انها ستتحرك ضمن ضوابط في دعم هذه الأطراف، بسبب عدم تعريض علاقاتها مع الولايات المتحدة للخطر، فيما لو تخطت المساعدات الصينية لتلك الأطراف مستوى صارت تعتبر الولايات المتحدة انه يهدّد مصالحها، وهذا ما لا تريده الصين التي تثمّن علاقاتها مع الولايات المتحدة أكثر من علاقاتها مع أي طرف آخر. وسيؤدي ذلك بالطبع الى ايجاد برودة، أو حتى توتّر، في علاقات الصين مع الطرف الصديق.

وسينتج عن السياسة الصينية ما يلي:

١ ـ اهتزاز صورة الصين وشرعيتها العالمثالثية، بحيث ان عدداً من الدول، وحتى تلك

غير الصديقة للاتحاد السوفياتي، سيكون لها موقف أكثر حذراً تجاه الصين، نتيجة التصاق مواقفها بشكل كبير بالمواقف الأمريكية، على الرغم من أن الصين قد تحاول الإبقاء على الحد الادنى من الخطاب السياسي الصيني التقليدي.

٢ ـ فقدان مصداقيتها لدى حركات التحرير والأحزاب والقوى التغييرية، وبخاصة نتيجة لموقفها الفعلي من موضوع النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

٣ ـ ستكسب الصين، في المقابل، صورة القوى الكبرى المحافظة ذات الدور المسؤول، والتي يمكن التعاون معها من منظور بعض الأطراف المحافظة أو المؤيدة بشدة «للغرب»، وذلك دون التوقف عند الاعتبارات الايديولوجية التي تمثلها الصين، أو عند شرعيتها التاريخية، مما يفتح امامها أبواب التعاون الدبلوماسي والاقتصادي مع هذه الدول، ولو بشكل محدود، نتيجة لامكاناتها الضعيفة نسبياً.

٤ ـ إذا كانت الصين تستطيع أن تنوع علاقاتها الدبلوماسية وتكثّف حضورها، الا أن نفوذها السياسي سيبقى محدوداً، طالما أن دورها سيبقى موازياً أو متكاملاً مع الدور الأمريكي والغربي بشكل عام، وليس بديلاً عنه، أو في أضعف الاحتمالات متميّزاً عنه. وهي، بأي حال، غير قادرة على منافسة الدول الغربية في مجال بناء النفوذ السياسي، لأسباب جغرافية وسياسية واقتصادية أيضاً.

وما قد يزيد من محدودية نفوذ الصين، أن الأطراف العربية ستنظر اليها وكأنها جزء من الخيار الغربي، وتحديداً الجزء الأضعف أو الجزء التابع وهي تالياً ذات خيار شبه ملتزم في اطار علاقاتها مع الولايات المتحدة، بحيث انها لن تكون قادرة على تقديم دعم سياسي في قضايا قد تهّم طرفاً عربياً ما، إذا ما كان هذا التوجه سيصطدم بالولايات المتحدة. فالصين اذاً لن تقدم بديلاً دبلوماسياً عن الولايات المتحدة، عندما تمتنع هذه الأخيرة عن القيام بدور معين في بعض المجالات، أو في بعض الفترات، وتالياً فلن يكون التعاون معها ذا مردود كبير.

وستكون العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية السمتين الأساسيتين في محاولة الصين بناء حضور لها في المنطقة العربية. ومن الطبيعي أن تهتم الصين بإقامة علاقات وثيقة مع القوى الاقليمية، نظراً لوزنها في المنطقة العربية، وتحديداً القوى الصديقة للولايات المتحدة التي قد تريد توسيع تحالفاتها على الصعيد الدولي، وبخاصة في افريقيا. وتهتم الصين بالحضور في هذه الدول، لمراقبة نشاط الاتحاد السوفياتي عن كثب، ومحاولاته تطوير علاقاته مع هذه الدول، حيث قد تعمل الصين لحث الولايات المتحدة على محاولة احتواء كل خطوة قد يقوم بها الاتحاد السوفياتي. ومن جهة أخرى، ستشجع الصين قيام تحالفات عربية صديقة للغرب، وتتعاون معها، بغية تكوين جبهة قوية في مواجهة الاتحاد السوفياتي أو أصدقائه،

ولتنسيق عملية دعم الأطراف الضعيفة التي قد ترى الصين أنها تتعرض لمخاطر من قبل قوى داخلية صديقة للاتحاد السوفياتي، حسب المنظور الصيني. ولكن كيف ستتعامل الصين الشعبية مع النزاعات التي ستقوم في المنطقة العربية؟

ستنظر الصين بقلق الى أي نزاع، قد يكون طرفاه صديقين للولايات المتحدة، أو قد تكون هذه الأخيرة احد طرفي النزاع فيه. فهذا النوع من النزاعات، بالنسبة الى الصين، يوفّر الفرصة لتدخّل الاتحاد السوفياتي، والحصول على بعض النفوذ من جهة، وقد يؤدي الى زعزعة نفوذ الولايات المتحدة من جهة أخرى، وفي كلتا الحالتين سينعكس ذلك سلباً على مصالح الصين. وقد تشجّع هذه الأخيرة الولايات المتحدة على اظهار مرونة تجاه الطرف الذي تواجهه، وتقديم تنازلات ولو بسيطة له. وهي، من جهة اخرى، قد تشجع الولايات المتحدة على التصرف بشدّة في نزاعات أخرى، إذا كان أحد أطرافها صديقاً للاتحاد السوفياتي، أو إذا وجدت أن هناك إمكانية لدخول السوفيات على سكّة النزاع، فيما لو لم تحسمه الولايات المتحدة بسرعة، أو فيما لو اظهرت ضعفاً أو تردداً، ممّا قد يشجع الأطراف المعادية على تحدّي الطرف الحليف للولايات المتحدة، أو إفقاد هذه الأخيرة مصداقيتها.

الصين الشعبية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي: تبقى الصين محكومة باعتبارات الشرعية الدولية، والخطوط العريضة المعلنة لسياستها التي يفترض أن تدفعها لاتّخاذ موقف متعارض مع الموقف الأمريكي المؤيد لاسرائيل. فهل تقف الصين ضد الولايات المتحدة، الأمر الذي يعني بالنسبة إليها أن موقفها سيصب في مصلحة الاتحاد السوفياتي، أم تقف مع الولايات المتحدة، مع ما يمثّل ذلك من تناقض مع الاعتبارات المذكورة سابقاً، ومع مواقفها المعلنة؟

وتدرك الصين ان احد مجالات التوتر الأساسية في العلاقات الأمريكية ـ العربية يكمن في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وهي تعلم أن ذلك النزاع يشكل دائماً المدخل الأسهل للاتحاد السوفياتي لبناء نفوذه في المنطقة. وتهتم الصين بأن لا يتحول النزاع الى حرب قد تؤدي الى أزمة دولية والى تدخّل الاتحاد السوفياتي. لذلك قد تشجع الصين الولايات المتحدة على محاولة ضبط اسرائيل، ومنعها من القيام بحرب. ولا يعني هذا بالطبع أن الولايات المتحدة أو اسرائيل قد تتجاوبان مع المطلب الصيني. وفي حال حصلت الحرب، وتحركت الولايات المتحدة لمحاولة الاستفراد بالحل لابقاء السوفيات خارج دبلوماسية النزاع، فلن تقف الصين ضد ذلك، لا بد ستؤيد الدبلوماسية الامريكية، ولو تعارض ذلك مع مواقفها المعلنة. ولكن، من جهة أخرى، لن تجاهر بدعمها للموقف الامريكي، بل قد تحاول تفسير الموقف الأمريكي للأطراف العربية المعنية، بشكل يركز على إبراز «ايجابياته» تجاه العرب. فالصين ستكون من الخاسرين الكبار، فيما لو حدث توتر عربي ـ امريكي. الى جانب ذلك، ستتجه الصين الى إحداث توازن اكبر في علاقاتها مع اسرائيل، للاستفادة من الخبرات الاقتصادية

الاسرائيلية، وتحديداً في المجالات الزراعية من جهة، وبين البلدان العربية من جهة أخرى. وبالطبع، تطمح الصين أيضاً، من خلال تحسين علاقاتها باسرائيل، الى الحصول على مزيد من الدعم الأمريكي لها. وقد تبقى العلاقات الدبلوماسية فيها لو قامت، على مستوى أقل تطوراً من العلاقات الاقتصادية، ولو أن الفجوة ستزداد اتساعاً مع الوقت بين الموقف الرمزي الصيني المؤيد للحقوق العربية من جهة، وبين توثيق التعاون وتوسيعه مع اسرائيل من جهة أخرى، مما يؤثر في النتيجة على موقف الصين في النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

وفيها يتعلّق بالنزاعات الداخلية، يكون موقف الصين محكوماً بالاتجاه السياسي للنظام القائم. فإذا كان هذا الأخير صديقاً للغرب، أو ذا موقع استراتيجي مهم، أو ذا اتجاه محايد، فستقف الصين ضد محاولات التغيير، وذلك بواسطة تقديم الدعم والتأييد للنظام القائم، بخاصة اذا كانت الأطراف الراديكالية ذات علاقات مع الاتحاد السوفياتي، أو مع احدى الدول الحليفة له. أما اذا كان النظام المعرّض لخطر التغيير ميالاً الى الاتحاد السوفياتي، أو غير صديق للغرب، فستجد الصين في ذلك الفرصة السانحة لاحتمال إحداث تغيير ضد مصلحة السوفيات.

ولا تنظر الصين بارتياح الى أي تعاون محتمل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لاحتواء أزمة أو نزاع في المنطقة، اذ تعتبر أن ذلك يقوّي من موقع الاتحاد السوفياتي كشريك للولايات المتحدة، وينعكس سلباً على مصالح الصين، حيث ستشعر هذه الأخيرة أنها بمثابة ورقة ضغط تستعملها الولايات المتحدة للتأثير في سلوكية الاتحاد السوفياتي.

٣ ـ الصين ذات الاتجاه السوفياتي

ستكون السياسة الصينية مزيجاً من الاهتمام بإقامة نفوذ عند الدول صديقة الاتحاد السوفياتي من جهة، وتأمين وجود دبلوماسي لها في الدول ذات الاتجاه الغربي، يؤمّن للصين حضوراً سياسياً، من جهة أخرى. ويعتمد ذلك كله على درجة الاستقطاب الدولي. ففي حالات الانفراج، يسهل على الصين تطوير علاقاتها مع هذه الدول الأخيرة، أما في حالات التوتر فسيكون من الصعب على الصين تمتين تلك العلاقات لتعرّضها لضغوط الاتحاد السوفياتي الذي قد يرى في ذلك خروجاً عن سياسته، أو لأن هذه البلدان العربية سترى في الصين أداة في الاستراتيجية السوفياتية، وتكون بالتالي أكثر حذراً في التعاطي معها. من جهة أخرى، ستهتم الصين الشعبية بتوثيق علاقاتها مع الأحزاب والحركات الراديكالية الصديقة للاتحاد السوفياتي، وتقديم الدعم لها بغية الحصول على بعض النفوذ لديها. ولكن سيبقى دعمها لنشاطات تلك الحركات ضمن خطوط معيّنة تحدّدها رؤية الاتحاد السوفياتي لطبيعة العلاقات التي يتوخاها مع مختلف الأطراف العربية، في فترة معينة. فلن تحاول الصين مثلاً

تخطّي «الخطوط الحمر» السوفياتية في المنطقة، في دعمها لهذه الحركات في أعمال قد تؤدي الى زعزعة استقرار إحدى الدول، أو توريط دولة أخرى، أو طرف آخر في نزاع قد لا يرى السوفيات أن توقيته يأتي في مصلحتهم، بخاصة وأن سياسة السوفيات قد تتسم دائماً بالحذر، وتلافي المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة. فلن تعرّض الصين علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي للاهتزاز، بغية خدمة اهداف تبقى ثانوية، بالقياس إلى طبيعة تحالفها مع الاتحاد السوفياتي. ولكن ذلك لن يمنع الصين (مثلاً) من محاولة دفع السوفيات للقيام بدور أكثر جرأة ومواجهة في المنطقة العربية، اذا وجدت أن الولايات المتحدة في صدد تحقيق مكاسب استراتيجية هناك، أو إذا وجدت الفرصة متاحة للاستفادة من احد النزاعات القائمة.

وقد تقوم الصين، أيضاً، بدور معيّن يكون بمثابة دور سوفياتي بالواسطة، في بعض القضايا، أو عند بعض الأطراف، حيث قد يكون للاتحاد السوفياتي مصلحة، لاعتبارات عديدة ذاتية وعربية، في عدم الظهور بشكل مباشر. في أيّ حال، لا يمكن اعتبار الصين مثلاً بمثابة بلغاريا أو ألمانيا شرقية أخرى في حلف وارسو بشكل دائم، بل يمكن للصين أن تكون رومانيا أخرى في سياستها الخارجية أحياناً، وينتج ذلك بالطبع عن ثقل الصين السياسي، وحجمها مقارنة مع الدول الاشتراكية الأخرى. ويتحدد مدى التمايز الصيني عن الاتحاد السوفياتي في المنطقة العربية، حسب القضية القائمة، وحسب الأهمية التي تعلقّها الصين على العلاقات مع السوفيات في مرحلة معينة.

وستشكل المساعدات العسكرية والاقتصادية الوسيلتين الأساسيتين في بناء نفوذ صيني، يفترض أن يكون منصهراً بالطبع، وغير منافس للنفوذ السوفياتي. وستنشط الصين، بخاصة في الأطر الدبلوماسية الدولية (امم متحدة ومنظماتها المتخصصة وغيرها) في تأييد المطالب العربية المشتركة، والتي تبقى بالطبع ذات قوة رمزية فقط، في حين تحاول الصين توظيف ذلك للتقارب مع بعض الأطراف العربية.

ومن الطبيعي أن تشجع الصين، بالتنسيق مع الاتحاد السوفياتي، إقامة أحلاف عربية أو عربية ـ اقليمية «مواجهة» للأحلاف الصديقة للغرب، وتقديم الدعم لها. وسيكون موقفها من النزاعات مشابهاً حيناً، ومتطابقاً أحياناً مع الموقف السوفياتي.

وفي مجال النزاع العربي ـ الاسرائيلي، سيكون الموقف الصيني منسجماً مع نفسه، مقارنة بالمشهد السابق، وذا تأثير ووزن مع الأطراف العربية، أكبر مما كان عليه بكثير في المشهد الأسبق (مشهد التشدد). فالدعوة لعقد مؤتمر دولي لتسوية النزاع، ستعطي الصين المجال لتكون متساوية في الشكل مع القوتين العظميين، وليكون لها في أي حال دور الشريك الأساسي في عملية ادارة النزاع. وسيزداد اهتمام الصين بالمنطقة العربية، كلّما شعرت أن الولايات المتحدة أخذت تنجح في احتوائها في محيطها المباشر، بواسطة اليابان

وكوريا الجنوبية مثلاً، وكذلك دول جنوب شرق آسيا، وعبر الضغط على كوريا الشمالية، بغية إرباكها واضعافها. فستجد الصين أنه من الضروري ممارسة ضغوط على الولايات المتحدة، بواسطة احد النزاعات التي قد تورّط احد حلفائها، ويهدد بتوريطها مباشرة، بغية تحويل اهتمامها عن سياسة الاحتواء ضد الصين، بواسطة اشغالها في منطقة حيوية لتخفيف الضغط عن الصين. وقد تحاول لذلك حثّ الاتحاد السوفياتي والتنسيق معه، بغية دفع احد الأطراف الصديقة لافتعال أزمة في المنطقة العربية، بحيث يمكن أن تكون هذه بمثابة ورقة تحاول الصين أن تعقد صفقة بها مع الولايات المتحدة، في سبيل فك الطوق الذي تحاول الأخيرة إقامته حولها. وتتطلب القدرة على عقد الصفقة أن يكون للصين نفوذ واضح في الطرف العربي الذي بدأ الأزمة، حتى تدرك الولايات المتحدة أهمية التنازل للصين، بسبب قدرتها على المساعدة في احتواء الأزمة الجديدة.

٤ ـ الصين ذات الاتجاه التجريبي

كما أشرنا سابقاً، يهمّ الصين أن لا تسيطر أي من القوتين العظميين على المنطقة العربية. كذلك تتخوف الصين دائماً من محاولات الاستقطاب في المنطقة، والتي قد تشتدّ في فترات الحرب الباردة بين القوتين العظميين. ففي كلتا الحالتين، يؤدي ذلك إلى تعرّض البلدان العربية لضغوط من القوى الكبرى الصديقة لها للتكيّف مع سياستها، وتالياً ادخالها بشكل قوي في دائرة نفوذها، مما يفقد هذه البلدان قدرة المناورة، نتيجة لاضطرارها للتجاوب مع مطالب الحليف أو الصديق الكبير. وهذا بدوره يحرم الصين من امكانية بناء نفوذ في هذه الدول. وقد يؤدّي ذلك الوضع إلى منع قيام تكتل دولي «عالمثالثي» كبير، يمكن أن يشكّل محوراً أساسياً في الدبلوماسية الدولية، وترى فيه الصين ركناً مهماً في خدمة أهدافها ومصالحها.

وفي السياق ذاته، ستدفع الصين باتجاه تشجيع الحلول العربية للنزاعات التي قد تقوم بين الأطراف العربية، أو الحلول في اطار الأمم المتحدة للنزاعات التي قد يكون أحد أطرافها غير عربي، وذلك لمحاولة حصر امكانية تدخّل القوتين العظميين، أو لتأمين تدخل دولي متوازن، يؤمن للصين دورها إلى جانب القوى الكبرى الأخرى.

وستسقط من الخطاب السياسي الصيني، في التعامل مع الوطن العربي، المضامين والمفاهيم الثوروية التي يحملها الاتجاه الأول والاتجاه الثالث، وسيستبدل بخطاب عالمثالثي وتنموي على المستوى الدولي، وتضامني وتوفيقي على المستوى العربي. وفي هذا السياق، ستبقى الصين تركز على أهمية التضامن العربي لمنع الخلافات التي تنشأ من الاستفحال. وستحاول الصين تطوير علاقاتها مع مختلف الأطراف العربية، دون أي اعتبار للاتجاه

الايديولوجي أو السياسي الدولي، وستتجه بشكل خاص نحو الدول المحافظة التي قد تكون ما زالت حذرة ومترددة في اقامة علاقات طبيعية مع الصين. وستحاول الصين بخاصة اقناع تلك الدول التي ما زالت تعترف بتايوان، بموقف الصين الشعبية من هذا الموضوع. وقد تحاول، بواسطة التركيز على هذه الدول، وتوسيط دول صديقة لذلك، تغيير الموقف المؤيد لتايوان واتباع سياسة ترغيب في هذا المجال، كإعطاء مساعدات اقتصادية أو دعم دبلوماسي مقابل تغيير موقفها. ولن يكون للصين تعاون مع الحركات أو الأطراف الراديكالية، بل سيكون تعاملها دائماً على أساس دولي (علاقات مع الحكومات القائمة) وفي هذا الخصوص، مثلاً، ستنحصر علاقاتها مع القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وستحاول دعم هذه القيادة، بواسطة دعوة الأطراف التي ما زالت على علاقات مع الصين لتأييد تلك القيادة، أو قد تتخلّى عنها الصين فيما لو رفضت القيام بذلك.

وسترى الاقطار العربية في الصين قوة كبرى يمكن الركون إليها في الحصول على دعم سياسي ودبلوماسي، ودون أن يكون ثمن ذلك عند الطرف العربي مثلاً، الظهور وكأنه حليف لاحدى القوتين العظميين، ممّا قد يؤدي الى استثارة القوة الأخرى ضده، أو استثارة أطراف عربية قد تنظر إلى سياسته بشكل سلبي، فيما لو وقف مع احدى القوتين العظميين. فهذه الاعتبارات لن تكون قائمة في حالة الصين، بخاصة وأن الصورة الجديدة التي تعطيها ستكون مطمئنة للأطراف العربية.

وستعتمد العلاقات الصينية، أساساً، على النشاط الدبلوماسي في المنطقة، أو على المستوى الدولي، دعماً للقضايا التي تهمّ الأطراف العربية. وتشكّل المساعدات الاقتصادية إلى بعض البلدان العربية المحتاجة وسيلة أخرى للتعاون الصيني، في حين قد تحاول مقابل ذلك الاستفادة، بتطوير علاقاتها التجارية مع بعض الأقطار العربية ذات الامكانات الكبيرة، كبعض الدول النفطية.

وستهتمّ الصين بشكل خاص بالقوى الاقليمية، بخاصة إذا كانت هذه القوى تحاول انتهاج سياسة غير منحازة على المستوى الدولي، الأمر الذي يشجع الصين للتعاون معها. وسيبقى للصين اهتمام خاص بمصر، فهي كانت أول دولة عربية وافريقية تعترف بالصين الشعبية، وتقيم علاقات دبلوماسية معها. وقد تجد الصين في مصر والجزائر، كقوتين اقليميتين، حليفين رئيسيين في سياستها الخارجية «المستقلة» والتي تعني التحالف مع القوى التي تقاوم الاستقطاب الدولي، ومساعدتها في هذا المجال.

وستكون السياسة الصينية، تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي، منسجمة مع مواقفها المعلنة، بعكس الصين ذات الاتجاه الأمريكي مثلاً. فهي من جهة تؤيد الحقوق العربية المشروعة، وتؤيد من جهة أخرى التسوية الشاملة كموقف ينسحب من الاعتبار الأول،

وأيضـاً لأنه يضمن لهـا الاشتراك في ادارة النـزاع. ولن يتأثـر الموقف الصيني بسيـاستها تجـاه اسرائيل، حيث ستزداد العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفـين وتوظف الصـين ذلك، بالطبع، في علاقاتها مع الولايـات المتحدة سيـاسياً واقتصـادياً، في حـين قد تهـدف أيضاً إلى الاستفـادة من الخبرات الاسرائيليـة في مجالات التحـديث الزراعي. وسيبقى المـوقف الصيني يفرّق، مثلاً، بين سياسة اسرائيل «العدوانية» وإدانة تلك السياسـة، على الـرغم من احتمال اقامة علاقات دبلوماسية معها ضمن سياسة الصين بالانفتاح على جميع الأطراف الدولية، ولو أن هذه العلاقات قد تخضـع لتقلبات أيـة علاقـات أخرى بـين دولتين، وبـين ما قـد تسمّيه الصـين بالعـلاقات مـع الشعب الاسرائيلي، أو دولـة اسرائيل، وهـو ما يسمـح لها بتـطويـر العلاقات التجارية والثقافية، والتعاون في المجالات غـير السياسيـة بين الـدولتين. ولن يمنـع ذلـك الصين من تقـديم مساعـدات عسكريـة الى بعض الأطراف العـربية كمصر أو الأردن مثلاً، ومساعدات أيضاً إلى منظمة التحرير الفلسطينية، إذ يصـب ذلـك فيما تعتـبره الصين تحسيناً للوضع الدفاعي لهذه الأطراف أمام اسرائيل، وبناء نفوذ صيني لديها. وستبقى النظرة الصينيـة الى النزاع العـربي ـ الاسرائيلي، كمـدخل رئيسي للقـوتـين العـظميـين إلى المنـطقـة العربية، وكمجال أساسي لاحتـمال حصول اصـطدام بينهما. وهي، لـذلك، ستبقى تشجّـع ايجاد تسوية سياسية، وتعاون القوتين العظميين في هذا المجال.

رابعاً: مشهد التنسيق العربي العام

سيجد الاتجاه المتشـدّد صعوبـة في دعم الحركـات الراديكـالية التي قـد تحاول زعـزعة استقرار احدى البلدان العربية، نتيجة قـدرة هذه الأخـيرة على التصـدي لتلك المحاولات، بواسطة الدعم العربي الـذي تستطيـع الحصول عليـه. وسيكون المـوقف الصيني المؤيد لهـذه الحركات في مواجهة سياسية مع التنسيق العربي العام ككل، بحيث لن تعود هذه الحركات، وتالياً الصين، تستطيع الافادة من وجود تناقضات عربية لاستقرار احد الأطراف. وفي اطـار هذا المشهد، يتحرك النظام العربي بشكل شبه آلي، وبسرعة، لحماية أحد «أطرافه».

ولكن ماذا يحصل، فيما لو نجح أحد الأطـراف المتحالفـة مع الصـين في الوصـول الى الحكم في أحـد البلدان العربية، وتالياً خرجت هذه الدولة من اطار التنسيق العـربي العام، أو أخرجت منه؟ سيعطي ذلك الصين نقطة ارتكاز في سياستهـا العربيـة، بخاصـة إذا كانت تلك الدولة قوة اقليمية. ولكن نقـطة الارتكاز هـذه ستكون ذات محـدودية كـبرى. فالـدولة الراديكالية ستكون «ألبانيا» أخرى، منبوذة سياسياً في النظام العربي، بخاصة إذا حـاولت أن تصدّر نموذجها الثوروي الى بلدان عربية أخرى. ويستطيع النظام العربي، بسبب الامكانات التي يملكها، احتواء تلك الدولة مباشرة، واحتواء الحـركات التي قـد تدعمهـا تلك الدولـة.

وسيؤدي ذلك، بالطبع، إلى توتير العلاقات العربية ـ الصينية التي تكون سيئة أساساً، نظراً لصورة الصين الثوروية، واتجاهها الدائم إلى دعم حركات وأطراف تهدد الاستقرار الداخلي للدول.

ونظراً للموقف العربي الذي يكون معادياً مبدئياً للنموذج الصيني في سياسته الخارجية، من المحتمل أن تنقطع العلاقات الدبلوماسية بين الصين وعدد كبير من الاقطار العربية، وتسوء العلاقات مع الصين كلّما كانت قيادة التنسيق العربي العام ذات اتجاه محافظ، بحيث انها قد تنتقل الى سياسة هجومية ضد الصين، وتحاول احتواء نفوذها في افريقيا عبر دعم الأطراف (الدول والحركات) ذات الاتجاه المضاد للصين، أو المعادي لدول صديقة للصين. وقد يلقى الموقف العربي في هذه الحالة تشجيعاً ودعماً من الولايات المتحدة، وحتى من الاتحاد السوفياتي.

وستكون علاقات الصين ذات الاتجاه الأمريكي محكومة، إلى درجة كبيرة، بطبيعة العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة والتنسيق العربي العام. فإذا كان هذا الأخير ذا توجه غربي، فسيحدث تقارب صيني ـ عربي بتشجيع من الولايات المتحدة، وتأييد منها، باعتباره حاجزاً آخر أمام الاتحاد السوفياتي لمنعه من بناء نفوذ في المنطقة. وفي السياق ذاته، سترى الأطراف العربية أهمية التعاون مع الصين، وتنويع ذلك التعاون، ليشمل مختلف المجالات، وستنظر الى العلاقات مع الصين وكأنها تندرج في اطار العلاقات السياسية والاستراتيجية مع الغرب، بحيث انه قد يحصل تعاون بين الطرفين في مناطق أخرى في العالم، أو في قضايا دولية، حيث للاثنين نفوذ، بغية احتواء المدّ السوفياتي (في افريقيا مثلاً). وقد يجد الطرف العربي ان الصين الشعبية يمكن ان تلعب أيضاً دور قناة اتصال أخرى مع الولايات المتحدة، كما هي الجماعة الأوروبية، عند حدوث أزمة في العلاقات الامريكية ـ العربية، وفي ظرف لا يريد الطرف العربي معه اتخاذ موقف متشدد ضد الولايات المتحدة، بحيث يلجأ إلى عدة أطراف ثالثة (منها الصين) للتأثير في الموقف الأمريكي. ومن الطبيعي أن تتجاوب الصين مع المطلب العربي، أو حتى قد تستبق حصوله في محاولة للتوسط بين الطرفين، تخوّفاً من حصول أزمة كهذه.

ولو افترضنا أن التنسيق العربي العام كان ذا اتجاه غير منحاز، فسيقوم اختلاف بالطبع بينه وبين الصين في العديد من القضايا الدولية، ولو أن ذلك الاختلاف لن تكون له انعكاسات سلبية كبيرة على العلاقات الصينية ـ العربية، إلاّ أنه سيساهم في تغيير «صورة» الصين عند الطرف العربي، بحيث تظهر وكأنها احدى ركائز الاستراتيجية الامريكية. ومن الطبيعي أن لا تكون هناك حرارة في العلاقات الصينية ـ العربية، إنما يبقى موقف الصين من احتمالات النزاع العربي ـ الاسرائيلي، أو نزاع امريكي ـ عربي، أو نزاع آخر بين دولة عربية ودولة جوار (كالحرب العراقية ـ الايرانية) حاسماً الى حد كبير في منحى العلاقات الصينية ـ

العربية. وبدورها، ستكون الصين أيضاً متخوفة من احتمالات قيام هذه المشاهد النزاعية، بخاصة وأن الطرف العربي ذو امكانات، وتالياً له مصداقية، فيما لو هدّد باستعمال «أوراقه» ضد الأطراف التي تقف ضده. وستكون احتمالات هذه النزاعات، بالنسبة إلى الصين الشعبية وملامح سياستها تجاه هذه النزاعات، كما يلي:

- فتح الباب أمام الاتحاد السوفياتي لبناء نفوذ مع التنسيق العربي العام الذي يعني تقوية الوجود السوفياتي في المنطقة العربية، مع ما لذلك من انعكاسات سلبية كبيرة على مصالح الصين.

- احراج الصين في اتخاذ موقف، مهما حاولت تلافي ذلك. فمثلاً قد يكون من السهل ان تميل الصين إلى تأييد التنسيق العربي العام في اطار الحرب العراقية - الايرانية، بسبب غياب أيّ خصوصيات لعلاقات الصين مع ايران، ولغياب العامل الامريكي من هذه العلاقات. ولكن الاحراج يبقى قائماً في نزاع عربي - امريكي مباشر، أو حيال النزاع العربي - الاسرائيلي. فكيف سيكون موقف الصين في مجلس الأمن، فيما لو نقلت الأزمة الى هذا الأخير؟ هنا، يتحدد موقف الصين بعاملين أساسيين: أولهما، أهمية عدم تعريض العلاقات مع الولايات المتحدة الى توتّر، وتزداد تلك الأهمية أو تخفّ حسب الأوضاع القائمة في ميزان القوى الرباعي في آسيا. وثانيهما، مقدار الخسارة التي ستصيب الصين، فيما لو وقفت ضد الطرف العربي، وهي تدرك انها قد تخسر اقتصادياً وسياسياً. وان انعكاسات ذلك الموقف ستكون أكبر بالنسبة اليها، منها بالنسبة الى الولايات المتحدة، بسبب الفرق في الامكانات بين الاثنتين، وبسبب اهتمام الطرف العربي بابقاء خطوط اتصال مع الولايات المتحدة، نظراً للوزن الذي تملكه مقارناً بالثقل الذي تملكه الصين، الأمر الذي قد يسمح بالتشدّد معها.

- فيما إذا وقفت الصين مع الولايات المتحدة بشكل واضح، كالامتناع عن الاقتراع لادانة الولايات المتحدة في مجلس الأمن، عندما تكون طرفاً معتدياً، أو الامتناع عن المشاركة في فرض عقوبات على اسرائيل أو ادانتها (مثلاً) فإنّ ذلك سيؤدي إلى توتير العلاقات العربية الصينية، وخسارة الصين تالياً لمنافع اقتصادية تجنيها من ذلك التعاون، وكذلك تراجع للعلاقات السياسية مع المجموعة العربية، وذلك كله فيما لو فرض الطرف العربي عقوبات على الولايات المتحدة، وعلى الأطراف التي وقفت معها.

- يمكن للصين، أيضاً، أن تحاول اتخاذ موقف مؤيد للطرف العربي بشكل محدود، وانقاذ العلاقات من امكانية حصول توتّر فيها، وذلك ضمن منطق ابقاء جسور مفتوحة مع الطرف العربي، وحتى لا يدفع، من منظور الصين، إلى التحالف مع الاتحاد السوفياتي كلياً، وحتى تبقى للصين القدرة على التأثير في الموقف العربي.

من جهة أخرى، ستكون علاقات الصين ذات الاتجاه السوفياتي محكومة، ايضاً، والى درجة كبيرة، بطبيعة اتجاهات السياسة السوفياتية في المنطقة، وعلاقات الاتحاد السوفياتي مع التنسيق العربي العام. ولكن ذلك لا يعني، بالضرورة، وجود تطابق كلّي بين السلوكية الصينية والسلوكية السوفياتية في المنطقة، إنما تبقى الصين ضمن حدود السياسة السوفياتية، بحيث لا تعرّض مصالح الأخيرة للخطر. وسيحدّد الاتجاه العربي العام السائد حرارة العلاقات الصينية ـ العربية. فإذا كان الاتجاه العربي محافظاً، وميالاً بشكل كبير للولايات المتحدة، فستصاب العلاقات ببرودة. ومن الطبيعي، أيضاً، أن يتبع ذلك تخفيض في العلاقات الاقتصادية والاتصالات الدبلوماسية، بخاصة اذا اتّسمت العلاقات بين القوتين العظميين بالتوتر والاستقطاب. فستزداد الضغوطات الامريكية على التنسيق العربي العام، بغية منعه من الانفتاح على الصين، كونها قناة أخرى يمرّ عبرها النفوذ السوفياتي إلى المنطقة. وفي المقابل، ستكون هناك مرونة أكبر في تطوير العلاقات الصينية ـ العربية، فيما لو كان هناك انفراج دولي بين القوتين العظميين.

وسيسقط العامل الامريكي من هذه العلاقات، فيما لو كان التنسيق العربي العام ذا اتجاه غير منحاز دولياً، ممّا يسمح بتطوير العلاقات مع الصين. وستبقى العلاقات، تالياً، خاضعة لاعتبارين اثنين: أولاً، طبيعة العلاقات السوفياتية ـ العربية، حيث قد يحصل توتّر في هذه العلاقات بسبب الموقف السوفياتي الذي قد يصطدم مع السياسة العربية في قضية دولية (افغانستان مثلاً) أو اقليمية (نزاع اثيوبي ـ عربي مثلاً) حيث يؤيد السوفيات اثيوبيا. فلا بد أن ينعكس ذلك على العلاقات مع الصين الشعبية. وثانياً، موقف الصين من الحركات الراديكالية في المنطقة العربية، حيث قد يكون الموقف العربي حذراً أو سلبياً، فيما لو كان للصين علاقات مساعدة ودعم وتعاون مع هذه الحركات.

من جهة أخرى، قد تحاول الصين الاستفادة من النزاع العربي ـ الاسرائيلي، أو نزاع عربي مع دولة من الهامش، أو مع الولايات المتحدة، من أجل منافسة الاتحاد السوفياتي في تقديم المساعدات العسكرية الى الطرف العربي، والذهاب أبعد من السوفيات في تأييد الطرف العربي، بغية تحقيق مكاسب على حساب الاتحاد السوفياتي، والإسهام في توتير العلاقات الامريكية ـ العربية، ولو أن ذلك ستكون له نتائج محدودة بالنسبة الى الصين، من حيث زيادة نفوذها، ذلك أن الطرف العربي يدرك أنه مضطر الى الاهتمام بالاتحاد السوفياتي أكثر من الاهتمام بالصين، بسبب الفارق الكبير في الامكانات الدبلوماسية والعسكرية بين الطرفين، ولإدراك الطرف العربي بأن الحصول على دعم السوفيات له، يضمن أيضاً الموقف الصيني الى جانبه. وقد تعمل الصين على تقديم المساعدات والدعم الى بعض الحركات والأحزاب المعارضة والراديكالية العربية، إذا كان التنسيق العربي صديقاً للغرب، وإذا كان الاتحاد السوفياتي ذا اتجاه متشدّد وصدامي، فسيسمح ذلك للصين بتوسيع دائرة مساعداتها

لهؤلاء. وسينظر الاتحاد السوفياتي بايجابية الى السلوكية الصينية تجاه هذه الحركات، إذ يمكن توظيفها لمصلحته لعدة أسباب، أبرزها الحفاظ على صورة القوة العظمى «المسؤولة» وغير «الثوروية» فيما تقوم الصين بهذا العمل لحسابه، والقدرة على خلق متاعب للتنسيق العربي الصديق للولايات المتحدة بالواسطة ودون التورط مباشرة، واحتمال اضطرار الطرف العربي إلى طلب مساعدة الاتحاد السوفياتي لضبط العلاقات الصينية مع هذه الأطراف. وسينعكس ذلك كله في توتير العلاقات الصينية ـ العربية.

علاقات الصين ذات الاتجاه التجريبي مع التنسيق العربي العام. سترى الصين ان الطرف العربي يملك الامكانات لمقاومة محاولات الاستقطاب الدولي فيما لو أراد ذلك، وبسبب قدرته خصوصاً على منع قيام أوضاع نزاعية عربية تشكّل البيئة الصالحة للاستقطاب. ففي إطار هذا المشهد، تخفّ النزاعات العربية، أو تصير احتمالات احتوائها أكثر سهولة. وسيركّز التوجه الصيني، إذاً، على أهمية التضامن العربي، بخاصة إذا كان الطرف العربي غير منحاز وغير متحالف مع احدى القوتين العظميين. فأهداف الصين في المنطقة (انظر الاتجاه التجريبي في المشهد السابق) تصبح أكثر واقعية وأقرب حظاً إلى النجاح. لذلك قد تتّجه الصين نحو توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية مع الأطراف، أو الطرف العربي الذي يشكّل مركز الثقل القيادي في التنسيق العربي العام. فقيادة هذا الأخير تقوم بدور القاطرة في تحديد توجهه في الشؤون الدولية. وستعمل الصين على توسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع أكبر عدد ممكن من الأطراف العربية، الأمر الذي سيؤدي الى تحرك دبلوماسي ناشط في المنطقة، في الوقت الذي ستبتعد فيه الصين كلياً عن الحركات الراديكالية في الدولة العربية، وتتوتّر علاقاتها بهذه الحركات التي سترى في الصين دولة محافظة أخرى. وسترى الصين في التنسيق العربي العام قوة مهمة في إطار العالم النامي. لذلك ستتّجه للتعاون معه على الصعد كافة وفي جميع القضايا التي تشكل عوامل شرعية في العالم النامي، وذلك بغية زيادة قدراتها على التنافس مع القوتين العظميين، الأمر الذي ينسجم كلياً مع الخطوط العريضة لسياستها الخارجية. ويتطلب ذلك بالطبع أن يكون التنسيق العربي العام غير منحاز. وسيجد هذا الآخر في الصين الشعبية حليفاً أساسياً في علاقاته الدولية، لما لها من ثقل كبير، بخاصة وأنها لا تخضع لقيود التحالف مع احدى القوتين العظميين التي قد تحدّ من امكانية تجاوبها مع المطالب العربية، وقد تطبع الطرف العربي أيضاً بصورة الحليف لإحدى هاتين القوتين. ولو افترضنا أن الطرف العربي كان حليفاً للولايات المتحدة، فلن يعني ذلك بأي حال توتير العلاقات مع الصين للأسباب التالية:

ـ لن تكون الصين ذات موقف معادٍ مبدئياً للولايات المتحدة، وتالياً لن تجد البلدان العربية أن التعاون معها في المجالات السياسية والاقتصادية، قد ينعكس سلباً على علاقاتها الامريكية.

ـ لن تكون الصين متعاونة، بأي حال، مع الحركات والأحزاب الراديكالية وتالياً لن تشكل تهديداً لهذه الدول، لا بل هي طرف يدعم استقرار هذه الدول، أيّاً كانت الحكومات القائمة.

ـ ستكون هناك مجالات يحصل فيها تقاطع في المصالح بين الولايات المتحدة والصين الشعبية، كما أن هناك مجالات أيضاً قد يحصل فيها تقاطع في المصالح بين الصين والاتحاد السوفياتي، وتالياً فحتى غُلاة الأطراف العربية القريبة من الولايات المتحدة في قيادة التنسيق العربي، لن تجد ضيراً في التعاون مع الصين الشعبية. ولكن كيف سيكون موقف الصين من النزاعات التي تقع بين احد الأطراف العربية، وتالياً التنسيق العربي العام من جهة، وإحدى دول الجوار، أو احدى القوتين العظميين من جهة أخرى؟ أو في حال تحوّل النزاع العربي ـ الاسرائيلي إلى حرب عربية ـ اسرائيلية؟

سينطلق الموقف الصيني من ضرورة تلافي تدخّل إحدى القوتين العظميين أو كلتيهما في النزاع، الأمر الذي سيؤدي الى تصعيده، وتالياً تأييد مبدأ تسوية النزاع أو الخلاف في اطار الشرعية الدولية ممثلة بالأمم المتحدة، أو دعم أي طرف دولي قد يحاول التوسّط لحلّ الخلاف ضمن مبادىء القانون الدولي، الأمر الذي يسمح للصين بالحفاظ على موقف ينسحب من الشرعية الدولية، مما يعطيه قوة رمزية ومعنوية. لنفترض ان النزاع القائم هو الحرب العراقية ـ الايرانية، حيث للصين مصالح اقتصادية وسياسية مع الطرفين. فهناك بالطبع اهتمام بإيران بشكل خاص، بسبب موقعها المحاذي للاتحاد السوفياتي. ستحاول الصين التوسط بين الطرفين، فيما لو كانت لها علاقات جيدة مع كليهما. وسيحكم موقفها في النهاية، حجم المصالح التي تملكها عند كل من الطرفين. ومن الطبيعي هنا، ان تتفوق مصالحها العربية على مصالحها الايرانية، يساعد في ذلك إذا كانت ايران هي الطرف الذي يتحدى الشرعية الدولية، كما هو حاصل حالياً. أما اذا كان النزاع بين الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي من جهة، وأحد الأطراف العربية من جهة أخرى، فسيكون موقف الصين اكثر ظهوراً في دعم الطرف العربي في سياق التركيز على عدم جواز تدخل القوى الكبرى في شؤون دول المنطقة، مما يعطي دفعاً ايجابياً لعلاقاتها مع الدول العربية، ويعطي ذلك الموقف للصين كسباً ايضاً على مستوى العالم النامي، اذ يظهرها بموقف المدافع عن دوله في وجه القوتين العظميين.

وفي مجال النزاع العربي ـ الاسرائيلي، سيبقى الموقف الصيني مؤيداً للمطالب العربية فيما يخصّ المبادىء العامة للحلّ او ميكانيزم الحلّ الدولي الشامل، فالصين تبقى تفضّل الحلّ السياسي، خوفاً من زعزعة الاستقرار الاقليمي واعادة خلط الأوراق السياسية في المنطقة، بشكل لا بد أن تستفيد منه القوتان العظميان، ولن تكون للصين حينها القدرة على التنافس معهما، لعدم امتلاك الامكانات العسكرية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية ذاتها التي تملكها

القوتان العظميان. وقد تقوم الصين بتقديم مساعدات عسكرية الى الاطراف العربية في النزاع في اطار دعمها لحلّ في الاطار الأمني (مجلس الأمن مثلاً) واظهار دعمها للموقف العربي في هذا السياق. ولئن كانت الصين تريد الحفاظ على تعاونها مع اسرائيل، إلا أنها ترى في هذه الأخيرة حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، الى جانب اعتبارها المسؤولة عن خلق مناخ التوتّر، لرفضها التجاوب مع المطالب العربية.

وسينعكس ذلك كله في اعطاء زخم ايجابي للعلاقات العربية ـ الصينية، ولو أن تأثير الصين الفعلي في الدبلوماسية يبقى محدوداً. ولكن ماذا سيكون الموقف الصيني، لو افترضنا ان التنسيق العام اتجه لإيجاد حل، دون ان يعني ذلك احتمال النجاح، في اطار الخيار الامريكي وخارج الامم المتحدة؟ سيبقى الموقف الصيني «الرسمي» و«المعلن» مؤيداً للعرب، حتى لا تظهر الصين وكأنها تتدخل في الشؤون العربية، ولكن من جهة اخرى سيكون ذلك الموقف في حدود التأييد اللفظي، ولن تكون الصين متحمسة عملياً ومرتاحة لذلك الخيار، إذ قد يؤدي الى فرض هيمنة امريكية على المنطقة العربية لفترة، قبل ان يؤدي الى تهيئة بذور أزمة لاحقة، نتيجة الطريق المسدود الذي يسير فيه. وفي كلتا الحالتين، سترى الصين في ذلك تعارضاً اساسياً مع موقفها من القوتين العظميين، فهي لن تكون مرتاحة لقيام هيمنة امريكية على المنطقة تزيد في التوتّر الدولي وتنعكس سلباً على الموازين الأقليمية الأخرى (شرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا) وتدخل المنطقة في عملية إعادة خلط الأوراق في المنطقة، مع احتمال فرط التنسيق العربي العام.

خامساً: مشهد التجمعات الاقليمية

سيجد الاتجاه المتشدد ايضاً صعوبة في المراهنة على احتمال انتصار احدى الحركات الراديكالية التي يدعمها في أحد البلدان العربية، بسبب ازدياد امكانات هذه الأخيرة، نتيجة انتمائها الى تجمّع اقليمي وقدرتها على الحصول على مساعدات من اطراف التجمّع الاخرى للحفاظ على استقرارها. وقد تجد الصين امكانية بناء نفوذ لها عند طرف عربي يكون محاصراً جغرافياً وسياسياً بين تجمعين يدعم كل منها احدى القوتين العظميين، ولا تكون ايّ من الأخيرتين في وارد دعم ذلك الطرف لعدم استثارة التجمّع الذي تدعمه والذي قد يكون في علاقات نزاعية مع ذلك الطرف. هذا الوضع قد يدفع بالطرف العربي ـ بخاصة اذا كان ذا اتجاه سياسي مختلف كلياً عن التجمّعين المحيطين به ـ الى محاولة التقارب مع الصين، بغية العمل على كسر الاحتواء الذي يحيط به، والحصول على مساعدات ودعم، بخاصة وان القوتين الكبريين الأخريين (اليابان والجماعة الأوروبية) لن تكونا متعاونتين معه، لعدم استثارة الاطراف الدولية والعربية الصديقة لها، وقد يخلق ذلك علاقات التبعية بين

الطرف العربي والصين الشعبية اذا استطاعت الصين (مثلًا) اقامة علاقات من هذا النوع، إلا انها لن تستطيع ان تحصل بواسطة ذلك على حضور قوي في السياسة العربية، كون حليفها محاصراً، ودون تأثير قوي في المنطقة العربية. وقد يقود ذلك بالفعل الى ان تقطع التجمعات العربية المحاذية لذلك الطرف علاقاتها مع الصين، أو قد تصاب العلاقات بينهما بأقصى درجات التوتّر.

وقد تجد الصين في الحرب العراقية ـ الإيرانية، فيما لو استمرت، عاملًا مهماً في ابقاء بيئة نزاعية في منطقة الخليج، تؤدي الى زعزعة استقرار دوله، وتعطي تالياً فرصة للحركات الراديكالية للتحرك ضد الحكومات القائمة. ومن المحتمل أيضاً، في اطار مشهد دعم الولايات المتحدة لدول مجلس التعاون الخليجي من جهة، والاتحاد السوفياتي والعراق من جهة اخرى، أن تستفيد الصين في توثيق علاقاتها مع ايران، ومدّها بالأسلحة والعتاد، لزيادة قدرتها على زعزعة الاستقرار الاقليمي في المنطقة مباشرة، وبشكل غير مباشر ايضاً، عبر الأطراف المؤيدة لايران.

وفيما يتعلق بالتجمعات العربية الأخرى ـ وادي النيل، المشرق العربي، المغرب العربي ـ فقد تجد الصين ان الاثنين الأولين أكثر انكشافاً من الثالث لامكانية تغيير الأوضاع داخلياً، بسبب قوة التيارات الراديكالية عبر الدولة (اسلامية اصولية وقومية) فيهما مقارنة بالثالث، وبسبب البنية المجتمعية التي تحمل تناقضات كثيرة في داخلها (بخاصة المشرق العربي) مما يعطي فرصة لقيام نزاعات وتغذيتها، والمراهنة تالياً على الأطراف الراديكالية في لبنان (مثلًا) أو السودان أو مصر، أو بين الفلسطينيين لمحاولة القيام بالتغيير المطلوب، وبناء نفوذ بواسطتها. ويزيد في قابلية هذه التجمّعات، وبخاصة المشرق العربي لانعدام الاستقرار الداخلي فيها، مجاورتها لإسرائيل وارتباطها بعلاقات نزاعية معها قابلة للتفجّر في أي وقت، وفي ترك انعكاسات سلبية داخلية نتيجة لذلك. ولنفترض انه وصل الى السلطة مثلًا في تجمّع وادي النيل أو المشرق العربي، وتحديداً في قيادة هذين التجمعين، اتجاه راديكالي معاد لكلتا القوتين العظميين. فمن الطبيعي اذ ذاك ان يتحالف مع الصين الشعبية، ويحاول بواسطتها مقاومة محاولات الاحتواء العربي والدولي. وقد يكون لهذا التحالف فعالية أكبر في السياسة العربية في فترات التوتّر الدولي، إذ يستطيع ان يستفيد من التناقضات التي تقوم بين القوتين العظميين، وبالطبع بين حلفائهما. ويستطيع الطرف العربي الحليف للصين، بسبب موقعه في النزاع العربي ـ الاسرائيلي فيما لو وقعت حرب مع اسرائيل، ان يضغط على التجمّعات العربية الأخرى بغية مساعدته، بواسطة إبراز موقفه كمدافع عن الشرعيات العربية، الأمر الذي سيشكّل إحراجاً لهذه التجمّعات ويدفعها، إما الى مهادنته أو تقديم بعض الدعم له، ويستطيع تالياً ان يهدّد التحالفات العربية الدولية (مثلًا الولايات المتحدة مع مجلس التعاون) فيما لو استمر ذلك النزاع. وتستطيع الصين، ايضاً، بواسطة تجمّع وادي

النيل الدخول الى افريقيا ولو أن ذلك سيواجه بمقاومة كبيرة من الاطراف الافريقيـة والعربيـة والدولية المعادية لهذا التحالف.

ومن جهـة أخرى، ستحـدد علاقـات الصين ذات الاتجـاه الأمريكي مـع التجمّعات العربية، مواقف هذه الأخيرة من الاتحاد السوفياتي. فبقدر ما تكون هناك برودة في العلاقات بين تجمّع عربي والاتحاد السوفياتي، أو يكـون التجمّع ذا تـوجه غـربي، بقدر مـا تهتم الصين بتطوير العلاقات معه، وتؤيد بالتالي التحالفات التي يمكن أن تقوم بين هذه التجمّعات، بغية احتـواء الاتحاد السـوفياتي، أو احتـواء الاطراف العـربية التي قـد تعتبرهـا الصين «صـديقة» للاتحاد السوفياتي. وبالطبع ستتجه الصين الى تقديم مساعدات اقتصـادية (تنفيـذ مشاريـع، تقديم قروض مالية مرتبطة بتنفيـذ مشاريـع) الى الأطراف العـربية الأعضـاء في التجمّع ذي الاتجاه الغربي، بغيـة دعم استقراره، وحتى يكـون للصين وجـود ظاهـر عند ذلـك الطرف، وتالياً في التجمّع ككل. وتكون السياسة الصينية، بالطبع، موازية لسياسة الولايـات المتحدة في المنطقة. وستبدي الصين اهتماماً خاصاً بدول مجلس التعاون الخليجي، نـظراً للإمكـانات الاقتصـادية الهـائلة التي يملكها المجلس، والتي يمكن ان تستفيـد منها الصـين لتنشيط التبادل التجاري معه، ونـظراً لأهمية المجلس ودوره في محـاصرة النفوذ السـوفياتي في المنـطقة العـربية أيضـاً. ولكن هذا لن يمنـع الصين من محـاولة التقـارب مع ايـران، وتوثيق العـلاقات معهـا مستقبلاً للاعتبارات التالية:

ـ في حال استمرار الحرب، حتى على مستوى الاستنزاف، لن تستطيع الصين منافسـة الاتحاد السوفياتي في تقديم المساعدات العسكرية والدبلوماسية الى العراق. وتالياً، من منظور الصين، سيبقى للسوفيات نفوذ اكبر عند العراق من الصين.

ـ الاهتمام بايران نظراً لـموقعها الجيـوستراتيجي المهم بـالنسبة الى الاتحـاد السـوفيـاتي، وبخاصة فيما لو استطاعت الصين ان تملأ الفراغ الاستراتيجي الذي تـركه خـروج الولايـات المتحـدة، في ظل استمـرار العلاقـات الامريكيـة ـ الايرانيـة على مـا هي عليه، وعـدم قدرة الـولايات المتحـدة العودة الى ايـران كما كـانت من قبل، أو عـدم استطاعتهـا العودة بشكـل ظاهري. ويمكن للصين تالياً، ان تخدم الاستراتيجية الامريكية في هذا المجال، بسبب تطابق النظرة الامريكية والصينية إلى الاتحاد السوفياتي.

ـ الاهتمام بايران ايضاً، نظراً لموقعها المهم في «مسرح القارة الهندية» وتـوازنات القـوى القـائمة هنـاك، والتي تعني الصين مبـاشرة. فمـوقف ايـراني متعـاون مـع بـاكستـان ومعـاد لأفغانستان ومتخوّف من الهند (مثلاً)، مفيد بالنسبة الى الصين، ويشجعها عـلى التعاون مـع ايران.

ـ قد تجد الصين انها، بتعاونها مع ايران، تستطيع ان تؤثر في موقفها باتجـاه الاعتدال،

حتى لا تهدّد الحرب أمن دول مجلس التعاون الخليجي مثلاً، ويمكن للصين ان تشكّل قناة اتصال اخرى لايران مع «الغرب». فالصين متخوفة دائماً من توسّع رقعة الحرب، لأن ذلك قد يسمح للسوفيات باستغلالها للتدخل في المنطقة.

وفي أي حال، سيبقى الموقف الصيني، الأقل تأثيراً في المنطقة بين حلفاء الولايات المتحدة الآخرين (اليابان والجماعة الأوروبية) بسبب عدم قدرة الصين على منافستها في مجال العلاقات الاقتصادية والمساعدات التنموية بشكل عام، وهي في الوقت ذاته لا تشكل بديلاً سياسياً (مثلاً) عن ذلك الاتجاه.

وتندرج السلوكية السياسية **لصين ذات اتجاه سوفياتي** في الاستراتيجية السوفياتية تجاه المنطقة العربية. وقد يحصل تمايز في المواقف ضمن حدود مقبولة سوفياتياً، وقد يتّسع هامش التمايز او يضيق، تبعاً للعلاقات بين القوتين العظميين. ففي مراحل التوتّر الدولي، تتجاوب الصين بشكل أكبر مع المطالب السوفياتية في المنطقة العربية. وتعرف الصين ان الاتحاد السوفياتي لن ينظر بعين الارتياح الى موقف صيني غير منسجم كلياً معه.

وستهتمّ **الصين ذات الاتجاه التجريبي** بتوثيق علاقاتها مع التجمعات العربية ذات الاتجاهات غير المنحازة، وتلك التي هي أقلّ ارتباطاً بقوة عظمى نتيجة امتلاكها لخيارات خارجية أكثر مرونة. ومن المنتظر ان تكون العلاقات مع تجمّع وادي النيل في طليعة اهتمامات الصين لعدة اسباب، اهمها: خصوصية العلاقة التاريخية بين مصر والصين الشعبية، الثقل السياسي لهذا التجمّع في المنطقة العربية، وكذلك موقعه الاستراتيجي كنقطة التقاء بين المشرق العربي والمغرب العربي من جهة، وبين المنطقتين العربية والافريقية من جهة أخرى، الى جانب اهميته بالطبع كمسيطر على الطريق بين المتوسط والمحيط الهندي. وتتوثّق العلاقات بين الصين ووادي النيل ذي الاتجاه غير المنحاز، ويأخذ التعاون بينهما بعداً دولياً على المستوى الافريقي (مثلاً) وفي العالم النامي. وسيكون للطرفين اهتمام مشترك باحتواء محاولات الاستقطاب الدولي، وتشجيع ادارة النزاعات واحتوائها على مستوى المنظمة الاقليمية (مثلاً) أو في اطار الأمم المتحدة.

وتؤيد الصين، في لعبة التحالفات، التجمّعات غير المرتبطة باحدى القوتين العظميين، وتعمل على تقديم المساعدات لها، بغية مقاومة انجذابها الى قوة عظمى، وستنظر الصين الى مجلس التعاون الخليجي كاطار مهم لمنع قيام نزاعات بين دول صغيرة، ولتسوية هذه النزاعات فيما لو قامت، وتالياً فان له دوراً أساسياً في حفظ الاستقرار في منطقة الخليج. وتهتم بتوثيق العلاقات معه في المجالات السياسية والاقتصادية، بخاصة اذا انهيت العلاقات القائمة بين بعض اعضاء المجلس وتايوان، إذ يبقى هذا الموضوع ذا حساسية كبيرة في الصين الشعبية، وقادراً على ان يضع قيوداً على علاقاتها مع أي طرف دولي. وستدعم

الصين محاولات قد يقوم بها مجلس التعاون الخليجي ،بغية إنهاء النزاع العراقي ـ الايراني لكونه مصدر التوتّر الرئيسي في المنطقة. وقد تؤيد فيما لو تم احتواء النزاع، إقامة ميثاق أمني خليجي ثلاثي، بغية التخفيض من الوجود العسكري للقوتين العظميين في الخليج وبحر العرب، واحتواء عدد من مصادر النزاعات المحتملة في المنطقة.

وستكون العلاقات الصينية مع تجمع المشرق العربي تعاونية، بسبب موقف الصين من القضية الأساسية بالنسبة للتجمع، وهي النزاع العربي ـ الاسرائيلي. فسيبقى الموقف الصيني مؤيداً للطرف العربي، ولو ان الصين لن تكون قادرة على التأثير في ميزان القوى في النزاع، لمصلحة ذلك الطرف.

وستتوثق العلاقات الصينية مع المغرب العربي، فيما لو كان هذا الأخير ذا اتجاه غير منحاز، وذا سياسة خارجية ناشطة في محيطيه العربي والافريقي، اذ تكون للطرفين مجالات اهتمام مشتركة يمكن ان تتبلور في تعاون بينهما. وقد تكون العلاقات الصينية مع المغرب العربي عادية ومحدودة، لو كان المغرب العربي ذا اهتمامات خارجية لا تتعدى بيئته المباشرة، بحيث لا يفتش عن دور عربي أو افريقي (مثلاً)، مما يُلغي عدداً من مجالات التعاون المحتملة. وقد تصاب هذه العلاقات بفتور، اذا كان المغرب العربي (مثلاً) ذا اتجاه غربي، ويلعب دوراً مهماً في هذا السياق في افريقيا، بحيث قد تقوم مجالات عديدة لصدام صيني ـ مغربي.

سادساً: مشهد الفدرالية

تتحكم في علاقات الدولة العربية مع الصين ذات الاتجاه المتشدد، العوامل التالية:

ـ رؤية الدولة العربية للصين كطرف معادٍ لقواعد اللعبة الدولية، بما فيها دور الأمم المتحدة وأجهزتها، وكطرف منسحب من شبكة العلاقات الدبلوماسية الدولية، وغير راغب تالياً في الدخول في تحالفات مع الدولة العربية في مجالات قد ترى فيها هذه الدولة حصول تقاطع في المصالح بينها وبين الصين. فيفقد الطرف العربي اهتمامه بالصين على الرغم من وزنها الدولي، نتيجة عدم رغبتها في استثمار هذا الوزن بشكل ايجابي.

ـ على الرغم من ان الصين تقف ضد الاستقطاب الدولي، الا انها تتحرك في اطار نظرة تبسيطية للأمور، بحيث انها غير مستعدة للتعاون إلا مع نموذج معين من الدول يخضع لمعاييرها، وتالياً تستبدل التعاون مع دول غير منحازة احياناً الا في اضيق اطر التعاون، لمصلحة دعم حركات راديكالية.

ـ في أي حال، لن تمنع العوامل المذكورة سابقاً، من أن تبقى الدولة العربية تحاول

اجتذاب الصين الى التعاون معها في مجالات تعتقد ان هناك مصالح مشتركة للطرفين فيها، كمقاومة مدّ نفوذ القوتين العظميين في بعض الدول النامية، أو في بعض الأنظمة الاقليمية بشكل عام.

وستتّسم النظرة الصينية الى الدولة العربية بمزيج من الايجابية، كقطب دولي ذي ثقل كبير عالمياً، وغير تابع لإحدى القوتين العظميين الأمر الذي يؤدي الى ابقاء كلتيهما خارج المنطقة العربية، وايضاً بسبب عدم دخول ذلك القطب في تحالف مع أحداهما لاحتواء الصين في العالم النامي، لا بل ان الدولة العربية قادرة على ان تساعد بعض الدول النامية في مقاومة محاولات الاختراق، من قبل احدى القوتين العظميين، بواسطة تقديم المساعدات الاقتصادية الى تلك الدولة، مما يكسب القطب العربي أهمية كبرى في افريقيا وفي العالم الاسلامي. اما النظرة السلبية الى ذلك القطب فتنبع من أنه قادر أيضاً على أن يوازن الدور الصيني، وبنجاح أكبر بالطبع، لمنعها من اختراق بعض الأطراف في العالم النامي، ويستطيع ايضاً فيما لو أراد، ان يحاصر احدى الدول التي تدعمها الصين، أو يساعد دولاً على احتواء محاولة للتغيير فيها قد تقوم بها حركات تدعمها الصين.

ستؤدي هذه العوامل، مجتمعة، الى اقامة علاقات الحدّ الأدنى الدبلوماسية بين الطرفين، وهي علاقات قد تصاب بتوتّر، كلّما حاولت الصين دعم حركة راديكالية في دولة افريقية أو إسلامية على علاقات جيدة مع القطب العربي، الأمر الذي قد يضع الطرفين في حالة مواجهة بالواسطة. وقد تصاب هذه العلاقات بتوتّر كلّما حدث تقارب عربي ـ هندي، كقطبين اساسيين في العالم النامي، اذ تعتبر الصين ان ذلك سيؤدي الى عزلها بين الدول النامية. وقد يحصل تقارب بين الطرفين عند حدوث احد احتمالين اثنين: تدخّل القطب العربي لدعم طرف في احد الانظمة الاقليمية النامية، فيكون في صدام مع احدى القوتين العظميين من جهة، وتدخل الصين من جهة أخرى لدعم ذلك الطرف، أو نشوب أزمة في اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي، أو حرب عربية ـ اسرائيلية، حيث تتخذ الصين موقفاً مؤيداً كلياً للطرف العربي، ولو أنها ستبقى تختلف مع منهج ادارته للأزمة أو للحرب. فلا بد ان يساهم ذلك في إحداث انفتاح عربي على الصين، ستكون له محدوديته، طالما ان الصين تدرك ان الطرف العربي يبقى يفضّل «الخيار» السوفياتي، فيما لو اضطر الى الاختيار، نظراً للمساعدات العسكرية التي يمكن ان يقدمها الاتحاد السوفياتي له.

ويبقى هناك مشهد رئيسي يمكن ان يحدث تقارباً كبيراً بين الصين والقطب العربي، هو التالي:

ـ تقوم حرب عربية ـ اسرائيلية، تهدّد اسرائيل خلالها باستعمال السلاح النووي، في وقت لا يملك فيه الطرف العربي «قدرة الضربة الثانية»، ويرفض الاتحاد السوفياتي مساعدته في هذا المجال، لاعتبارات تتعلق بتخوّفه من احتمال تصعيد النزاع الى مستوى مواجهة نووية

بين القوتين العظميين. اذ ذاك تقوم الصين بمساعدة الطرف العربي واعطائه قدرة الضربة الثانية، بحيث يستطيع ان يعطّل الردع الاسرائيلي، ويتفادى هزيمة كبيرة قد تكون في شكل خسائر غير محتملة، لو نفّذت اسرائيل تهديدها، أو تراجع امام الردع الاسرائيلي. وستؤدي المساعدة الصينية، اذاً، الى تحويل مجرى الحرب، اذ تجد الصين في خطوتها ورقة رابحة في احراج الاتحاد السوفياتي عربياً، وتوتير العلاقات العربية ـ الامريكية. ولا بد ان يقود ذلك كله الى اعطاء زخم كبير للعلاقات العربية ـ الصينية. من جهة اخرى، ستخضع العلاقات العربية مع كل من الصنين ذات الاتجاه الامريكي، أو الصين ذات الاتجاه السوفياتي في خطوطها العريضة، للعوامل ذاتها التي تحكم العلاقات بين الدولة العربية وكل من القوتين العظميين، مع اخذ اعتبارين رئيسيين في اطار العلاقات العربية ـ الصينية ذات الاتجاه الامريكي بالاعتبار، وهما:

ـ العلاقات العربية ـ الهندية، اذ تنظر الصين الى الهند كحلقة اخرى في استراتيجية الاحتواء السوفياتي، الى جانب وجود خصوصيات سلبية في العلاقات الصينية ـ الهندية، يمكن احتواؤها عندما تكون الصين ذات اتجاه سوفياتي. فكلّما تطورت العلاقات العربية ـ الهندية، كلّما بردت العلاقات العربية ـ الصينية، أيّاً كان مستوى العلاقات العربية ـ الامريكية في الفترة ذاتها. فقيام محاولة غربية لإحداث تقارب هندي ـ باكستاني، أو للتوسّط بين الطرفين، سينظر له بعدم الارتياح من طرف الصين الشعبية.

ـ لن يكون موقف الصين حيال النزاع العربي ـ الاسرائيلي، الى جانب الولايات المتحدة، بالسهولة او السرعة ذاتها كما هي الحال في المشاهد السابقة، حيث كان هناك اختلال كبير بين مصالح الصين عند كل من الطرفين العربي والامريكي، لمصلحة الطرف الأخير بالطبع. ففي مشهد الدولة العربية القادرة على أن «تعاقب» من يقف ضدها، أو ان تتعاون مع الاتحاد السوفياتي ضد الصين فيما لو وقفت هذه ضدها، يفرض على الصين مراجعة حسابات الربح والخسارة بدقة اكثر وحذر، قبل اتخاذ أيّ موقف. فالمشهد الحالي أعاد نوعاً من التوازن بين مصالح الصين، عند كل من الطرفين.

وتتحدّد علاقات القطب العربي مع الصين ذات الاتجاه التجريبي مستقبلاً بالعوامل التالية:

ـ رؤية الدولة العربية للصين الشعبية كقطب دولي غير منحاز، ممّا يزيد من فعاليته في السياسة العالمية، وبخاصة لقدرته على كسر حدة الاستقطاب الثنائي في مناطق عديدة. ويلتقي بذلك مع القطب العربي في خطوط رئيسية في توجيهاته الخارجية، كمقاومة الاستقطاب الدولي من قبل القوتين العظميين، وتأييد اقامة تكتل «عالمثالثي»، وتنشيطه بغية فرض ثقله في النظام العالمي، وتحقيق مطالبه. وكذلك ينظر الى الصين كقطب مؤيد للمطالب العربية، في اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

ـ رؤيـة الصين الشعبيـة للقطب العـربي كطرف ذي تـأثير كبـير في الموازين الـدوليـة، للأسباب التالية: إخراج منطقة ذات أهمية جيوستراتيجية كبيرة من دائـرة التجاذب الثنـائي، والاختراق الحاد من قبـل القوتـين العظميـين، كثقل اسـاسي في العالم النـامي أهمّ من الهند بسبب مـوقعه وحجم امكـاناتـه وتنوعهـا، وايضاً بسبب مـوقعه السيـاسي الخاص في النـظام الافريقي الدولي الاسلامي، وبالطبع بسبب التقـاء النظرة بينهما في كثير من المجـالات، وفي التوجهات الخارجية كما ذكر سابقاً.

ـ ينتـج عن رؤية كـل طرف للطرف الآخـر، تحديـد نقاط التقـاطع في الأهـداف وفي المصالح في قضـايا حيـوية مهمـة ويؤدي ذلك كله الى تـوثيق العلاقـات بين الـدولة العـربية والصين الشعبية في مجالات عدة، منها مثلاً:

ـ تأييد القطب العربي للصين الشعبية في قضيتـين اساسيتـين بالنسبـة لها، همـا تايـوان وهونغ كونغ، فيما لو رفضت بريطانيا التخلي عن هونغ كونغ عـام ١٩٩٧ (مثلاً)، أو قـامت محاولات امريكية لإعادة دعم تايوان دولياً. وسيكون للقطب العربي وزن سيـاسيّ ودبلوماسيّ كبير في بلورة تيار دولي لتأييد الصين في هاتين القضيتين.

ـ تـطوير العـلاقات الاقتصـادية بينهما. فكل دولـة منهما لها مصلحـة سياسيـة في دعم استقرار الدولة الأخرى، والمحافظة على التوجه الخارجي الذي تنتهجه.

ـ التعاون في مجال تسوية النزاعات، أو التوسّط في حلّ خلافات بـين دولتين نـاميتين، عندما يكون لكل من القطب العربي والصين الشعبية نفوذ عند الـطرفين المتنـازعين. وقـد لا يكون موقف القوتين العظميين سلبياً تجاه بعض هذه المبادرات، طالما ان هـذا الدور المشـترك لن يوظف لمصلحة احدهما ضد الآخر، ولن يـترك الباب مفتـوحاً لتصعيـد النزاع في وقت أو مكان قد لا يكونان مستعدين كل منهما على حدة، للقيام بذلك لاعتبارات ذاتية.

ـ سيشمل التعاون بينهما محاولة إقامة مناطق منـزوعة من السـلاح، أو تخفيض الوجـود العسكري المسلّح لكل من القوتين العظميين في هذه المناطق. ومثال ذلك، العمل على إقامة نظام أمني جماعي في المحيط الهندي، يكون بديلاً عن الوجود القويّ للقوتين العظميين، بغية احتواء النزاعات في تلك المنطقة، دون تدخل إحداهما.

ـ التوجه نحو تنشيط حركة عدم الانحيـاز. فوجـود القطب العـربي في الحركـة يطمئن الصين الى أنها لن تقع تحت تأثير الهند (مثلاً)، فوجود الدول العربية يوازن الثقـل الهندي في الحركة.

الفصل الخامس

الجماعة الأوروبيّة والوطن العربي

مـدخـل

بلغ عدد سكان دول الجماعة الأوروبية بعد انضمام كل من اسبانيا والبرتغال في أول كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ حوالى ٣٢٠ مليوناً، وهي بذلك القطب الأول من حيث عدد السكان في الحلف الغربي. وتعتمد الجماعة على التجارة الخارجية بشكل أساسي، فلقد بلغت صادراتها (عام ١٩٨٣ مثلاً) ١٥ بالمائة من الصادرات العالمية، مقارنة بـ ١١ بالمائة للولايات المتحدة و٨ بالمائة لليابان، وهي ايضاً شريك تجاري رئيسي للدول النامية لأسباب تاريخية، إذ كان عدد من اعضائها قوى استعمارية في الماضي، واستطاعوا ان يحافظوا بالتالي على علاقات مميزة مع الدول التي كانوا يستعمرونها. وتشكل دول الجماعة «السوق الأوسع» للدول النامية[١]، وقد أقامت الجماعة علاقات اقتصادية خارجية، منذ اواخر الخمسينات، مع عدد كبير من الدول النامية التي كان اكثرها مستعمرات فرنسية. واتخذت هذه العلاقات شكلين اساسيين: علاقات ثنائية بين الجماعة وكل دولة على حدة، كالاتفاقات مع البلدان العربية المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط واسرائيل، وعلاقات جماعية كاتفاقية «ياوندي» الأولى عام ١٩٦٣ والثانية عام ١٩٦٩ مع الدول الافريقية، واتفاقات اللومي «لومي» الأولى عام ١٩٧٥، والثانية عام ١٩٧٩ والثالثة عام ١٩٨٥ والتي تشمل حوالى ٦٦ دولة من العالم النامي. وتهدف هذه الاتفاقات الى تنظيم علاقات الجماعة مع هذه الدول، بواسطة اتفاقات تفضيلية جمركية وتجارية واقتصادية[٢]. كما اقامت الجماعة علاقات مع مجموعة دول جنوب شرق آسيا (Asean) بدأت باتصالات بينهما منذ عام ١٩٧٢[٣].

(١) Commission of the European Communities, *The EEC's Trade Relations with the Developing Countries* (Brussels: Commission of the European Communities, 1985), pp. 10-11 and 16.

(٢) Commission of the European Communities, *Lomé III: Analysis of the EEC-ACP Conventions* (Brussels: Commission of the European Communities, 1985).

(٣) Commission of the European Communities, *ASEAN and the European Community* (Brus-=

واهتمت الجماعة، منذ اوائل السبعينات، بتطوير التعاون السياسي بين اعضائها فيما يخص علاقاتهم الخارجية. فأنشأت جهازاً للتعاون السياسي عام ١٩٧٠ يقوم على مبدأ التشاور المكثف على المستويات السياسية كافة بين الدول الاعضاء. ويجري ذلك احياناً في أُطر غير رسمية. والجدير بالذكر ان التعاون السياسي الاوروبي نشأ بواسطة العرف، وصار جزءاً من السلوكية السياسية للدول الأعضاء[٤] ووصل الى حد أنّ وزيري خارجية كل من ايطاليا وألمانيا الغربية قدّما عام ١٩٨١ مشروعاً عُرف باسمهما، مشروع كولومبو - غينشر، لتطوير سياسة خارجية موحدة للجماعة.

وقد عملت الجماعة، كوحدة دولية، في مفاوضات التجارة الدولية - دورة طوكيو - بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩، وفي مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا الذي أدى الى اتفاقات هلسنكي، وفي مؤتمرات العلاقات بين «الشمال» و«الجنوب» كالمؤتمر الوزاري حول التعاون الاقتصادي الصناعي الذي عقد في باريس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥[٥]. وقد اتّسعت شبكة التشاور والتنسيق الأوروبي لتشمل مختلف مناطق العالم ومختلف القضايا الدولية.

وتتأثر الجماعة، في تحديد سلوكيتها الخارجية، بعاملين اساسيين هما موقف الولايات المتحدة وقدرتها على الضغط على الجماعة في قضية معينة وفي زمن معين. وتعتبر الولايات المتحدة الطرف الدولي «الأكثر وجوداً في الجماعة الأوروبية»[٦]، وثانياً هويّة القيادة السياسية للجماعة في مرحلة معينة.

تتّسم العلاقات الأوروبية - الامريكية بدينامية خاصة، لوجود عوامل جذب ممثّلة بالروابط «الأطلسية» و«الشمالية»، وعوامل تنافر بعضها ناتج عن خلافات ظرفية يمكن استيعابها واحتواؤها، وبعضها الآخر ناتج عن اختلافات بنيوية ستبقى مصدراً للتوتّر بينها. وتدور هذه الخلافات والاختلافات في ثلاثة أطر هي التالية:

الاطار الاستراتيجي: ويشهد ذلك محاولة امريكية دائمة لدفع الأوروبيين للمشاركة في شكل اكبر في تحمّل اعباء الدفاع عن أوروبا، كالزيادة في ميزانية الدفاع الوطني وحجم القوات التقليدية، والمشاركة في مبادرة الدفاع الاستراتيجي، أو القبول بنشر اسلحة نووية جديدة في «المسرح الأوروبي». ووصل التوتّر بين الطرفين في هذا المجال الى اتهام الأوروبيين بأنهم يمارسون «الحياد المقنّع»[٧]. ويشعر الأوروبيون بأن عليهم رفع مستوى مشاركتهم في

= sels: Commission of the European Communities, 1983).

(٤) Charles Zorgbibe, *La Construction politique de l'Europe, 1946-1976* (Paris: Presses universitaires de France, 1978).

(٥) Paul Taylor, «The European Communities as an Actor in International Society,» *Journal of European Integration,* vol. 6, no. 1 (Fall 1982), pp. 7-41.

(٦) Stanley Hoffmann, «Toward a Common Foreign Policy,» in: Wolfram Manrieder, ed., *The United States and Western Europe* (Cambridge, Mass.: Winthrop, 1976), p. 86.

(٧) André Fontaine, «La Dérivée des continents,» *Le Monde,* 4/2/1984, p. 1.

اعباء الدفاع الأوروبي، دون اشراكهم في مسؤوليات القرار في هذا الشأن. ويعيش الاوروبيون هاجس وجودهم في خط المواجهة المركزي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بحيث ان مصيرهم، وهم الذين عاشوا حربين عالميتين، مرتهن بالقرار الامريكي. ويتخوف الاوروبيون من احتمالات فك الارتباط (Decoupling) في مشهد مواجهة نووية امريكية ـ سوفياتية بين «المسرح الأوروبي التكتيكي» والمسرح المركزي الاستراتيجي (الولايات المتحدة). ويبقى «الحوار» مستمراً في المستقبل حول هذا الأمر، كلّما تقدمت الولايات المتحدة بمطلب جديد الى الاوروبيين[٨]. فبين مخاوف الأوروبيين من «فك الارتباط» هذا، وضغوط الامريكيين لزيادة اعباء اوروبا، سيبقى التوتّر قائماً طالما أن كل طرف يرى الأمور من منظور موقعه الجغرافي، وتجربته التاريخية، وسلّم اولوياته.

الإطار السياسي: ويظهر، في هذا السياق، اختلاف نظرة كل من الطرفين الى قضايا العالم النامي وشؤونه. فالأوروبيون يركّزون في نظرتهم على الخصوصيات الاقليمية والمحلية للنزاعات أو للقضايا هذه، في حين يرى الامريكيون ذلك من منظور كوني بشكل عام، فيضعون النزاعات في اطار المواجهة مع الاتحاد السوفياتي. ويؤدي الاختلاف في النظرة الى اختلاف في المقترب الذي يفترض اعتماده للتعاطي مع هذه القضايا. كذلك تختلف النظرة بين الاثنين الى الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية بشكل عام. فالامريكيون يعطون اولية لعامل العلاقات الاستراتيجية الامريكية ـ السوفياتية، ويطلبون تاليا موقفا منضبطا من حلفائهم وراء الموقف الامريكي، في حين ان الاوروبيين هم اكثر مرونة في علاقاتهم مع الاتحاد السوفياتي بخاصة، وتجاه دول اوروبا الشرقية، لأسباب تاريخية وجغرافية واقتصادية. فصورة الاتحاد السوفياتي، اهدافه، قدراته، وسائل التعامل معه، ليست هي نفسها في الولايات المتحدة وفي اوروبا الغربية[٩]، وتهتم الاخيرة بالحفاظ على علاقات مستقرة مع اوروبا الشرقية، نظراً لمصلحتها الاقتصادية الكبيرة المستثمرة في تلك العلاقات. وعلى سبيل المقارنة، فقد بلغ مجموع صادرات اوروبا الغربية الى اوروبا الشرقية ٢٨ مليار دولار عام ١٩٨٤ مقابل ٥ مليارات دولار فقط قيمة الصادرات الامريكية إلى تلك الدول، وكان مجملها من الحنطة[١٠].

الإطار الاقتصادي: وهو الأكثر توتّراً في العلاقات بين الطرفين للأسباب التالية:

---

(٨) حول ذلك الحوار، انظر: François de Rose, *Contre la stratégie des curiaces* (Paris: Julliard, 1983), p. 93, and Henry Kissinger, *Issues before the Atlantic Alliance* (Washington, D.C.: Georgetown University Press, Center for Strategic and International Studies, 1984).

(٩) Glenn Snyder, «The Security Dilemma in Alliance Politics,» *World Politics*, vol. 36, no. 4 (July 1984), pp. 461-495.

(١٠) Thierry de Monthrial, «The European Dimension,» *Foreign Affairs*, vol. 64, no. 3 (1985), p. 503.

ـ ازدياد التنافس على الأسواق الخارجية الدولية، حيث ان كل طرف يقدّم الدعم لصادراته الزراعية لمنافسة صادرات الطرف الآخر المشابهة. ونشير مثلاً الى ازدياد الصادرات الزراعية الامريكية الى كل من الجزائر ومصر، على حساب الصادرات الزراعية من دول الجماعة الى هاتين الدولتين.

ـ الاختلاف في مجال السياسات المالية والضريبية التي تنعكس على الموازين التجارية لدول الجماعة بشكل سلبي.

ـ اختلاف نسبة الانكشاف الاقتصادي بين الولايات المتحدة والجماعة في ما يتعلق بالاعتماد على التصدير من جهة، واستيراد المواد الأولية من جهة أخرى، وهو ما يؤدي الى سياسات متصادمة أحياناً في هذين المجالين على الرغم من وجود عدة اطر لتنسيق العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

العامل الثاني المهم في تحديد السلوكية الخارجية للجماعة يتمثّل في التوجه السياسي لدول القيادة الاوروبية، وتحديداً فرنسا التي لعبت تاريخياً دور «القاطرة» في الجماعة، ثم ألمانيا الغربية وبريطانيا وايطاليا. ولئن اتّسمت السياسة الخارجية في هذه الدول بالاستمرارية، نتيجة المأسسة المتقدمة التي تحيط بعملية صناعة القرار، إلّا أن اختلاف الهويّة السياسية للحزب الحاكم في هذه الدول، ووجود قيادات تاريخية في الحكم قادرة ان تطغى بوزنها على عملية صناعة القرار، ولها تعاطف كبير مع دول او قضايا معينة، يساعد في احداث تغيير في سياسة الجماعة، سواء في مضمون تلك السياسة أم في اسلوبها. ولكن يبقى ذلك، بالطبع، ضمن حدود الثوابت الكثيرة في سياسة الدولة العضو، وسياسة الجماعة بشكل عام.

أولاً: الاحتمالات المستقبلية للجماعة الاوروبية

تواجه الجماعة مستقبلاً، بعد التوسيع الثالث، ثلاثة احتمالات في تطورها، لكل منها شروط تحققه، وكل منها لا بد أن ينعكس في علاقات مختلفة مع الاطراف الدولية، ومنها في هذا السياق الوطن العربي، وهي:

١ ـ النموذج (أ): استمرار الوضع على ما هو عليه

وهو يعني استمرار الخلافات الاقتصادية الداخلية حول السياسة الزراعية الموحدة مثلاً، وحول أنصبة الدول الاعضاء في ميزانية الجماعة. ستنهك هذه الخلافات المنظمة الاوروبية، وتبقيها في أزمة مستمرة، بحيث تعرقل مسار الاندماج الاقتصادي الاوروبي.

وحول علاقات الجماعة دولياً، فقد تستمر هذه في مجال العلاقات الاقتصادية، في حين تراوح العلاقات السياسية الخارجية في مكانها، نتيجة عدم القدرة على بلورة الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الاوروبية، بحيث تبقى مواقف الجماعة بين الاتجاه الاطلسي أو التأييد الكلي للولايات المتحدة في موضوع معين كافغانستان، أو الاختلاف مع الولايات المتحدة واتخاذ موقف اوروبي متميّز عنها، دون أن يؤدي ذلك الى الوقوف ضد الولايات المتحدة، في حال قامت هذه الأخيرة بتنفيذ مبادرة أو سياسة معينة في القضية محطّ الاختلاف. وبأيّ حال، تبقى السياسة الاوروبية محدودة وغير نشطة، وتستمر في اطار دبلوماسية البيانات، ودون ترجمة ذلك في تحرك سياسي عملي. وفي هذا النموذج، تبقى اوروبا الجماعة غائبة عن المجال الأمني ـ الاستراتيجي، على الرغم من محاولات قد تجري لبلورة تعاون أمني اوروبي متميّز عن الخلف الأطلسي، كمحاولة إحياء «جماعة الدفاع الأوروبي» (EDC) التي فشلت عام ١٩٥٤، أو تطوير برنامج الأبحاث الاوروبي EUREKA بغية تحقيق بعض الاستقلالية التكنولوجية. إلا أن هذه الأمور تبقى في اطار المحاولات، ودون نتائج عملية أساسية. فلا يمكن ان يكون هناك دفاع اوروبي مستقل، طالما انه لا توجد «عقيدة دفاعية اوروبية»[(١١)]. وبسبب اختلاف مستويات التطور الاقتصادي عند دولها، فمن الممكن ان يتخذ التعاون الاوروبي اشكالاً مختلفة، بحيث يسمح باستثناء بعض الاعضاء من بعض الاتفاقات التي تعقد في اطار هذا التعاون، كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى اقامة «ناد للكبار» في إطار الجماعة، للتعاون في مجالات تهمهم وحدهم[(١٢)].

إذاً في الوضع الحالي، ستستمر الجماعة بالتأرجح بين «الاطلسية» و«الأوروبية» مع ميل اكثر نحو الاتجاه الأول.

٢ ـ النموذج (ب): شلل وتخبط وانسحابات

يعتبر كل توسيع للجماعة الاوروبية بمثابة ولادة جديدة لها. فالتوسيع الاول عام ١٩٧٣ الذي جاء بكل من بريطانيا والدانمارك وايرلندا الى الجماعة، أحدث توازناً بريطانياً ـ فرنسياً أو اطلسياً ـ أوروبياً، بعد أن كانت الجماعة تقوم على محور فرنسي ـ ألماني غربي بقيادة فرنسا. والولادة الثانية تمّت مع دخول اليابان الى الجماعة عام ١٩٨١ وشهدت بداية تحول الجماعة نحو البحر الابيض المتوسط. واخذ هذا التحول بالاكتمال مع دخول كل من اسبانيا والبرتغال الى الجماعة، بحيث ان مركز الثقل في مصادر الاهتمامات انتقل الى المتوسط.

---

(١١) Nicole Gnesotto, «Union de l'Europe occidentale: La France, l'Europe, l'alliance,» *Défense nationale* (juin 1985), pp. 41-52.

(١٢) Loukas Tsoukalis, «Economic Divergence and Enlargement,» in: Michael Hodges and William Wallace, eds., *Economic Divergence in the European Community* (London: Allen and Unwin, 1981), pp. 151-166.

صحيح ان هناك انسجاماً سياسياً قائماً بين دول الجماعة (ديمقراطيات غربية) إلا أن هذا الانسجام لا ينسحب على المجالات المجتمعية كافة. ويبدو ان التوسع الجغرافي جاء على حساب التماسك والانسجام الاقتصادي ـ الاجتماعي. فاوروبا الجماعة، قد تعيش مزيداً من المشاكل الداخلية الناتجة عن عدة مسببات منها:

ـ وجود سياسات اقتصادية وطنية مختلفة.
ـ اختلاف في دور الدولة الاقتصادي داخلياً بين عدد من الدول الاعضاء.
ـ تناقضات في السياسة الزراعية لدول الجماعة، وتزايد الانتقاد للسياسة الزراعية الموحدة التي تحوز على اكثر من ٦٠ بالمائة من ميزانية الجماعة.
ـ اختلال التوازن في التنمية الاقليمية في الدول بين الدول الاعضاء.
ـ ازدياد موجة الحماية الاقتصادية، مع تفاقم الازمة الاقتصادية في دول الجماعة، الامر الذي سينعكس بشكل سلبي على التنسيق والتعاون الاقتصادي بين هذه الدول.

وتختلف البنية الاقتصادية للدول الثلاث الجديدة بشكل كبير، عن البنية الاقتصادية للدول الاخرى في الجماعة. فاليونان واسبانيا والبرتغال ذات مجتمعات نامية، وتالياً ستبقى هناك الحاجة لحماية بعض الصناعات والقطاعات الاقتصادية. والى جانب التعاون في البنية الاقتصادية، هناك تفاوت في مستوى الدخل الفردي بين هذه الدول. ففي حين أنّ معدل دخل الفرد في دول الجماعة وصل مثلاً عام ١٩٨٤ الى ٧٢٣٩ دولاراً فإن معدل الفرد في البرتغال كان ١٩٠٥ دولارات وفي اسبانيا ٣٨٦٤ دولاراً(١٣).

ستؤدي هذه الفروقات الى تفاقم الخلافات بين الدول الاعضاء، واقفال الباب امام مزيد من التنسيق والتعاون الاقتصادي في إطار الجماعة. ومن الممكن ان يؤدي ذلك، في حال استفحاله، الى إلغاء عدد من أطر التعاون القائمة بسبب الوضع الجديد للبنية الاقتصادية للجماعة، حيث صار هناك نوع من «شمال» و«جنوب» على مستوى الدول، بعد أن كان قائماً فقط على مستوى المناطق. ذلك كله قد يجعل الجماعة تتراجع نحو الابقاء على منطقة تجارة حرة فقط بين اعضائها. وعلى المستوى السياسي، قد لا يتقبل الاعضاء الجدد أو أحدهم القواعد الضمنية لبلورة السياسة الجماعية التي تقوم على مبدأ التسوية والتكيّف مع مواقف الغير، وضبط الذات، بغية عدم استعمال حق النقض، الا في الحالات القصوى، والعمل للتوصل دائماً الى اجماع عملي. وقد تزيد اهتمامات ومصالح الدول الاعضاء الخارجية من نشاطات الجماعة وتوّسع مجالات اهتماماتها، ولكنّها أيضاً يمكن أن تزيد في تعقيدات صناعة القرار الخارجي الاوروبي الموحد.

---

(١٣) Philippe Moreau Deffarge, «L'Europe des douze ou la communauté III,» *Défense nationale* (juin 1985), p. 157.

فإسبانيا، مثلاً، لها اهتمام خاص بامريكا اللاتينية، وكذلك البرتغال، بسبب عاملي التاريخ والثقافة، الى جانب اهتمام الاولى بمنطقة البحر الابيض المتوسط، وكذلك اليونان التي لها اهتماماتها المتوسطية لأسباب عدة سياسية واقتصادية. ولن تكون دبلوماسية تحديد الاولويات، واعادة ترتيبها، بالعملية السهلة. فالجماعة التي اهتمت في بداية انشائها بالدول النامية «الفرنسية الثقافة»، وذلك بتأثير من فرنسا، عادت وأحدثت توازناً مع دخول بريطانيا، ليشمل اهتمامها الدول النامية الانكليزية الثقافة، ومستقبلاً (مثلاً) قد تدفع بها اسبانيا والبرتغال نحو امريكا اللاتينية، وبريطانيا نحو التنسيق مع الولايات المتحدة، وفرنسا نحو منطقة افريقيا ككل. ويقول الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران في هذا الصدد «من دون افريقيا لن يكون هناك تاريخ لفرنسا، في القرن الواحد والعشرين»(١٤).

وسيعرقل ذلك كله بلورة سياسة خارجية للجماعة التي ما زالت توضع في اطار شبه رسمي او سلوكي، اكثر مما هو مؤسسي، الامر الذي يسهّل عملية شلّها، أو القضاء عليها. وستزداد تالياً أزمة الجماعة مستقبلاً، بسبب تزايد الضغوط والمتطلبات الدولية المختلفة على اعضائها، واضطرار كل عضو الى ان يتجاوب مع هذه المطالب، بالوسائل التي تحمي مصالحه الذاتية، مما ينذر بمزيد من الازمات(١٥)، وقد يضعف الجماعة ويؤدي، مثلاً، الى امكانية انسحاب بعض الدول الاعضاء، فيما لو انتصرت فيها تيارات معادية للبقاء في الجماعة. وتتغذّى هذه التيارات من الازمات التي تواجهها الجماعة لتثبيت صحة طروحاتها. ونشير، في هذا المجال، الى الموقف غير الايجابي لحزب العمال البريطاني تجاه موضوع الاستمرار في الجماعة، كذلك تهديد اليونان بالانسحاب، واجراء استفتاء في الدانمارك حول البقاء في الجماعة، ولو جاءت نتائجه هذه المرة لمصلحة الاستمرار. ويؤدي انسحاب احد الاعضاء بالطبع الى اضعافها.

٣ ـ النموذج (ج) الاتجاه نحو مزيد من التوحد والانصهار

هناك عدة عوامل قد تدفع ـ مجتمعة ـ بالجماعة الأوروبية نحو مزيد من التوحد الداخلي والخارجي، بغية تحمل مسؤوليات اوسع تجاه أمنها ومصالحها الدولية. ومن هذه العوامل ازدياد الخلافات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والجماعة، وبين اليابان والجماعة بخاصة في مجال التنافس على الاسواق التجارية؛ نمّو الشعور في اوروبا الغربية بانتقال مركز الثقل في الاستراتيجية الامريكية من الاطلسي الى الهادي، وتالياً القلق من إمكانية «التخلي» الامريكي عن اوروبا؛ مخاوف توتر امريكي مع الاتحاد السوفياتي يكون نتاج سياسة متشددة امريكية يدفع ثمنها في النتيجة، الاوروبيون في المجالين الاقتصادي والسياسي، وحتى في

(١٤) Régis Debray, *Les Empires contre l'Europe* (Paris: Gallimard, 1985), p. 143.

(١٥) حول هذا، انظر: «La Communauté en crise,» *Politique étrangère*, no. 1 (printemps 1984), pp. 17-91.

المجال الأمني فيما لو تطور التوتر، ارتفاع حدة القلق الأوروبي من غموض الضمانة النووية الأمريكية لأوروبا الغربية، حيث ان مستقبل اوروبا يتقرر في واشنطن عملياً. قد تدفع هذه العوامل مجتمعة، الجماعة الاوروبية الى ايلاء اهتمام اكبر بالقضايا التي تؤثر على مصالحها، وعدم الشعور بضرورة البقاء دائماً في حدود ما تسمح به الاستراتيجية الامريكية. ويؤدي ذلك مثلاً الى الاهتمام بالنزاعات في «الشرق الاوسط»، وفي مناطق اخرى في العالم. وقد ازدادت الاحداث التي تنادي بضرورة تحمّل اوروبا الغربية لمسؤولياتها الأمنية بشكل افضل، ودون الاعتماد على الغير[16]. وتساءل البعض: هل الحلف الاطلسي هو، في الحقيقة، تحالف ذو اتجاه واحد؟ وهل هناك، تالياً، مجرد سوء تفاهم، أو توجد تناقضات في ذلك الحلف؟ ومن غير المستبعد ان يدفع ذلك كله الى قيام اتجاه اوروبي قويّ في دول الجماعة، وبخاصة في دول القيادة، يساهم في نقل الجماعة نحو مزيد من الخطوات التوحيدية داخلياً وخارجياً. فجان مونيه وروبرت شومان، كان لهما الدور الكبير في عملية البناء الاوروبي، والتفاهم الفرنسي - البريطاني لعب دوراً كبيراً في التوسيع الاول للجماعة، وفي اهتمامها بقيام تعاون سياسي خارجي. وكان التفاهم الفرنسي - الالماني الغربي وراء قيام النظام النقدي الاوروبي. ويمكن ان يتطور التعاون الذي بدأ بين فرنسا والمانيا الغربية عام ١٩٨٣ في الشؤون السياسية - الاستراتيجية، وفي شؤون التسلح، بحيث يدفع الجماعة مثلاً نحو بلورة نظام دفاع اوروبي غربي، قد لا يكون بالضرورة منفصلاً كلياً عن الولايات المتحدة، بل يمكن ان يكون مثلاً موازياً للحلف الاطلسي[17]، الامر الذي يحدث نوعاً من التوازن الاستراتيجي في اطار الحلف الاطلسي، كبديل عن التبعية الكاملة. وقد تخطو الجماعة خطوات مشابهة في اطار مزيد من الاندماج الداخلي، وتطوير سياسة خارجية «مستقلّة» باعتماد عامل «ما فوق القومية» في مجالات عدة من صناعة القرار الاوروبي. ويمكن، ايضا، ان تتم مأسسة آلية التعاون السياسي الاوروبي، بحيث تبلور بالفعل «شخصية اوروبية متميزة» على المسرح الدولي، وقد لا تكون بالضرورة متناقضة، من حيث الاتجاهات العامة مع الولايات المتحدة. وينظر دوبريه في هذا الاتجاه، فيعتبر مثلاً ان اوروبا غير منحازة أو حرة لا تعني بالضرورة، ودائماً، اوروبا محايدة، ودون حماية أمنية. ويرى دوبريه ان التمييز في السياسة وفي مقترباتها في زمن السلم بين الدول الغربية، يزيد في قوة الغرب تجاه الاتحاد السوفياتي، من حيث انه اسهل على هذا الاخير التعامل مع دول ذات سيادة محدودة، من التعاطي مع دول ذات استراتيجية ذاتية[18].

---

(١٦) انظر مثلاً مقال رئيس البرلمان الأوروبي السابق:

Pieter Dankert, «Europe Together, American Apart,» *Foreign Policy*, no. 53 (Winter 1983-1984), pp. 18-33.

(١٧) Pierre Lellouche, «Europe and Her Defense,» *Foreign Affairs*, vol. 59, no. 4 (Spring 1981), pp. 813-834, and Hedley Bull, «European Self-Reliance and the Reform to NATO,» *Foreign Affairs*, vol. 61, no. 4 (Spring 1983), pp. 874- 892.

(١٨) Debray, *Les Empires contre l'Europe*, pp. 151-153.

اذاً هناك ثلاثة احتمالات مستقبلية للسياسة الخارجية الاوروبية هي:

النموذج (أ): تجاذب مستمر بين «الأطلسية» و«الأوروبية المحدودة» ناتج عن تخوّف من عقدة «الفنلندة»[19] في حال حصل اختلاف مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يجعلها أقرب دائماً الى الأخيرة. وتبقى هذه السياسة استمراراً لما هو قائم حالياً، وأهمّ مقوماتها: دبلوماسية النداءات والبيانات والتصريحات، دعم مبادرة دولة عضو في قضية تهمّها، القيام بزيارات تعرُّف، والقيام بسياسات مشتركة وخطوات عملية في بعض المجالات تحديداً في دعم الولايات المتحدة، أو بالتعاون معها، أو في حالات وجود خلافات مسيطر عليها وغير أساسية، وايضاً التعاون القائم بين الدول الأعضاء واللجنة، والمتمثل بتوقيع اتفاقات مشتركة مع اطراف دولية[20].

النموذج (ب): سياسة الامتناع أو التراجع عن إقامة سياسة خارجية للجماعة، نتيجة الخلافات المستحكمة بين أعضائها، وهذا لا ينفي بالطبع امكانية اصدار بيان تأييد لسياسة إحدى الدول الأعضاء حيناً، أو للسياسة الأمريكية احياناً، أو اصدار تصريح تجاه حدث معين، دون ان يتحول ذلك الى نمط في هذا المجال، أو يرتقي الى مستوى التحرك. اذاً ستغيب الجماعة كطرف سياسي عن المسرح الدولي، وتبقى على دورها الدولي مثلاً في مجال العلاقات الاقتصادية.

النموذج (ج): سياسة خارجية خلّاقة تحاول التعاطي مع جميع القضايا الدولية والاقليمية التي لها تأثير على مصالح الجماعة ودولها، وينسحب ذلك على دبلوماسية ناشطة تقدم تصورات ومقترحات تعبّر عن خيارات أساسية للجماعة تجاه الموضوع المعني، وتكون تلك الدبلوماسية تالياً ذات وزن يؤخذ به من قبل الأطراف الأخرى، إذ توظّف الجماعة امكاناتها العامة وراء تلك الدبلوماسية.

ثانياً: الجماعة الاوروبية والمنطقة العربية

أيّاً كانت سياسات الجماعات الاوروبية مستقبلاً تجاه المنطقة العربية، فان هناك جملة من الثوابت تفرض على الجماعة ايلاء اهتمام كبير للتطورات الجارية في المنطقة، نظراً لما لها من انعكاسات مهمة على دول الجماعة، وهذه العوامل هي:

---

(١٩) انظر مثلاً: Alain Minc, *Le Syndrome finlandais* (Paris: Seuil, 1986).

(٢٠) Jean Victor Louis, «La Communauté et ses états membres dans les relations extérieures,» *Journal of European Integration*, vol. 6, nos. 2-3 (Winter-Spring 1983), pp. 203-235.

- **مستوى عال من الاعتماد المتبادل في المجال الأمني**: تعتبر المنطقة العربية من المنظور الجيوستراتيجي، الطريق الذي يربط بين اوروبا وآسيا، وكذلك بين اوروبا وشرقي افريقيا. ويمكن ان يؤدي اقفال هذا الطريق الى احتواء اوروبا الغربية ومحاصرتها. وبقدر ما ان أمن البحر الابيض المتوسط اساسي وحيوي بالنسبة الى الجماعة الاوروبية، بقدر ما تبرز أهمية الاستقرار على الشاطىء الشرقي والجنوبي لهذه البحيرة العربية ـ الاوروبية. ونتيجة لعامل القرب الجغرافية، تزداد اهمية الاستقرار في المنطقة العربية، بالنسبة الى الجماعة الاوروبية. ويظهر اهتمام هذه الاخيرة في احتواء النزاعات المحلية والاقليمية والدولية التي قد تقوم في المنطقة العربية، أو مع دول الجوار، لما لهذه النزاعات من انعكاسات خطيرة على الأمن الأوروبي. ويتخوّف الاوروبيون، نتيجة لخصوصيات المنطقة وموقعها، من سمتين اساسيتين للنزاعات فيها، وهما سهولة تصعيد النزاع من مستوى الى آخر ـ محلي الى اقليمي الى دولي ـ والسرعة التي قد يحصل بها ذلك، وتعقيدات هذه النزاعات نتيجة التداخل دائماً بين عدة عوامل فيها، مما يزيد في صعوبة احتوائها. والامثلة التي تذّكر الجماعة بأهمية المنطقة بالنسبة إليهم كثيرة، منها مثلاً: ان حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ كادتا ان تتحولا الى مواجهة نووية بين القوتين العظميين، كذلك فان أي مشهد أزموي يؤدي الى اقفال مضيق هرمز أو قناة السويس مثلاً تترتب عليه عواقب اقتصادية وسياسية وأمنية على دول الجماعة الاوروبية.

-**انكشاف اقتصادي على المنطقة العربية**: تحتل المنطقة العربية مكانة مهمة جداً بالنسبة لاقتصاد دول الجماعة. فالجماعة الاوروبية هي الشريك التجاري الاول للمجموعة العربية منذ عام ١٩٧٥[٢١] على الرغم من الازدياد الكبير الذي طرأ على الصادرات الامريكية الى الدول العربية، في السنوات الاخيرة[٢٢].

- **النفط والغاز الطبيعي**: اظهرت الصدمة النفطية الاولى عام ١٩٧٣، والصدمة النفطية الثانية عام ١٩٧٩ مدى انكشاف دول الجماعة الاوروبية على النفط العربي، وتحديداً الخليجي. وعلى الرغم من التقلّبات التي تشهدها السوق النفطية العالمية، وعلى الرغم من اتجاه الجماعة نحو تنويع مصادر الطاقة وايجاد طاقات بديلة للنفط، الا انها ستبقى معتمدة بشكل رئيسي على النفط الخليجي، نتيجة الاحتياط النفطي الهائل الذي تملكه دول الخليج مستقبلاً. ويثير قلق الاوروبيين بشكل خاص ان اعتمادهم على النفط الخليجي سيزداد، في

---

(٢١) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥، تحرير صندوق النقد العربي (أبو ظبي: شركة ابو ظبي للطباعة والنشر، [١٩٨٥])، ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨، و

International Monetary Fund [IMF], *Direction of Trade Statistics Yearbook* (Washington, D.C.: IMF, 1985), pp. 56-58.

(٢٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٤٥.

مطلع التسعينات، في الوقت الذي سيتناقص اعتماد الولايات المتحدة عليه، مما قد يستدعي اهتماماً اوروبياً خاصاً بالتطورات العربية، وتحديداً الخليجية(٢٣).

ـ جماعة «متوسطية»: تتسّم العلاقات الاوروبية ـ العربية بدرجة متنوعة من التفاعلات مقارنة، مثلاً بتفاعلات المنطقة العربية مع مناطق اخرى، ومردّ ذلك اساساً الى عاملي القرب الجغرافية والروابط التاريخية التي نشأت مع الاستعمار الاوروبي، والتي ساهمت لاحقاً في تحديد حجم الروابط الثقافية والسياسية والاقتصادية القائمة، ولو أن التأثير المتبادل في اطار هذه الروابط غير متكافىء بالطبع. وازدادت التفاعلات الاوروبية ـ العربية حجماً ونوعاً ايضا، بعد توسيع الجماعة وانضمام اليونان ثم اسبانيا والبرتغال، حيث صارت الجماعة اكثر «متوسطية» و«جنوبية» باهتماماتها وهمومها، عمّا كانت عليه من قبل، نتيجة اتجاهات الاعضاء الجدد ومصالحهم.

ثالثاً: العوامل الرئيسية التي تحدد العلاقات الأوروبية ـ العربية

تندرج العوامل الاساسية التي ستبقى تحدّد طبيعة العلاقات الاوروبية ـ العربية (مثلاً الحوار العربي الأوروبي)(٢٤) ومنحاها ضمن أي مشهد مستقبلي، ولو اختلف وزن كل عامل حسب المشهد المطروح، كما يلي:

ـ **الادراك الحسّي عند الجماعة لوجود أزمة**: كلّما يجد الأوروبيون ان هناك بوادر أزمة، أو ان ازمة قد حصلت بين طرف عربي وطرف اقليمي أو دولي يمكن ان تشكل تهديداً مباشراً وغير مقبولٍ لمصالحهم يدفعهم ذلك الى الاهتمام «بالملف العربي» عبر القيام بتحرك مثلاً، أو اتخاذ موقف جديد تجاه الأزمة القائمة، بغية المساعدة على احتوائها.

ونورد مثالين على ذلك في هذا السياق: أولاً، على الرغم من وجود النزاع العربي ـ الاسرائيلي على جدول اعمال آلية التعاون السياسي الاوروبي منذ انشائها عام ١٩٧٠ لم تقم الجماعة ببلورة أي موقف تجاه النزاع، حتى انه في اجتماع ١١ و١٢ تشرين الأول/ اكتوبر، لم تقم الجماعة ببلورة أيّ موقف اوروبي تجاه الحرب، على الرغم من المحاولات المتكررة التي قامت بها كل من فرنسا وبريطانيا في هذا الاتجاه. اذاً اتبعت الجماعة سياسة «الامتناع» حتى حصول ازمة النفط نتيجة الحظر العربي، فاعلمت حينذاك الجماعة عن نيتها ببدء حوار مع العرب، واصدرت بيانا تضمّن نقاطاً ايجابية تجاه الطرف العربي، وشكّل ذلك بداية السياسة الخارجية للجماعة الأوروبية. ثانياً، بيان البندقية عام ١٩٨٠ الذي يعتبر أهم محطة سياسية

(٢٣) Valérie Yorke and Louis Turner, *European Interest and Gulf Oil* (England: Gower Publication Company, 1986).

(٢٤) حول مختلف جوانب «الحوار» ومختلف مداخله، انظر:
Bichara Khader, ed., *La Coopération euro-arabe: Actes du colloque* (Louvain-La- Neuve: CERMAC, 1983).

في الحوار العربي ـ الاوروبي، على الأقل من ناحية العرب، من حيث بلورة موقف اوروبي متقدم تجاه القضية الفلسطينية. لقد صدر البيان، بعد ظهور بوادر ازمة تهدد الاستقرار في المنطقة العربية، وتالياً تهدد المصالح الاوروبية. فقد حدثت عدة تطورات شكلت بيئة أزموية: النتائج السلبية «لكامب ديفيد» على العلاقات الامريكية العربية والعربية ـ المصرية؛ الحاجة الى إحداث توازن في موقف الجماعة المؤيد لكامب ديفيد؛ الثورة الايرانية؛ وغزو افغانستان.

ـ **الوضع العربي القائم**: إن شرط وجود أزمة أمر غير كافٍ لتتحرك الجماعة، بل يفترض وجود موقف عربي قادر، من خلال الأزمة، ان يفرض على اوروبا التجاوب مع مطالبه. وغني عن القول انه، حتى يكون هناك تجاوبٌ اوروبي، يجب ان يكون الموقف العربي قائماً على إجماع فاعل، وليس على إجماع اسمي دون أيّ مصداقية. فغياب الموقف العربي الفاعل، سمح للجماعة خلال غزو لبنان ـ على الرغم من وجود حالة حرب ـ بان عدم وجود أزمة تهدد مصالحهم وتفرض عليهم بالتالي اتخاذ موقف ايجابي ضد الطرف العربي. وهذا يفسّر الى حد كبير تراجع الجماعة عن مواقفها السابقة، وموقف اللامبالاة الذي اتخذته خلال الغزو الاسرائيلي للبنان، ومن ثم تأييدها للولايات المتحدة في لبنان بحماس.

ـ **الدور الامريكي**: من أهم سمات العلاقات العربية ـ الاوروبية، التأثير الكبير الذي تمارسه الولايات المتحدة على الطرف الاوروبي، بسبب خصوصية العلاقات بينهما. ومن المفيد التذكير ان الولايات المتحدة لم تنظر ابداً بعين الارتياح الى تطور الحوار العربي ـ الاوروبي، إذ اعتبرته بمثابة خروج اوروبي عن الانضباط المطلوب في إطار الحلف الاطلسي، ولو أنها استفادت لاحقاً في فترات معينة من الدور الاوروبي، كقناة اتصال مع اطراف عربية. فالولايات المتحدة، مثلاً، ضغطت على الجماعة الاوروبية لإبقاء النفط خارج «الحوار»، ونجحت تالياً في منع الاوروبيين من اقامة سياسة نفطية مستقلة عن الولايات المتحدة. ويشهد تاريخ الحوار العربي ـ الاوروبي على الضغوط الامريكية المتواصلة والمتكررة، لتأخير الحوار السياسي، أو لإبقائه على مستوى منخفض، لمنع الاوروبيين من الذهاب بعيداً في علاقاتهم العربية. وبقيت الولايات المتحدة، حتى يومنا هذا، الطرف غير الرسمي في «الحوار»، وهي تحاول دائماً وضع «خطوط حمراء» على الانفتاح الاوروبي على العرب، وتلعب دائماً الورقة الاستراتيجية ـ انضباط الحلف الغربي ـ للتأثير في موقف الجماعة في المنطقة العربية. اذاً ستبقى الولايات المتحدة عاملاً اساسياً في تحديد مسار السياسات الاوروبية تجاه المنطقة العربية، وتختلف قدرتها على التأثير باختلاف المشهد الاوروبي المستقبلي كما يلي: في النموذج (أ) يبقى للدور الاوروبي ضوابطه، ويكون تواصلاً لما كان عليه حتى يومنا هذا في اطار مشهد التواصل العربي، وفي النموذج (ب) يكون للولايات المتحدة اقصى

درجات التأثير، اذ قد يتوقف «الحوار» أو يبقى في الاطار الشكلي وفي الحدود الدنيا سياسياً، وفي النموذج (ج) تخفّ قدرة الولايات المتحدة على التأثير، وتصير هناك امكانات كبيرة للجماعة لتطوير سياستها تجاه المنطقة العربية.

ـ دور القيادة: وهي التي تتكون من القوى الاقليمية أو القوة الاقليمية التي تحدد اتجاهات التجمع في السياسة الخارجية واولوياته. غياب القيادة مثلاً ـ «فراغ في القيادة» ـ يعطل امكانية بلورة سياسة خارجية. ففي اطار الجماعة الاوروبية، مثلاً، ساهمت فرنسا الاشتراكية في احداث تحول في اتجاهات الجماعة واهتماماتها، باتجاه اكثر «اطلسية»، وبالتراجع في مواقفها العربية، وبمحاولة إعادة «إحداث توازن» في الموقف من النزاع العربي الاسرائيلي[٢٥]. فاتجاهات دولة القيادة، أو تحالف دول القيادة، عامل أساسي في السلوكية الخارجية للمجموعة ـ الجماعة الاوروبية أو المجموعة الاوروبية ـ كما اشرنا سابقاً.

رابعاً: مشهد التواصل

ان قراءة تحليلية لدبلوماسية الحوار العربي ـ الاوروبي، في اطار العلاقات المستمرة بين النموذج (أ) الاوروبي ومشهد التواصل العربي، تقود الى استخلاص السمات التالية التي ستطبع مستقبلاً التفاعلات بين المجموعتين في ظل مشهد التواصل: وجود مسلّمة اساسية، ولو غير معلنة، عند كلا الطرفين العربي والاوروبي، وهي ان الحوار يدور حول دبلوماسية المقايضة: مقايضة الموقف السياسي الاوروبي تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي بعلاقات اقتصادية مميّزة لأوروبا الجماعة في المنطقة العربية، المبادرة السياسية التي تلوّح بها الجماعة، وينتظرها «الطرف العربي»، لن تترجم الى سياسة، وتبقى في اطار دبلوماسية زيارات التعارف والجولات الاستطلاعية والبيانات التي تزيد بازدياد التوتر في المنطقة، وتخف باحتوائه أو انتهائه، إمكانية حصول تراجع فِعليّ عن مواقف سابقة اتخذت مثلاً في ظل مشهد عربي مختلف، ولو ان هذه المواقف تبقى قائمة اسمياً، انما تفرغ عملياً من أي مضمون: الاستمرار في تحقيق بعض التقدم الذي يعطي مكاسب للطرفين في المجالات الثقافية والتقنية والتنموية. ومن جهة اخرى، ستزداد الهوّة اتساعاً بين المواقف العربية الجماعية من جهة، وبين السياسات العربية الفردية تجاه الجماعة الاوروبية من جهة اخرى. فغياب أي امكانات وراء الموقف العربي الجماعي سيفقده كل مصداقية. اذاً ستتجه البلدان العربية الى بلورة التعامل الثنائي مع الدول الاوروبية ومع الجماعة الاوروبية، حتى لا تفرّط

(٢٥) حول التغير في الاتجاهات الفرنسية، انظر:

Paul Marie de la Gorce, «La Politique étrangère de la France entre l'atlantisme et le tiers mondisme,» *Politique étrangère*, no. 4 (hiver 1983), pp. 889-900; Robert Rudney, «Mitterand's New Atlantisme: Evolving French Attitudes Towards NATO,» *Orbis*, vol. 28, no. 1 (Spring 1984), pp. 83-101, and Claude Chesson, «French Defense and the U.S.,» *Wall Street Journal*, 25/2/1983.

بما تعتبره مكاسب لها، ولتحاول تحقيق مكاسب اخرى ايضا. وعلى سبيل المثال، سيبقى اهتمام دول المغرب العربي منصباً على تحسين علاقاتها التجارية، وتحديداً العمل للمحافظة على الاتفاقات التفضيلية بالنسبة لصادراتها مع الجماعة الاوروبية، نتيجة المخاطر التي تتعرض لها هذه الاتفاقات بعد التوسع الاخير للجماعة الاوروبية. وستتجه الدول الخليجية المصدرة للنفط، والتي تملك صناعة بتروكيماثيات، الى محاولة ترتيب اتفاقات مع الجماعة الاوروبية لتأمين صادراتها الى دول الجماعة.

وستتسم السياسة الأوروبية تجاه الوطن العربي بما يلي:

١ ـ التركيز على العلاقات الثنائية

التركيز على بعض المجموعات السياسية والوظيفية القائمة، والتي تكون ذات فعالية وأهمية في فترة معينة بالنسبة للجماعة. فعلى سبيل المثال، بدأت الجماعة بإقامة حوار مع منظمة الأقطار العربية المنتجة للنفط (أوابك). فهناك اجتماعات دورية تعقد بين الامانة العامة للاوابك، واللجنة الاوروبية، بغية بحث التعاون في المجالات الفنية، وإقامة مشروعات مشتركة ودراسات مشتركة في مجال تخطيط الطاقة[٢٦]. ومن الطبيعي ان تولي الجماعة مزيداً من الاهتمام لهذا التعاون، بسبب الاحتياطي الهائل من النفط والغاز الطبيعي عند بعض دول الاوابك. من جهة اخرى، هناك اتجاه يتبلور لتطوير العلاقات مع مجلس التعاون الخليجي. وقد بدأت الاتصالات عام ١٩٨١ وتوقفت، ثم عادت في اوائل عام ١٩٨٥، ومن المنتظر ان تزداد توثّقاً في المجالات التجارية والاقتصادية، بسبب الأهمية التي يعلّقها كل طرف على التعاون مع الآخر[٢٧]. ومن الجدير بالذكر أنّ الجماعة هي الشريك التجاري الاول لمجلس التعاون[٢٨]. وفي إطار العلاقات الثنائية، لا بّد ان تتجه الجماعة نحو الاهتمام بشكل خاص بالقوى العربية الإقليمية، لما لها من وزن في السياسة العربية وفي بيئتها المباشرة. ويقود ذلك الى تكثيف الجماعة لاتصالاتها الدبلوماسية والسياسية مع هذه الدول ـ مصر والعراق، والسعودية، وسوريا، والجزائر، والمغرب ـ والعمل على تطوير علاقاتها الاقتصادية معها، ومساعداتها لبعض هذه الدول، كأن تهتمّ الجماعة بمحاولة احتواء النتائج السلبية لتوسيع الجماعة على دول المغرب، بواسطة بعض السياسات الاقتصادية الخاصة[٢٩]، أو تقديم

---

(٢٦) *OAPEC Bulletin,* vol. 12, no. 1 (January 1986), pp. 8-9.

(٢٧) Reinhardt Rummel, «On EC-GCC Cooperation,» *Aussen Politik,* vol. 37, no. 1 (1986), pp. 84-97.

(٢٨) Giampolo Calchi Novati, «The EEC and the Gulf Cooperation Council,» in: B.R. Pridham, ed., *The Arab Gulf and the West* (London: Croom Helm, 1985), p. 116.

(٢٩) G.N. Yannopoulos, «The Second Enlargement of the EEC and the Trade Interest of the Developing Countries,» *Journal of Common Market Studies,* vol. 4, no. 2 (Winter 1981), pp. 167-186, and *The European Community and the Mediterranean* (Luxembourg: European Communities, 1985), p. 73.

مساعدات للتنمية لأطراف أخرى، بغية المساعدة في استقرارها الـداخلي، الأمـر الذي يـزيد من اعتماد الاطراف العربية منفردة على الجماعة.

٢ ـ الاهتمام بمنطقة الخليج

تشكّل الحرب العراقية ـ الايـرانية، واحتـمالات التصعيد الأفقي الـذي تحمله، مصدر قلق أساسي للجماعة الاوروبية، نظراً لأهمية المنطقة الاستراتيجية، ولأهميتها الخاصـة بالنسبـة إلى اقتصاد دول الجماعـة. ويزيـد في تخوف الجـماعة كـثرة العوامـل التي قد تؤدي الى زعـزعة الاستقرار في الخليج، بسبب خصوصيات دول المنطقة ايضا. ويدفع ذلك الجـماعة الى زيـادة تنسيقها مع الولايات المتحدة، في ما يتعلق بـالتطورات المحتملة في الخليـج، وتقديم الـدعم الـدبلوماسي والعسكـري من قبل دول اعضـاء في الجـماعـة الى الـدول الخليجيـة التي تلتقي مصالح الجماعة مع توجهاتها السياسية. في المقابل، ستزيد الجـماعة من محـاولاتها للتقليـل من انكشافاتهـا في مجال الـطاقة عـلى المنطقـة العربيـة. وقد بـدأت بالفعـل في العمل عـلى خمس اولويات هي التالية:

ـ تـوفير استثمارات في ابحاث تتعلق بـايجاد طـاقـة بـديلة عن النفط العـربي كـالفحم الحجري والنفط والغاز الـطبيعي التي يمكن استخراجهـا من دول الجماعـة الاوروبية والـطاقة النووية ومصادر اخرى عدة ومتجددة للطاقة، كذلـك زيادة الابحـاث بغية تـرشيد استعـمال الطاقة.

ـ تـطوير سيـاسة مـوحدة لأسعـار النفط، وللضريبـة عـلى النفط، بغيـة تحقيق اسعـار واقعية.

ـ اتخاذ اجراءات كفيلة بـترجمة التضـامن بين دول الجـماعة بشكـل عملي، لمنـع انعدام الاستقرار في سوق النفط، بحيث لا يؤدي أيّ انخفاض في انتاج النفط الى حصـول صدمـة نفطية اخرى.

ـ تـدعيم السياسـات المشتركـة، والتنسيق في مجال الابحـاث المتعلقة بشؤون الـطاقة، وتطوير الوسائل التقنية في هذا المجال.

ـ تحضير سياسات ومبادرات مشتركة في مجال العلاقات الخارجية المتعلقة بالطاقـة، كأن تعمل الجماعة على إنشاء إطار لعـلاقات مـع الدول المصـدرة للنفط، بغية تـأمين استقـرار في انتاج النفط[٣٠]، وتشير كل الدلائل الى ان الجماعة خطت خـطوات مهمة في مجـال الأولويـات

(٣٠) *The European Community and the Energy Problem* (Luxembourg: European Communities, 1983).

الخمس هذه، ولا بد ان يؤدي ذلك مستقبلاً الى التخفيف من تبعيتها في مجال النفط للدول المصدرة لها، الأمر الذي سيعطي الجماعة قدراً أكبر من المرونة في التعامل مع البلدان العربية، بحيث يميل ميزان العلاقات لمصلحة دول الجماعة مع ما يترتب على ذلك من نتائج سياسية.

٣ ـ الجماعة والنزاعات في المنطقة العربية

يمكن تقسيم النزاعات الى اربعة اصناف هي:

أ ـ نزاعات عربية مع دول الجوار كالحرب العراقية ـ الايرانية، أو قيام نزاع خليجي ـ إيراني، أو نزاع بين الصومال واثيوبيا، او بين سوريا وتركيا، او بين السودان وكينيا مثلاً. وسيتأثر الموقف الاوروبي من النزاع بمقدار الدعم الفعلي الذي يلقاه الطرف العربي في النزاع من المجموعة العربية. وتالياً قد تستطيع الجماعة الابقاء على اللاموقف، طالما ان النزاع لم يصل الى مستوى ازمة يمكن ان تهدد مصالحها مباشرة، وذلك يبقى مستبعداً في غياب اجماع عربي قادر على ان يمنع حصر النزاع سياسياً في مكانه الجغرافي، بخاصة اذا لم يكن المكان ذا اهمية جيوستراتيجية اساساً، وتحويله تالياً الى أزمة تفرض تدخل القوى الكبرى للعمل على إدارتها أو حلّها. وقد تقوم الجماعة باتخاذ موقف متوازن في الشكل، كتأييد دور الأمم المتحدة لحل النزاع، دون ان يعني ذلك التحرك كجماعة في هذا الاتجاه، ولكن تبقى للدول الاعضاء ـ بسبب غياب الضغط الخارجي ـ سياسات فعلية مختلفة تخدم كل منها مصالحها المباشرة، كاعطاء فرصة سانحة لبعض الدول الاوروبية لبيع السلاح الى طرفي النزاع، الامر الذي يسمح للجماعة بالحفاظ على نفوذ لدى كلا طرفي النزاع، وبالتالي محاولة استعمال ذلك النفوذ لاحقاً للتأثير في مجرى النزاع، فيما لو أخذ يهدد مصالحها بشكل مباشر.

ومع ازدياد الاتجاه الاطلسي عند دول الجماعة، ستزداد اهمية العامل الاستراتيجي ـ الموقف الامريكي ـ في تحديد موقف الجماعة من النزاعات التي يكون أحد اطرافها عضواً في احدى الكتلتين الغربية أو الشرقية. وتزداد اهمية هذا العامل مع النموذج (أ) وتخفّ مع النموذج (ج) للجماعة في تحديد سلوكيتها تجاه نزاع بين تركيا «الغربية» و«الاطلسية» وسوريا، أو بين اثيوبيا «الشرقية» والصومال، بحيث يكون للعامل الاستراتيجي اولوية على العامل «العربي» في تحديد موقف الجماعة.

ب ـ نزاع عربي مع الولايات المتحدة الامريكية: ستتجه الجماعة في الحالة هذه الى تأييد الولايات المتحدة الامريكية، لانتقاء عامل الازمة التي قد تهدد مصالحها على المستوى العربي. ويكون موقفها بالنسبة الى الولايات المتحدة، التنسيق مباشرة مع الاخيرة بغية اتخاذ خطوات معينة في النزاع، أو اتخاذ مواقف وسياسات بالتشاور مع الولايات المتحدة، وبهدف

دعم هذه الاخيرة، ولكن دون ان تكون الجماعة في خط المواجهة ذاته، كما هي الولايات المتحدة. ولا بد ان يترافق ذلك مع نشاط دبلوماسي مكثّف باتجاه قوى عربية اقليمية غير معنية مباشرة بالنزاع، في محاولة لإحداث توازن في العلاقات الأوروبية ـ العربية، مقابل التوتر الذي سيصيب العلاقات الأوروبية مع الطرف العربي الداخل في نزاع مع الولايات المتحدة الامريكية.

ونشير في هذا السياق الى حالات في الماضي القريب تدل على بروز هذا النمط وترسخه، منها النزاع الامريكي ـ السوري في لبنان في الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ وتشكيل القوات المتعددة الجنسيات، والنزاع الامريكي ـ الليبي عام ١٩٨٦ حين جاء الموقف الاوروبي مسانداً للموقف الامريكي «العسكري» بواسطة العقوبات الدبلوماسية والسياسية. ولا بأس من الاشارة، ايضا، الى حالة اخرى، ولئن كان طرفها غير عربي. فلقد كانت السلوكية الاوروبية مشابهة، من حيث دعمها للولايات المتحدة، للحالتين المذكورتين آنفاً. فالجماعة الاوروبية فرضت عقوبات اقتصادية على ايران في اعقاب النزاع الامريكي ـ الايراني عام ١٩٨٠. اذاً فحصول نزاع امريكي ـ عربي مستقبلاً لا بد ان يجّر الجماعة، وخاصة النموذج (أ) مقارنة بالنموذج (ج) الذي قد يحاول لعب دور الوسيط، إلى التورط في موقف معادٍ للطرف العربي، ولو جاء هذا الموقف متأخراً بعض الشيء عن الموقف الامريكي من حيث توقيته، أو أخف من الموقف الامريكي، من حيث سلوكيته النزاعية تجاه الطرف العربي.

ج ـ نزاع بين طرف عربي وطرف أوروبي: قد يحصل ان يقوم نزاع مثلاً بين المغرب وإسبانيا حول مدينتي سبتة ومليلة، أو نزاع بين ايطاليا وليبيا، أو ايطاليا وتونس، لأسباب تتعلق مثلاً باستغلال الثروة السمكية في مياه قد تعتبرها احدى الدولتين العربيتين جزءاً من منطقتها الاقتصادية المطلقة (Exclusive Economic Zone) حسب قانون البحار، أو قد يقوم نزاع مثلاً بين فرنسا وجيبوتي، فيما لو قررت هذه الاخيرة إنهاء الوجود الفرنسي القائم عندها. فطبيعي ان يكون موقف الجماعة مؤيداً للدولة العضو التي هي في نزاع مع الطرف العربي. ومن غير المستبعد ان يكون لبعض اعضاء الجماعة او لأحدها، مصالح اقتصادية أو سياسية مع الطرف العربي في النزاع. ولكن ذلك لا يمنع من ان يحصل اجماع فعّال في اطار الجماعة لدعم الطرف الاوروبي ولو كان من المحتمل حصول مقاومة لذلك التوجه من اولئك الاعضاء (النموذج أ). ولكن يبقى عاملان: تماسك الجماعة وعدم تكوين سابقة في انقسام سياسي حول نزاع أحد اعضائها، طرف (ب)، اقوى من حسابات الربح والخسارة لإحدى الدول الاعضاء (خاصة مع النموذج ج). اما في ما يتعلق بالنموذج (ب) فلن يكون هناك بالضرورة موقف اوروبي، ومن المحتمل ان يتجه كل عضو في الجماعة الى اتخاذ الموقف الذي يخدم مصالحه مباشرة، دون الأخذ في عين الاعتبار عامل التضامن في

الجماعة. ويمكن تعميم «حالة» موقف الجماعة تجاه الارجنتين، في النزاع الذي حصل بينها وبين بريطانيا حول الفوكلاند على المشهد العربي الحالي، لتشابه الوضع بين دول امريكا اللاتينية والدول العربية، من حيث غياب النية عند دول المجموعتين في بلورة سياسة مشتركة لدعم أحد أعضائها.

د ـ **النزاع العربي ـ الاسرائيلي**: يبقى النزاع العربي ـ الاسرائيلي، نتيجة تشابك «النزاعات» التي يشملها، وتداخل قوى عدة فيه، متنوعة ومختلفة، ذا موقع مركزي في السياسة العربية، والسياسة العربية الدولية. وفي هذا السياق، لا بد ان تتسم السياسة الأوروبية بما يلي:

ـ عدم القيام بأيّ مبادرة سياسية دبلوماسية، كتقديم تصوّر لحلّ النزاع وتوظيف إمكاناتها في هذا الاتجاه، والإبقاء على دبلوماسية البيانات الموسمية التي ستتسم دائماً بالغموض، والقدرة على تحمل اكثر من تفسير واحد، بحيث يسمح للجماعة بالتراجع عن تفسير معين الى تفسير آخر، حسب المرحلة التي يمر بها توازن القوى العربي ـ الاسرائيلي في دبلوماسية النزاع، وحسب الدور الامريكي تجاه النزاع في تلك الفترة.

ـ من الممكن الاتفاق على خطوط عريضة لسياسة موحّدة تجاه النزاع، دون ان تكون الجماعة قادرة او راغبة في ترجمة الخطوط العريضة الى سلوكية فعلية.

ـ التصرف دائماً كمراقب مهتم بتطورات النزاع، وليس كشريك ناشط في البحث عن تسوية، ومردّ ذلك قلق الجماعة من وصول النزاع الى مستوى من التصعيد، قد يبدأ بعدها بتهديد مصالحها، دون ان تكون هي قادرة على التأثير فيه لحصره ومنعه من تهديد تلك المصالح.

ـ تلافي أيّ خطوة دبلوماسية قد تؤدي الى اضعاف سياسة او مبادرة امريكية معينة تجاه النزاع أو عرقلتها.

ـ الإبقاء على الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن بدرجة اقل من الماضي. فطالما لم تعد المنظمة تملك قاعدة مركزية تؤمن لها الحد الأدنى المطلوب للتأثير مباشرة في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، كلما رأت من الضروري القيام بذلك، وهو ما يتطلب بعض الاستقلالية التي كانت متوافرة لها في لبنان، وطالما ازدادت قدرة البلدان العربية على اختراق المنظمة وجذبها، صارت الجماعة الاوروبية قادرة على اتباع سياسة ترغيب وترهيب مع المنظمة: الاولى او الترغيب: تقوم على الاتصالات الدبلوماسية مع المنظمة اذا ارادت الجماعة تشجيع الاتجاه الذي تسير فيه هذه الأخيرة ودفعها نحو «الاعتدال»، حسب نظرة الجماعة، والحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة بين المنظمة والغرب، بحيث يؤثر ذلك على

سلوكية المنظمة. والثانية أو الترهيب: تقوم على قطع الاتصالات الدبلوماسية أو تخفيضها، فيما لو ذهبت المنظمة في اتجاه معاد للجماعة. ولا بد ان تدعم الجماعة بالتنسيق مع الولايات المتحدة، كل طرف عربي اساسي في النزاع يحاول جذب المنظمة الى مواقف تعتبرها الجماعة اكثر اعتدالاً. اما اذا حصلت اختلافات عربية في اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي، فلا بد ان تضع الجماعة ثقلها مع الطرف العربي الذي تؤيده الولايات المتحدة، وفي الوقت ذاته تحاول الابقاء على قنوات دبلوماسية مفتوحة مع الطرف الآخر، عبر اتخاذ بعض الاجراءات التي تعبّر عن «حسن نيتها» كتقديم مساعدات للتنمية، او مساعدات اقتصادية لذلك الطرف، أو عقد لقاء دبلوماسي على مستوى رفيع معه، وذلك بغية التأثير في موقفه من الجماعة، وحتى لا يظهر موقف هذه الاخيرة وكأنه انحياز تام الى محور عربي ضد اخر، أو تدخل في شؤون داخلية عربية.

ـ سترى الجماعة دورها دائماً كمثقّف للولايات المتحدة في شؤون المنطقة، نظراً للتخوف الأوروبي الدائم من النظرة الامريكية التبسيطية الى القضايا العربية، وتركيزها اكثر من اللازم على «الخطر السوفياتي»[31]. وستبقى الجماعة تعتبر دورها بنّاءً في إحداث تقارب غربي ـ عربي، وفي امتصاص أيّ امكانية صدام محتمل.

٤ ـ الحوار العربي ـ الاوروبي

من غير المستبعد ان يبقى الحوار قائماً، ولكن بشكل منقطع وغير دوري، بخاصة على المستوى السياسي. وقد يؤدي ذلك ايضا الى تخفيض مستوى الاتصالات السياسية في كثير من الاحيان، بحيث تصبح الاتصالات السياسية ذات أهمية رمزية (استمرار الحوار مثلاً) ودون أي جدوى فعلية في ما يتعلق بالتأثير في المواقف السياسية. ولكن ذلك لن يمنع من ان تبقى بعض لجان الحوار وأجهزته ناشطة اكثر من غيرها، طالما انها تتعاطى في امور لا تتأثر بشكل كبير بالبيئة السياسية المحيطة بها، أو بمواقف الاطراف من التطورات المحتملة.

فكيف تكون الخطوط العريضة للحوار؟

ـ من غير المنتظر ان تلقى المطالب العربية الجماعية «الكلاسيكية»، سواء في ما يتعلق بإحداث تغيير في الموقف الاوروبي حيال دبلوماسية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، أو الحرب العراقية ـ الإيرانية، أو دعوة اوروبا الجماعة الى لعب دور ناشط وفعال في هذه الاطر، أو في أيّ قضية، قد يكون عليها اجماع عربي رمزي، أيّ تجاوب اوروبي. فعدم التجاوب مع المطالب العربية، لن تكون له أية تكلفة اوروبية، بسبب تبعثر الامكانات العربية، وغياب

(٣١) David Allen and Michael Smith, «Europe, the U.S. and the Middle East: A Case Study of Comparative Policy Making,» *Journal of Common Market Studies*, vol. 22, no. 2 (December 1983), pp. 125-146.

التنسيق العربي، مما لا يدفع الاوروبيين في أي حال، وحتى في ظل النموذج (ج)، الى اتخاذ موقف مساير للعرب وتوتير علاقات الجماعة مع الولايات المتحدة مثلاً، أو مع اطراف الجوار العربي.

فاستمرار غياب الارادة العربية لإحداث «ربط» فعلي بين المواقف الاوروبية تجاه القضايا العربية والمصالح الاوروبية عند العرب، وادراك اوروبا الجماعة لهذا الواقع، يفقدان الطرف العربي أي ورقة للتأثير.

ـ ستتبع الجماعة الاوروبية مستقبلاً سياسة «التلافي» والتأجيل، وهي سياسة مارستها في فترات معينة في الماضي، وتستطيع ان تمارسها بشكل اسهل في مشهد التواصل. وتقوم هذه السياسة على تلافي «الحوار» في شؤون «السياسة العليا» التي تهم الطرف العربي، ومحاولة التركيز قدر الامكان على «الحوار» في الامور الاخرى، في مجالات «السياسة الدنيا» كشؤون التنمية والامور الفنية والتعاون المشترك. ويقضي الشق الآخر من هذه السياسة بتأخير الحوار، قدر الامكان، حول بعض القضايا السياسية التي تهم العرب، بغية التهرب من اتخاذ موقف رمزي احياناً، واذا اضطرت الجماعة الى القيام بذلك لاحقاً، فستحاول حصر ذلك في ادنى المستويات الدبلوماسية الممكنة.

ـ ستبقى الجماعة تحاول الحفاظ على علاقات سياسية تعاونية مع البلدان العربية كمجموعة، بادنى ثمن سياسي ممكن تقدمه الى القضايا العربية المشتركة، في حين سيبقى الطرف العربي «يهدّد» بربط الاقتصاد بالسياسة.

ـ ستبقى الجماعة مستمرة في قدرتها على ابقاء فك الارتباط قائماً بين السياسة والاقتصاد. فالعلاقات الاقتصادية تتطور بمعزل عن تطور الموقف السياسي الاوروبي الذي يشهد تراجعاً مستمراً، منذ بضع سنوات، تجاه القضايا العربية.

ـ هناك عدة اتجاهات مستقبلية ضمن المشهد الحالي لا بد ان تزيد في اختلال التوازن في الحوار بين الطرفين الاوروبي والعربي، لمصلحة الطرف الاول. وهذه العوامل هي: ازدياد حدّة الاتجاه الاطلسي في دول اوروبا الجماعة ويظهر ذلك في اطار الاحزاب الاوروبية الكبرى. ويترجم هذا الاتجاه بالتصاق اكبر بالموقف الامريكي، وبالرؤية الامريكية للسياسة العربية مثلاً. فكلما ازداد هذا الاتجاه قوة، كلما صار الموقف الاوروبي امريكياً، وكلما خفّ احتمال التجاوب مع المطالب العربية. والى جانب اتجاه الجماعة للتقليل من انكشافها للطاقة العربية، فقد نجحت في تنويع علاقاتها الاقتصادية وتوسيعها عالمياً. وظهر ذلك، مثلاً، في زيادة اهتمامها بالعلاقات مع دول آسيا حيث شهدت هذه تطوراً ملحوظاً في المجال الاقتصادي. ويجري ذلك في وقت يعاني النظام العربي انخفاضاً في امكاناته الاقتصادية، الامر الذي يعطي الجماعة مرونة اكبر في التعاطي مع المجموعة العربية؛ واخيراً بروز نوع من

الانكشاف الاقتصادي المعكوس في العلاقات الاوروبية ـ العربية. ففي حين كانت اوروبا الجماعة منكشفة للنفط العربي بشكل كبير في السبعينات، صارت البلدان العربية المنتجة للنفط وذات الصناعات البتروكيمائية، تعاني صعوبة تسويق منتوجاتها، وصارت تالياً «منكشفة» للأسواق الأوروبية التي هي بحاجة كبيرة اليها لتسويق صناعاتها البتروكيمائية، كذلك برز انكشاف اقتصادات دول المغرب العربي لأوروبا الجماعة، بعد توسيع هذه الأخيرة.

إن استمرار هذه الاتجاهات كفيل بإحداث اقصى درجات الاختلال في التوازن في العلاقات الاوروبية ـ العربية.

ـ اتباع الجماعة بسهولة لتكتيك تجزئة المطالب العربية أو تفتيتها، والتعاطي معها على المستوى الثنائي. ويساعد غياب التنسيق العربي مستقبلاً الجماعة على الاستمرار بهذا التكتيك الذي يؤدي بدوره الى مزيد من التبعية العربية للجماعة الاوروبية. وذلك سيدفع الاطراف العربية الى استثمار اوراقها، كل على حدة، مع الجماعة الاوروبية بغية تحسين وضعها التفاوضي مع الاخيرة، الامر الذي يفرغ الموقف العربي العام من أي مضمون، نتيجة غياب ايّ اوراق/ قدرات مستثمرة في اطاره.

ـ سيؤدي ذلك الى مزيد من تعثّر الحوار، وجعله غير مُجدٍ، الامر الذي قد يؤدي ايضا الى انهائه مع الوقت، اذا لم يبق بفعل عامل الاستمرار. وفي حال تحولت الجماعة من النموذج (أ) الى النموذج (ب) ينتهي الحوار، اذ يغيب عملياً الحدّ الادنى من الاجماع الضروري لسياسة خارجية عند كلا الطرفين العربي والاوروبي. اما في حال انتقال الجماعة الى النموذج (ج) فلا بد ان يعطيها ذلك قدرات اقوى للتعاطي مع المنطقة العربية، وهو ما سيزيد في اختلال العلاقات العربية ـ الاوروبية لمصلحة الأخيرة، اذ تصبح هناك سياسة اوروبية موحدة تستطيع ان تتحرك بسهولة ومرونة كطرف واحد له اولويات محددة، وسط محاولات تنسيق مستمرة وغير ناجحة بين واحد وعشرين او اثنين وعشرين (في حال عودة مصر الى جامعة الدول العربية) طرفاً لن تستطيع ان توفّر الحد الأدنى من القدرة على مقاومة مطالب السياسة الاوروبية التي تكون في اساس مجمل التفاعلات في هذا المشهد.

خامساً: مشهد التجمعات العربية

يمكن توصيف العلاقات التي ستنشأ في هذا المشهد بالعلاقات الاوروبية ـ العربية الفرعية، حيث ستوجد عدة نماذج منها، كبديل العلاقات الاوروبية ـ العربية في اطار الحوار العربي ـ الاوروبي. وستكون للجماعة قدرات اكبر للتأثير في السياسة العربية، على المستوى

العام، اكثر منها في المشهد السابق، حيث يكون الانقطاع بين القضايا والاهتمامات العربية هو القاعدة، بحيث يصبح احتمال الربط بين مجالين، وهو ربط قد يقوم به طرفان عربيان (تجمعان) هو الاستثناء. وسيؤدي ذلك الى قيام عدد من «الحوارات» الاوروبية ـ العربية الفرعية التي قد تتخذ شكلاً تنظيمياً، كما هو الحوار العربي ـ الاوروبي، ان لم يكن منذ البداية، فعلى الأقل في مرحلة لاحقة، بحيث اذا حصل ذلك مع تجمعين او اكثر يفقد الحوار العربي ـ الاوروبي جدواه، اذ يحصل تكرار في القضايا التي يفترض ان يتناولها الحوار حتى على المستوى الشكلي، مما قد يؤدي الى ايقاف الحوار العربي ـ الاوروبي، والغائه نهائياً. وسيعطي ذلك الجماعة الاوروبية عدة اوراق «تفاوضية» في علاقاتها العربية، نتيجة تعدّد الخيارات «الحوارية» امامها، والاختلال في ميزان العلاقات بينها وبين كل تجمع عربي لمصلحتها.

ـ **الجماعة الاوروبية ومجلس التعاون الخليجي**: ستأتي هذه العلاقات كاستمرار وتطوير لما بدأت عليه في السنتين الاخيرتين. وسيكون ذلك الحوار هو الأهم بالنسبة للجماعة الاوروبية، نظراً للمصالح الاقتصادية والتجارية الكبيرة التي تملكها الجماعة في دول مجلس التعاون الخليجي[٣٢]. وعلى الرغم من انخفاض المداخيل النفطية، وأثره السلبي على القدرات الشرائية العربية، إلّا أن هذه الاسواق لم تشبع حاجاتها الاساسية بعد، وتالياً ما زالت تملك قدرة استيعاب كبيرة قد تجد الجماعة انه يمكن ان تستفيد منها، فيما لو حدث تغيير في اسواق النفط مرة اخرى. وستبقى اوروبا الجماعة تستفيد من إعادة تدوير العائدات و«الفوائض المالية» في اسواقها المالية. وتهتم الجماعة بتطوير العلاقات السياسية مع مجلس التعاون، باعتباره طرفاً معتدلاً، مما يستدعي دعمه سياسياً، لما في استقراره واستقرار العلاقات بين اعضائه، من اهمية بالنسبة الى الاستقرار في الخليج، ونظراً لمخاوف تطورات الحرب العراقية ـ الايرانية على أمن المجلس. ومن جهة اخرى، سيهتم مجلس التعاون الخليجي بالتعاون لأسباب اقتصادية بالتأكيد (تسويق بتروكيمائيات) ولكن لأسباب سياسية واستراتيجية ايضا، منها أن تعاوناً مع تجمع من وزن الجماعة الاوروبية وموقعها الدولي يزيد من قوته واهميته الدبلوماسية في السياسة الدولية، ويكون بمثابة تأكيد على شخصيته المميزة، ويستطيع ان يحصل بواسطته على ضمانات من الجماعة، وتحديداً من دولها الكبرى للحفاظ على أمنه، ودعم المجلس في حال تورطه في نزاعات في منطقة مليئة بها. ويكون من السهل ابراز التعاون مع الجماعة الأوروبية، اذ لا توجد اعتبارات، (كما الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية) تحول دون اظهار ذلك التعاون، تخوفاً مما قد يشكله من احراجات أو يخلقه من حساسيات عربية ودولية. وأخيراً، فالجماعة ذات اتجاه في السياسة الخارجية يلتقي مع اتجاه

---

(٣٢) Commission of the European Communities, *The European Community and the Gulf Cooperation Council* (Brussels: Commission of the European Communities, 1985), pp. 2-6.

مجلس التعاون الخليجي، في النظرة الى العديد من القضايا الرئيسية في العالم. ومن المحتمل ان يشمل التعاون المجالات السياسية، كالتشاور في القضايا الخليجية والعربية والدولية ذات الأهمية المشتركة للطرفين، والمجالات الاقتصادية التقنية كالطاقة والصناعات المشتقة منها. وقد يشمل التعاون التقدم بمبادرة مشتركة لايقاف الحرب العراقية - الايرانية، أو القيام بمشاريع اقتصادية مشتركة في دول افريقية أو دول اسلامية، تكون ايضاً ذات اهداف سياسية، كالعمل على دعم استقرار حكومات هذه الدول، بخاصة اذا كانت تتعرض لمخاطر من قوى راديكالية. ويمكن لمجلس التعاون ان يقوم بدور الوسيط بين تجمع عربي آخر والجماعة الأوروبية، فيما لو حصل توتر في العلاقات بين هذين الطرفين.

- **الجماعة الأوروبية مع تجمع المغرب العربي**: ستكون لهذه العلاقات خصوصياتها المستمدة من عاملي التاريخ والجغرافيا، مما يبقي للجانب الرمزي اهميته المعنوية، كأن يحصل خلاف مثلاً بين الطرفين يؤدي الى استذكار التاريخ الاستعماري لدول الجماعة في الخطاب السياسي الرسمي للتجمع، أو ان يتطور التعاون فيعتبر نمواً طبيعياً لعلاقات «خاصة» و«مميزة» مثلاً. وسيكون هناك عاملان اساسيان يحكمان العلاقات من الجانب المغربي، أولهما: موضوع الصادرات المغربية الى اوروبا، وثانيهما: موضوع العمالة المغربية في دول الجماعة. ويسمح هذا المشهد للدول الاعضاء في تجمع المغرب تحسين وضعها التفاوضي في هذين الموضوعين الحيويين بالقياس الى وضعها في المشهد الاول. الا ان الجماعة ستبقى الطرف الاقوى في تحديد منحى التعاون، ونوعية العلاقات الاقتصادية التي يفترض ان تنشأ في اطاره، ولو ان الجماعة ستأخذ بعين الاعتبار (عند تحديد موقفها من هذين الموضوعين) الاثر السلبي الذي سيرتبه على الاستقرار في دول المغرب عدم تجاوبها مع تجمّع المغرب العربي. فاستقرار المغرب العربي اساسي بالنسبة إلى الجماعة سواء بسبب موقع المغرب المحاذي لها، أم بسبب تأثير المغرب في افريقيا، حيث قد تتجه الجماعة للتعاون معه في المجالين السياسي والاقتصادي، بمحاولة اجتذابه للعب دور مساعد في الاستراتيجية الغربية في افريقيا (بالنسبة الى النموذج أ) او في الاستراتيجية الاوروبية (بالنسبة الى النموذج ب). وقد تستطيع دول المغرب الاستفادة من التنافس الامريكي - الاوروبي الغربي على بناء نفوذ سياسي، وتحقيق مكاسب اقتصادية عندها. وتستطيع هذه الدول مجتمعة، ان تلعب على هذا التنافس، بخاصة مع دخول اليابان ايضا الى المنطقة، لتحصل على مزيد من المكاسب الاقتصادية من اوروبا الجماعة. وبالطبع يتحسن وضع المغرب التفاوضي مع الجماعة، اذا استطاع اعادة توجيه بعض صادراته، وجزء من عمالته، الى دول أحد التجمعات العربية.

- **الجماعة الاوروبية وتجمّع وادي النيل**: سيكون هذا التجمع محطّ اهتمام الجماعة وخاصة النموذج (ج)، نظراً للوزن السياسي لمصر في كلتا المنطقتين العربية والافريقية،

ونظراً لموقعه الاستراتيجي (قناة السويس). وتبقى للجماعة مصلحة اقتصادية مهمة في اسواق هاتين الدولتين، بسبب قدرتهما الاستيعابية الهائلة والتي لم تشبع حتى بحدها الادنى نتيجة الاوضاع الاقتصادية في الدولتين. ومن جهة قد يقوم تجمّع وادي النيل بالتوجه نحو الجماعة (خاصة النموذج (ج)) في حال اراد توسيع تحالفاته الدولية، وبخاصة اذا اراد - فيما لو كان صديقا للولايات المتحدة - إحداث توازن في علاقاته الغربية لتخفيف التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة. وبالطبع فان الجماعة الاوروبية واليابان هما الطرفان المهيّآن لذلك الدور، وتبقى الاولوية للجماعة، نظراً لقربها الجغرافي وخبرة دولها السياسية في المنطقتين العربية والافريقية، ونظراً لوزنها السياسي الدولي.

- **الجماعة الاوروبية وتجمّع مشرق عربي**: لهذا التجمّع أهمية بالنسبة إلى الجماعة، نابعة من عاملين اساسيين، اولهما موقف المواجهة للجماعة على الطرف الشرقي للمتوسط، وثانيهما موقفه المميز في النزاع العربي - الاسرائيلي، وقدرته تالياً على ان يكون مصدر خطر على استقرار المنطقة، فيما لو اتبع سلوكيات صدامية في اطار النزاع، الامر الذي يهدّد مصالح الجماعة. لذلك، ستبقى الجماعة مهتّمة بمراقبة التطورات الجارية في ذلك التجمّع عن كثب، ومحاولة بناء نفوذ لها هناك، عبر سياسة المساعدات الاقتصادية، كأن تحسن مثلاً في اتفاقات المشاركة (Association Agreements) المتعددة مع دوله، بغية تسهيل صادراتها الى دول الجماعة. فاستقرار تجمّع المشرق العربي مهم كذلك، بالنسبة لبقائه في وضع غير قوي عسكرياً، حتى لا يتجه نحو محاولة تغيير «الامر الواقع» بالوسائل العسكرية. فلو حصل توتر امريكي - مشرقي عربي، نتيجة انفجار النزاع العربي - الاسرائيلي في حرب، ثم اتجه التجمّع نحو الاتحاد السوفياتي لبناء توازن استراتيجي مع اسرائيل، الامر الذي يهدّد بزعزعة استقرار المنطقة العربية، فستحاول الجماعة اذ ذاك التحرك بغية احتواء التوتر، وذلك بالتنسيق مع احد التجمّعات العربية ذات النفوذ لدى تجمّع المشرق العربي، على ان يكون لهذا التجمع مصلحة ايضا بمنع حصول صدام امريكي - مشرقي عربي، كمجلس التعاون الخليجي مثلاً. وقد تقوم الجماعة بدور قناة اتصال بين الولايات المتحدة وذلك التجمع، ومن جهة اخرى قد يهتم تجمّع المشرق العربي باجتذاب الجماعة الى اتخاذ مواقف مؤيدة له، ولو كان ذلك صعباً، نظراً لعدم قدرته على موازنة الضغوطات الامريكية عليها. ولكن قد يرى التجمّع امكانية الاستعانة بالجماعة، للابقاء على خيار عربي امامه قد يلجأ اليه في مرحلة لاحقة، أو قد يوظفه للحصول على مزيد من المساعدات السوفياتية.

ماذا لو حصل تقارب بين مجموعتين عربيتين، أو بين مجموعة عربية ودولة عربية خارج أيّ تجمّع، بحيث يحاول الطرفان احداث ربط بين مصالحهما، لتقوية الموقع التفاوضي لكل منهما مع الجماعة الاوروبية؟ ستحاول هذه الاخيرة مقاومة هذا الاتجاه، وعدم الرضوخ له، والتلويح مثلاً بإيجاد خيارات أخرى قد تكون متاحة امامها مع اطراف عربية أو اطراف

دولية، من أجل عدم التجاوب مع المطالب العربية. وفي هذا السياق، ستقاوم الجماعة في حواراتها مع المجموعات العربية ايّ مطالب لاتخاذ مواقف تتعلق بقضايا عربية عامة، كما ستحاول ان لا يحدث تعامل على المستوى العربي ككل، وان تقصر معالجة هذه القضايا على مستوياتها العربية الفرعية نظراً لقدرتها على معالجة القضايا على المستويات الفرعية بشكل أفضل، ولتلافي احداث سابقة، والرضوخ لسياسة «الربط» التي قد يتّبعها تجمّعان متحالفان.

سادساً: مشهد التنسيق العربي العام

تحاول استراتيجية الحدّ الادنى العربية، في هذا المجال، «الربط» بين الاوراق الاساسية التي قد تملكها، كالنفط، والاسواق، والقوة الدبلوماسية، وذلك بغية تحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية من الجماعة الاوروبية في المجالات التي يحصل فيها الاتفاق العربي، كالنزاع العربي ـ الاسرائيلي، أو النزاع بين دولة عربية ودولة جوار، أو حوار الشمال ـ الجنوب. وتتعلق قدرة الطرف العربي على تحقيق بعض المكاسب بمدى أهمية «الورقة» المستعملة بالنسبة الى الجماعة الاوروبية، وفي الكلفة السياسية التي يترتّب على الجماعة دفعها، لو قررت التجاوب مع المطلب العربي. ويمكن مقارنة العلاقات العربية ـ الاوروبية في هذا المشهد، بما كان قائماً في المرحلة الاولى من الحوار العربي ـ الاوروبي، حين استطاع الطرف العربي، بواسطة استعمال ورقة «الربط» بين الموقف السياسي والمصالح الاقتصادية، انتزاع بعض المكاسب من الجماعة الاوروبية.

فما هي الاحتمالات الممكنة، فيما لو ضغطت المجموعة العربية على الجماعة الاوروبية، بغية اتخاذ موقف اكثر تأييداً للعرب، في نزاع عربي مع دول جوار، أو لتقديم تنازلات لبعض البلدان العربية في قضايا تهمّ هذه الأخيرة؟ ولنفترض ان الطرف العربي قرر استعمال «ورقة» النفط في هذا الخصوص، فهذه الاحتمالات هي:

ـ سوق نفط تتسم بأنها سوق مشترين، في وقت تكون الجماعة قد نجحت في تنويع مصادر الطاقة، اذ ذاك تصبح الورقة النفطية ضعيفة نسبياً. يكون المطلب العربي من نوع تقديم موقف اوروبي مختلف نوعياً في مجال النزاع العربي ـ الاسرائيلي، كالقيام بتحرك ما او مبادرة. في هذه الحالة، من المستبعد ان تقوم الجماعة الاوروبية بالتجاوب مع المطلب العربي، لأن تكلفة ذلك الموقف (اختلاف مع الولايات المتحدة الامريكية وتغلّب على معارضة اوروبية داخلية) اكبر مما يمكن ان تكسبه في حال تجاوبها مع المطلب العربي، بخاصة اذا كان الطرف العربي غير قادر على افتعال أزمة سياسية أو عسكرية تهدد الاستقرار الاقليمي. أمّا اذا كان المطلب العربي لا يؤدي الى اختلاف اوروبي كبير مع الولايات المتحدة

أو انقسام اوروبي داخلي، فمن غير المستبعد ان تتجاوب الجماعة معه، كأن يكون المطلب (مثلاً) تحركاً اوروبياً مشتركاً مع العرب، أو دونهم، لإيقاف الحرب العراقية - الايرانية. ومن الطبيعي ان يكون النموذج (ج) الاوروبي اكثر قدرة على التجاوب واسرع ايضا من النموذج (أ) نظراً لوزن العامل الامريكي عند الثاني. فتكلفة الخلاف مع الولايات المتحدة تتغير، إذاً، بتغيّر النموذج الاوروبي. فهي مرتفعة جداً مع النسوذج (ب) وأخف مع النموذج (أ) واقلّ بالطبع مع النموذج (ج).

- سوق نفط تتسم بأنها سوق بائعين. فالجماعة تكون منكشفة للنفط العربي، ولو انها بدأت بتنويع مصادر الطاقة، اذ ذاك تبقى الورقة النفطية قوية. وفي الحالة هذه، لا بد ان تتجاوب الجماعة مع المطلب العربي، طالما ان التكلفة تبقى محتملة، كأن تختلف مع الولايات المتحدة في الموقف من النزاع العربي - الاسرائيلي، ولو أن ذلك الاختلاف لا يصل الى درجة اتخاذ سياسة مغايرة للسياسة الامريكية. فقد تقوم الجماعة بتحرك دبلوماسي (زيارات او اتصالات او اعلانات مع تحمل تغيّر نوعيّ وايجابيّ تجاه العرب) للتأكيد على تميّز الموقف الاوروبي عن الموقف الامريكي. وتعتبر الجماعة، بذلك، انها تستطيع ان تحافظ على خيار غربي آخر للعرب على المدى القصير، على الأقل في مرحلة توتر العلاقات الامريكية - العربية.

- قيام أزمة بين الجماعة ودول المغرب العربي، مثلاً، فيما يخصّ اتفاقات المشاركة (Association Agreements) بين الطرفين، ومحاولة دول المغرب الحصول على مزيد من المكاسب، من نوع المعاملة التفضيلية في بعض السلع، يقابل ذلك اصرار اوروبي على عدم التجاوب مع المطلب المغربي. حينها، يقوم التنسيق العربي بإبلاغ اوروبا - الجماعة أن تسوية هذا الموضوع بشكل ايجابي تجاه دول المغرب، يمكن ان تضمن للجماعة وضعاً افضل لصادراتها الى الاسواق العربية، كرفع القيود الجمركية عن بعضها، مما يسمح لها بسهولة التنافس مع الصادرات اليابانية أو الامريكية. من المرجح ان يشجع ذلك الجماعة على التجاوب مع المطلب المغربي، تلافياً لإحداث أزمة محتملة في علاقاتها الاقتصادية مع البلدان العربية المستوردة.

اذاً تبقى المجموعة العربية قادرة، في اطار الحوار العربي - الاوروبي، على إحداث توازن في علاقاتها مع الجماعة الاوروبية، حسب القضية - المجال المطروحة، ومدى قدرة الدبلوماسية العربية الجماعية على الربط بين هذه القضية - المجال، حيث يفترض أن يكون هناك انكشاف اوروبي للطرف العربي أو مصلحة كبيرة في مسايرة ذلك الطرف، وبين المطلب العربي في مجال آخر. فحساب التكلفة، بالنسبة إلى الجماعة، يحدده عاملان اساسيان، أولهما قدرة المجموعة على استعمال الربط بشكل قد يحدث أزمة محتملة، وثانيهما طبيعة العلاقات في

هذه القضية ـ المجال التي يفترض تقديم التنازلات فيها، بين الجماعة والولايات المتحدة الامريكية.

سابعاً: مشهد الفدرالية العربية

ستكون هناك ثلاثة مشاهد فرعية بين الدولة العربية والجماعة الاوروبية.

ـ **دولة الوحدة مع النموذج (أ)**: ستكون الدولة العربية هي القطب الدولي الأقرب جغرافياً الى اوروبا الغربية، وباب اوروبا الجماعة الى آسيا وافريقيا، وذات وزن سياسي ودبلوماسي كبير في هاتين القارتين. وستكون الجماعة مهتمة، في إطار «الحوار» مع القطب العربي، بامكاناته الاقتصادية الهائلة (سوق وطاقة) وبسلوكيته السياسية تجاه دول الجوار، حيث ان أيّ نزاع بين الدولة العربية وإحدى دول الجوار ستكون له انعكاسات سلبية على الجماعة. فنزاع عربي ـ إيراني مثلاً، قد يهدّد مصادر الطاقة بالنسبة الى الجماعة. كذلك فان مشهد حرب عربية ـ اسرائيلية، أو أزمة حادة في اطار النزاع سيكون مختلفاً عما هو عليه في الحالات السابقة. لذلك فإن امكانية تصعيد النزاع وتوسّعه ليصل الى مستوى أزمة دولية، سيكونان اكثر احتمالاً، الأمر الذي يزيد من مخاوف الجماعة، ويدفعها باتّجاه محاولة التوسّط، فيما لو وقع نزاع من هذا النوع، في وقت يكون فيه نفوذ الجماعة عند الطرفين غير كاف للتأثير في سلوكيتها النزاعية. من جهة اخرى، ستكون الخيارات كثيرة امام الدولة العربية فيما يتعلق بمحاولة الحصول على التكنولوجيا التي قد تريدها، وتأتي اوروبا الجماعة عملياً في المرتبة الثالثة في هذا المجال مستقبلاً، بعد اليابان والولايات المتحدة. لذلك سيكون اهتمام الدولة العربية بالجماعة سياسياً، اكثر مما هو اقتصادي. فالجماعة ستكون «منكشفة» على الدولة العربية، الامر الذي سيؤدي الى اختلال في العلاقات لمصلحة الدولة العربية التي تكون في مثل هذه الحالة مصدر اكثر التفاعلات (مصدر المطالب) في الحوار، وتستطيع تالياً ان تستفيد من ثغرات سياسة صناعة القرار الجماعي في إطار تنسيق عام، بحيث تؤثر على القرار من خلال اختراقها للجماعة الاوروبية. ومن الطبيعي ان تضع دولة الوحدة مطالب سياسية على الجماعة الاوروبية، على المستويين الاقليمي والدولي، قد تتعلق بالعلاقات فيما بينها، أو بسلوكية معينة من الطرف الاوروبي تجاه نزاع بين الدولة العربية واحدى دول الجوار، أو تجاه قضية دولية (نظام اقتصادي جديد في إطار حوار «شمال» ـ «جنوب» يكون الطرف العربي فيه في قيادة تكتل «الجنوب»).

فكيف تكون دينامية التفاعلات بين الطرفين؟

ـ لو افترضنا قيام حرب عربية ـ إسرائيلية أدت الى توتر حاد بين الحليف الاستراتيجي للجماعة (الولايات المتحدة) والجار الاستراتيجي لها (الدولة العربية). فالوقوف مع الولايات

المتحدة، حفاظاً على التضامن الاستراتيجي، ستكون له بالطبع كلفته السياسية والاقتصادية الناتجة عن توتر العلاقات الاوروبية ـ العربية. وقد لا تستطيع الجماعة تحمّل هذه الكلفة: مقاطعة اقتصادية، وحظر نفطي، وتؤدي أيضاً الى محاصرة الجماعة الاوروبية في منطقة المتوسط، وفي مناطق عدة اخرى، نتيجة شبكة التحالفات القائمة عند القطب العربي. هذه الامور، مجتمعة، لا بد ان ترجح ميلاً للجماعة نحو الطرف العربي، دون ان يذهب موقف الجماعة الى حد الاصطدام مع الولايات المتحدة، في حين قد تحاول الجماعة البقاء على الحياد قدر الإمكان او التوسّط للتأثير في الموقف الامريكي، وجعله اكثر مرونة مع المطالب العربية. وبالطبع، يقوم الطرف العربي بتشجيع الجماعة على التقارب منه، عبر اعطائه تسهيلات اقتصادية على حساب الولايات المتحدة التي يفترض في هذا المشهد ان تخسر مكاسبها الاقتصادية في الدولة العربية. اما اذا رضخت الجماعة للضغوطات الامريكية، بخاصة مع وجود قيادة اوروبية ذات اتّجاه أطلسي متطرف، فسيؤدي ذلك الى انقطاع الحوار العربي ـ الأوروبي، وتوقّفه، اذ يبقى الموقف من النزاع العربي ـ الاسرائيلي العامل الأهم الذي يحدّد علاقات الدولة العربية مع الأقطاب الدوليين، بحيث ان موقفاً سلبياً من الدولة العربية، يدفع الاخيرة الى تجميد العمل بكل الإنجازات، بخاصة الاقتصادية منها في اطار الحوار، وذلك لمعاقبة الجماعة، ولا يعود الطرف العربي يرى من فائدة في استمرار الحوار السياسي حول الأمور الاخرى التي ستبقى ثانوية له، مقارنة مع النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

ويكون من السهل على الجماعة الاوروبية الانحياز الى جانب الدولة العربية، في نزاع يقع بينها وبين دولة جوار اخرى، مقارنة بموقفها حيال النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وذلك لسببين اثنين: اولهما أن أي دولة من دول الجوار العربي لا تملك الموقع الذي تملكه اسرائيل في الاستراتيجية الامريكية. وينطبق ذلك، حتى على تركيا «الاطلسية». وعليه، فإنّ الضغط الامريكي على الجماعة لمنعها من الانجذاب الى الموقف العربي، لن يكون له التأثير ذاته كما هو في حالة اسرائيل. وثانيهما ان الجماعة لن تستطيع دعم دولة الجوار، وتهديد مصالحها مع الدولة العربية، نتيجة الاختلال في ميزان المصالح بشكل كبير بين تلك الدولة والدولة العربية. وقد تستطيع الجماعة تأييد دولة الجوار، فيما لو كان هناك توافق دولي على دعمها، في محاولة لاحتواء القطب العربي، مثلاً.

ـ دولة الوحدة مع النموذج (ب) ستكون الدولة العربية مصدر مجمل التفاعلات مع الجماعه التي لن تستطيع أن تقدّم موقفاً قائماً على الحدّ الأدنى من التنسيق، مما يسمح للدولة العربية بالاستفادة من التناقضات الاوروبية لتحسين قدرتها التفاوضية مع الدول الاوروبية، بشكل ثنائي. فيمكن (مثلاً) ان تلعب الدولة العربية عدة اوراق اوروبية ضمن الجماعة، أو في بيئتها الاوروبية في وقت واحد، بحيث تخلق تنافساً بين هذه الدول يصبّ في النتيجة

لمصلحة الدولة العربية، من حيث حصولها على مزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية من الدولة المتنافسة. وقد تعمل الدولة العربية على إقامة علاقات وثيقة مع فرنسا او المانيا الغربية أو بريطانيا أو ايطاليا مثلاً، تستطيع بواسطتها جذب الجماعة نحو التجاوب مع مطالبها، أو في حالات اخرى تحييد الجماعة والحيلولة دون اتخاذها موقفاً معادياً للدولة العربية، فيما لو كانت الولايات المتحدة تضغط من جهة اخرى على بعض دولها للقيام بذلك.

ـ دولة الوحدة مع النموذج (ج): تكون العلاقات بين الطرفين اكثر توازناً من حيث ازدياد قدرات الجماعة الاوروبية على تنسيق مستوى التنسيق المرتفع الذي تكون قد وصلت اليه. ومن المرجح ان يتجه الطرفان ـ نتيجة موقع كل منهما بالنسبة الى الآخر، ووجود اتجاهات خارجية متشابهة قوامها الابتعاد عن سياسة المحاور ـ نحو التعاون في مجالات عدة، اشمل من الحوار الذي يقوم بين الدول العربية والنموذج (أ). فقد يشمل ذلك التعاون مجالات استراتيجية، حيث لا يعود تحرك الجماعة محكوماً في هذا المجال بالنظرة الامريكية، ويتسع مجال التعاون السياسي ايضا، نتيجة للمرونة التي تتمتع بها الجماعة، نتيجة غياب العامل الامريكي او ضعفه في صناعة القرار الخارجي للجماعة. وقد يشمل التعاون بينهما إذاً منطقة البحر الأبيض المتوسط، بحيث قد يحاول الطرفان العربي والأوروبي تحويلها الى بحيرة سلام عربية ـ اوروبية، بإخراج الوجود العسكري للقوتين العظميين منها، ويكون ذلك بتنسيق الموقف بينهما، والحصول على دعم اطراف وقوى اقليمية اخرى، بغية الضغط على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للتجاوب مع مسعاهما في هذا المجال. كذلك قد يشمل التعاون القيام بمبادرات مشتركة لإيجاد تسويات للنزاعات التي قد تطالهما مباشرة (قبرص مثلاً، أو النزاع اليوناني ـ التركي)، ويمكن أن يشمل التعاون بينهما المنطقة الافريقية، باعتبار ان النموذج (ج) الاوروبي يمثّل اتجاهاً ليبرالياً متعاطفاً مع مطالب الدول النامية، بحيث يمكن ان يقوم الطرفان العربي والأوروبي بمشاريع مشتركة في عدد من الدول الافريقية، بغية مساعدتها على الحفاظ على استقرارها، بسبب اهمية ذلك بالنسبة الى مصالح الطرفين. وبقدر ما يكون النموذج (ج) متعاطفاً مع قضايا العالم النامي ومطالبه، بقدر ما يسهل التعاون بينه وبين الدولة العربية. ولكن ذلك لا يمنع من قيام تنافس بين الطرفين العربي والاوروبي في افريقيا، لبناء نفوذ هناك، كل لخدمة أهدافه السياسية والاقتصادية، أو لمحاولة إقامة علاقات متينة مع دول الجوار للطرف الآخر، بغية التأثير في سياسته. والجدير بالذكر ان النموذج (ج) قادر ان يقاوم الضغوطات الامريكية بشكل أفضل، وقادر ايضاً ان يقاوم محاولات «الربط» العربية بين مصالحه ومواقفه بشكل أفضل. ولكن موقفه من النزاعات التي يكون احد طرفيها الدولة العربية سيبقى يتحدد بميزان المصالح الاوروبية بالطبع، ولو ان وزن العوامل المؤثرة في هذا الميزان تختلف عن وزنها عند النموذج (أ).

الفصل السادس

اليابان والوطن العربي

أولاً: اليابان: الخياران الخارجيان

من أهمّ سمات «الظاهرة اليابانية»، قدرة اليابان على الانتقال من وضع دولة ممزّقة. ضعيفة، الى مصافّ القوى الكبرى، في فترة زمنية قصيرة نسبياً ـ حوالى ٣٠ سنة ـ فاليابان كانت عام ١٨٨٠ شبه قادرة على الحفاظ على استقلالها، وصارت عام ١٩١٠ امبراطورية في شرق آسيا، تملك أقوى بحرية في المنطقة، وذات قوات بريّة توازي قوات روسيا القيصرية. وقد قامت، خلال تلك المرحلة الانتقالية، بالاستيلاء على كوريا وضمّها إليها. ومرّة أخرى، كانت اليابان دولة مهزومة وفقيرة عام ١٩٤٥ لتصل في منتصف السبعينات الى مصاف القوى الكبرى، حيث صارت قوة عظمى اقتصادية. وفي حين كان «الساموراي» رمز إعادة أمجاد الامبراطورية في مرحلة التحول الاولى، صار رجل الاقتصاد هو ذلك الرمز، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتقف اليابان، مستقبلاً، امام خيارين يتضمّن كلاهما تطوير دورها السياسي ـ الأمني الاستراتيجي والدبلوماسي، ولو اختلفت بشكل كبير مساحة الدائرة التي سيشملها ذلك، والخطوط العريضة لذلك الدور.

فاليابان اذاً امام احتمالين هما:

١ ـ اليابان ذات دور أكبر في الاستراتيجية الأمريكية (النموذج أ)

فاليابان هي الركيزة الاساسية في الاستراتيجية الامريكية في آسيا. وقد ازدادت اهميتها، وتزداد مستقبلاً، لعدة عوامل، منها: انتقال مركز الثقل الاقتصادي ـ الاستراتيجي في العالم الى المحيط الهادي، وقد ترافق ذلك مع التحوّل في الاهتمام الامريكي من الاطلسي (اوروبا الغربية) الى الهادي (اليابان ومنطقتها)، وجود ميزان قوى اقليمي/ دولي متغيّر في المنطقة، اذ اتخذ شكلاً ثنائي القطبيّة يوم كانت الصين الشعبية متحالفة مع الاتحاد

السوفياتي، ثم تحوّل الى ميزان ثلاثي مع نمو القوة الصينية، وصار رباعياً مع بروز القطب الياباني. ويتخذ الميزان شكلاً معقداً، نتيجة التحولات الصينية تجاه القوتين العظميين واليابان. (وقعت اتفاقية صداقة بين الدولتين عام ١٩٧٨) وكذلك لوجود نزاعات تاريخية بين دول المنطقة وبعضها حليف للآخر حالياً، ولوجود علاقات تتسم بخليط من الانفراج والتوتر بين اليابان والاتحاد السوفياتي[1]. من جهة ثانية تتمتع اليابان بالمظلة النووية الامريكية التي تشكّل ضمانة كلية لأمنها، مقابل إعطاء اليابان للولايات المتحدة قواعد وتسهيلات عسكرية لقواتها. وقد نظمت تلك العلاقات في المعاهدة الأمنية بين الدولتين عام ١٩٥١ والتي اعيد تجديدها عام ١٩٦٠ تحت عنوان «اتفاقية التعاون المتبادل والأمن». ويكفي، للدلالة على أهمية «مركز الثقل الجديد» في العالم، الإشارة الى ان مستوى النمو الاقتصادي في المنطقة (اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة) أعلى منه في المناطق الاخرى في العالم. كذلك تخطّت التجارة عبر الهادي (الولايات المتحدة وكندا مع آسيا) في حجمها التجاري، عبر الاطلسي مع اوروبا[2]. فاليابان قادرة اذاً، لو ارادت، ان توظّف قوتها الاقتصادية في بناء نفوذ سياسي استراتيجي في المنطقة، وفي العالم.

والمفارقة الكبيرة ان الولايات المتحدة كان لها الدور الاساسي في صياغة دستور اليابان عام ١٩٤٦ الذي حرّم الحرب، ووضع قيوداً على التسلح، ودور القوات المسلحة. كذلك، فان الولايات المتحدة كانت تتخوف من اعادة عسكرة اليابان،الأمر الذي قد يؤدي،حسب الولايات المتحدة، الى خروجها عن الاستراتيجية الامريكية. والولايات المتحدة، ايضا، كانت وراء اللاءات النووية الثلاثة في اليابان عام ١٩٦٧: لا لامتلاك سلاح نووي، لا لإنتاج سلاح نووي، ولا لإدخاله الى اليابان. وتزداد الضغوط الامريكية على اليابان في اتجاه معاكس لما عملت له الولايات المتحدة، حتى الأمس القريب. فاليابان تتعرض لضغوط من أجل زيادة نفقاتها الدفاعية، وإعادة تحديد الدور الاستراتيجي الامني لها، ليغطي بشكل نشيط «مسرح شرق آسيا». كذلك صار مَطلوباً من اليابان ان تحمي الخطوط البحرية والفضاء ضمن أي مشهد تهديد من قبل الاتحاد السوفياتي[3]، ويعود ذلك الى ازدياد قوة السوفيات، بخاصة على طريق امدادات النفط من الخليج الى اليابان، حيث نشر الاتحاد

---

(١) حول الخلافات التاريخية في المنطقة، انظر:

Michael Leifer, «Conflict and Regional Order in South East Asia,» *Adelphi Papers,* no. 162 (Winter 1980), pp. 11-13.

(٢) René Servoise, «Le Pacifique nouveau «nonveau monde»,» *Politique étrangère,* no. 1 (1985), pp. 110-117, surtout p. 105.

(٣) حول النقاش الدائر في اليابان وفي الولايات المتحدة الامريكية حول هذا الموضوع، انظر:

Kenneth Aldeman, «Japan's Security Dilemma: An American View,» *Survival,* vol. 23, no. 2 (March-April 1981), pp. 72-79, and Brezinski Zbigniew, «East Asia and Global Security: Implications for Japan,» *Journal of International Affairs,* vol. 37, no. 1 (Summer 1983), pp. 5-12.

السوفياتي قوات بحرية متطورة ذات قدرات هجومية في منطقة المحيط الهندي، وفي منطقة الهادي الغربي، الى جانب تلك التي يملكها في فيتنام. وبدأت اليابان بالتجاوب مع المطالب الامريكية في هذا الخصوص، ولو بشكل تدريجي وبطيء، نظراً للاعتبارات الداخلية. فبدأت اليابان بإحداث ارتفاع سنوي ملحوظ في ميزانية الدفاع. ووافقت على ان تتخطى نفقات الدفاع الـ ١ بالمائة من الدخل القومي العام(٤)، وبدأت بتوظيف امكاناتها الاقتصادية في خدمة المصالح الاستراتيجية للغرب، كتقديم معونات الى مجموعة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN)بغية مساعدتها على الحفاظ على الاستقرار، في وجه المخاطر الداخلية والخارجية التي تتعرّض لها من قبل حلفاء الاتحاد السوفياتي - فيتنام، لاوس، كمبوديا - والجدير بالذكر ان تجارة اليابان واستثماراتها في تلك المنطقة، قد سبقت تجارة الولايات المتحدة واستثماراتها. اذاً يمكن ان تقوم اليابان، مستقبلاً، بدور فعّال في الاستراتيجية الامريكية، وان تكون نموذجاً مثالياً لتطبيق «مبدأ نيكسون» الذي يقول بضرورة اعتماد الحلفاء على الذات، وقيامهم بدور كبير في مناطقهم. وستكون دائرة النشاط الياباني الاساسية في المحيط الهادي، حيث من المنتظر ان تتخطّى الدور السياسي - الاقتصادي التقليدي، للقيام بدور أمني في المنطقة، ولزيادة مساعداتها في الوقت ذاته الى الدول الحليفة للغرب في تلك المنطقة. وفي الدائرة الدولية، سيزداد التنسيق السياسي - الاستراتيجي الياباني - الامريكي، في حين تبقى اليابان تتحرك في اطار الاهداف الاستراتيجية التي تحددها الولايات المتحدة.

٢ - اليابان كقوة كبرى دولياً (النموذج ب)

هناك عدّة عوامل تدفع باليابان الى اجراء تحوّل في سياستها الخارجية، باتجاه الخروج من دور الركن الاساسي الاقليمي في الاستراتيجية الامريكية، الى سياسة «مستقلة» عن الولايات المتحدة، لها خطوطها العريضة المستمدة من مصالح اليابان، والمبنية على اعتبارات تتعلق باليابان كقوة كبرى تطمح للقيام بدور على المستوى العالمي موازن لقوتها الاقتصادية. ولا يعني هذا التوجّه ان يحدث انقطاع في العلاقات الاستراتيجية بين اليابان والولايات المتحدة، بل ان هذه السياسة تفرض في حدّها الادنى وجود منطلقات مختلفة، وتمايز في الخطوط العريضة بين الدولتين، تنعكس في رؤية مختلفة لليابان للأحداث والقضايا الدولية، وتالياً في سلوكية مختلفة في التعاطي مع هذه الاحداث والقضايا، وفي توسيع دائرة الاهتمامات لتشمل تحركاً ناشطاً على مستوى العالم ككل. ويمكن إدراج العوامل التي تدفع بهذا الاتجاه في ما يلي:

---

(٤) International Institute for strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1985-86* (London: IISS, 1985).

ـ تخوّف من سياسة الصدمات الأمريكية، حيث تقوم الولايات المتحدة، ودون التشاور المسبق مع اليابان، بانتهاج سياسة في قضية معينة، أو تجاه دولة معينة تعتبر حيوية بالنسبة إلى اليابان، مما يقلق الأخيرة ويزعزع ثقتها بالحليف، ويجعلها مضطّرة ان تبحث عن وسائل خاصة بها لخدمة اهدافها، والمحافظة على مصالحها. وأكبر مثالين على سياسة الصدمات: الانفتاح الامريكي على الصين الشعبية في عهد نيكسون، ثم تخفيض القوات الامريكية في كوريا الجنوبية في عهد كارتر، دون التشاور مع اليابان مسبقاً.

ـ ان بعد اليابان في الماضي عن مركز الثقل السياسي والاقتصادي العالمي ـ منطقة الاطلسي ـ ساهم في ايجاد قيود على قدرة اليابان على مدّ نفوذها خارج شرق آسيا. وقد بدأت هذه القيود بالتداعي، مع انتقال مركز الثقل في النظام الدولي الى منطقة الهادي.

ـ انكشاف اليابان الكبير للمواد الاولية الاستراتيجية، غير النفط، والموجودة في العالم النامي. ففي حين تعتمد الولايات المتحدة، مثلاً، على استيراد ١٥ بالمائة من احتياجاتها من هذه المواد، وتعتمد اوروبا الغربية على استيراد ٨٠ بالمائة فان اعتماد اليابان يصل الى حوالى ٩٥ بالمائة(٥). ويفرض ذلك ان لا تبقى اليابان معتمدة كلياً في حصولها على هذه المواد، على طبيعة العلاقات الامريكية مع دول العالم النامي، بحيث ان أي توتر في هذه العلاقات يصيب اليابان، كحليف استراتيجي للولايات المتحدة. وتالياً فقد تحاول اليابان توثيق علاقاتها مع الدول المصدرة للمواد الاولية، دون المرور بباب السياسة الامريكية تجاه تلك الدول، والاكتفاء بدور المتفرج، بينما هي تتأثر بالتطورات دون ان تستطيع التأثير فيها.

ـ ازدياد الإدراك في اليابان منذ عام ١٩٧٢ بوجود نظام خماسي الاقطاب، واتجاه اليابان تالياً لإقامة دبلوماسية «متعددة الاقطاب»(٦). وهناك شعور بأن اليابان لم تصل الى مصافّ الصين الشعبية، ليس لأنها لا تملك سلاحاً نووياً، بل لأنها لم تبدأ بتطوير سياسة خارجية «مستقلة». وقد تتكرس هذه المشاعر مع الوقت، بضرورة بلورة سياسة خارجية على المستوى العالمي، متميّزة بالطبع عن السياسة الامريكية، نتيجة وجود تنافس بين الطرفين في مجالات عدة، وفي مناطق عدة ايضاً. ولئن كان البند الثاني من اتفاقية التعاون بين اليابان والولايات المتحدة، ينصّ على العمل لإلغاء النزاعات في سياستها الاقتصادية الدولية، وهو شيء فريد إذ انه غير موجود بين الولايات المتحدة وأيّ دولة اخرى(٧). إلا أن ذلك لن يمنع

---

(٥) Karel E. Vosskuhler, «The EEC and the U.S.A.: Differing Politico-Economic Approaches,» in: Christopher Stevens, ed., *EEC and the Third World: A Survey* (London: Hodder and Stoughton, 1983), p. 23.

(٦) Carsten Holbraad, *Superpowers and International Conflict* (London: Macmillan, 1979).

(٧) Makoto Momoi, «The Energy Problem and Alliance Systems: Japan,» *Adelphi Papers*, no. 115 (1975), p. 25.

من أن يطغى التنافس الاقتصادي بين الطرفين مستقبلاً. وفي هذا الصدد، يقول نائب وزير الخارجية الامريكية لورنس ايغلبرغر انه في السنوات العشرين المقبلة ستكون الولايات المتحدة واليابان الطرفين الرئيسيين في التطور التكنولوجي في العالم، وبالتالي فأمامهما المنافسة أو التعاون[٨]. والجدير بالذكر أن الصناعة الحربية الامريكية اخذت تعتمد بدرجة كبيرة على بعض السلع الالكترونية المتقدمة والمصنعة في اليابان، مما أخذ يُحدث نوعاً من القلق في الولايات المتحدة، بخاصة في ما يتعلق بالأبحاث في برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي[٩]. اذاً، صار يحتم ذلك كله على اليابان التحرك سياسياً على المستوى الدولي، لدعم تجارتها الدولية التي تنافس تجارة القوى الغربية الاخرى.

ـ الاهتمام بإحداث توازن مع الجماعة الاوروبية في السياسة الخارجية، لعدة اعتبارات، منها التنافس ايضا بين القطبين في الاسواق الدولية، والخلافات التي تقوم بين الطرفين من حين الى آخر في مجال العلاقات الاقتصادية. وقد حدثت بالفعل أزمتان حادتان بينهما في الفترتين ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ و١٩٨٠ ـ ١٩٨١ الى جانب اختلاف النظرة بينهما الى قضية التجارة[١٠].

ـ حماية ورعاية سياسة الاستثمارات الخارجية الناشطة، والتي تهدف الى تأمين الحصول على المواد الأولية التي لا تملكها اليابان: تأمين يد عاملة رخيصة ومتوافرة بسبب النقص في اليابان في اليد العاملة للتغلب على قوى الحماية في اسواقها، والذي يستلزم زيادة المصانع في الخارج، واخيراً اقامة علاقات وتحالفات جديدة[١١].

ثانياً: اليابان والمنطقة العربية

تعتبر المنطقة العربية، بشكل خاص، و«الشرق الاوسط» بشكل عام، ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى اليابان للأسباب التالية:

تشكّل المنطقة العربية المصدر الأول للنفط وللغاز الطبيعي لليابان. فأكثر من ٧٠ بالمائة من النفط المستورد يأتي من تلك المنطقة.

---

(٨) Lawrence S. Eagleburger, «Les Etats - Unis entre l'Europe et le pacifique,» *Politique étrangère*, no. 1 (1984), pp. 143-146.

(٩) Michael Schraeger, «U.S. Dependence on Japan for Parts Worries Pentagon,» *Washington Post*, 11/3/1986, pp. 1 and 12.

(١٠) Albrecht Rothacher, *Economic Diplamacy between the European Community and Japan, 1959-1981* (Aldershot, Hants., England: Gower Publishing Co., 1983), pp. 260 ff.

(١١) Marc Dupuis, «Le Japan, puissance technologique: Présent et future,» *Politique étrangère*, no. 1 (1985), pp. 55-69.

ـ تشكّل المنطقة العربية، وبخاصة الدول المنتجة للنفط، سوقاً مهمة للصادرات اليابانية (سلع استهلاكية) نتيجة القدرة الاستيعابية الكبيرة لهذه الدول. وتهتم اليابان، بشكل خاص، بالصادرات بسبب عدم امتلاكها للمواد الطبيعية، الأمر الذي يحتم عليها ان تكون ذات سياسة تصدير ناشطة لتأمين استيراداتها. وتشهد صادرات اليابان نحو المنطقة العربية، تزايداً مهماً في السنوات الأخيرة، على الرغم من التراجع الطفيف الذي سجلته مؤخراً، نتيجة انخفاض اسعار النفط، (انظر الجدول (٦ ـ ١)). فقد احتلت صادرات اليابان الى العربية السعودية عام ١٩٨٤ و١٩٨٥ المرتبة الأولى في صادراتها، وتالياً سبقت صادرات اليابان الى الولايات المتحدة[١٢]. ويقوم جزء من التبادل التجاري بين الدولتين على نظام المقايضة: سلع يابانية مقابل نفط سعودي.

ـ شعور اليابان بالقلق، نتيجة انكشافها للمنطقة، في الوقت الذي ما زالت معرفتها بالمنطقة وخصوصياتها محدودة، ونفوذها كذلك. والجدير بالذكر أن اليابان «اكتشفت» المنطقة العربية سياسياً. بعد الصدمة النفطية الأولى.

ـ سيطرة المنطقة العربية على الممرّ الاقصر الذي يربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي، وتالياً قدرة العرب على إقفال ذلك الطريق امام قوات الحلف الاطلسي، مما يحدث تغييراً في ميزان القوى في مسرح «المحيط الهندي» ذي الأهمية الاستراتيجية لليابان.

ـ اهتمام اليابان بالاستقرار الاقليمي للمنطقة العربية، وكذلك بالاستقرار الداخلي للدول النفطية، للاسباب المذكورة سابقاً، ولأهمية موقع المنطقة الجيوستراتيجي بالنسبة الى القوتين العظميين، ومخاطر تحوّل أيّ انعدام في الاستقرار الى نزاع قد يجذب القوتين العظميين اليه. وتتخوّف اليابان، مثلاً، من احتمال حصول «مشهد مواجهة» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، يلجأ فيه، الأخير الى محاولة قطع الامدادات النفطية عن اليابان، بإقفال الطريق البحرية من الخليج عبر المحيط الهندي، والتي هي بمثابة شرايين اساسية لليابان واوروبا الغربية، ويقوم السوفيات بذلك بغية إضعاف «الغرب». وقد لاحظ رئيس حكومة اليابان عام ١٩٧٩ انه اذا قامت الحرب العالمية الثالثة، فلا بد ان تبدأ من

(١٢) اليوم السابع (باريس)، (٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٦)، ص ٢٩. وذلك نقلاً عن تقرير صادر عن وزارة المال السعودية. ويشير التقرير ان صادرات اليابان عام ١٩٨٥ الى السعودية بلغت ما قيمته ٤٫٤٤ مليارات دولار مقارنة مع صادراتها الى الولايات المتحدة التي بلغت ٤٫٢٥ مليارات دولار.

الجدول رقم (٦ - ١)
اليابان
الميزان التجاري (ملايين الدولارات)

القطر	الصادرات							الواردات						
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الأردن	١٠٧	١٠٦	١٩٥	٢١٧	٢٤٩	٢٩٤	٢٠٥	١٢	١٦	٢٢	١٨	١٨	٢٠	٢٧
الامارات العربية المتحدة	١٠٢٥	١٠٣٨	١٣٦٣	١٤٨٩	١٤٨٩	١٣٥٧	١١٢٥	٢٦٣٩	٣٦١٢	٨٢٢٨	٨٨١١	٧٩٧٨	٧٧٩٩	٧٧٠٤
البحرين	١٢٧	١٤٨	١٨٢	٢٠٣	٢٢٧	٣٢٩	٢٧٣	٣٣٦	٣٤٩	٤٧٩	٤٢٤	٢٧٧	٤١٧	٣٦٢
تونس	١٦	٧١	٦٨	٩٣	٦٦	٥٥	١٢٠	١	١	١	١	١	٣	٢
الجزائر	٧٣٥	٣٤٣	٤٥٧	٤٧٢	٦٧٧	٦٢١	٥٦٠	٣٨	٥٧	٤٥٦	٦١٧	٥٢٢	٣٤٥	٨٥
الجماهيرية العربية الليبية	٣٥٧	٥٤٤	٥٢٧	١٠٥٩	٢٨٥	٣٦٣	٤١٤	١٦	١٠٠	٣٦١	٣٤٩	٤٦	٥	...
جيبوتي	١٧	١٧	٢٤	٢٥	٢٥	٢١	٢٢	٢	...	...	...	...	...	...
السعودية	٣٢٨٤	٣٨٠٢	٤٨٨٢	٥٨٥٧	٦٦٠٨	٦٦٨٣	٥٦٢٣	٨٥٠٣	١٢٠٣٧	١٩٦٢٣	٢١٤٢٤	٢٠٦٧١	١٥٠٥٣٣	١٤٧٠٣
السودان	٨٤	٧٦	٦٨	١٠١	٧٧	٥٥	٥٣	٥٨	٥٢	٥٧	٥٧	٤٦	٤٧	٤٩
سوريا	٨٩	١٤١	٢٠٠	٢٥٣	١٦٩	٢٥٠	١١٦	٤	١	٣	١١	٢	١	٥
الصومال	٢	٣	٥	٦	٣	١٢	٦	٢	١	...	...	...	...	١
العراق	٩٥٨	١٦٠٠	٢١٩٣	٣٠٢٢	٢٧٤٥	٦٣٢	٨٠٣	٧٨٣	١٧٩٩	٤٣٥٩	٩٢٧	٧٧٤	١٤١	١٧٠
عُمان	١٣٥	١٩٠	٣٠٥	٤٥٤	٤٥٩	٤٦٩	٥٠٧	٩٠٩	١٣٣٠	١٧٤٣	٢٣١٨	١٦٩٥	٢٠١٣	٢٤١٣
قطر	٣١٨	٢٤٠	٢١٦	٢٦٧	٣٤٦	٢٣٣	١٧٤	٥٦٣	٩٦٧	١٨١٤	٢٢٢٨	١٧٨١	١٧٠٢	٢٥٨٩
الكويت	٧٨١	٨٧٩	١٢٨١	١٦٤٤	١٧٨٦	١٧٦٣	١٤٢٩	٢٥٠١	٤٢٨٠	٣٤٧١	٣٥٩٨	١٤١٦	١٣٩٠	١٥٨٤
لبنان	٦٧	٩٢	١٩٣	١٥٩	١٦٠	٢٣٢	١٤٤	٥	١	...	...	...	١	٢
مصر	٤٠٣	٣٩٤	٦٤٩	٧٩٢	٦٦٠	٨٥٢	٩٧٤	٨٤	٩٤	١٤٣	٢٠٦	١٦٨	٢٥٧	٢٥٣
المغرب	٦٧	٣٧	٤٥	٦٨	٨١	٨٤	١٣٨	٤٨	٧٠	٨٥	١٠٣	١٠٧	١١٠	١٢٣
موريتانيا	٧	٥	٣	١٣	٩	٤	٥	٢٠	٢٦	٢٩	٥٢	٥٧	٧٦	٦٢
اليمن الديمقراطية	٥٢	٥٥	٨٥	١٠٦	٨٩	٨١	٦٠	٥	٣٧	١٨	١٥	١٨	٣١	٤٦
اليمن العربية	١٠٣	١٤٥	٢٢٩	٢٢٠	١٩١	١٨٨	١٧٩	٤	٥	١	٩	١	١	١

المصدر: International Monetary Fund [IMF]. *Direction of Trade Statistics Yearbook* (Washington, D.C.: IMF, 1985), pp. 241-242.

الشرق الأوسط(١٣). ويعكس ذلك التصريح نظرة اليابان الى الأهمية الحيوية للمنطقة العربية.

ثالثاً: مشهد التواصل

ستدرك اليابان انه، في اطار هذا المشهد، لن تستطيع الاطراف العربية، او لن ترغب، في إحداث ربط بين الموقف السياسي لليابان من القضايا العربية من جهة، وبين مصالح اليابان الاقتصادية من جهة اخرى. فلن يكون هناك طرف عربي يربط بين العلاقات على المستوى الوطني والقضايا على المستوى القومي. وتدرك اليابان، ايضا، ان غياب الحد الادنى من التنسيق العربي القادر على توظيف امكاناته في خدمة مطالبه، لا يشجع اليابان كقوة كبرى على تطوير مواقفها العربية، مقابل الحصول على مكاسب اقتصادية. فالربط، اذاً، لا يعمل بالشكل السلبي - الرادع - ولا بالشكل الايجابي - الحافز - ويغيّب ذلك كله ورقتين اساسيتين كان يمكن ان تؤثرا بدرجة كبيرة في سياسة اليابان العربية. من جهة اخرى، يساهم في ذلك مدى نجاح اليابان في تنويع مصادر الطاقة كإقامة اتفاقات مع كل من الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية للحصول على النفط بالمقايضة او بالعملة الصعبة، وهو ما يطمح اليه كلا الطرفين الاخيرين. وتريد اليابان ذلك، ايضا، لاعتبارات سياسية استراتيجية. ان نجاح تلك السياسة يقلّل من انكشاف اليابان للتطورات في المنطقة العربية، ويعطيها مرونة اكبر في التعاطي مع القضايا التي تهم الاطراف العربية.

ولكن يقابل ذلك اهتمام اليابان بالمنطقة العربية، كسوق لصادراتها التي ستبقى تواجه مستقبلاً عاملين اساسيين يخلقان قلقاً لديها، وهما أولاً: تمركز الصادرات اليابانية بشكل اساسي في بعض الدول النفطية مما يؤدي الى انكشافها في هذا المجال الى عدد قليل من الدول، في غياب سياسة صادرات تتسم بتعدد الاطراف المستوردة، وثانياً: تخوف اليابان من مرور فترات تتسم بالكساد الاقتصادي في الدول المستوردة، وانخفاض كبير في قدرتها الشرائية لاسباب تتعلق باسعار النفط او مستوى انتاجه(١٤) أو قد تتعلق بسياسات استهلاكية معينة.

---

(١٣) تصريح اوهيرا في: Michael M. Yoshitsu, *Caught in the Middle East: Japan's Diplomacy in Transition* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1984), p. 42.

(١٤) Rodney Wilson, «Japan's Exports to the Middle East: Directional and Commodity Trends and Price Behavior,» *Middle East Journal*, vol. 38 (Summer 1984), pp. 454-473.

في اطار هذه العوامل العربية التي تعتبر في مجملها «ايجابية» بالنسبة الى اليابان، كيف ينتظر ان تكون الخطوط العريضة لسياستها في المنطقة؟

١ ـ الاهتمام بشكل خاص بتوثيق العلاقات مع الدول المنتجة للنفط، وتالياً تقديم المساعدة الى الدول المنتجة التي قد تحتاج الى ذلك في فترة تحوّل سوق النفط من سوق بائعين الى سوق مشترين. فاليابان، كما فرنسا وهولندا والمانيا الغربية، مستورد اساسي للنفط، وهي تستفيد على المدى القصير من انهيار اسعاره، ولكنها تتخوف من احتمالين مهمين فيما لو استمر هذا الانهيار ولم تقم الدول المستوردة، وبخاصة الرئيسية منها بعمل شيء ما لإيقافه: أول هذين الاحتمالين أن الانهيار قد يعرّض بعض الدول المنتجة لتمخّضات اقتصادية قد تكون لها انعكاسات سياسية سلبية على الاستقرار الداخلي فيها، الى جانب اضطرار هذه الاخيرة الى تخفيض مشترياتها من اليابان. وفي كلتا الحالتين، ستكون اليابان خاسرة. وثاني هذين الاحتمالين ان استمرار الانهيار في هيكل الاسعار قد يخرج الشركات الغربية، وتحديداً اليابانية، من الاستثمار في مشاريع استخراج النفط، بغية زيادة الاحتياط العالمي، في وقت تدلّ كل المؤشرات الى ان الطلب على النفط سيعود الى الارتفاع في أواخر الثمانينات وفي التسعينات، مما يؤدي الى المشهد التالي: اعتماد كلي على النفط العربي والايراني، بعد ان تكون الاستثمارات العربية كافة قد توقفت في فترة انهيار الاسعار، وتالياً حصول صدمة نفطية ثالثة قد تكون أقوى من الصدمتين الأوليين، بخاصّة وأن الدول المنتجة قد تكون تـوّاقة لتعويض الخسارة التي منيت بها طيلة الفترة السابقة. لذلك، قد لا تبقى اليابان في موقف المتفرج المستفيد على المدى القصير من هذا الوضع، بل قد تتحرّك وفق الخطوط التالية:

ـ اعتماد نظام المقايضة بشكل أوسع مع البلدان العربية المنتجة للنفط، لاعطائها السلع الأساسية اليابانية، مقابل الحصول على النفط.

ـ حثّ الدول الرئيسية المستوردة للنفط على التعاون سوية، ومن ثم مع دول الاوبك من أجل تثبيت الاسعار ومنعها من الانهيار، بغية الحفاظ على سوق النفط بمنأى عن الانعكاسات السلبية التي قد تسببها التحولات الكبيرة فيه، وتالياً من أجل الحفاظ على قدرة الدول المنتجة على الاستيراد وعلى استقرارها الداخلي.

ـ يعطي هذا الدور لليابان صورة «إيجابية» عند الدول المنتجة للنفط، تساهم في توثيق التعاون بينها وبين اليابان في مختلف المجالات.

٢ ـ الاهتمام بالقوى الاقليمية نظراً لدورها القيادي في سياسة المنطقة العربية، وفي الحفاظ على الاستقرار الاقليمي. ويكون ذلك بتقديم مساعدات التنمية لهذه الدول للمحافظة على استقرارها الداخلي، واعتماد نظام المقايضة معها، بخاصة إذا كانت تفتقد الى

العملة الصعبة، لإعطائها بعض السلع التكنولوجية المهمة مقابل الحصول على مواد خام او مواد زراعية منها.

٣ ـ تدرك اليابان أنّ عليها اعطاء اتفاقات تفضيلية ذات شروط أكثر مرونة وسهولة بالنسبة الى الاطراف العربية، وبخاصة تلك التي عندها اقتصاد مخطّط في مجال العلاقات الاقتصادية والمشاريع، فيما لو ارادت منافسة الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية، لما لهاتين الاخيرتين من حضور سياسي وثقافي قد يجعل الطرف العربي أمْيَل للتعامل معهما لاسباب سياسية، اذا لم تكن العروض اليابانية اكثر جاذبية من الناحية الاقتصادية.

٤ ـ قد تتجه اليابان للاستثمار في الصناعات الاستخراجية في البلدان العربية، لأن ذلك يضمن لها الحصول على هذه المواد بشكل مستقر، بسبب العلاقات التي تقوم بين الدول منتجة هذه المواد واليابان، مما يزيد في نفوذ هذه الاخيرة لديها، ويكون ذا مردود للطرفين، إذ قد تكون الدولة العربية بحاجة للرأسمال وللتنمية الحديثة للإنتاج. وقد تقوم اليابان، لضمان حصولها على المواد الاولية، بتقديم قروض ومساعدات للدول المنتجة لها.

٥ ـ ستكون المساعدات الخارجية للتنمية المقترب الأساسي لبناء نفوذ ياباني في المنطقة. والجدير بالذكر ان هذه المساعدات لدول العالم بلغت حوالى ٤,٣ مليارات دولار عام ١٩٨٤، وحلّت اليابان بذلك في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة التي بلغت مساعداتها للتنمية حوالى ٨,٢ مليارات. وتبقى المساعدات الوسيلة الأهم لليابان في توسيع دورها الدولي. وقد تتوسع دائرة سياسة المساعدات، وتتغير معاييرها لتصبح اكثر مرونة، فيما لو تحولت اليابان من النموذج (أ) الى النموذج (ب). ومن غير المستبعد، اذا بقيت المساعدات اليابانية على هذا النمط الذي بدأت اليابان بتنفيذه منذ عام ١٩٧٧ من ان تصبح اليابان مستقبلاً الدولة الاولى من حيث المساعدات[١٥].

٦ ـ لن تكون اليابان مضطرة الى اتخاذ موقف عملي متميّز عن الولايات المتحدة في قضايا تتعلّق بالشرعيات العربية، لانتفاء احتمال الضغط العربي عليها، بحيث تبقى تكلفة التمايز في الموقف مع الولايات المتحدة تفوق بكثير أيّ مكسب محتمل من ذلك التمايز الذي لن يكون له مردود فعلي اقتصادي لسياسة المركنتيلية الجديدة اليابانية. وطالما أن علاقات الأطراف العربية الرئيسية بالنسبة الى اليابان (دول النفط الأساسية، مصر مع اليابان) ستبقى بمنأى عن التأثر بموقف هذه الأخيرة من الشرعيات العربية، لكون المصالح الثنائية بالنسبة الى هذه الأطراف أكثر أهميّة من تلك الشرعيات العامة، فإن اليابان ستستطيع البقاء على موقفها

---

(١٥) Suzan Pharr, «Japan in 1985: The Nakasome Era Peaks,» *Asian Survey*, vol. 26, no. 1 (January 1986), pp. 54-65.

الحالي المعلن، ولو أنها قد تتراجع فعلياً عن السياسة التي انتهجتها في مرحلة اتّسمت بوجود تنسيق عربي عام ١٩٧٣ ـ ١٩٨٦ وثم ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ حين كانت الأطراف العربية قادرة على إحداث ربط بين سلوكية اليابان ومصالحها الاقتصادية[١٦].

٧ ـ ستبقى اليابان تشجّع التحالفات العربية التي تقوم للحفاظ على الاستقرار واحتواء النفوذ السوفياتي أو نفوذ «أصدقائه»، وستعمل اليابان على دعم هذه التحالفات وتقديم المساعدات لأطرافها.

ولكن كيف ستكون سلوكية اليابان، في حال قيام نزاعات في المنطقة تهدّد مصالحها، وهي لا تملك القوة الكافية للتأثير في مسارها؟ أمامنا عدد من النماذج النزاعية الممكنة، وعدد من الاحتمالات أيضاً، كما يلي:

ـ نزاع داخلي في دولة نفطية حيوية بالنسبة إلى اليابان، يهدّد بزعزعة استقرار تلك الدولة، أو إحداث تغيير في الحكم قد يأتي بقوى ذات اتجاهات سياسية متناقضة مع الحكم القائم، بحيث ان ذلك قد يشكّل خطوة المجهول بالنسبة الى مصالح اليابان في تلك الدولة: الافتراض الأول، أن النزاع مستمرّ بدرجات متفاوتة من أعمال العنف، وأن الدولة تعيش نتيجة ذلك أزمة سياسية حادة داخلياً، وأن النزاع أخذ يستنزف طاقاتها، في حين أن ميزان القوى الداخلي بدأ يميل نحو الأطراف المعارضة. من المحتمل أن تنشط اليابان، بشكل خاص، في اطار تحرك غربي ـ عربي مشترك مؤيد للحكم القائم، بهدف تقديم مساعدات عاجلة للحكم تمكّنه من الحصول على الأسلحة، أو المساعدات الاقتصادية التي يريدها. وقد تساهم اليابان، بشكل أساسي، في تمويل تدخّل أحد الأطراف العربية وتشجيعه على القيام بذلك، بواسطة المساعدات لتمكين الحكم من إحداث حسم في الوضع لمصلحته، وبمساعدة الطرف العربي. وقد يكون لليابان الدور الأكبر في تقديم المساعدات المالية والاقتصادية إلى الحكم القائم، بغية عدم السماح بإحداث أيّ تغيير، في حين قد يقدّم الحلفاء الآخرون الأسلحة والمساعدات اللوجستية. وتعطي هذه السلوكية اليابانية (تقديم مساعدات بشكل كبير لدعم استقرار إحدى الحكومات القائمة) صورة ايجابية عن اليابان عند الأطراف العربية المؤيدة لتلك الحكومة، الأمر الذي يقوّي مصداقية اليابان كقوة دولية متمسكة بأصدقائها، ويزيد تالياً من نفوذها في المنطقة العربية. الافتراض الثاني، أن القوى المعارضة استطاعت إسقاط الحكم القائم ووصلت الى السلطة، وهي ذات اتجاهات مغايرة للحكم السابق. قد تتّسم الفترة الأولى من وصول هذه القوى إلى الحكم بالحذر من الأطراف الدولية التي ارتبط اسمها بالحكم السابق؛ وفي هذا الخصوص، فإن اليابان التي لها مصالح حيوية في تلك

---

(١٦) لمراجعة السياسة اليابانية تجاه الوطن العربي، انظر: Yoshitsu, *Caught in the Middle East.*

الدولة صارت في خطر شديد، مثلاً: امكانية قطع النفط، أو ايقاف الاستيراد من اليابان، مع ما يترك ذلك من أثر سلبي في هيكل الصادرات، فيما لو كان حجم الصادرات اليابانية إلى الدولة المعنية كبيراً. ولنفترض أن الولايات المتحدة بدأت بتحرّك مضاد هدفه احتواء النظام الجديد وإضعافه بغية اسقاطه، وضغطت على حلفائها للتعاون معها في هذا الصدد، فقد تتجاوب اليابان ـ تحديداً النموذج (أ) ـ مع المطلب الأمريكي، وتشارك في عملية الحصار، فتضحّي بذلك بمصالحها الاقتصادية المباشرة مقابل الحفاظ على المصالح الاستراتيجية «للغرب» التي هي جزء منه، بالمفهوم الايديولوجي. وقد ترفض اليابان التجاوب مع المطلب الامريكي ـ احتمال النموذج (ب) ـ فيما لو وجدت أن مصالحها الاقتصادية والسياسية، وتاليا صورتها كقطب دولي متميّز عن الولايات المتحدة في سياسته، تبقى أهمّ من تعريض علاقاتها مع الولايات المتحدة للتوتّر. وتالياً، فإن المقترب التجريبي لخدمة أهدافها، يبقى أفضل من الموقف الايديولوجي المبدئي. ويؤدي ذلك إلى محاولة اليابان مدّ جسور مع النظام الجديد، واظهار حسن نيتها تجاهه (اشارات دبلوماسية) بغضّ النظر عن هويّته أو اتجاهاته الخارجية. ومن المحتمل أن يتجاوب النظام الجديد مع هذا التوجه الياباني لعدة اعتبارات منها: كسر محاولات الاحتواء التي تقودها الولايات المتحدة ضده، وإحداث ثغرة مهمة في جدار تلك السياسة، إحداث شرخ في التحالف الغربي ـ العربي، الحصول على شرعية دولية وتدعيم وضعه الدولي عبر التعاون مع احدى القوى الكبرى التي يمكن أيضاً أن تقوم بدور قناة اتصال بينه وبين قوى أخرى، والاستفادة الاقتصادية من هذه العلاقات، مع ابقائها في ذلك الاطار دون اعادة العلاقات السياسية ـ على الأقل ظاهرياً وفي البدء ـ إلى ما كانت عليه مع النظام السابق. وقد يؤدّي ذلك إلى عدم ارتياح الأطراف العربية المعادية، أو غير الصديقة للحكم الجديد، للموقف الياباني، وافتقاد هذا الأخير تالياً لمصداقيته عندها، كطرف يمكن الاعتماد عليه في حالات مشابهة. وقد تصاب علاقات تلك الأطراف مع اليابان بدرجة من البرودة، ولكن لن يصل ذلك بالطبع إلى توتير العلاقات معها، نتيجة وجود مصلحة اقتصادية مشتركة مثلاً. وقد تحاول اليابان احتواء النتائج السلبية لموقفها، بواسطة زيادة مساعدات التنمية للدول التي تحتاجها، أو القيام بتحرك دبلوماسي على مستوى عالٍ تجاه تلك الدول (زيارات أو دعوات لزيارة اليابان، بيانات تؤكد على تأييد اليابان لأمن تلك الدول واستقرارها) ويصبّ ذلك كلّه في محاولة إحداث توازن في المواقف في المنطقة العربية. وهناك احتمال ثالث، غير المشاركة في الاحتواء أو الانفراد بالتعاون، وهو قيام اليابان بالاتفاق مع الولايات المتحدة، أو دون معارضتها على الأقل، بمحاولة مدّ جسور مع الحكم الجديد بحيث تكون اليابان، من منظور حلفائها هذه المرّة، قناة اتصال سياسية بينهم وبين الحكم الجديد، بغية محاولة احتواء الأزمة بين الطرفين، والعمل على خلق مناخ إيجابي تجاه حلفائها، بحيث لا تدفع الدولة العربية مثلاً إلى التّوجه نحو الاتحاد السوفياتي

للحصول على دعم ومساعدات، بل يبقى أمامها خيار غربي آخر متمثّل باليابان. ويبقى لهذه الأخيرة القدرة على التأثير في بعض مواقف تلك الدولة.

- نزاع بين دولتين عربيتين، أو دولة عربية ودولة جوار؛ ويمكن تناول الحالتين سوية، كون عامل هويّة الدولة، عربية أو غير عربية، غير مؤثر في تحديد سلوكية أيّ طرف دولي تجاه النزاع في مشهد التواصل. فالموقف من دولة عربية لن تكون له انعكاسات اليابان مثلاً مع البلدان العربية الأخرى، لغياب أيّ شكل من أشكال الربط عربياً.

ويتّسم الموقف الياباني بالإحراج، فيما لو كانت له مصالح مع الطرفين. وقد تحاول اليابان بالطبع تلافي اتخاذ موقف، أو ابقاء موقفها في اطار العموميات، كالتأكيد لكل من طرفي النزاع عن دعمها «لسيادته وسلامة أراضيه». وستشجّع اليابان كلّ محاولة عربية أو دولية لاحتواء النزاع وتسويته، وقد تشارك في اطار دبلوماسية التسوية، على الرغم من محدودية نفوذها السياسي. وفي حال تقرر مثلاً حلّ النزاع في اطار الأمم المتحدة، وبواسطة ارسال قوات لحفظ السلام، فقد تكون اليابان في طليعة الدول التي ستتحمّل نفقات انتشار تلك القوات. وتحاول اليابان صياغة موقفها في اطار مبادىء الأمم المتحدة، وقواعد واعراف العلاقات الدولية، حتى لا تترك المجال مفتوحاً لأحد المتنازعين لتفسير موقفها، وكأنه تأييد لطرف على حساب طرف آخر. ولنفترض أن النزاع تطوّر، فقد يتحدد موقف اليابان بناء على عاملين أساسيين: أولهما درجة الأهمية الاقتصادية لكل منهما بالنسبة إلى اليابان، نسبة استيراد النفط، حجم المشاريع الاستثمارية، حجم الصادرات؛ وثانيهما أهمية كل منهما للمصالح الغربية الاستراتيجية. وإذا كان هناك تعارض بين العاملين الاثنين، كأن تكون لليابان مصالح اقتصادية في دولة (أ) أكثر من دولة (ب) في حين أن الأخيرة ذات موقع استراتيجي أهمّ بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحلفائها، فسيتحدد موقف اليابان حسب النموذج القائم. فالنموذج (أ) سيكون اميل إلى العامل الثاني في تحديد سياسته، بينما النموذج (ب) سيكون اميل إلى اعطاء أولوية للعامل الأول على حساب العامل الثاني.

ولو كان أحد الطرفين غير صديق «للغرب» ولا توجد لليابان مصالح مهمة معه، فقد تجاهر هذه الأخيرة بتأييدها للطرف الآخر، بخاصة إذا كان معتدى عليه، كاحتلال أراضيه مثلاً. وقد تنشط اليابان في العمل لتسوية النزاع، والحفاظ على الطرف الصديق، عبر عدة خطوط، أولها، دعم الدولة الصديقة إذا كانت محتاجة إلى مساعدات بسبب النزاع؛ وثانيها، المشاركة مع القوى الغربية في ممارسة جميع أنواع الضغوط على الطرف الآخر لوقف النزاع، وذلك بالتعاون مع أطراف عربية، وحتى لا يظهر التحرك وكأنه تدخل خارجي في المنطقة. وثالثها، الاهتمام بمنع تصعيد النزاع، خوفاً من تدخل القوتين العظميين وتهديد استقرار المنطقة. فاليابان ستحاول، من جهة، ضبط الولايات المتحدة، وإذا أمكن بواسطة حث

الحلفاء الاوروبيين والعرب على القيام بالأمر نفسه. ومن جهة أخرى، باحتواء محاولة السوفيات توسيع رقعة نفوذهم، بزيادة نسبة المساعدات الى الدولة، أو الدول المعرّضة لخطر انعدام الاستقرار.

ـ نزاع أمريكي ـ عربي أو أوروبي ـ عربي: هناك المشاهد التالية المحتملة:

ـ نزاع بين الولايات المتحدة ودولة عربية، لليابان مصالح كبيرة معها. ستجد اليابان نفسها في وضع صعب، نتيجة تعرّضها لضغوط كبيرة من قبل الولايات المتحدة لتأييدها في النزاع، بحيث ان هامش المناورة لديها قد يضيق جداً أو يختفي، كون الولايات المتحدة طرفاً مباشراً في النزاع، مما يعني أن تلكؤ اليابان في دعمها للولايات المتحدة سيعرّض علاقاتهما للتوتر، ومصالح اليابان الاستراتيجية والاقتصادية مع الولايات المتحدة للخطر، كقيام الولايات المتحدة مثلاً بسحب المظلة النووية من فوق اليابان، أو تقليص قواتها في المحيط الهادىء، بالقرب من اليابان بشكل قد تراه اليابان انه يعرض أمنها للخطر نتيجة إحداث اختلال في التوازنات القائمة، أو قد تفرض الولايات المتحدة قيوداً كثيرة على الصادرات اليابانية إلى السوق الأمريكية، مما يدفع باليابان الى تأييد الولايات المتحدة، والتنسيق معها، في اتخاذ عقوبات ضد الدولة العربية المعنية (مثلاً)، ولو أن العقوبات اليابانية قد تبقى أقلّ كماً ونوعاً من العقوبات الأمريكية، بغية إعطاء اشارات الى الطرف العربي بعدم وجود تطابق كلي بين الموقفين الياباني والامريكي. وقد تحاول اليابان تقريب وجهات النظر بغية تسوية الأزمة بين الولايات المتحدة والدولة العربية، وقد تتّجه الى التنسيق في هذا المجال مع دولة عربية صديقة للولايات المتحدة ودول اوروبية غربية أيضاً، لإعطاء ثقل أكبر للوساطة ومحاولة احتواء النزاع، وفي الوقت ذاته قد تحاول حثّ الولايات المتحدة على عدم تصعيد النزاع عسكرياً أو دبلوماسياً أو اقتصادياً.

ـ نزاع بين الولايات المتحدة ودولة عربية ليس لليابان مصالح كبيرة معها. يسهّل ذلك اتخاذ موقف مؤيد للولايات المتحدة، ولو أنها في كلتا الحالتين قد تهتمّ دائماً بإبراز تمايز في الموقف عن الولايات المتحدة، ليس تخوفاً من ردود الفعل المحتملة على مستوى الحكومات العربية بسبب فقدان تلك الإمكانية، ولكن خوفها على «صورة» اليابان في الوطن العربي بشكل عام، حيث ان ظهور تطابق في مواقفها مع الولايات المتحدة كدولة كبرى، «معتدية» سيكون له أثر سلبيّ على مصالحها على المدى البعيد، وقد يعرّض وجودها للتهديدات من قبل الأحزاب والقوى ذات الاتجاهات الدينية، أو القومية المعادية للولايات المتحدة. وسيبقى اعتبار التخوف من دفع تلك الدولة إلى الارتماء في احضان السوفيات، وزيادة التوتر في المنطقة عاملين اساسيين في محاولة اليابان حثّ الولايات المتحدة على اتخاذ موقف معتدل، خوفاً من المخاطر التي يرتبها تفجّر النزاع على الاستقرار الاقليمي بشكل عام، أو اتخاذ

النزاع منحىً يورّط اليابان نتيجة انجرارها وراء الولايات المتحدة، دون أن تستطيع التأثير في تلك التطورات.

ـ نزاع بين دولة أوروبية غربية ودولة عربية لليابان مصالح كبيرة معها. من المرجّح أن يتّسم الموقف الياباني بمرونة كبيرة في التحرك للعب دور الوسيط بين الطرفين، مما يزيد في نفوذها وسمعتها. وستكون اليابان قادرة بسهولة ـ مقارنة بالحالتين السابقتين ـ على مقاومة مطلب الدولة الاوروبية أو الجماعة الاوروبية في اتخاذ موقف مؤيد، نتيجة افتقاد الجماعة لإمكانية ممارسة ضغوط كبيرة على اليابان لوجود مصالح مشتركة بين اليابان وكلّ دول الجماعة، مما يصعّب تأمين موقف من الجماعة قادر أن يمارس ضغوطاً كبيرة ومستمرة على اليابان لتغيير موقفها. ومن جهة أخرى، تستطيع اليابان أن تستفيد من توتّر علاقات الجماعة مع الدولة العربية، بغية خدمة مصالحها الاقتصادية على حساب مصالح الجماعة في تلك الدولة، وتالياً تحقيق مكاسب سياسية على المستوى العربي ككل، بلعب دور الوسيط أو البقاء خارج نزاع تكون الجماعة طرفاً فيه. وتخفّ فعالية خصوصيّة العلاقة مع الجماعة في إطار التحالف الغربي العام، كعامل في تحديد السياسة اليابانية تجاه النزاع، إذا كان النموذج (ب) هو الحاكم في اليابان. أما في حال وجود النموذج (أ) في الحكم، فلا بد أن يميل إلى تأييد الجماعة، إذا فعلت الولايات المتحدة ذلك في اطار تنسيق غربي عام.

ـ النزاع العربي ـ الإسرائيلي. ستحاول اليابان الإبقاء على توازن في الموقف المعلن من النزاع العربي ـ الاسرائيلي بين العلاقات مع اسرائيل (علاقات سياسية مهمة ونظرة استراتيجية بسبب موقع اسرائيل بالنسبة الى «الغرب») من جهة، والعلاقات مع البلدان العربية من جهة أخرى (مصالح اقتصادية كبيرة). وفي حال حصول أزمة، أو حرب عربية ـ اسرائيلية، ستعيد اليابان تأكيدها على الخطوط العريضة للتسوية، الأمر الذي يسمح لها بتضمين هذا الموقف سلوكيات مختلفة حسب ظروف كلّ مرحلة. وقد تدين اليابان إسرائيل، فيما لو احتلت أراضي عربية أخرى، أو اعتدت على دولة عربية، ولكن سيبقى الموقف الياباني في اطار العموميات، فيما قد يتّسم بتراجع فعلي، نتيجة ادراك اليابان لغياب امكانية ممارسة ضغوطٍ عربية عليها. إذا لم تتجاوب مع المطالب العربية. وستبقى اليابان تؤيد المشروع الامريكي للتسوية في مختلف جوانبه، وتستطيع الدبلوماسية اليابانية دائماً أن تفسّر تلك السلوكية في اطار الخطوط العريضة للموقف الياباني. وقد يظهر التراجع، مثلاً، في مجال العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو عبر الامتناع عن القيام بتحرك ناشط بغية التأثير في الموقف الامريكي، وجعله أكثر ليونة مع الطرف العربي في النزاع. وسيبقى الموقف الياباني إذاً، مؤيداً للولايات المتحدة، وتبقى مجالات الخلافات ثانوية، ولن تصل الى درجة اتخاذ موقف مختلف.

وسيبقى اهتمام اليابان منصباً على عاملين أساسيين: عدم تعريض الاستقرار للخطر،

وتالياً الاهتمام باحتواء النزاع بسرعة من قبل الولايات المتحدة، وذلك ممكن لغياب قدرة مقاومة عربية لعدم التجاوب مع المطالب الأمريكية، ومحاولة محاصرة الانعكاسات السلبية للموقف الياباني، بواسطة إعطاء تأكيدات للأطراف العربية المهمّة عن أن موقف اليابان المبدئي لم يتغيّر، وأنه لا يوجد تطابق في هذا الخصوص مع الموقف الأمريكي (التأكيد على التمايز اللفظي) والقيام بتحرك دبلوماسي تجاه الأطراف العربية المتضرّرة مباشرة من النزاع والقوى العربية المعنية.

رابعاً: مشهد التنسيق العربي العام

سترى اليابان ان «التنسيق العربي العام» له وظيفة ايجابية، وهي قدرته على احتواء عدد من النزاعات العربية المحتملة، أو منع قيام بعض هذه النزاعات. فهو إذاً ذو دور مهم في حفظ الاستقرار العربي، وبخاصة في تقديم المساعدة الى الاطراف العربية التي قد تتعرض لزعزعة استقرارها من الداخل. وهذا كله يصب في مصلحة اليابان، بخاصة اذا كان التنسيق العربي العام ذا اتجاه محافظ، فقد يؤدي ذلك ايضا الى وظيفة اخرى مهمة بالنسبة الى اليابان، وهي احتواء النفوذ السوفياتي مباشرة، أو احتواء حلفائه، ومحاولة احداث تغيير في اتجاهاتهم لتكييفها مع اتجاه «التنسيق العربي العام». ويساعد في ذلك بالطبع الامكانات الكبيرة المتوافرة للتنسيق، مقارنة مع إمكانات الأطراف التي قد تكون خارجه.

وستهتمّ اليابان بتوثيق العلاقات مع أطراف القيادة في التنسيق العربي العام، بسبب موقعها في توجيه التنسيق في الشؤون الدولية. وستكون في طليعة الوسائل المتّبعة لتوثيق هذه العلاقات: مساعدات التنمية التي قد تقدّمها اليابان لبعض القوى الاقليمية العربية في مجالات احتياجاتها، وكذلك تطوير العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري مع هذه الدول، وتنشيط الاتصالات الدبلوماسية معها، كالتشاور مع أطراف القيادة بشكل شبه مستمر في شؤون المنطقة والشؤون الدولية التي تهمّ الطرفين. ومن الطبيعي أن يكون النموذج (ب) اكثر مرونة واكثر حرية، وتالياً، في تطوير هذه العلاقات من النموذج (أ) الذي قد تحد نشاطه ضوابط عدة، كالتشاور المسبق والمستمر مع الولايات المتحدة، بغية تنسيق المواقف، وعدم اتخاذ موقف سياسي قد يصطدم بالمصالح الامريكية.

وستكون اليابان أكثر حذراً في تحديد موقفها من نزاع قد يقوم بين احد اطراف التنسيق العربي العام أو التنسيق ذاته من جهة، وأحد الاطراف الاقليمية او الدولية كالولايات المتحدة، مثلاً، الصديقة مع اليابان او الحليفة لها من جهة أخرى. وينتج الحذر والتخوّف الياباني من عاملين اثنين: اولهما قدرة الاطراف العربية على إحداث «ربط» بين

مواقفها في القضايا الأساسية التي تهمّ احدها وقدرتها بالتالي على إحداث «ربط» بين موقف الأطراف الدولية من هذه القضايا من جهة، وسياسة البلدان العربية تجاه هذه الاطراف الدولية من جهة أخرى. وثانيهما، يستتبع ذلك ان اي موقف ياباني قد يراه التنسيق العربي العام بشكل غير ايجابي، ستكون له انعكاسات ونتائج سلبية على الطرف الذي اتخذه، ولو ان هذه النتائج قد تكون محدودة في الزمان ـ مدى استمرارها ـ وفي الحجم بسبب خصوصيات السياسة التي تصدر عن تنسيق بين أطراف ذات مصالح مختلفة، وصعوبة الحفاظ على إجماع فعّال لفترة طويلة، بخاصة إذا لم يكن ممأسساً. ولكن بأيّ حال ستبقى هذه الانعكاسات على الرغم من محدوديتها، ذات أهمية لطرف كاليابان، له مصالح حيوية في المنطقة العربية.

ولنفترض انه حصلت ازمة حادة عربية ـ اسرائيلية، او تفجرت حرب بينهما لابدّ ان تخلق نزاعاً سياسياً بينْ الولايات المتحدة والتنسيق العربي العام. ستضغط الولايات المتحدة من جهة على حلفائها، ومنهم اليابان، لاتخاذ موقف مؤيد لها، وسيهدد التنسيق العربي العام باستعمال جميع أوراقه ضد الاطراف الدولية التي قد تتخذ موقفاً معادياً له. وستجد اليابان ذاتها في وضع صعب، بخاصة اذا تصعّد النزاع واخذ يهدد الاستقرار الاقليمي.

وقد يتخذ التحرك الياباني الملامح التالية:

ـ محاولة التوسط بين الولايات المتحدة والتنسيق العربي العام، وقد تقوم اليابان بذلك بالتعاون مع الجماعة الاوروبية بحيث يزداد الثقل السياسي لدور الوسيط، وقد تتجاوب الجماعة مع اليابان في هذا المجال لتعرّض مصالحها ايضا للخطر، ولمقاومة الضغوط الامريكية عليها(١٧). إذاً قد تقوم محاولات مشتركة يابانية ـ اوروبية لدفع الولايات المتحدة لإبراز مرونة تجاه الطرف العربي، والضغط على اسرائيل لتقديم تنازلات، بغية احتواء الازمة.

ـ صياغة الموقف الياباني في إطار قرارات الامم المتحدة، ومحاولة اظهار توازن في الموقف بين الولايات المتحدة والطرف العربي، سواء في الامم المتحدة أم في سلوكها تجاه طرفي النزاع.

ـ تجديد الموقف حسب ميزان الضغوط التي تمارس على اليابان من الجهتين. فلو افترضنا ان توتراً مسيطراً عليه (Controlled Tension) يمكن أن يقوم في علاقاتها مع الولايات المتحدة اذا اتخذت موقفاً مختلفاً عن الموقف الامريكي، ووقفت الجماعة الاوروبية

---

(١٧) حول أهمية التعاون بين اليابان والجماعة الاوروبية، انظر:

Wolf Mendel, *Western Europe and Japan between the Superpowers* (London: Croom Helm, 1984), pp. 159-164.

الى جـانبها، فقـد تتشجع اليـابان عـلى القبول بهـذا الثمن، مقابـل الحفاظ عـلى مصـالحهـا الاقتصادية عند العرب، والعمل على تطوير هذه المصالح نتيجة الموقف الياباني المتعاطف مـع العرب. وتكون اليـابان، النمـوذج (ب) أكثر استعـداداً للاصـطدام مع الـولايات المتحـدة، والتمايز عنها في المواقف، وأكثر نشاطـاً في توسّـطها للتـأثير في المـوقف الامريكي، واكـثر ميلا لأخذ العوامل الاقليمية، في عين الاعتبار في التعاطي مع النزاع، وذلك على حساب العوامل الكونية.

ويكون الموقف الياباني اكثر قدرة على التعاطف مع التنسيق العربي العـام اذا كان هـذا الأخير، أو أحد اطرافه، في علاقة نزاعية مع دولة جوار، وذلك نتيجة لافتقاد عنصر الضغط الامريكي أو ضعف هذا العنصر نسبيا، مقارناً بوزنـه عندمـا تكوّن العـلاقات النـزاعية مـع اسرائيل. لذلك من المحتمل ان تحاول اليابان القيام بدور الوسيط بين دولة الجـوار والتنسيق العربي العام، اذا كان لديها نفوذ لدى تلك الدولـة. وقد تقـوم بذلـك الدور، بـالتعاون مـع الجماعة الاوروبية او الولايات المتحدة الامريكية، أو ربما تشجع منظمات دولية كحـركة عـدم الانحياز أو منظمة المؤتمر الإسلامي، وتقدم الدعم لها للقيام بالتـوسط. وفي حال فشـل دور الوسيط، فيميل المـوقف اليابـاني مع الـطرف الأهم بالنسبـة الى مصالحـه، ومن الطبيعي ان يكون التنسيق العربي العام هو ذلك الطرف. وقد تذهب اليابان الى حـدّ اعلان تـأييدهـا له بشكل علني، اذا كان الموقف العربي مستمداً من اطار الشرعية الدولية.

خامساً: مشهد التجمعات الاقليمية

سيكون اهتمام اليابان الرئيسي مركّزاً على **مجلس التعاون الخليجي**، نظراً للاحتياطـات الهائلة المستقبلية التي تملكها بعض دول المجلس من نفط وغاز طبيعي (انظر الفصل الاول)، ولاعتماد اليابان مستقبلاً على استيراد احتياجاتها من بعض دول المجلس، ولكون المجلس يقع في منطقة حيوية استراتيجياً، ومعرضة بشكل كبير لمحاولات الاستقطاب الدولي.

١ ـ علاقات اليابان مع مجلس التعاون الخليجي

ستعمل اليابان على توثيق علاقـاتها مـع مجلس التعاون الخليجي، لـلأسباب المـذكورة سابقاً، ولتنويع مصادر الطاقة لديها للحد من انكشـافها في هـذا المجال الى دولـة أو دولتين. والى جانب اهمية المجالس الاقتصادية بالنسبة إلى اليابـان (أسواق ومصـادر طاقـة) فهو أيضـاً قطب معتدل في السياسة العربية، صاحب الدور الأساسي في احتواء النـزاعات التي يمكن ان تنشأ بين دول حيوية بـالنسبة الى اليـابان، وأعضـاء في مجلس التعاون. فتقـوية دور المجلس كفيلة بحل عدد كبير من الخلافات، والمساهمة في الاستقرار العربي والفرعي في تلك المنطقة،

وقد ترى اليابان ان وجود ميزان قوى ثلاثي الاقطاب في الخليج، كبديل عن نظام ثنائي القطبية (ايران والعراق) مع عدة دول صغيرة، هو بحد ذاته مساهمة كبيرة في الاستقرار الخليجي.

ومن جهة اخرى، قد يتجه المجلس نحو تنويع علاقاته الدولية وتوثيقها، بخاصة مع القوى الكبرى التي يرى امكانية الاستفادة منها سياسياً (زيادة وزن المجلس وسمعته على المستوى العالمي نتيجة هذه العلاقات) واقتصادياً كإبرام عقود مع اليابان لتصدير النفط والغاز الطبيعي إليها، مقابل الحصول على تقنيات يابانية متطورة.

ويساهم في تطوير العلاقات اليابانية ـ الخليجية غياب عوامل سلبية قد تشكل، فيما لو وجدت، قيوداً على تلك العلاقات. فالعامل الايديولوجي الذي يخلق تنافراً حيناً، وتخوفاً أحياناً، وحذراً دائماً، في علاقات المجلس مع الصين الشعبية أو الاتحاد السوفياتي، غير قائم في هذه الحالة، لا بل إن الأسس الايديولوجية بالمعنى العام للمفهوم ـ سواء في تنظيم الاقتصاد الوطني أم في الخطوط العريضة للسياسة الخارجية ـ عند كلا الطرفين تشجّع على الالتقاء أو التعاون. كذلك فعامل الشرعيات العربية يضع قيوداً على العلاقات الامريكية ـ الخليجية، بخاصة عندما تكون التيارات الداخلية المؤيدة لهذه الشرعيات في مرحلة قوة، فمن الطبيعي أن يكون التعاون الياباني ـ الخليجي مستقبلاً ركناً أساسياً في علاقات اليابان العربية. ولكن ماذا إذا استمرت الحرب العراقية ـ الايرانية، وهددت ايران (مثلاً) بتوسيع رقعة الحرب، لتطال دول مجلس التعاون الخليجي؟ فاليابان لها مصالح اقتصادية حيوية في ايران، وعلى سبيل المثال فإن الشركة الايرانية ـ اليابانية للبتروكيمائيات تمثل أكبر استثمار ياباني خاصّ في الخارج يصل الى حوالى ملياري دولار[18]. وتتخوف اليابان من تحول ايران نحو الاتحاد السوفياتي الذي يمكنه في مشهد من هذا النوع التأثير على مصالح ايران النفطية والاقتصادية بشكل كبير، وتاليا التأثير في السياسة الخارجية اليابانية. أمام اليابان في وضع كهذا، احتمالان: أولهما، عدم اتخاذ موقف ضد ايران، فيما لو وسّعت رقعة الحرب تخوفاً من استفزازها وتالياً تعريض مصالحها للخطر، ولو ان ذلك قد يؤدي الى زعزعة الاستقرار في المنطقة، وقد يوتّر العلاقات اليابانية مع دول مجلس التعاون الخليجي ومع الأطراف العربية المتخوفة من مشهد الهجوم الايراني. فالحياد الياباني يعتبر عملياً بمثابة عدم معارضة ضمنية لما تقوم به ايران. وثاني هذين الاحتمالين الاعلان عن الوقوف ضد من يحاول الاعتداء على دول مجلس التعاون الخليجي، وتقديم الدعم للقوى الاقليمية والعربية والدولية التي تحاول الدفاع عن مجلس التعاون، الأمر الذي سيؤدي الى أزمة في العلاقات اليابانية ـ الايرانية، بسبب وقوف اليابان ضد محاولة ايران إحداث تغيير أساسي في ميزان القوى في الخليج. وفي

---

(١٨) Yoshitsu, Ibid., p. 41.

المقابل، قد تستطيع اليابان الحد من الانعكاسات السلبية لأزمتها مع ايران، عبر اللجوء الى دبلوماسية الشركات اليابانية التي تستطيع ان تشكل قنوات اتصال أخرى غير رسمية، وتحديداً شبه رسمية، بإشراف وزارة التجارة والصناعة الدولية، وذلك للحفاظ على الحد الأدنى من التعاون الاقتصادي مع ايران، وتالياً على بعض النفوذ لديها.

٢ ـ علاقات اليابان مع تجمع وادي النيل

في اطار سياسة البحث عن حلفاء موثوقين، وعدم الاعتماد كلياً على الحلفاء بالواسطة (حلفاء الولايات المتحدة)، ستجد اليابان في تجمع وادي النيل قوة اقليمية على المستويين العربي والافريقي تستطيع، في حال اقامت علاقات جيدة مع هذا التجمع، أن تؤمن حضوراً سياسياً في المنطقتين العربية والافريقية. فالاستقرار في هذا التجمع حيوي بالنسبة إلى الاستقرار في النظام العربي. ويبقى للتجمع أهميته كسوق اقتصادية ذات قدرة استيعابية كبيرة، ولو كان ذا قدرة شرائية منخفضة، لأسباب تتعلق بسياسات اقتصادية معينة. وسيجد تجمّع وادي النيل فائدة اقتصادية كبرى، فيما لو توثقت العلاقات مع اليابان، كالحصول مثلاً على استثمارات يابانية أو مساعدات للتنمية.

وقد تقدّم اليابان النموذج (أ) مساعدات الى تجمّع وادي النيل، وتقوم باستثمارات محدودة، مدفوعة لذلك باعتبارات سياسية في اطار التوجه الامريكي لدعم استقرار التجمع، فيما لو كان ذا اتجاه حليف للولايات المتحدة، وتالياً ستبقى العلاقات اليابانية مع التجمع في هذا المشهد ضمن الدائرة العربية ـ الاقليمية للاستراتيجية الامريكية. اما اليابان النموذج (ب) وتجمع وادي النيل ذو الاتجاه غير المنحاز، فسيجد كل منهما في الآخر طرفاً دولياً يملك شروطاً موضوعية حسب رؤية كل منهما لمصالحه الداخلية والدولية، تدفع باتجاه بلورة التعاون والتنسيق بينهما. فاليابان، كقوة عظمى في ميدان التكنولوجيا، ستكون ذات فائدة كبيرة للتجمع في سياسته التنموية، وكذلك في زيادة نفوذه الدولي، عبر التحالف معها في قضايا مختلفة. وبالنسبة الى اليابان النموذج (ب) فإن القدرة على تحقيق الدور الدولي تتطلب، بالطبع، توثيق العلاقات مع القوى الاقليمية، ومع التجمعات المهمة كتجمع وادي النيل.

٣ ـ علاقات اليابان مع تجمع المشرق العربي

ترى اليابان في تجمع المشرق العربي سمتين اساسيتين بالنسبة الى مصالحها في المنطقة هما: أولا، ان التجمع سيكون منطقة تجاذب أساسية بين القوتين العظميين وبين التجمعات العربية الأخرى ايضاً، وتالياً سيكون بمثابة مجال مواجهة محتمل بين القوتين العظميين، نتيجة موقعه في النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وثانياً، ان دينامية النزاع قد تكون لها احيانا نتائج

سلبية على الاستقرار في المشرق العربي، أو على دفع هذا الأخير في اتجاهات قد تؤدي الى زعزعة استقرار المنطقة العربية.

لذلك، قد تتجه اليابان في محاولة بناء بعض النفوذ عند التجمع، ولتكون قريبة من التطورات المحتملة في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، نحو تكثيف الاهتمام الدبلوماسي بالمشرق العربي، وبخاصة في فترات توتر علاقاته مع اسرائيل، وزيادة مساعدات التنمية لأقطار التجمع، فيما لو كانت ذات اتجاه غير منحاز أو قريب الى «الغرب». وسيهتم تجمع المشرق العربي بمحاولة اجتذاب اليابان الى اتخاذ مواقف تأييد لمطالبه، نظراً لوزنها الدولي، وتحديداً لمكانتها في اطار الحلف الغربي. وقد يهتم المشرق العربي ايضا باليابان من منظور اقتصادي، كمصدر رئيسي محتمل للمساعدات الاقتصادية والفنية، يمتلك امكانات متطورة أكثر من الجماعة الاوروبية، ولا تخضع مساعداته للقيود ذاتها التي قد تكون مرتبطة بالمساعدات الامريكية مثلاً. وستبقى العلاقات محدودة، بسبب الضوابط الذاتية (توجّهات اليابان) والموضوعية (البعد الجغرافي، وعدم القدرة على التأثير بشكل كبير، على ما تستطيع او ما تريد ان تقدمه اليابان من دعم سياسي للمشرق العربي في اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي). فالاهتمام الياباني سيبقى منصباً على مجلس التعاون الخليجي حيث ان المشرق العربي، من منظور اليابان، غير قادر على ان يقدم الكثير لخدمة اهدافها ومصالحها، بسبب امكاناته المحدودة ولانشغاله بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

ماذا سيكون موقف اليابان، فيما لو قامت حرب بين اسرائيل والمشرق العربي وحصل نزاع امريكي ـ مشرق عربي؟ قد تحاول اليابان، مع تأييدها الفعلي للولايات المتحدة، الابقاء على مظهر توازن في موقفها، ولن يكون ذلك مرده وجود توازن في الضغوط، بل رغبة يابانية في إبقاء خطوط الاتصالات قائمة مع المشرق العربي، بغية الحفاظ على بعض التأثير في ذلك التجمع، وتخوفاً من دفعه كلياً باتجاه السوفيات، كما قد ترى اليابان امكانية تطور الموقف. وقد تشترك اليابان، مع التجمعات العربية الصديقة والاطراف الدولية المعنية كالجماعة الاوروبية (مثلاً)، في محاولات التوسط لاحتواء النزاع. فقد تتقاسم الدور مع مجلس التعاون الخليجي (مثلاً) فيقوم المجلس بمحاولة التأثير في موقف المشرق العربي، وإحداث بعض الليونة فيه، فيما تحاول اليابان فعل الامر نفسه مع الولايات المتحدة ومع اسرائيل. وسيكون اتجاه اليابان نحو اتخاذ موقف قد يعتبر ميالاً للولايات المتحدة وغير صديق للمشرق العربي، أكثر سهولة منه في المشهد السابق، فيما لو اضطرت لذلك، بسبب عدم امتلاك «المشرق العربي» لقدرة إحداث ربط بين الموقف الياباني تجاهه وبين مصالح اليابان الحيوية عند التجمعات العربية الأخرى، وتحديدا عند مجلس التعاون الخليجي، ذلك ان هذه التجمعات لن تقوم من جهتها بمثل هذه المحاولة، بحيث يصبح المشرق العربي معزولاً، ولا يملك دعماً عربياً فعلياً، مما يسمح لليابان بعدم التجاوب مع مطالبه، أو التراجع عن مواقف كانت قد

اتخذتها في السابق. ولكن يبقى التخوف قائماً من امكانية استمرار النزاع، وبلوغه مستوى يستطيع من خلاله تجمع المشرق العربي ان يبرز موقفه، كمدافع عن احدى الشرعيات العربية، بخاصة اذا كانت تلك الشرعية في مرحلة قوة، الأمر الذي يشكل احراجاً للتجمعات العربية الأخرى، ويدفعها الى احداث ربط بين النزاع العربي - الاسرائيلي، والمجالات التي تملك فيها قدرات تأثير كبيرة. فمن الطبيعي ان يؤدي ذلك الى وضع ازموي لليابان، لعدم قدرتها على تحمل نتائج ذلك الربط، فيما لو استمرت في موقفها مع الولايات المتحدة، مقارنة بقدرة هذه الأخيرة أو الجماعة الاوروبية على تحمل الانعكاسات السلبية، الأمر الذي يفرض على اليابان الابتعاد بعض الشيء عن الموقف الامريكي، واعادة تعريف موقفها.

٤ - علاقات اليابان مع المغرب العربي

يكون اهتمام اليابان النموذج (أ) بالمغرب العربي من منطلق اقتصادي ترى فيه سوقاً كبيرة، ومواد أولية، تهتم بالحصول عليها. ولكن ستجد اليابان انها في تنافس مع كل من الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية في المجال الاقتصادي - التجاري. وفي مواجهة طرفين قويين لهما حضور سياسي وثقافي في المنطقة، ستلجأ اليابان الى دبلوماسية مساعدات التنمية، وسيكون المدخل الياباني اقتصادياً اكثر منه سياسياً بواسطة وزارة التجارة والصناعة الدولية MITI للعمل على إعطاء هذه الدول اتفاقات تفضيلية، محاولة الاستفادة من المشاكل التي ستواجه العلاقات المغربية مع الجماعة الاوروبية بعد توسع هذه الأخيرة، واضطرار المغرب الى إعادة هيكلة جزء أساسي من صادراته وتوجيهها الى دول خارج الجماعة الاوروبية. ومن جهته، يرى المغرب العربي في اليابان مصدراً رئيسياً للتكنولوجيا المتقدمة، ولمساعدات التنمية التي لن تكون لها اعتبارات معينة، كما هي الحال مثلاً مع مساعدات الولايات المتحدة، كقوة عظمى لها مشاكل في المنطقة العربية وافريقيا. وتزداد أهمية التعاون مع المغرب العربي بالنسبة الى اليابان، فيما لو كان المغرب ذا اتجاه غير منحاز، وكان وادي النيل ذا اتجاه صديق للاتحاد السوفياتي، أو فيما لو كان المغرب ذا اتجاه غربي، وكان وادي النيل ذا اتجاه غير منحاز. في كلتا الحالتين، يثمّن دور المغرب في السياسة العربية وفي السياسة الافريقية لمحاولة محاصرة تجمع وادي النيل، وبخاصة على الصعيد الافريقي. أما اليابان النموذج (ب) فتنطلق نظرتها الى التعاون مع المغرب من موقعه الاستراتيجي المهم بين اوروبا وافريقيا، وفي اطار منطقة البحر الأبيض المتوسط، الى جانب الاعتبارات الاقتصادية، حيث تستطيع اليابان ان تكون اكثر حرية في منافسة الولايات المتحدة اقتصادياً دون ان تعْبَأ كما هي حال النموذج (أ) بالقيود السياسية - الاستراتيجية على دورها الاقتصادي. وقد يجد المغرب في التعاون مع اليابان وسيلة مهمة للتأثير في موقف الجماعة الاوروبية في عدد من القضايا والمطالب التي تهمه، حين

يكـون للمغرب خيـار دولي آخر للتعـاون والحصول عـلى مساعـدات التنمية، مما يقوي من وضعه في اطار العلاقات مع الجماعة.

سادساً: مشهد الفدرالية العربية

تكون سياسة اليابان، النموذج (أ) مـزيجاً من مـوقفين: أولهـما، الاشتراك بـالطبـع مع الولايات المتحدة في محاولة احتواء نفوذ القطب العربي، وبخاصة في افريقيا وآسيا، وقد تقوم اليابان في هـذا الخصوص بـدور الوكيـل ـ دور الواسـطة ـ بالنسبـة إلى الولايـات المتحدة في تقديم مساعدات مالية واقتصادية وفنية الى دول نـامية، تحـاول الولايـات المتحدة منعهـا من الانجذاب الى دائرة النفوذ العربي. فيكون الدور الياباني بمثـابة مصرف التمـويل في المشروع السياسي الامريكي لمحاصرة القطب العـربي دولياً. وثـانيهما، قـد تعمل اليـابان عـلى تطويـر العلاقات الاقتصادية مع القطب العربي، نظراً لـلإمكانـات الهائلة التي يملكهـا هذا الأخـير. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، ستهتم الدولة العربية بالحصول عـلى التكنولـوجيا المتقـدمة وتـطوير التبادل التجاري مع القوة العظمى الاقتصادية. وستتسم العلاقات العربية ـ اليابانية بالبرودة حيناً، وبالتوتر أحياناً، كلما نشطت اليابان في سياسـة الاحتواء، بمـا لن يسمح بتـطوير هـذه العلاقات الى مستوى التعاون الدولي بين قطبين رئيسيين، طالما بقي العامل الامريكي ذا ثقل كبير في تحديد اتجاهاتها عملياً. فطالمـا بقيت اليابـان تحافظ عـلى المنطلقـات ذاتها في سيـاستها الخارجية، فستكون مجالات الالتقاء والتعاون محدودة.

ولكن، كيف ستكون سلوكية اليابان، فيما لو حصلت أزمـة امريكيـة ـ عربيـة في اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي، أو خارج اطار هذا النزاع؟ ويمثل هـذا الوضع، المشهد الاصعب الذي تواجهه اليابان، مقارنة بالحالات المشابهة في المشاهد السابقة.

من المحتمـل ان تحاول اليـابان الامتنـاع عن اتخاذ مـوقف مؤيد لأحـد طرفي النـزاع، وتـلافي ذلك قـدر الإمكان، والتنسيق مـع الجماعـة الاوروبية، بغيـة محاولـة احتواء النـزاع. ولنفترض انه حصلت تطورات صار على اليابان بموجبها اتخاذ موقف ما في النزاع. قد تتخـذ اليـابان النمـوذج (أ) موقفاً «مختلفاً» عن الولايات المتحـدة، دون ان يعني بالضرورة ضـدها، وذلك حفاظاً على علاقاتها مع القـطب العربي. وسيـدفعها إلى هـذا الموقف، تخـوفها من أن تؤيد التشدد الامريكي لتفاجأ لاحقاً بالولايات المتحدة مثلاً وقد احدثت تغييرا في سيـاستها، بحيث تضع اليابان نفسها في موقف مكلف لاحقاً. فاستراتيجية «الصدمـة» الامريكيـة تبقى دائما محط حذر عند اليابـان. ومن الطبيعي ان تكـون اليابـان النموذج (ب) أكـثر قدرة عـلى الاختلاف في الموقف مع الولايات المتحدة من النموذج (أ).

فبقدر ما يكون الموقف الياباني متعاطفاً مع المطالب العربية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بقدر ما يساهم في اعطاء زخم سياسي كبير للعلاقات بين الطرفين تستطيع بواسطته الدولة العربية ان تنشط في محاصرة السياسة الامريكية، واظهارها انها منعزلة بين حلفائها. ويثمن القطب العربي الموقف الياباني، إذ يشكل ثقلاً رئيسياً مع الجماعة الاوروبية، وبعض القوى الرئيسية الأخرى، في محاولة التأثير في الموقف الامريكي. وبتحدد السياسة اليابانية هذه، ادرك صنّاع القرار في اليابان بأن تكلفة موقفهم امريكياً ستكون محتملة، نتيجة اعتبارات عدة متعلقة بالوضع الدولي (سياسة انفراج تكون فيها القوة العظمى أكثر مرونة مع حلفائها) والعلاقات اليابانية ـ الأمريكية في تلك المرحلة، كأن لا تكون هناك قضايا مهمة عالقة بين الطرفين، وتكون أهميتها حيوية بالنسبة إلى اليابان، وتحتاج إلى موقف امريكي متجاوب، وكذلك تورط الولايات المتحدة في أزمة دولية أخرى، بحيث ان تهديدها لليابان باتخاذ عقوبات ضدها، لن يكون ذا مصداقية في وقت تحتاج فيه الولايات المتحدة الى حلفائها.

أما إذا كانت قراءة اليابان للموقف الامريكي تنذر بوجود تكلفة كبيرة على اليابان تحمّلها، وذلك نتيجة وجود معطيات معينة (توتر دولي تحتاج معه الولايات المتحدة الى دعم الحلفاء، الاستعداد لتأمين احتياط نفطي لليابان، تورط اليابان في أزمة اقليمية كوجود توتر مع الصين الشعبية أو خلافات مع كوريا الجنوبية تكون فيها اليابان بحاجة الى مساعدة الولايات المتحدة) فسيأتي الموقف الياباني وخاصة النموذج (أ) متجاوباً مع السياسة الامريكية. وقد تدخل اليابان مع الولايات المتحدة في سياسة احتواء ناشطة ضد القطب العربي، مما يعرض علاقاتها العربية لأعلى درجات التوتر، الأمر الذي سينعكس على علاقاتها الاقتصادية حيث قد تطال الخسائر الطرفين. فالانكشاف الاقتصادي قد يكون متبادلاً، ويبقى العامل الحاسم قدرة كل طرف على امتصاص النتائج السلبية المترتبة عن توتر العلاقات. أما اليابان النموذج (ب) فلئن ذهبت في تأييد الولايات المتحدة من منطلق الحفاظ على مصالحها، إلاّ أن موقفها في معاداة القطب العربي بواسطة التنسيق مع الولايات المتحدة في عملية مواجهته، لن يصل في حدته الى سلوكية النموذج (أ) الذي سيتصرف من منطلق وجود نظرة استراتيجية كونية مشتركة الى النزاع، وليس مجرد التقاء مصالح، ولو أنها متأتية من منطلقات مختلفة، كما هي حال النموذج (ب).

ومن جهة أخرى، ستنظر اليابان النموذج (أ) الى القطب العربي كطرف دولي مهم يمكن التعاون معه لتحقيق مكاسب لليابان في آسيا، وتحديداً في نظامها الاقليمي المباشر. فلقد اهتمت اليابان، تاريخياً، بايجاد تحالفات خارج محيطها الاقليمي، بغية تحقيق أهدافها في ذلك المحيط. ففي السنوات العشرين الاولى من القرن العشرين، أقامت اليابان تحالفاً مع بريطانيا اعطى لها حرية التوسع في شمال شرقي آسيا. وكذلك تحالفت بين الحربين

العالميتين الأولى والثانية مع إيطاليا وألمانيا، مما أعطاها قوة لفرض هيمنتها في منطقتها. ثم بعد الحرب العالمية الثانية، تحالفت اليابان مع الولايات المتحدة لبناء نفوذ كبير في منطقتها. فإقامة علاقات تعاون وثيق مع القطب العربي، تقوي اليابان في ميزان القوى الرباعي في منطقتها، وتساعدها على مقاومة مطالب القوتين العظميين. ومن جهة الطرف العربي، فقد يجد ان هناك مجالات واسعة للتعاون مع اليابان ـ اقتصادية، تنموية، سياسية دولية ـ وان ذلك يقوي مركزه ليس في وجه القوتين العظميين فحسب، بل يزيد من خياراته الدولية في علاقاته مع الصين الشعبية (تتنافس معها اليابان في آسيا) ومع الجماعة الاوروبية التي تتنافس معها اليابان في اطار «الغرب» أو دول «الشمال» بشكل عام. وما يعطي زخماً خاصاً لهذا التعاون، هو موقف اليابان المتعاطف مع المطالب العربية في النزاع مع اسرائيل.

ويمكن أن يقوم التعاون بينها، مثلاً، في الدعوة الى تحويل الخليج الى منطقة سلام، واخراج القوى الكبرى منها. فاليابان تتخوف من امكانية حصول مواجهة بين القوتين العظميين في منطقة جد حيوية بالنسبة إليها، والقطب العربي له مصلحة في إبعاد التجاذب عن منطقة الجوار. وتشكل منطقة جنوب شرق آسيا مجالا آخر للتعاون العربي ـ الياباني لاحتواء النزاعات الداخلية والاقليمية التي تهدد الاستقرار، وتزيد من مخاطر الاستقطاب الدولي. ويمكن لليابان، لما لها من وزن اقتصادي وسياسي، وللقطب العربي لما له من وزن في اطار العالم، ولخصوصية علاقاته التاريخية مع بعض الأطراف في آسيا، أن يقوما سوية بمبادرات لتسوية النزاعات القائمة هناك، كطرفين بعيدين عن القوتين العظميين. ويمكن لليابان، كقوة عظمى اقتصادياً لها مصلحة في استقرار التجارة الدولية، وتتخوف من انعدام الاستقرار الذي قد ينتج بسبب الأوضاع الاقتصادية الأزموية في عدد كبير من الدول النامية، ان تتعاون مع القطب العربي، بحيث يقوم كل منها بدور «القاطرة» في محيطه، بغية إقامة مفاوضات دولية لبناء نظام اقتصادي جديد.

الفصل السّابع
الخاتمة

يفرض ازدياد الانصهار في النظام العالمي حقيقة أساسية على جميع الدول ـ الأطراف تتمثل في عدم قدرة هذه الدول على منع انكشافها لمحيطها الخارجي وتأثرها به، ولو اختلفت درجات هذا التأثر، حسب سمات كل دولة وامكاناتها. فما عاد الخيار قائماً بين تقوية علاقات الاعتماد المتبادل، أو ابقاء هذه العلاقات في الحد الأدنى الممكن، بل صار الخيار حول الاطراف الدولية التي يراد الدخول معها في علاقات اعتماد متبادل. ويكتسب الوطن العربي أهمية خاصة في هذا السياق، نظراً لعاملي الجغرافيا الاستراتيجية والاقتصادية اللذين يزيدان من محاولات اختراقه، بخاصة من قبل القوى الكبرى الخمس التي تملك استراتيجيات كونية تعكس مصالحها ومطالبها على هذا المستوى. ويساعد في انجاح هذه المحاولات أو فشلها، وتالياً نجاح قيام علاقات تبعية أو فشلها ودرجة تلك التبعية، بنيةُ النظام العربي السياسية والمؤسسية وأوضاعه الداخلية. ويفرض ذلك على كل طرف عربي ـ ضمن المشاهد المختلفة ان يعمل على خدمة أمنه الوطني عبر شبكة العلاقات الخارجية التي يقيمها. فقد يرى بعض الاطراف العربية أن امنه السياسي يمكن خدمته بالتعاون مع أطراف عربية اخرى، أو بالتعاون مع قوة دولية كبرى على سبيل المثال. وقد يرى بعض الأطراف ان أمنه العسكري يمكن الحفاظ عليه بواسطة الدخول في معاهدة دفاع مشترك مع بلدان عربية أو بواسطة اقامة تحالف، غير ممأسس مثلاً، مع قوة كبرى. وبأيّ حال، فما عاد من الممكن خدمة الامن الوطني في مختلف جوانبه لأي طرف عربي، خارج اقامة علاقات تعاون مع اطراف من محيطه المباشر أو العام.

كما تناولت الدراسة احتمالات التغير في الاتجاهات العامة عند القوى الكبرى، وتحديداً تجاه الوطن العربي، الأمر الذي يؤثر بالطبع في التفاعلات العربية مع هذه القوى. ولئن كان هذا التغيير يطال الاسلوب أكثر مما يطال الجوهر عند القوتين العظميين، نظراً لوجود ثوابت

استراتيجية عندهما، الا ان أهميته (من خلال انعكاساته المختلفة والمتميزة) تزداد كلما انتقلنا من اليابان الى الصين الشعبية الى الجماعة الاوروبية، حيث قد يصل التغيير الى درجة التحول في السياسة الخارجية عند الطرفين الاخيرين.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة التي قد يطبع ادارتها احد اتجاهات ثلاثة تختلف في ادراكها الحسي للسياسة الدولية، وفي تثمينها لمختلف عناصر القوة ولكنها تتفق بشكل أساسي في موقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فإن هذا العامل الأخير يبقى احد المتغيرات المهمة في العلاقات العربية الامريكية، وقد يكون الأهم كما هي الحال في مشهد الفدرالية، ويخف تأثيره في مشهد التنسيق العربي العام. أما في مشهد التجمعات الاقليمية، فيصبح تأثيره أهم في التجمعين المجاورين لإسرائيل، وبخاصة تجمع المشّرق العربي، منه في التجمعين الآخرين. ويضعف وزنه ليصبح هامشياً في مشهد التواصل. وفي اطار المشهد الأخير، تتسم السياسة الامريكية برفض التعامل مع البلدان العربية كمجموعة، الأمر الذي يعكس رفض العروبة كجامع سوسيولوجي، والتعامل معها فقط كصفة جغرافية. وتتسم السياسة الامريكية بقدرتها على فك «الربط» بسهولة بين القضايا العربية المختلفة والتعامل مع كل قضية على حدة، الامر الذي يساعدها على اتباع سياسة هجومية تقوم على احتواء الطرف العربي وضربه، فيما لو حصل نزاع معه، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يتركز اهتمام الاتجاه المحافظ المتشدد على محاولة إقامة نظام امني ـ استراتيجي يضم أطرافاً عربية وأخرى غير عربية. ولن تتعرض المعادلة الامريكية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي لمخاطر الفشل، وهي التي تقوم على ابقاء اسرائيل متفوقة على أي تجميع قوة عربية محتملة من جهة، ومنع البلدان العربية من اللجوء الى الخيار العسكري، من جهة أخرى. وستبقى المطالب العربية، في هذا السياق، مجرد تمنيات، نتيجة الطلاق الحاصل في النظرة العربية بين النشاط الدبلوماسي ـ السياسي من جهة، وتوظيف الامكانات والقدرات العربية في خدمة الأهداف السياسية، من جهة أخرى. ويبقى الموقف الامريكي متطابقاً في جوهره مع الموقف الاسرائيلي، في ما يتعلق بميكانيزم الحل القائم على تفكيك الصراع الى نزاعات حدودية يجري التعامل معها على هذاالأساس. وتقوم المعادلة الأمريكية في النزاع العراقي ـ الايراني على عناصر ثلاثة هي: منع انتصار ايران، منع هزيمة العراق، والعمل على منع توسع النزاع المسلح افقياً، ولو ان ذلك كله لا يعني بالضرورة نجاح تلك السياسة.

وتستطيع البلدان العربية، فيما لو توافرت الارادة السياسية، في مشهد التنسيق العربي العام، إحداث ربط بين علاقاتها مع الولايات المتحدة من جهة ومواقف هذه الأخيرة في القضايا التي تهمّ «التنسيق» من جهة أخرى. ومقارنة مع المشهد السابق، ستجد الولايات المتحدة صعوبة في محاولة استفراد اي طرف عربي لوجود حد أدنى من الأمن القومي، الأمر الذي يعزز الأمن الوطني لكل بلد. وتتحكم بعملية التجاذب بين القدرة على إحداث الربط

(الموقف العربي) والقدرة على كسره (الموقف الامريكي) اهمية القضية المثارة بالنسبة الى كل طرف، من حيث انكشافه تجاهها والإمكانات الموظفة لخدمتها. وفي مشهد التجمعات الاقليمية، تعمل الولايات المتحدة على محاولة إقامة علاقات خاصة مع بلدان القيادة في كل تجمع، وعلى اتباع سياسة احتواء التجمع «المعادي لها» بواسطة تجمعات صديقة، وكذلك دفع التجمع الصديق الى القيام بدور في دعم السياسة الامريكية في المحيط الاقليمي للوطن العربي. وتستطيع الولايات المتحدة التحركِ بشكل أفضل في خدمة أهدافها في هذا المشهد منه في المشهد السابق، لغياب تنسيق عربي عام. وتكون العلاقات الامريكية ـ الخليجية اكثر وثوقاً من غيرها نتيجة الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للتجمع، ونتيجة لضعفه الهيكلي وانكشافه، الأمر الذي يدفعه الى اقامة تحالفات وثيقة مع قطب دولي بغية حماية أمنه. ويتجه الاهتمام الامريكي الى محاولة احتواء تجمع وادي النيل، ومنعه من إحداث تقارب مع تجمع عربي آخر، نظراً للدور الذي يمكن أن يلعبه، فيما لو نجح بذلك بسبب موقعه وازدياد امكاناته.

وتفقد الولايات المتحدة مجمل أوراق الضغط التي تملكها في مشهد الفدرالية، يقابل ذلك تمكن القطب العربي من الاستفادة من التناقضات الغربية المصلحية في سياسته تجاه الولايات المتحدة. ويكون هناك بالطبع توتر مستمر في العلاقات العربية ـ الامريكية ناتج عن الموقف الامريكي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ويكون امام الولايات المتحدة خياران، احدهما اعادة النظر في سياستها تجاه الصراع، وثانيهما المضي في دعم اسرائيل، الأمر الذي يزيد في توتير العلاقات العربية الامريكية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تعمل الولايات المتحدة على تنشيط سياسة الاحلاف مع القوى المحيطة بالقطب العربي، في محاولة لاحتوائه ومنعه من مد نفوذه الى المناطق المجاورة.

وتتسم العلاقات العربية ـ السوفياتية بوقوف السوفيات الى جانب شرعيات النظام العربي، وتالياً الى جانب الموقف العربي المعلن، ولو غير الفعّال، في دعم تلك الشرعيات في اطار مشهد التواصل. ويشكل الدعم الدبلوماسي وبيع السلاح أهم ورقتين سوفياتيتين في تلك العلاقات. ويضعف العلاقات العربية ـ السوفياتية وجود بيئة عربية غير صديقة للاتحاد السوفياتي، نتيجة العوامل التالية: قوة ونفوذ الولايات المتحدة، اتجاهات السلطات العربية ومعاداة الاسلام المحافظ والأصولي للاتحاد السوفياتي. ويحاول السوفيات دائماً الاستفادة من التناقضات العربية ـ الأمريكية، وتشجيع البلدان العربية على التعاون تحت شعار الدفاع عن إحدى شرعيات النظام العربي، بغية زيادة التناقضات العربية ـ الامريكية. ويهتم الاتحاد السوفياتي، بشكل خاص، بتوثيق العلاقات مع القوى الاقليمية، للتعويض عن عدم قدرته على بسط نفوذه عند اطراف عربية كثيرة.

وتكون العلاقات العربية ـ السوفياتية مع الاتجاه التجريبي اكثر ايجابية، نتيجة لعدم

تركيز الأخير على الخطاب السوفياتي التقليدي، وذلك في محاولة منه لكسب ثقة الاطراف المحافظة، بواسطة الاهتمام بمطالبها الخاصة وتلافي الصدام معها. اما الاتجاه المتشدد، فيركز على دعم اطراف معارضة راديكالية او دول ذات اتجاهات راديكالية على حساب العلاقات الثنائية التي تربط بدول المنطقة. وفي اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يبقى الاهتمام السوفياتي منصبًا على معارضة قيام «تسوية امريكية»، وعرقلتها بواسطة دعم الاطراف العربية المعارضةلتعطيلها، ويسهّل تلك السياسة التصلب والتعنت الاسرائيليان وتبقى السياسة السوفياتية قائمة على الترقب والحذر، وتلافي الانجرار الى نزاع مسلح يضعهم في مواجهة الولايات المتحدة.

وتزداد احتمالات اشتراك السوفيات بشكل أكثر فعالية في دبلوماسية الصراع، في ظل مشهد التنسيق العربي العام، نتيجة لقدرة الطرف العربي على الصمود، في حال حصول حرب او نزاع مسلح مع اسرائيل، مما يخلق حالة ازموية تفرض على الولايات المتحدة القبول بتدخل السوفيات معها لادارة الازمة واستيعابها، خوفاً من تصعيدها. وتتسم العلاقات العربية ـ السوفياتية، نتيجة لذلك، بدرجة جيدة من التعاون في المجالات الدبلوماسية الثنائية والدولية. ويزداد التعاون وثوقاً ويتسع كلما كانت قيادة التنسيق العربي ذات اتجاه غير منحاز. وفي إطار هذه العلاقات، يتبع الاتحاد السوفياتي سياسة هي مزيج من تشجيع العرب على «الربط» بين السياسة الامريكية ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة من جهة، ومحاولة ضبط العرب ومنعهم من التورط في نزاع عسكري مع اسرائيل فيما لو كان هناك عدم تكافؤ في الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي لمصلحة الطرف الأخير، من جهة اخرى.

ولن تكون العلاقات العربية ـ السوفياتية على الدرجة ذاتها من الأهمية بشكل عام، في مشهد التجمعات العربية، كما كانت عليه في المشهد السابق، لغياب الموقف العربي الموحّد الذي يتمحور أساساً حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حيث يشكل هذا الأخير المدخل الأفضل للنفوذ السوفياتي في المنطقة. ويكون تجمع المشرق العربي الأكثر تهيئة للتقارب مع الاتحاد السوفياتي، نتيجة المخاطر التي تهدده مباشرة، وبسبب موقف الولايات المتحدة من الصراع، ويليه في ذلك تجمّع وادي النيل. ومن الطبيعي ان يشجع الاتحاد السوفياتي قيام تقارب بين الطرفين. ويكون للسوفيات اهتمام خاص بالتجمع الأخير، نظراً لوزنه ولموقعه في كلا النظامين العربي والافريقي. وقد تتراوح العلاقات الخليجية ـ السوفياتية بين أقصى درجات التوتر، فيما لو كان الاتحاد السوفياتي ذا اتجاه متشدد من جهة، وفي الخليج اتجاه معاد للسوفيات من جهة أخرى، إذ قد ينشط التجمع الخليجي في احتواء النفوذ السوفياتي، ومحاولة اخراج الأخير من المنطقة العربية، بواسطة تقديم الدعم الى الاطراف المعادية له. أما لو كان في الاتجاه السوفياتي اتجاه تجريبي، وفي الخليج اتجاه غير منحاز، فتظهر عندئذ مجالات التعاون بين الطرفين، وبخاصة في شؤون أمن الخليج. ويحكم الاتجاه العام للمغرب العربي

طبيعة علاقاته مع الاتحاد السوفياتي، فإذا كان ذا اتجاه غربي، أدّى ذلك إلى قيام علاقات توتّر بين الطرفين، بخاصة في النظام الاقليمي الافريقي.

ويقدم مشهد الفدرالية العربية وضعاً جيداً للاتحاد السوفياتي، مقارنة مع المشاهد السابقة، إذ ان سياسة عدم الانحياز عند القطب العربي تعني عملياً اخراج الولايات المتحدة من «مسرح» حيوي بالنسبة الى السوفيات. ويجد القطب العربي في الاتحاد السوفياتي حليفاً مهماً في إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فيما لو بقيت الولايات المتحدة على موقفها. ولكن، قد تحمل العلاقات العربية ـ السوفياتية توتّرات تنتج عن امكانية اصطدام القطب العربي بالاتحاد السوفياتي في افريقيا وآسيا، فيما لو قام السوفيات بمحاولة اختراق طرف غير منحاز وصديق للعرب هناك.

وتحكم ضوابط عدة العلاقات العربية ـ الصينية، ومنها وجود انساق قيمية مختلفة، وغياب الاتصالات بين المجتمع الصيني والمجتمع العربي، والقدرات الصينية المحدودة مقارنة بقدرات القوّتين العظميين، ووجودهما أساساً في المنطقة العربية. وتختلف العلاقات العربية ـ الصينية حسب الاتجاه السائد في الصين، وذلك ضمن كل مشهد. ففي مشهد التواصل، تتسم العلاقات العربية ـ الصينية (الاتجاه المتشدد) بأقلّ درجة من التفاعل الدبلوماسي، تقابل ذلك درجة عالية من التوتر ناتجة عن توجّه الصين لدعم الأطراف والأحزاب العربية الراديكالية. وفي ما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي، يتسم الموقف الصيني برفضه لكل الحلول السياسية المطروحة، وتخوينه للأطراف العربية القابلة بالتسوية السياسية، أيّاً كان مضمون تلك التسوية. وتكون العلاقات العربية ـ الصينية (الاتجاه الصديق للولايات المتحدة) وثيقة ومتطورة، إذ تستمد قوتها من العلاقات العربية ـ الأمريكية، ولو أنها قد تصاب بتوتر في حال حصل نزاع عربي امريكي مباشر، أو في اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي. كذلك تكون العلاقات العربية ـ الصينية (الاتجاه الصديق للاتحاد السوفياتي) موازية تقريباً في حدتها واتجاهاتها للعلاقات العربية ـ السوفياتية وتخضع للاعتبارات ذاتها، وينطبق ذلك بالطبع على المشاهد الأخرى، مع بقاء هامش قد يحاول الصينيون الاستفادة منه لتسجيل مواقف أكثر تقرباً من الاطراف، أو الطرف العربي، دون ان يصل ذلك الى حد إثارة السوفيات. كما قد تقوم الصين (الاتجاه التجريبي) بتشجيع كل محاولة لبلورة موقف عربي موحد من قضايا المنطقة، خوفاً من استفادة القوتين العظميين من التناقضات القائمة لزيادة اختراقهما للنظام العربي. وتكون العلاقات العربية ـ الصينية طبيعية، من حيث غياب عوامل التوتر الأساسية، كما هي الحال في نموذج التشدد، ولكن لن يكون للصين حضور مهم في السياسة العربية، نتيجة توجه البلدان العربية نحو القوتين العظميين لخدمة مطالبها.

وتشابه العلاقات العربية ـ الصينية (الاتجاه المتشدد) ما كانت عليه في المشهد السابق

ولـو أنّ الدعم الصيني لـلأطراف الـراديكالية، في مشهـد التنسيق العـربي العـام، لن يـأتي بالنتائج ذاتها لوجود امكانات عربية كبيرة في خدمـة الطرف العـربي المهدد، كـذلك الأمـر في المشهدين اللاحقين. وقد تلعب الصين (الاتجاه الصديق للولايات المتحـدة) دور قناة اتصـال بين الطرف العربي والولايات المتحدة في حال حصول توتر عربي ـ امريكي. وتضـطر الصين الى اتخاذ موقف مؤيد للطرف العربي، ولو بشكل محـدود، حتى لا تعرض مصـالحها العـربية للخطر، نتيجة امتلاك الطرف العربي للقدرة عـلى إحداث ربط بـين سلوكيتها ومصـالحها في المنطقة.

وتجـد الصين الشعبيـة (الاتجاه التجـريبي) مصلحة أسـاسيـة في التعـاون مـع التنسيق العربي العام ودعمـه، فيما لـو كان ذا اتجـاه غير منحـاز، بسبب قدرتـه على احتـواء عدد من النـزاعات في المنـطقة، ومنـع القوتـين العظميـين من الاستفادة منهـا. وتتّجه الصـين لتـوثيق علاقاتها مع أطراف القيادة في التنسيق لتقوية حضورها في السيـاسة العـربية. وحتى اذا كـان «التنسيق العربي» ذا اتجاه غربي، فإنّ ذلك يقلّل من مجالات التعاون وحدّته، دون ان يلغيه، كون الصين غير معادية للغرب. وبأيّ حال، فـإن موقف الصـين في دعم التنسيق العربي في دبلوماسية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يزيد من توثيق علاقاتها مع الطرف العربي.

وتعمل الصين (الاتجاه الصديق للولايات المتحدة) على تقديم المسـاعدات للتجمّعـات الصديقة للغرب، في اطار مشهد التجمعات العربية، وذلك بهدف احتـواء النفوذ السـوفياتي في المنـطقة، بـواسطة احتـواء أيّ تجمّع عـربي غير منحـاز عن طريق الـوسائـل الدبلومـاسية والاقتصـادية. ويكـون التعاون الصيني (الاتجـاه التجريبي) اكـثر وثوقـاً مع التجمّعـات غـير المرتبطة باحدى القوتين العظميين. وتهتمّ الصين، بشكل خاص، بتوثيق علاقاتهـا مع تجمّـع وادي النيـل في هذا السيـاق، حيث قد يتّخـذ التعاون بعـداً افريقيـاً، ويسـاهم في تـرسيـخ العلاقات التاريخية بين مصر والصين الشعبية. وفي مشهد الفـدرالية العربية، تبقى العلاقات العربية ـ الصينية (الاتجاه المتشـدّد) في مستوى الحـدّ الأدنى الدبلومـاسي، ولن يكون للطرف العربي اهتمام خـاص بالصـين على الـرغم من وزنها، وذلك لانسحـابها من اللعبـة الدوليـة. وتصاب العلاقات بتوتّر كبير، كلّما حاولت الصين التحرك بالواسطة في افـريقيا، أو في العـالم الإسلامي، ضد طرف صديق للقطب العربي، او اذا حدث تقارب عربي مع إحدى القوتين العظميين، في قضية ذات اهتمام مشترك. ويبقى عامل العلاقات العربية ـ الهندية أساسيـاً في تأثيره على مسار العلاقات العربية ـ الصينية، أيّا كان اتجاه الـطرف الأخير. فبقـدر ما يحـدث تقـارب عربي ـ هنـدي، بقدر مـا تشعر الصين بعدم الارتيـاح لـذلـك. وتتّسم العـلاقـات العربية ـ الصينية (الاتجاه التجريبي) بدرجة عالية من التعاون على المستوى الدولي، وبخاصة في العـالم النامي، نتيجـة وجود تشـابه في رؤيـة الطرفـين للقضايـا الدوليـة، ولموقعهـما منها، ولوجود تقاطع كبير في المصالح بينهما.

وفي ما يتعلق بالعلاقات العربية ـ الأوروبية، اخذت الدراسة بعين الاعتبار وجود ثلاثة احتمالات مستقبلية امام تطوّر الجماعة الأوروبية: استمرار السياسة الحالية (النموذج أ)، التراجع عن اقامة سياسة خارجية (النموذج ب)، واخيراً بلورة سياسة خارجية نشيطة (النموذج ج). وكل من هذه النماذج ينتج بالطبع عن تطوّرات معيّنة في إطار الجماعة الأوروبية. ففي مشهد التواصل، تتسم العلاقات الأوروبية (النموذج أ) ـ العربية باستمرار الحوار العربي ـ الاوروبي بشكل منقطع، وغير دوري، ودون أيّ نتائج عملية أساسية. ويكون التركيز الأوروبي على العلاقات الثنائية مع الأطراف العربية الرئيسية. ولن تلقى المطالب العربية أيّ تجاوب أوروبي. وتزداد، مع الوقت، الفجوة بين المواقف الأوروبية المعلنة سابقاً من جهة، والسياسة الأوروبية على المستويين الجماعي والفردي، من جهة أخرى. ويتوقّف الحوار العربي الأوروبي، أو يصل الى ادنى درجة ممكنة من التفاعلات مع (النموذج ب). ويزداد الخلل في التفاعلات العربية ـ الاوروبية (النموذج ج) لمصلحة الطرف الأخير، نتيجة تمكّن الجماعة من التحرك كطرف واحد موحّد في خدمة مطالبها واهدافها في النظام العربي، في حين أن تبعثر القوة العربية الناتج عن غياب الحدّ الأدنى من التنسيق العربي، لن يسمح بقيام موقف عربي قادر أن ينتزع أي مطالب من الجماعة الأوروبية. ويكون الجانب الأوروبي اذاً مصدر مجمل التفاعلات في هذا المشهد الفرعي، وتنجح الجماعة في افراغ الحوار العربي ـ الأوروبي من كلّ مضمون عملي، بحيث يبقى إطاراً هشاً تستبدله الجماعة فعلياً بعلاقات ثنائية، تستطيع بواسطتها ان تمارس ضغوطاً أكبر على الأطراف العربية.

ويتوقف الحوار العربي ـ الأوروبي، أو يهمّش الى اقصى درجة، في مشهد التجمعات الأقليمية، ويستبدل بحوارات من طرف الجماعة (النموذج أ وج) مع التجمعات العربية المختلفة. ويكون تفتيت القضايا والمطالب العربية، بخاصة مع (النموذج ج)، هو القاعدة في العلاقات العربية ـ الأوروبية، ويصبح «الربط» بين قضايا تهمّ تجمّعين عربيين هو الاستثناء، وقلّما يحصل ذلك. وتكون العلاقات الخليجية ـ الأوروبية الأهمّ بالنسبة الى الجماعة، نظراً للامكانات الاقتصادية التي يمثّلها التجمّع من جهة، ولاهتمام هذا الأخير بتسويق صادراته البتروكيمائية من جهة اخرى. وتبقى للعلاقات المغربية ـ الاوروبية خصوصيتها، ولو أنها قد تتعرّض لتوتّرات نتيجة الترابط الاقتصادي بين الطرفين، واختلاله الكبير لمصلحة الطرف الأوروبي. وقد يستفيد المغرب في سياسته الأوروبية، اذا كانت الجماعة من (النموذج ب)، بحيث يستطيع ان يحافظ على علاقات اقتصادية مع دولها، في غياب التنسيق بين اطرافها. ويتعرّض تجمّع المغرب لعملية تجاذب سياسة ـ اقتصادية بين الجماعة (النموذج ج) والولايات المتحدة. ويتمتّع تجمّع وادي النيل باهتمام خالص من قبل الجماعة الأوروبية وتحديداً (النموذج ج) لموقعه في كلا النظامين العربي والافريقي، وما يمثّل

ذلك بالنسبة الى طرف يبحث عن بلورة سياسة خارجية على المستوى الدولي، في حين ان الجماعة تمثّل بالنسبة الى تجمّع وادي النيل امكانات اقتصادية وسياسية كبيرة، تمكّن التجمّع، فيما لو وثق علاقاته بها، من تخفيف تبعيته الاقتصادية للولايات المتحدة، فيما لو كان ذا اتجاه غربي. ويهتمّ تجمّع المشرق العربي بالتقارب مع الجماعة، لما لها من ثقل على المستوى الدولي يحتاجه التجمّع في تفاعلاته الصراعية مع اسرائيل، في حين قد تجد الجماعة ان تلك العلاقات تمكّنها من تقوية وجودها في دبلوماسية الصراع والتأثير في مساره، نتيجة لما له من انعكاسات على مصالحها، بشكل مباشر وغير مباشر. وتشبه العلاقات العربية ـ الاوروبية (النموذج أ) ما كان قائماً في إطار الحوار العربي ـ الاوروبي في سنواته الأولى، عندما كان هناك نوع من التوازن في القدرات المتوفّرة عند كل طرف لتوظيفها في خدمة مطالبه، بحيث يتحدّد مسار العلاقات حسب قدرة كل طرف، وانكشاف الطرف الآخر في القضية المعنية. وتمثّل العلاقات العربية ـ الأوروبية (النموذج ج) اختلالاً لمصلحة الطرف الأخير، بسبب بنية صناعة القرار، والامكانات الموظّفة عند كل طرف لاستخدامها في سياسته، في حين ان العلاقات العربية ـ الأوروبية (النموذج ب) تؤدّي الى اختلال معاكس لمصلحة العرب للعوامل ذاتها. وفي مشهد الفدرالية، يتمكن القطب العربي من إحداث نفوذ كبير في الجماعة الأوروبية (النموذج أ) نظراً لموقعه الاستراتيجي، ولوزنه السياسي والاقتصادي، بحيث يصبح التكيّف مع مطالب ذلك القطب احد العوامل الأساسية في تحديد السياسة الأوروبية. وتحاول الجماعة، في هذا السياق، القيام دائماً بالتوسّط بين القطب العربي والولايات المتحدة، فيما لو حصل توتّر بينهما، نتيجة انعكاساته السلبية عليها. ويكون القطب العربي مصدر مجمل التفاعلات في علاقاته مع الجماعة (النموذج ب) وتكون هذه التفاعلات موجّهة أساساً للدول الرئيسية في الجماعة، بغية كسبها الى الجانب العربي، ويسهّل ذلك قدرة الطرف العربي على الاستفادة من التناقضات الأوروبية. وأخيراً، تكون العلاقات العربية ـ الأوروبية (النموذج ج) أكثر توازناً. وقد تتّسم بالتعاون في مجالات واسعة استراتيجية واقتصادية وسياسية، نظراً لوجود نقاط التقاء عدة بينها، وقد تتّسم بالتوتّر أحياناً، نتيجة تنافس الطرفين على بناء نفوذ في افريقيا.

وتواجه اليابان احتمالين مستقبليين. فإما ان تقوم بدور أكبر في إطار الاستراتيجية الأمريكية ـ (النموذج أ) ـ أو أن تتّبع سياسة خارجية نشيطة ومتميّزة عن الولايات المتحدة ـ (نموذج ب). وفي كلتا الحالتين، يبقى الوطن العربي ذا اهمية اقتصادية كبيرة لليابان، كمصدر للمواد الاولية وكسوق، وتالياً ذا أهمية استراتيجية، نتيجة انكشاف اليابان تجاهه. وفي مشهد التواصل، لن تكون اليابان مضطرة لتغيير سياستها بحيث تصبح أكثر تجاوباً مع المطالب العربية نتيجة فقدان إمكانية الضغط العربي على اليابان، وبذلك تبقى الأخيرة (النموذج أ) في اتجاه مواز للولايات المتحدة تجاه العرب، مع وجود هامش بسيط في التمايز.

ولن تجد اليابان (النموذج ب) ضرورة في تغيير سياستها العربية، لغياب أي امكانية لتهديد مصالحها العربية بالخطر، فيما لو لم تتكيّف مع المطالب العربية المعلنة، ولو أنها قد تتخذ بعض المواقف المتميّزة عن الولايات المتحدة، والتي لا تكون لها «كلفتها» الأمريكية بالنسبة الى اليابان. ويهيمن العامل الاقتصادي (تبادل تجاري ومساعدات للتنمية) على العلاقات العربية ـ اليابانية. وتهتمّ هذه الأخيرة بتوثيق علاقاتها، بشكل خاص، مع الدول المنتجة للنفط، ومع القوى الاقليمية العربية التي تعمل على حفظ الاستقرار في المنطقة، وتنسّق اليابان سياستها في هذا المجال مع الولايات المتحدة الامريكية.

وإذا كان التنسيق العربي العام ذا اتجاه غربي، يعطي ذلك زخماً للعلاقات العربية ـ اليابانية (النموذج أ) لتطابق مواقف الأخيرة مع الولايات المتحدة في النواحي الاستراتيجية، حيث تجد اليابان في ذلك عاملاً أساسياً لاحتواء النفوذ السوفياتي، في حين أنه لو كان «التنسيق» ذا اتجاه غير منحاز، فلا بد أن يؤدّي ذلك الى توتير العلاقات العربية ـ اليابانية (النموذج أ) بخاصة في مجال الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولو أن اليابان قد تكون اكثر حذراً منه في المشهد السابق في اتخاذ موقف من الصراع، نتيجة امتلاك العرب لأوراق ضغط عدة. وتكون العلاقات العربية ـ اليابانية (النمودج ب) اكثر انسجاماً لضعف العامل الامريكي في السياسة اليابانية، أو غياب هذا العامل في مجالات عدة تهم التنسيق العربي، ولو أن اليابان قد تقوم احياناً بدور الوسيط، في حال حصول نزاع امريكي ـ عربي، نتيجة مصالحها عند الطرفين. ويبقى الاهتمام الياباني، عند كلا النموذجين، منصباً على القوى العربية الرئيسية التي تشكّل قيادة التنسيق العربي. وفي مشهد التجمّعات العربية، يلعب العامل الاقتصادي دوراً أساسياً في صياغة تقارب سياسي، وتعاون بين اليابان ومجلس التعاون الخليجي الذي يأتي في طليعة اهتمامات اليابان، يليه تجمّع وادي النيل حيث تهتم اليابان (النموذج أ) بتقديم المساعدات له، ودعمه نظراً لأهميته الاستراتيجية. ويزيد في توثيق العلاقات بين الطرفين، وجود اتجاه غربي عند التجمع المعني. مقابل ذلك تقوم علاقات تعاونية ايضاً بين اليابان (النموذج ب) التي تبحث عن تحالفات دولية مهمة وبين تجمّع وادي النيل ذي الاتجاه غير المنحاز. فاليابان قادرة على ان تقدّم التكنولوجيا والمساعدات التنموية للتجمع لبناء قوته الاقتصادية، كبديل عن المساعدات الامريكية أو الاوروبية الغربية. والتجمّع يشكل ايضاً، حلقة اساسية في شبكة التعاون الدولي التي تطمح اليابان الى تطويرها ليكون لها حضور سياسي في مختلف مناطق العالم. وتكون العلاقات اليابانية مع المشرق العربي محدودة الأهمية، مقارنة بالعلاقات السابقة، نتيجة عدم قدرة اليابان على القيام بدور مهم في دبلوماسية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بالنسبة الى الطرف العربي، وعدم امتلاك هذا الأخير لسوق مهمة بالنسبة الى اليابان. وتلعب المساعدات الاقتصادية دوراً أساسياً في العلاقات بين اليابان والمغرب العربي، اذ تحاول الأولى منافسة كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في

الحصول على أسواق المغرب، بينما يحاول الثاني الحصول على بديل عن الجماعة الأوروبية كمصدر للمساعدات الاقتصادية.

وتتّسم العلاقات العربية ـ اليابانية (النموذج أ) في مشهد الفدرالية بمزيج من التوتّر والتعاون. فكل منهما يرى في الآخر شريكاً اقتصادياً مهماً، هذا من جهة. ولكن من جهة أخرى، تؤدّي محاولات اليابان في التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية لاقامة تحالفات اقليمية لاحتواء القطب العربي، الى الاصطدام مع هذا الأخير في افريقيا. اما اليابان (النموذج ب) فتتسم علاقاتها مع القطب العربي بتعاون في مجالات واسعة سياسية واقتصادية، نتيجة عدم رضوخ اليابان لاعتبارات التحالف الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، مما يفتح مجالات التعاون السياسي بين الطرفين، في مناطق كثيرة في العالم.

المـــراجع

١ ـ العربية

كتب

جامعة الدول العربية. الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٥. تحرير صندوق النقد العربي. ابو ظبي: شركة ابو ظبي للطباعة والنشر، [١٩٨٥].

دوريات

حتي، ناصيف. «اسرائيل والعامل النووي في الشرق الأوسط.» **شؤون عربية**: العدد ٨، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١.

اليوم السابع (باريس): ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٦.

٢ ـ الأجنبية

Books

Aron, Raymond. *Les Dernières années du siècle*. Paris: Julliard, 1984.

Behbehani, Hashim S. *China's Foreign Policy in the Arab World, 1955-1975: Three Cases Studies*. London: Kegan Paul International Ltd., 1981.

Brandt Commission. *North-South: A Program for Survival*. London: Pan Books, 1980.

Cline, Ray. *World Power Assessment 1977: A Calculus of Strategic Drift*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1977.

Commission of the European Communities. *ASEAN and the European Community*. Brussels: Commission of the European Communities, 1983.

——. *The EEC's Trade Relations with the Developing Countries*. Brussels: Commission of the European Communities, 1985.

—— *Lomé III: Analysis of the EEC-ACP Conventions*. Brussels: Commission of the European Communities, 1985.

Cordesman, Anthony H. *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance*. Boulder. Colo.: Westview Press, 1984.

Debray, Régis. *Les Empires contre l'Europe*. Paris: Gallimard. 1985.

The European Community and the Mediterranean. Luxembourg: European Communities, 1985.

Feldman, Shai. *Israeli Nuclear Deterrence: A Strategy for the Eighties*. New York: Columbia University Press, 1982.

Halliday, Fred. *Soviet Policy in the Arc of Crisis*. Washington, D.C.: Institute for Policy Studies, 1981.

Handel, Michael. *Weak States in the International System*. London: Frank Cass. 1981.

Hanrieder, Wolfran (ed.). *The United States and Western Europe*. Cambridge, Mass.: Winthrop, 1976.

Hodges, Michael and William Wallace (eds.). *Economic Divergence in the European Community*. London: Allen and Unwin. 1981.

Holbraad, Carsten. *Superpowers and International Conflict*. London: Macmillan. 1979.

Holot, Ole R. and James Rosenau. *American Leadership in World Affairs: Vietnam and the Breakdown of Consensus*. London: Allen and Unwin. 1984.

Husiung, James (ed.). *Beyond China's Independent Foreign Policy: Challenges for the U.S. and its Asian Allies*. New York: Praeger 1985.

International Institute for Strategic Studies [IISS]. *The Military Balance, 1985-86*. London: IISS, 1985.

International Monetary Fund [IMF]. *Direction of Trade Statistics Yearbook*. Washington. D.C.: IMF, 1985.

Jones, R.G. Barry and Peter Willets (eds.). *Interdependence on Trial*. London: Frances Pinter Publishers, 1984.

Jones, R.V. *Future Conflict and the New Technology*. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1981.

Keohane, Robert and Joseph Nye. *Power and Interdependence: World Politics in Transition*. Boston: Little, Brown, 1977.

Khader, Bichara (ed.). *La Coopération euro-arabe: Actes du colloque*. Louvain, La-Neuve: CERMAC, 1983.

Kissinger, Henry. *Issues before the Atlantic Alliance*. Washington, D.C.: Georgetown University Press, Center for Strategic and International Studies, 1984.

Klingberg, Frank L. *Cyclical Trends in American Foreign Policy Moods*. New York: University Press of America, 1983.

Kuniholm, Bruce Robellet. *The Origins of the Cold War in the Near East: Great Power Conflict and Diplomacy in Iran, Turkey, and Greece*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1980.

Leitenberg, Milton and Gabriel Sheffer (eds.). *Great Power Intervention in the Middle East*. New York: Pergamon Press, 1979.

Marantz, Paul and Blema S. Steinberg (eds.). *Superpowers Involvement in the Middle East: Dynamics of Foreign Policy*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1985.

Mendell, Wolf. *Western Europe and Japan between the Superpowers*. London: Croom Helm, 1984.

Meyers, Kenneth (ed). *NATO: The Next Thirty Years*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1980.

Minc, Alain. *Le Syndrome finlandais*. Paris: Seuil, 1986.

Novik, Nimrod (ed.). *Challenges in the Middle East: Regional Dynamics and Western Security*. New York: Praeger, 1981.
Ottaway, Marina. *Soviet and American Influence in the Horn of Africa*. New York: Praeger, 1982.
Pajak, Roger F. *Nuclear Proliferation in the Middle East*. Washington, D.C.: National Defense University Press, 1982.
Pridham, B.R. (ed.). *The Arab Gulf and the West*. London: Croom Helm, 1985.
Rose, François de. *Contre la stratégie des curiaces*. Paris: Julliard, 1983.
Rothacher, Albrecht. *Economic Diplomacy between the European Community and Japan, 1959-1981*. Aldershot, Hants., England: Gower Publishing Co., 1983.
Saunders, Harold. *U.S. Policy for the Middle East in the 1980's*. Washington, D.C.: AEI, 1982.
Sawyer, Herbert. *Soviet Perceptions of the Oil Factor in U.S. Foreign Policy: The Middle East-Gulf Region*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1983.
Schichor, Yitzhak. *The Middle East in China's Foreign Policy, 1949-1977*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1979.
Seymour, Whitaker Jennifer (ed.). *Les Etats Unis et l'Afrique: Les Intérêts en jeu*. Paris: Karthala, 1978.
Shirk, Suzan (ed.). *The Challenge of China and Japan: Politics and Development in East Asia*. New York: Praeger, 1985.
Starr, Richard. *USSR Foreign Policies after Detente*. Stanford, Calif.: Hoover Institute Press, 1985.
Stevens, Christopher (ed.). *EEC and the Third World: A Survey*. London: Hodder and Stoughton, 1983.
Tucker, Robert. *The Purpose of American Power: An Essay on National Security*. New York: Praeger, 1981.
The Unfinished Business of the Peace Process in the Middle East. Report of a Study to: Israel, Egypt, Jordan, Saudi Arabia, Lebanon, Syria, France and England, 6-20 November 1982. Under the Auspices of the Sub-Committe on Europe and Middle East Committee on Foreign Affairs, House of Representatives. Washington, D.C.: United States Government, 1983.
United States [U.S.], Department of Energy. *The Petroleum Resources of the Middle East*. Washington, D.C.: [n.pb.], 1981.
World Military Expenditures and Arms Transfers, 1985. Washington, D.C.: USACDA, 1985.
Yodfat, Aryeh Y. *The Soviet Union and the Arabian-Peninsula*. London: Croom Helm, 1983.
Yorke, Valérie and Louis Turner. *European Interest and Gulf Oil*. England: Gower Publishing Co., 1986.
Yoshitsu, Michael M. *Caught in the Middle East: Japan's Diplomacy in Transition*. Lexington, Mass.: Lexington Books, 1984.
Zorgbibe, Charles. *La Construction politique de l'Europe, 1946-1976*. Paris: Presses universitaires de France, 1978.

Periodicals

Aldeman, Kenneth. «Japan's Security Dilemma: An American View.» *Survival:* vol.23, no. 2, March-April 1981.
Allen, David and Michael Smith. «Europe, the U.S. and the Middle East: A Case Study of Comparative Policy Making.» *Journal of Common Market Studies:* vol. 22, no. 2, December 1983. pp. 125-146.

Ball, Desmond. «Can Nuclear War Be Controlled?» *Adelphi Papers:* no. 169, Autumn 1981.
Bin Talal, Hassan. «Le Danger nucléaire au moyen-orient.» *Le Monde diplomatique:* novembre 1985.
Brezinski, Zbigniew. «East Asia and Global Security: Implications for Japan.» *Journal of International Affairs:* vol. 37, no. 1, Summer 1983.
Buis, Georges. «Méditerranée: Un Lac de paix!» *Le Monde diplomatique:* mars 1973.
Bull, Hedley. «European Self-Reliance and the Reform to NATO.» *Foreign Affairs:* vol. 61, no. 4, Spring 1983.
Bundy, McGeorge [et al.]. «Nuclear Weapons and the Atlantic Alliance.» *Foreign Affairs:* vol.60, no. 4, Spring 1982. pp. 735-768.
Cheysson, Claude. «French Defense and the U.S.» *Wall Street Journal:* 25/2/1983.
Commeau-Rufin, Irène. «Les Singularités de la démographie soviétique.» *Politique étrangère:* no.3, automne 1985.
«La Communauté en crise.» *Politique étrangère:* no. 1, printemps 1984.
Dankert, Pieter. «Europe Together, America Apart.» *Foreing Policy:* no. 53, Winter 1983-1984.
Defarge, Philippe Moreau. «L'Europe des douze ou la communauté III.» *Défense nationale:* juin 1985.
Dupuis, Marc. «Le Japan, puissance technologique: Présent et future.» *Politique étrangère:* no. 1, 1985.
Eagleburger, Lawrence S. «Les Etats-Unis entre l'Europe et le Pacifique.» *Politique étrangère:* no. 1, 1984.
Fontaine, André. «La Dérivé des continents.» *Le Monde:* 4/2/1984.
Globe and Mail (Canada): 27/3/1986.
Gnesotto, Nicole. «Union de l'Europe occidentale: La France, l'Europe, l'Alliance.» *Défense nationale:* juin 1985.
La Gorce, Paul Marie de. «La Politique étrangère de la France entre l'atlantisme et le tiers – mondisme.» *Politique étrangère:* no. 4, hiver 1983.
Gustafson, Thame. «Energy and the Soviet Bloc.» *International Security:* vol. 6, Winter 1981-1982.
Harding, Harry. «Change and Continuity in Chinese Foreign Policy.» *Problems of Communism:* vol. 32, March-April 1983.
Holloran, Richard. «Poised for the Persian Gulf.» *New York Times:* 1/4/1984.
Huan, Guocang. «China's Open Door Policy, 1978-1984.» *Journal of International Affairs:* vol. 39, no. 2, Winter 1986. pp. 1-18.
Jukes, G. «The Indian Ocean in Soviet Naval Policy.» *Adelphi Papers:* no. 87, May 1972.
Lage, Oliver de. «L'URSS amorce une percée diplomatique dans le Golfe.» *Le Monde diplomatique:* novembre 1985.
Leifer, Michael. «Conflict and Regional Order in South East Asia.» *Adelphi Papers:* no. 162, Winter 1980.
Lellouche, Pierre. «Europe and Her Defense.» *Foreign Affairs:* vol. 59, no.4, Spring 1981.
Louis, Jean Victor. «La Communauté et ses états membres dans les relations extérieures.» *Journal of European Integration:* vol.6, nos. 2-3, Winter-Spring 1983.
MacFarlane, Neil. «Intervention and Regional Secuirty.» *Adelphi Papers:* no. 196, Spring 1985.
McNaugher, Thomas L. «Arms and Allies on the Arabian Peninsula.» *Orbis:* vol. 28, no. 3, Fall 1984.
Mineo, Nakajima. «China May Return to the Soviet Bloc.» *Japan Quarterly:* vol. 30, no. 2, April-June 1983.

Momoi, Makato. «The Energy Problem and Alliance Systems: Japan.» *Adelphi Papers:* no. 115, 1975.
Monthrial, Thierry de. «The European Dimension.» *Foreign Affairs:* vol. 64, no. 3, 1985.
New York Times: 10/4/1986.
OAPEC Bulletin: vol. 12, no. 1, January 1986.
Pharr, Suzan. «Japan in 1985: The Nakasome Era Peaks.» *Asian Survey:* vol. 26, no. 1, January 1986.
Reichley, James. «The Reagan Coalitian.» *Brookings Review:* Winter 1982.
Rubinstein, Alvin Z. «Perspectives on the Iran-Iraq War.» *Orbis:* vol. 29, no. 3, Fall 1985.
Rudney, Robert. «Mitterand's New Atlanticism: Evolving French Attitudes towards NATO.» *Orbis:* vol. 28, no. 1, Spring 1984.
Rummel, Reinhardt. «On EEC – GCC Cooperation.» *AUSSEN Poilitik:* vol. 37, no.7, 1986.
Rumer, Boris. «Structural Imbalance in the Soviet Economy.» *Problems of Communism:* vol.33, July-August 1984.
Schraege, Michael. «U.S. Dependence on Japan for Parts Worries Pentagon.» *Washington Post:* 11/3/1986.
Servoise, René. «Le Pacifique nouveau «nouveau monde».» *Politique étrangère:* no. 1, 1985.
Synder, Glenn. «The Security Dilemma in Alliance Politics.» *World Politics:* vol. 36, no. 4, July 1984.
Sunday Times (London): 5/10/1986.
Taylor, Paul. «The European Communities as an Actor in International Society.» *Journal of European Integration:* vol.6, no. 1, Fall 1982.
Thee, Marek. «Militarization in the United States and the Soviet Union: The Deepening Trends.» *Alternatives:* vol. 10, no. 1, Summer 1984. pp. 93-113.
Tucker, Robert W. «The New Reagan Doctrine Rests on Misplaced Optimism.» *New York Times:* 9/4/1986.
Wilson, Rodney. «Japan's Exports to the Middle East: Directional and Commodity Trends and Price Behavior.» *Middle East Journal:* vol. 38, Summer 1984.
Yannopoulos, G.N. «The Second Enlargement of the EEC and the Trade Interest of the Developing Countries.» *Journal of Common Market Studies:* vol. 4, no. 2, Winter 1981.
Zagaria, Donald S. «China's Quiet Revolution.» *Foreign Affairs:* vol. 62, no. 4, Spring 1984.

فهرس

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $)........................ احمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص ـ ٣ $)........................ د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص ـ ٢ $)........................ د. نازلي معوض احمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص ـ ١,٥٠ $)........................ د. عبد المنعم السيد علي
- اوروبا والوطن العربي / سسلسلة الثقافة القومية (٨) (٢٦٨ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. نادية محمود محمد مصطفى
- المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩)
(٢٤٤ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. اسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ ص ـ دولار واحد) .... د. غسان سلامة
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥
(١١) (١٤٤ ص ـ ١,٥٠ $) .... د. محمد الاطرش

- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص ـ ١١ $) .... د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)،
(١٢٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) .... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة،
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ١١ $) .... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ٥ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٣٩٢ ص ـ ٨ $) .... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي، الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص ـ ١٧,٥٠ $) ... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ ص ـ ٤ $) .... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))،
(٢٢٠ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ١٨,٥٠ $) ... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل.. طبعة ثانية،
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي... طبعة ثالثة (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) .... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٣٨٤ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $) .... د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين،
طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... د. عبد الله عبد المحسن السلطان
- التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي.
المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)) (٤٩٢ ص ـ ١٠ $) ...... د. فؤاد حمدي بسيسو
- المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي... طبعة ثانية (٥١٦ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... د. حليم بركات
- مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة
... طبعة ثانية (٢٥٦ ص ـ ٥ $) .... د. حسن نافعة
- اللغة العربية والوعي القومي... طبعة ثانية (٤٨٤ ص ـ ٩,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق...طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))... طبعة ثانية (٣٤٤ ص ـ ٧ $) .. .. د. هالة ابو بكر سعودي
- الهجرة الى النفط... طبعة ثالثة (٢٤٠ ص ـ ٥ $) .... د. نادر فرجاني
- العرب وافريقيا... طبعة ثانية (٨٢٤ ص ـ ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد... طبعة ثانية (١٥٦ ص ـ ٣ $) .. .. د. عدنان مصطفى

- الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤)) (٣٥٢ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩ (٢٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .. .. اعداد مروان بحيري
- التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣)) (٣٩٦ ص ـ ٨ $) .... د. محمد السيد سليم
- العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي (٧١٢ ص ـ ١٤ $) .... ندوة فكرية
- انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات (٣١٢ ص ـ ٦ $) .... د. ابراهيم سعد الدين
ود. محمود عبد الفضيل
- جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤ ص ـ ٢٠ $) .... ندوة فكرية
- الصراع العربي ـ الاسرائيلي: بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ ص ـ ٥ $) ... طبعة ثانية .... امين حامد هويدي
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الأول: المؤلفون ـ القسم الأول: بالعربية
(١٠٦٠ ص ـ ٢١ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الأول: المؤلفون ـ
القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (١٠٩٦ ص ـ ٢٢ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين
ـ القسم الأول: بالعربية (٤٠٠ ص ـ ٨ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين
ـ القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (٣٦٨ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثالث:
الموضوعات (ثلاثة اقسام) (٢٢٧٢ ص ـ ٦٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- النظام الاقليمي العربي... طبعة خامسة جديدة ومطورة (٣٢٤ ص ـ ٦,٥٠ $) .... جميل مطر ود. علي الدين هلال
- التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية... طبعة ثالثة (٤٧٢ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
- مصر والعروبة وثورة يوليو (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)) (٤٠٠ ص ـ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة... طبعة ثانية (٢٤٨ ص ـ ٥ $) .... د. محمود عبد الفضيل
- المواصلات في الوطن العربي... طبعة ثانية (٤٠٤ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية
- السياسة الامريكية والعرب... طبعة ثانية مزيدة ومنقحة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢))
(٣٦٨ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (١)) (٤٧٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٥٦ ص ـ ١١ $) .... ندوة فكرية
- الامكانات العربية... طبعة ثانية (١٣٦ ص ـ ٣ $) .... د. علي نصار
- صور المستقبل العربي... طبعة ثانية (٢١٢ ص ـ ٤ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- النظام الاجتماعي العربي الجديد... طبعة ثالثة (٣٠٤ ص ـ ٦ $) .... د. سعد الدين ابراهيم
- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة... طبعة ثالثة (٨١٦ ص ـ ١٦,٥٠ $) ...... ندوة فكرية
- التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠... طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢)) (٤١٦ ص ـ ٨,٥٠ $) .... د. مارلين نصر
- البعد التكنولوجي للوحدة العربية... طبعة ثالثة (١١٦ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. انطوان زحلان
- القومية العربية والاسلام... طبعة ثانية (٧٨٠ ص ـ ١٥,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- التكامل النقدي العربي: المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل... طبعة ثالثة (٧٤٠ ص ـ ١٥ $) .... ندوة فكرية
- سلسلة التراث القومي: الاعمال القومية لساطع الحصري /٣ مجلدات
(٣١٢٤ ص ـ ٦٢,٥٠ $) ....
- مجلة المستقبل العربي: المجلدات السنوية ٩ سنوات (ثمن مجلات السنة الواحدة ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

سلاسل الناشئة

- سلسلة «ربوع بلادي»، ٨ اجزاء... طبعة ثانية (دولار واحد لكل جزء) .... شريف الراس
- سلسلة «فتى العرب» ٧ أجزاء... طبعة ثانية (دولار واحد لكل جزء) .... شريف الراس

د. ناصيف يوسف حتي

■ يحمل الاجازة في العلوم السياسية من الجامعة الاميركية في بيروت عام ١٩٧٥

■ ماجستير في العلوم السياسية ـ العلاقات الدولية ـ الجامعة الاميركية في بيروت عام ١٩٧٧

■ دكتوراه دولة في العلاقات الدولية من جامعة جنوب كاليفورنيا عام ١٩٨٠

■ مارس تدريس العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة الاميركية في بيروت وجامعة جنوب كاليفورنيا

■ عمل محاضراً زائراً في عدة جامعات أمريكية

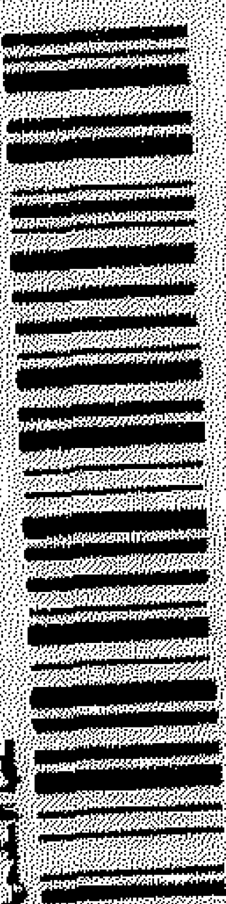
■ يعمل حالياً في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

■ نشرت له عدة دراسات في الشؤون العربية والدولية في دوريات متخصصة منها المستقبل العربي وشؤون عربية

■ صدر له كتاب **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣



الثمن: ...ت